مستقبل الوطن العربي: جولة في هموم الحاضر وتوقعات المستقبل لدى بعض القيادات الفكرية العربية

د. علي نصار

باحث في مركز دراسات الوحدة العربية.
(دراسة استشراف مستقبل الوطن العربي)

مقدمة

في إطار مشروع دراسة «استشراف مستقبل الوطن العربي» ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ تم توزيع استبيان لاستطلاع رأي المثقفين العرب عن الواقع والمستقبل[1]. وقد وزع أكثر من مائة نسخة على قيادات فكرية عربية بدءا من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣، وحتى صيف ١٩٨٤.

ولقد أمكن تجميع ٣٤ رداً مكتملاً تعرض نتائجها في الصفحات التالية.

ويلاحظ أن هذه النتائج تقصر عن أن تمثل انموذجاً للمثقفين العرب، أو أن يستفاد منها في مقارنات عبر الأقطار العربية[2]. ورغم ذلك، قد تكون ذات فائدة كبيرة في استطلاع هموم وغايات المثقف العربي.

ما يلي يمثل عرضا مختصرا للنتائج التي تمخض عنها الاستبيان. وتستعرض هذه النتائج آراء نخبة من المهتمين بالقضايا السياسية العامة، يتراوح عمر أغلبهم (٢٨ مشاركا) ما بين ٤٠، ٦٥ عاماً، أي أنه جيل الستينات الذي عاش ارهاصات «النهضة العربية» و«ثوراتها» ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويغلب على مهنة المشاركين كونهم أساتذة جامعة وباحثين (أو كانوا كذلك)[3]، وأغلبهم قد عمل في منظمات وهيئات عربية اقليمية، وزاروا نسبة عالية من الاقطار العربية. كما أنه كان لهم حظهم الواسع في الاطلاع على العالم الخارجي.

---

(١) شارك في تصميم الاستبيان كل من د. جودة عبد الخالق، د. سعد الدين ابراهيم، د. علي الدين هلال، ود. علي نصار. وتعتبر النتائج التفصيلية والكاملة ملكا لمشروع دراسة استشراف مستقبل الوطن العربي ـ مركز دراسات الوحدة العربية.

(٢) وتحوي هذه النخبة تمثيلا غير متوازن (في انخفاضه) لبلدان المغرب العربي، ولدرجة أقل لبلدان الخليج.

(٣) بالاضافة إلى ذلك، فلقد قدم بعضهم نفسه ـ في الاجابة عن سؤال حول المهنة ـ على انه صحفي (٣ مشاركين)، محامٍ (اثنان)، طبيب (اثنان)، مهندس (اثنان).

والاجابات المقدمة على الصفحات التالية تعكس القناعات، كما تعكس الكثير من الهموم الفكرية، وكلها تطرح الكثير من التحدي أمام أي دراسة لاستشراف المستقبل.

لقد أكد المشاركون على «جدوى وفائدة» الدراسات المستقبلية، ورأى أغلبهم أن فائدتها تكمن في امكانية «رسم صور للمستقبل، تفيد في وضع خطة عمل لمشكلات المستقبل». ولكن النظرة التشاؤمية للمثقف العربي تبدو في خلفية هذه الصورة في أغلب الاحيان. السبب في ذلك كان صعوبة التمييز بين بديل استمرار الأوضاع الحالية وبديل آخر مرغوب. وفي الوقت الذي يصعب على المفكر العربي فيه تقديم تصور لقيادة تقود التغيير إلى ما هو مرغوب فيه.

تكمن مشكلات الاقطار لدى المثقف العربي ـ على الأغلب ـ في زيادة «التبعية» ونقص «الديمقراطية». وتتجسد المشكلة في أكثر صورها حدة في أزمة الغذاء والأمن الغذائي. ومشكلات الوطن العربي تكمن في «التجزئة» والتهديد الأمني المستمر له.

«والإمكانات» دائماً عربية قومية، حيث يظهر الإيمان الواضح بأن أغلب المشكلات القطرية والقومية يتلاشى مع التقدم حثيثاً في اتجاه الوحدة.

ولا شك أن العقل العربي حالياً يراجع الكثير من المفاهيم والمقولات، والتي استقر عندها طويلاً عبر عدة عقود من الزمان. ذلك في مفاهيم «المشاركة والديمقراطية»، وفي الأشكال الممكنة «للوحدة»، وفي مفهوم «التنمية والاختيار التقني المناسب»، وفي التبعية، وفي منهج مقابلة الخطر الصهيوني.

أولاً: حول رؤية المستقبل

أجمع المشاركون[٤] على اقتناعهم بجدوى وفائدة الدراسات المستقبلية. وفي ذكر أهم الفوائد من الدراسات المستقبلية أشار البعض إلى أنها تتمثل في «البدء بدرس الماضي، والعلم والمعرفة، ومن ثم تقديم أهداف المستقبل والطريق والمعوقات في سبيل تحقيقها». وركزت الأغلبية على فكرة أن «الدراسات المستقبلية هي للتأثير في المستقبل واستكشاف الخيارات المتاحة والمحتملة». والبعض الآخر يرى فيها «اطاراً فكرياً لتحديد ما هو أكثر مصداقية من برامج الفكر، ولخلق اطار لتنشيط طاقة المثقف العربي، واطار لوضع أي برنامج ناجح أو خطة عمل».

ومن ضمن رؤى المستقبل، التي اقترحها الاستبيان اختارت الأغلبية أن المستقبل «هو ما تريده الجماهير الشعبية وتستعد لدفع ثمنه»، أو أن المستقبل «هو نتاج تبلور الفئات الاجتماعية وعلاقات الصراع والتعاون بينها»، أما أغلب الباقين فقد قدم اجابات بديلة تدور كلها حول أن «المستقبل هو تفاعل بين كل هذه الرؤى، وعلى الأخص تفاعل بين الأبعاد المحلية والابعاد العالمية». والجدير بالملاحظة أن أحداً لم ير في المستقبل مجرد امتداد تلقائي للمسيرة التاريخية الراهنة، وإن بدا ذلك متناقضا مع العديد من توقعات وطموحات أغلب المشاركين.

---

(٤) ما عدا واحد منهم قدم الاجابة عن سؤال حول أسباب عدم جدوى وفائدة الدراسات المستقبلية، في اتجاهين: صعوبة التنبؤ بمستقبل الانسان عن طريق قوانين طبيعية، وأن علينا أن نشغل انفسنا أولا بالتخلص من التبعية.

ثانياً: حول مستقبل النظام العالمي

كان هناك شبه اجماع على استمرار وجود الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كقوى عظمى على الساحة العالمية في المستقبل. ولقد أضيفت اقتراحات بظهور قوى عظمى عالمية إضافية. منها على الترتيب (عدد الاصوات بين قوسين): الصين (٢٧) ـ اليابان (٢٦) ـ الهند (١٩) ـ فرنسا (١٢) ـ بريطانيا (٨) ـ ألمانيا الديمقراطية (٨) ـ البرازيل (٦) ـ المانيا الاتحادية (٥) ـ أوروبا الغربية (٥).

وفي تحديد المشاركين لما وراء هذه الترشيحات من عوامل رئيسية، حددوا على الترتيب: التفوق التكنولوجي (٢٠) ـ القوة الاقتصادية (١٩) ـ السكان (١٣) ـ القوة العسكرية (١٠) الديمقراطية (٩) ـ الثروة (٧).

وفي هذه الاجابة ظهرت أفكار تفصيلية جديدة مثل: حيازة الدولة المرشحة على موارد غذائية كبيرة، أو استقلال الدولة المرشحة عن القوتين الاعظم حاليا، أو أن ذلك قد يكون نتاجاً لبعض حماقات السياسات الامريكية.

ولقد توقع (٢٣) مشتركا ألا يحدث تغير حاسم في شكل النظام الدولي خلال العقدين الآتيين! بعض الذين توقعوا حدوث تغير حاسم في شكل النظام الدولي قدموا لذلك الأسباب التالية(٥)، وعلى الترتيب:

ـ أن الطبيعة الحالية للعلاقة بين الدول العظمى سوف تسمح بالتغير في المستقبل، وسوف تسمح بانعكاسات اقليمية وظهور قوى جديدة داخل المعسكرين (ظهور قوى جديدة في أوروبا، ومزيد من الانفتاح في المعسكر الشرقي).

ـ أو أن انتشار ثورات التحرر الوطني ويقظة العالم الثالث سوف تؤدي إلى علاقات وقوى جديدة.

ـ أو أن الاشتراكية تكسب مواقع جديدة من ناحية، وتتكرر أخطاء الولايات المتحدة، وتظهر قوى اقتصادية جديدة في المعسكر الغربي من ناحية أخرى.

ـ والرأي الجديد المقدم هو أن «انعكاسات الثورة في تكنولوجيا الإعلام والاتصالات سوف تشتمل أيضاً آثاراً في العلاقات الدولية ووضعية القوى العظمى».

وهكذا يرى (٢١) من المشاركين أن مركز القوة في النظام العالمي سوف يبقى في الشمال الغربي للعالم، بينما يرى (٥) مشاركين أنه قد ينتقل إلى الجنوب الشرقي منه.

ويرى (١٥) من المشاركين أن اتجاهات العلاقات بين القوى العظمى سوف تتجه إلى مزيد من التوتر المحكوم، واختلافا مع ذلك يرى (١٠) منهم أن العلاقات سوف تتجه إلى مزيد من التعايش السلمي، ويرى (٥) أنها سوف تظل كما هي. وبالتوازي مع هذا، وحول مستقبل

---

(٥) نسبة ضئيلة فقط ممن توقعوا التغير الحاسم في شكل النظام الدولي، قامت بتقديم الاسباب لذلك.

العلاقات بين الشمال والجنوب، فإن الغالبية ترى إما استمرار الاوضاع بينهما على حالها، وأما اتجاهها إلى مزيد من الاستقطاب العدائي بينهما.

وفي هذا السياق كان هناك تساؤل حول الدول المرشحة للقيادة في مجالات التطور التقني، فجاءت في رأي المشتركين على الترتيب التالي:

الولايات المتحدة (٣٧) ـ اليابان (٣٣) ـ الاتحاد السوفياتي (٢٢) ـ المانيا (بشقيها) (١٩) ـ فرنسا (١٦) ـ بريطانيا (١٢) ـ الصين (١١). ومن الواضح أن الكثيرين يقرنون تفوق بلدان أوروبا الغربية بقدر من التكامل والتوحد على مستوى النصف الغربي للقارة، وأنهم أميل إلى التحدث عن تفوق ألماني لا يعتمد كثيراً على طبيعة النظام.

وعن الافاق التقنية العالمية، التي يتوقع أن يكون لها تأثير على مستقبل النظام العالمي قدمت الترشيحات التالية على الترتيب:

ـ الثورة في مجال الحاسبات والاتصالات ـ البدائل الجديدة للطاقة ـ تطبيقات الطاقة النووية ـ الثورة في العلوم والتطبيقات البيولوجية والوراثية ـ علوم وتقنية الفضاء.

ويلاحظ هنا أن بحوث وبرامج الفضاء لم تحظ بأولوية، غالباً لأنها تكرار للآفاق الأخرى لدرجة ما. والملاحظة الثانية أنه لم تقدم اقتراحات بأي آفاق أخرى لم يرد ذكرها في الاستبيان.

وتشير الغالبية إلى أن تبعات هذه الآفاق على الوطن العربي **سوف تكون مزيداً من التبعية التكنولوجية** من خلال الاستيراد، ومع ما يترتب على ذلك من ظواهر محلية وزيادة «للفجوة» على المستوى العالمي[٦].

ويظهر أن رأي المشتركين بالنسبة لمقاييس قوة الدولة خلال العقدين القادمين، يركز على الأمور التالية بترتيب تنازلي:

القدرة التكنولوجية العامة ـ حجم القاعدة الصناعية وتنوعها ـ القدرة النووية ـ وفرة الموارد الطبيعية ـ القدرة العسكرية التقليدية ـ فائض الغذاء ـ حجم السكان.

ثالثاً: حول المشكلات القطرية والقومية المعاصرة

عندما سئل المشتركون عن أهم المشكلات التي تواجه أقطارهم في الوقت الحاضر، جاءت الإجابات على النحو التالي:

مصر: (٧ مشتركين)

التبعية ـ فقدان الديمقراطية ـ الازمة الاقتصادية ـ الصراع مع اسرائيل ـ انخفاض

---

(٦) ولكن هناك بعض الآراء الجديرة بالنظر والدراسة، حيث سجل البعض:
ـ هذه الآفاق تؤدي إلى مزيد من التطور (٧ آراء).
ـ تؤدي إلى انخفاض الحاجة الدولية إلى النفط (رأيان).
ـ تؤدي إلى التعقد في حل المشكلة الفلسطينية (رأى واحد).

معدلات الانتاج ـ الانفجار السكاني ـ عدم الاستقرار السياسي ـ زرع قيم غير صحيحة ـ آثار سياسة الانفتاح ـ محدودية خطط التنمية ـ تراجع الانتاج الزراعي ـ فقدان وعي الجماهير ـ النتائج السلبية للهجرة ـ البيروقراطية.

الاردن: (٥ مشتركين)

مضاعفات القضية الفلسطينية ـ مشكلات التنمية ـ حماية الحدود من اسرائيل ـ الأمية ـ التفتت الوطني ـ تردي العلاقات العربية ـ غياب الحياة النيابية (في حينه) ـ النزعة الاستهلاكية ـ ضعف الادارة الحكومية ـ سلبية المواطن ـ محدودية الموارد ـ عدم الاحساس بالأمن ـ التيار الاسلامي الجارف.

السودان: (٥ مشتركين)

فقدان الديمقراطية ـ التبعية ـ الأزمة الاقتصادية ـ قضية الأقليات في الجنوب ـ الخلط الديني عند العامة ـ ضعف مهارة المهنيين والحرفيين ـ التضخم ـ اختناق المواصلات ـ اهدار الثروة.

المغرب: (مشترك واحد)

التبعية في الصناعة والتقنية ـ عدم توافر الغذاء والخدمات الاجتماعية ـ اتساع انعدام التوازن الاقتصادي.

سوريا: (٤ مشتركين)

تردي العلاقات العربية والعزلة ـ تبعات الحرب ـ العشائرية ونقص الديمقراطية ـ انخفاض مستوى ادارة التنمية ـ حقوق الفرد ـ تهديد الصهيونية.

العراق: (٣ مشتركين)

خطر الاحتلال الاجنبي ـ غياب المؤسسات الديمقراطية ـ مشكلات التنمية ـ تبعات الصراع العربي الاسرائيلي ـ مشكلة الاكراد ـ ضعف التضامن العربي.

ليبيا: (مشتركان)

الاعتماد على مورد واحد للدخل ـ النزعة الاستهلاكية ـ الاعتماد على العمالة الخارجية ـ التخلف التقني ـ ندرة الموارد ـ طبيعة النظام ـ تدهور مستوى التعليم.

اليمن الجنوبية: (مشترك واحد)

شكل الحكم ـ التبعية ـ الفقر ـ التخلف.

اليمن العربية: (مشترك واحد)

مشكلات التنمية ـ التخلف الفكري ـ الأمية.

الكويت: (مشترك واحد)

صغر الحجم ـ بطء التنمية البشرية ـ غياب المشاركة ـ النضوب التدريجي للنفط ـ اختلال ما بين السكان والعمالة ـ اختلال الهيكل الاقتصادي.

لبنان: (مشتركان)

الحرب الاهلية ـ بناء الدولة ـ الانقاذ الاقتصادي ـ احباط الافراد ـ الاعتماد الكلي على الخارج.

السعودية: (مشترك واحد)

التبعية ـ تفكك النسيج الاجتماعي.

فلسطين: (مشترك واحد)

الاحتلال ـ الخلافات الداخلية ـ ضعف الدعم العربي.

ويلاحظ في هذه الاجابات حول المشكلات التي تواجه القطر:

ـ الاهتمام بالمشكلات الجزئية والملحة.

ـ تداخل التشخيص والتحليل والنتائج.

ورغم تشابه العديد من الاجابات، فمما لا شك فيه اتضاح الخصوصية القطرية، من حيث الحاح المشكلات من وجهة نظر المثقف كمواطن، كما تنبه هذه الاجابات إلى بعض المشكلات الاجتماعية والفئوية الحادة في بعض الاقطار. وتوضح الاجابات كذلك الحاح البعد العربي لحل المشكلات المعاصرة بالنسبة لكل من سوريا والاردن وفلسطين والعراق والكويت، مقارنة بالاقطار الأخرى.

في تحديد المشتركين لهموم أقطارهم اذن، جاءت موضوعات المشكلات الملحة على النحو التالي: التنمية (١٥) ـ الديمقراطية (١٥) ـ التبعية (١١) ـ أخطار التفتت والاحتلال (١٢).

وفي تحديد المشتركين للمشكلات على الساحة العربية، من منظور قومي، جاءت الاختيارات كالتالي: خطر التفتت والاحتلال (١٦) ـ التخلف (١٥) ـ التبعية (١١).

وقد لوحظ في تجميع هذه النتائج عدم وجود أطر فكرية واضحة تربط ما بين مفاهيم التبعية والتخلف والتنمية. وفي الوقت الذي كانت اسرائيل فيه مرتبطة بأخطار التفتت والاحتلال لدرجة ما، لم يظهر ما يشبه ذلك من حيث العلاقة بين الصراعات العربية من ناحية، وأخطار التفتت من ناحية أخرى.

رابعاً: حول الآفاق العربية

وتكرر السؤالان السابقان مرة أخرى حول ما يتوقعه المشارك من مشكلات، على المستوى

القطري والقومي، مع مطالع القرن التالي. بالنسبة لمشكلات الاقطار، فانها جاءت على هذا الترتيب: المشكلات الاقتصادية ـ اسرائيل ـ ثم قضايا أخرى ارتبطت كلها بعدم الاستقرار الاجتماعي.

وبالنسبة للمشكلات القومية جاءت: التبعية ـ الصراعات العربية ـ اسرائيل ـ ثم المشكلات الاقتصادية.

وهنا تأتي الملاحظات التالية:

ـ رغم أن التساؤل جاء بريئاً، لم يضع قيوداً معينة مثل افتراض استمرار المسيرة الحالية، فإن التوقعات قد خلت من أية نبرة أو محتوى للتفاؤل. من هنا لم تأت اجابات تتصل باحتمال ظهور مجتمع أكثر تقدماً، بما له من مشكلات جديدة.

ـ أن المشكل الاقتصادي لم تتم صياغته على المستوى العربي بشكل واضح ومتسق، وبحيث نراه يحتل المرتبة الاولى على المستوى القطري، وفي نفس الوقت مرتبة متأخرة على المستوى القومي. وقد يفترض هنا أن المشارك ربط بين المستوى القومي وبعض أشكال التكامل العربي.

وعن الشكل الأمثل الذي يتمنى المشاركون أن يكون عليه الوطن العربي في عام ٢٠٠٠ يمكن القول بأن المشاركين كافة اختاروا في المقام الاول تميز الوطن العربي بالوحدة والتكامل (٣٢)، يلي ذلك تصور المجتمع الديمقراطي (١٢)، ثم تميز الوطن العربي الأمثل من خلال التنمية والتحرر من التبعية (٧).

والأقطار العربية المرشحة لأن تكون قوى اقليمية كبرى هي على الترتيب: مصر ـ السعودية العراق. وجاء الاجماع في حالة مصر فقط.

ويميل المشتركون إلى عدم ترشيح (أو توقع) أحدى دول المنطقة لأن تسيطر[٧] على مقدرات المنطقة في المستقبل (١٧). ولكن أحياناً تم ترشيح اسرائيل (١٠)، يليها مصر (٧)، ثم السعودية (٣).

وبنى المشتركون ترشيحاتهم على عدد من العوامل الرئيسية والتي يتوقع أن يمهد التقدم على محاورها لقيام الدول الاقليمية الكبرى. هذه العوامل هي على الترتيب: المقدرة الاقتصادية ـ القدرات البشرية ـ المقدرة العسكرية ـ توافر نظام حكم ديمقراطي يضمن حماس الجماهير ومشاركتها ـ «اقتناء» التقنية المتطورة.

وفي محاولة لحصر أواصر التبعية المتوقعة، أظهرت أغلب الاجابات أن التقنية شكل مسلم به في استمرار التبعية، وأن دور الشركات متعددة الجنسية سيتضخم عما هو عليه الآن (١٩). ويلاحظ أن بعض المشاركين (٨) ـ دون فرصة حقيقية للشرح ـ توقع تقلص دور الشركات متعددة الجنسية عن المستوى الراهن.

وجاء الإجماع حول أفاق قضية الغذاء كالآتي: ان مشكلة الغذاء ستكون احدى المسائل

---

(٧) يلاحظ انه عندما عرضت بعض أسماء الدول في المنطقة لترتيبها حسب اهمية دورها مستقبلا جاءت الدول على الترتيب الآتي: اسرائيل ـ مصر ـ السعودية ـ تركيا ـ العراق ـ ايران ـ الجزائر.

الكبرى التي تشغل العالم خلال العقدين القادمين (٣٣)، وأن الجماهير العربية لا تشعر بأهمية هذه المسألة (٣٢)، وأن الحكومات العربية لا تعطيها ما يستحق من اهتمام (٣٣)، رغم أن الوطن العربي قادر على مواجهة هذه المشكلة مستقبلا (٢٧)، ورغم أن الوطن العربي تتوافر له المقومات الضرورية لانتاج وتصنيع الغذاء واشباع حاجات شعوبه (٣٢). فالمواد الطبيعية متوافرة (٢٣)، وكذلك الموارد المالية (١٢) والعنصر البشري (١٢) والتقنية (١٠).

ويجمع المشاركون تقريباً على أن المطلوب هو التوجه للتنمية الزراعية، في اطار من التدخل الواعي والتخطيط.

وحول آفاق التعاون الاقتصادي العربي، رشحت جماعة المشتركين المجالات الآتية للتعاون العربي، وعلى الترتيب: الصناعة والبتروكيماويات والنفط (١٧)، تبادل العمالة ورأس المال (١٢)، الزراعة والغذاء (١١)، التبادل التجاري (٩).

وهنا يرى الكثير من المشتركين (١٨) أن الأفق سوف يحتوي على مزيد من التنسيق والتكامل، بينما يرى الآخرون أن ذلك سوف يتدهور عما هو عليه الآن (١٣)، أو سوف يظل التنسيق والتكامل على ما هو عليه الآن (٦).

ويرى أغلب المشاركين (٢٨) أن التعاون الاقتصادي هو المدخل الفعال لتوطيد التضامن العربي، أو حتى لإنجاز التكامل والتوحد.

وعند التساؤل عن القطاعات الاقتصادية العربية التي يمكن أن تمثل قطاعات جذب رائدة في الاقتصاد العربي، رشح المشاركون القطاعات التالية على الترتيب:

الغذائي (٢٥) ـ البتروكيماوي (٢٤) ـ المعدني (١١).

وعندما كان التساؤل حول الدور المتوقع للنفط العربي، رأى المشاركون أن النفط يمكن أن تكون له آثاره الايجابية أو السلبية، في الحصيلة النهائية وحسب الظروف. وأن كان الميل واضحاً في الاجابات على أن الآثار السلبية تفوق عادة الإيجابيات في امتدادات الواقع العربي.

والاستخدام الايجابي للنفط عندهم مرهون باستخدام عوائده أولا في خدمة أهداف التنمية وأدواتها. على أن بعض المشاركين (٢ فقط) ربط فرصة الاستخدام الايجابي بشرط تحقق الوحدة العربية.

وتفاوتت الاجابات كثيراً عند التساؤل عما يحدث من تداع للاحداث عندما ينضب المورد النفطي في الأقطار العربية: كان التوقع أحياناً «حدوث كارثة»، أو «العودة إلى الفقر وتزايد درجة التدهور». البعض الآخر رأى أن الآثار عالمية بالدرجة الأولى، أو لم يتوقع تغيراً كبيراً أو رأى مجرد عودة العمالة الوافدة. وعلى طرف ثالث كان هناك من يرى بداية عودة لمسيرة طبيعية ومزيد من الضغوط تجاه الوحدة العربية.

ويرى (١٢) من المشاركين، مع نضوب النفط، دورا أكبر لاسرائيل، بينما يرى (٦) منهم استمرار الدور الاسرائيلي بدون أي تغيير[٨].

---

(٨) تفاوتت الآراء كثيراً بالنسبة لتوقعات دور القوى العظمى في المنطقة، مع نضوب النفط، الأمر الذي لا يمكن معه عرض الآراء في مساحة قليلة من هذا العرض.

جاءت توقعات المشتركين حول مستقبل المسألة الفلسطينية خلال عقدين من الزمان على الترتيب الآتي:

- ابتلاع اسرائيل لبقية فلسطين (١٠).
- قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة وغزة إلى جانب اسرائيل (٨).
- قيام كيان فلسطيني يحكم نفسه ذاتيا، ولكنه متحد فدراليا مع الاردن (٧).
- استمرار الأوضاع على ما هي عليه الآن (٥).

ويبدو الاختلاف حول المقولة القائلة بأننا بصدد «حقبة اسرائيلية قادمة». البعض (١٤) يرى أن ذلك احتمال متوسط، والآخر يرى أنه احتمال ضعيف (١٢)، بينما يؤكد الباقون (١٠) على قوة هذا الاحتمال.

والغريب أن أحداً من المشاركين لم يتوقع «تحرير فلسطين وتصفية الصهيونية» في عقدين من الزمان، وعلى كل فالنظرة التشاؤمية متكررة دائماً. ولقد تركت أحداث لبنان والتطورات على الساحة العربية أثرها العميق على الاجابات، فالاكثرية (١٢) ترى أن مستقبل المقاومة الفلسطينية - كطرف فاعل في مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي - ضعيف جداً ومتناقض. من بين المشاركين لم ير إلا اثنان احتمال تصاعد هذا الدور، والبعض اشترط عدة شروط لتصاعد هذا الدور (٧)، إلا أن هذا لم يمنع أن تتفق بعض الاجابات (١٣) على استمرار الكفاح الفلسطيني.

وكان من الضروري التساؤل عن الصراعات الأخرى في المنطقة والمرشحة للتنافس مع الصراع العربي الاسرائيلي، لاحتلال مكانة الصراع الأساسي. الغالبية لم تتحمس لحلول أي من الصراعات الأخرى مكان الصراع العربي الاسرائيلي كصراع أساسي. ولكن الصراعات الأخرى مثل الصراعات الطائفية الداخلية (٩)، والصراعات العربية (٧)، والصراع العربي الايراني (٦)، والصراعات الطبقية الداخلية (٦)، هذه الانماط من الصراع أكد المشتركون أنها أساسية أيضاً.

خامساً: في التنمية والاستقلال

عند المشاركين ضيق واضح بمسارات «التنمية» التي سادت الاقطار العربية في العقدين الأخيرين. فهذه المسارات كانت «مشوهة» من حيث درجة شمولها وتوازنها بالنسبة للأبعاد المختلفة، اجتماعية وقطاعية، وبسبب «التبعية» (١٥). أو أنها كانت محدودة ومتواضعة وبطيئة وقاصرة عن تحقيق أية أهداف حقيقية (١٢)، ولأسباب داخلية تنطوي على سوء التخطيط واتخاذ القرار.

باستثناء قلة من المشاركين (٥)، فإن الأغلبية ترى أن الحديث عن «التبعية» ليس أمراً مبالغاً فيه، وأن العالم لا يتجه بالضرورة إلى شكل حيادي ومتزايد من «الترابط والاعتماد المتبادل». إن الغالبية (٢٧) ترى أن التبعية (بالمعنى السلبي للكلمة) تزداد بالنسبة لدول العالم الثالث، ومنها الاقطار العربية، وأن «أغنياء العالم في الشمال يزدادون قوة وسيطرة على مقدرات فقراء العالم في الجنوب».

فماذا يقترحون كمجالات للبدء في فك اسار التبعية؟

جاءت المقترحات على الترتيب كالآتي: الفكر والثقافة (١٩)، تكنولوجيا الانتاج (١٠)، نمط الاستهلاك (٩)، تعديل شروط التعامل الاقتصادي مع الخارج (٨).

ويتضح من هذا الترتيب مدى النجاح الذي حققته الافكار المعاصرة في أدبيات التخلف والتنمية، ومدى انتشار هذه الأفكار بين المثقفين العرب. ولو جاء مثل هذا الاستبيان قبل عقدين من الزمان لأتى بالتأكيد بترتيب مخالف يعنى بالعلاقات الاقتصادية قبل سواها. وقد اشترط البعض لذلك أيضاً تحقق التعاون والتكامل العربي (٨)، وتحقق الديمقراطية والحريات الشخصية (٣).

عند مناقشة موضوع التبعية على المستوى العربي هناك دائماً الحلقات الأضعف التي تسمح أكثر من غيرها بالنفوذ الأجنبي. والحلقات الأضعف يمكن أن تكون كيانات عربية، ويمكن أن تكون قضايا ومجالات. وجاء بالاجابات أن الكيانات التي تمثل حلقات أضعف هي على الترتيب: لبنان (١٦) السعودية (١٣) ـ منطقة الخليج (٩) ـ سوريا (٧) ـ السودان (٥) ـ الاردن (٥) ـ مصر (٤) العراق (٤).

والغريب أن أي قطر في المغرب العربي لم يرشح لذلك باستثناء المغرب (٣).

وجاء كذلك أن القضايا والمجالات التي تمثل الحلقات الأضعف هي على الترتيب:

الخلافات الطائفية (١٢) ـ التفتت والخلافات العربية (٧) ـ حال الديمقراطية ونظم الحكم (٧) ـ النفط (٦) ـ الغذاء (٥) ـ المعالجة الحالية للقضية الفلسطينية (٥).

ثم كانت هناك محاولة للمشاركة في توصيف ما يمكن أن نسميه «تنميه جادة». وجاءت نتيجة المحاولة على الشكل التالي. التنمية الجادة «يجب أن تكون خارج اطار التبعية للغرب (١٣)، وفي اطار قومي يتجاوز الحدود القطرية (٢١)، ولا يمكن أن تتم في اطار رأسمالي (١٠)، ويجب أن تعتمد على مشاركة جماهيرية مكثفة (١٦)، أو تتم في اطار ديمقراطي تعددي (١٥).

هذا بالنسبة للعدد الأغلب من المشاركين. لكنه كان هناك أيضاً من يرى عدم اشتراط أن تكون التنمية بالضرورة خارج اطار التبعية للغرب (٧)، وأن التنمية الجادة «لا تشترط الاعتماد أساساً على الجهود الذاتية خصوصا في مجال التقنية» (٨) وهناك من يرى ألا تكون «التنمية الجادة»، بالضرورة مقيدة بالاطار الاشتراكي أو الاطار الرأسمالي (٧) ـ (٨).

هل يمثل «التفاوت الهائل بين ثروات الأقطار العربية في الوقت الحاضر وضعاً شاذاً ينطوي مستقبلاً على صراعات عربية عربية»؟ لقد وافق على هذا التشخيص العدد الأكبر (١٧)، بينما لم يوافق عليه البعض (٩)، وبقي الآخرون (٨) غير متأكدين من صحة مثل هذا الرأي أو عكسه. هذا بالنسبة للنظرة القومية، أما بالنسبة للنظرة القطرية، فالغالبية (٢٥) ترى «أن هناك تفاوتات هائلة في توزيع الثروة داخل معظم الاقطار العربية، وأن ذلك ينطوي مستقبلا على احتمالات صراعات طبقية حادة». ولكن هناك بالطبع من يرفض مثل هذا الرأي (٦).

وتنقسم الآراء بالتساوي حول التصورات الخاصة بمستقبل العدالة الاجتماعية داخل الأقطار العربية خلال العقدين القادمين، إذ يرى قسمٌ أن المسار «نحو مزيد من العدالة

الاجتماعية» (١١)، وآخر يرى أن الاوضاع ستظل على حالها (١٢)، والأخير (١٢) يرى التردي والمزيد من التفاوت في الثروة والفرص.

وبافتراض صحة وضرورة العلاقة بين تحقق مزيد من العدالة الاجتماعية والانجاز العربي في مجالات أخرى، تم اختبار هذا الفرض في علاقة العدالة الاجتماعية ببعض المجالات. لقد وافق المشاركون على وجود مثل هذه العلاقة الضرورية بمجالات التنمية الاقتصادية (٣٢)، والديمقراطية السياسية (٣١)، ومقاومة المشروع الصيهوني (٢٩)، وتقليص التبعية (٢٨)، والوحدة العربية (٢٦)، وحل مسألة الأقليات (٢٤).

سادساً: حول الوحدة العربية

كان من الضروري التعرض لبعض المقولات التي ترددت في فترة أخيرة حول الوحدة العربية. هناك من يقول ان موضوع الوحدة العربية لم يعد وارداً في أولويات الاهتمامات العربية الشعبية، وبالتالي لن يكون مسألة رئيسية خلال العقدين القادمين (١٠). ولكن النسبة الأكبر من المشاركين (١١) لم توافق على هذه المقولة. كان هناك من لم يكن متأكداً من صحة المقولة (٦)، وهناك من وافق عليها (٣). وهكذا رأى أغلب المشاركين (١٣) أن «استمرار تعثر الأنظمة الحاكمة في الوقت الحاضر سيؤدي إلى إعادة مسألة الوحدة إلى بؤرة اهتمامات الجماهير العربية». وبقي البعض الآخر (٩) متردداً أمام هذه المقولة الثانية كذلك.

بعض المشاركين (٩) لا يوافق على أن الوطن العربي مقدم في عقدين قادمين على مزيد من «التجزئة والتفتت»، والبعض الآخر (١٠) بقي على التردد وعدم التأكد أمام مثل هذه المقولة.

الأقرب إلى التوقع أن المستقبل سيحمل في طياته امّا المزيد من التجمعات الاقليمية العربية التي يضم كل منها عدداً من الاقطار العربية المتجاورة (والمتوائمة ايديولوجيا على الاغلب) (١١)، أو المزيد من التنسيق والتعاون بين الأقطار العربية (١٠)، أو المزيد من تكتلات عربية متنافسة ويدور كل منها في فلك التبعية لاحدى القوى العظمى (٨).

ورغم كل صور التشاؤم بقي هناك التمني. البعض (١١) تمنى وحدة عربية شاملة واندماجية (وربما بدءاً من تجمعات اقليمية مرحلية). والبعض الآخر (١٧) تمنى أشكالا فدرالية وكونفدرالية للتكامل والاتحاد بين الأقطار العربية، وبقي البعض عند مستوى التنسيق والتعاون (٤).

وما بين الواقع والتمني والثقة بالنفس تتغير الصورة عندما يتم التساؤل عن احتمالات تحقق الشكل الأمثل المتمنى خلال عقدين من الزمان: على الأغلب فإن الاحتمال ضعيف (٢٣)، أو متوسط (١١) على أحسن الظروف. وهذه الاحتمالات الضعيفة والمتوسطة تقف وراءها مبررات عدة:

هناك تدخل القوى الخارجية (١٦) وعلى الأخص الامبريالية الغربية (٢)، وهناك طبيعة نظم الحكم الحالية (٢٢) بما يحويه ذلك من مصالح لفئات مستفيدة (٦) ومصالح قطرية متضاربة (٦). ولكن هناك أيضاً غياب المشاركة السياسية (١٢) وانخفاض الوعي السياسي لدى الجماهير

أحياناً (٢). ويعقد الصورة التفاوت الاقتصادي والثقافي بين الاقطار (١٥)، والأزمة الفكرية حول الوحدة والتوجه القومي (٥) وجود اسرائيل على حدودنا (١١).

من جهة أخرى فإن الواقع يمكن أن يقترب من تحقيق أمنية الوحدة والاتحاد إذا ما تحققت شروط منها انتشار الديمقراطية في كل قطر (٢٢)، والتخلص من التبعية (١٢). والجهد على هذا الطريق كبير وشاق. فهو يحتاج لجهد فكري لتوضيح التصورات حول الوحدة (٥) ولنشر الوعي القومي (٧)، وتطور نظام التعليم (٦) لخدمة هذا الهدف. ويتطلب الأمر كذلك النجاح العربي المشترك في مواجهة بعض القضايا وفي البعد الاقتصادي (١٠).

والجامعة العربية على الأغلب (١٩) لن تستطيع أن تلعب دوراً أكثر فعالية في المستقبل مما تلعبه الآن. ولكن يرى البعض (٩) أن هذا الدور ما زال ممكناً. وتطوير الجامعة العربية يحتاج لتحقيق عدد هائل من الشروط، قد لا يكون المجال مناسباً هنا للإفاضة في تفاصيلها.

هل يمكن «أن تقوم الوحدة العربية على أساس مشروع حضاري يستند إلى الاسلام؟» تتراوح الاجابة بين الرفض (١٥)، والموافقة (١٤)، وعدم التأكد (٨).

وماذا عن موقف الاقليات في الوطن العربي من الوحدة العربية؟

وبدون تعليق جاءت أهم الاجابات على النحو التالي:

الجماعة	الموقف من الوحدة العربية			
	المقاومة السافرة	المعارضة السلمية	عدم الاكتراث	التاييد
الموارنة (لبنان)	٢٣	٥		
قبائل الجنوب (السودان)	١٠	٩	٩	
الاقباط (مصر)		٧	١٣	٨
الاكراد (العراق)	٧	١٠	٥	٤
البربر (المغرب الكبير)	٤	٤	٩	٩
الشيعة (العراق والخليج ولبنان)	٣	٦	٤	١٥

سابعاً: في الديمقراطية والمشاركة السياسية

تعكس تصورات المشتركين لمستقبل الديمقراطية في الوطن العربي (خلال العقدين القادمين) خليطا من التشاؤم والتمنيات. العدد الأكبر (١٤) يتصور أن «بعض الأقطار ستسير في اتجاه الديمقراطية التعددية وبعضها الآخر لن يشهد مثل هذا التطور». أما المجموعات التالية من المشاركين فهي إما ترى أن الاوضاع بالنسبة للديمقراطية لن تتغير عما هي عليه الآن (٨)، أو «ستزداد سوءاً باتجاه مزيد من التسلط والأمر» (٨)، أو ترى أن الاتجاه العام هو نحو مزيد من

الديمقراطية التعددية في معظم الأقطار العربية» (٥).

وينقسم الرأي حول مدى انشغال غالبية الجماهير بقضية الديمقراطية. هنا يُرى أن «مسألة الديمقراطية التعددية هي (لوحدها) شاغل أقلية من المفكرين والمثقفين» عند البعض (١٥)، وأن «الأغلبية العظمى من الجماهير العربية لا تضع هذه المسألة في قمة أولوياتها لوجود مسائل أهم بالنسبة لها». ولكن البعض الآخر (١٤) يعترض على مثل هذه المقولة، والبقية غير متأكدة من حقيقة الواقع.

ولا شك أن مفهوم الديمقراطية عند غالبية المشاركين يحتاج إلى مراجعة وتطوير. الغالبية (٢٢) ترى أن أي تصور للمشاركة السياسية يطرح كبديل للديمقراطية التعددية لا بد وأن يعنى «بالديمقراطية الاجتماعية التي تركز على مفاهيم العدالة ومشاركة الجماهير على المستويات المحلية وفي المؤسسات التي يعملون بها». ويتبقى أن «نظام الشورى في الاسلام» عند البعض (٤)، و«الديمقراطية المركزية داخل حزب واحد طليعي ملتزم بمصالح الفئات الكادحة» عند البعض الآخر (٢) والبقاء عند «الديمقراطية التعددية» عند آخرين (٣)، تمثل قناعات اضافية عند مجموعات من المشاركين.

وكان من الضروري المقارنة بين آراء المشاركين حول اعتقادهم عن كنه التيارات الفكرية السياسية التي تتمتع حالياً بتأييد الجماهير العربية. وجاءت الاجابات بأن ما يتصدر هذه التيارات حالياً هو التيار الاسلامي (٣٠)، والذي قد يكون أقوى التيارات في الوقت الحاضر(٢٤). يلي ذلك التيارات القومية الوحدوية (١٧)، ثم التيارات الديمقراطية الليبرالية (١٠)، ثم التيارات الاشتراكية اليسارية (٥).

وفي تفسير سبب استحواذ التيار الاسلامي على هذا التأييد كان الرأي ملخصا في فشل العديد من التجارب الفكرية السياسية في المنطقة في حل المشكلات الخارجية والداخلية اضافة إلى أصالة الاسلام في نسق القيم العربية (١٨).

ومهما اختلفت التقديرات حول الاهداف والتوجهات، واختلف الاطار الفكري، عند المواطنين العرب فأغلب المشاركين (٢٦) مازالوا يرون أن الديمقراطية التعددية «هي الاطار الأنسب لمواجهة معظم المشكلات الحادة على الساحة العربية مستقبلا». فوجود الديمقراطية التعددية يساعد في التعامل مع أغلب القضايا والمشكلات العربية، مثل، التنمية (٢٩)، مقاومة السيطرة الأجنبية (٢٨)، الصراع العربي الاسرائيلي (٢٧)، الوحدة العربية (٢٦)، مسألة الأقليات (٢٦)، المحافظة على الأصالة الحضارية (٢٥)، العدالة الاجتماعية (٢٤).

يبدو أن «ممارسات» الديمقراطية في الوطن العربي، بكل معلوماتها وانفعالاتها، قد تركت بصمات واضحة على هذه الاعتقادات.

وفي الختام: لقد حرص الاستبيان على التساؤل عن الموضوعات، ذات العلاقة بالمستقبل العربي، التي لم يتطرق اليها. وجاء الرد في الآتي:

قطاعات التربية والتعليم والشباب (٩) ـ دور المفكرين والمثقفين في المشاركة الشعبية والقومية (٤) ـ أساليب التوعية القومية (٢) ـ العرب في الخارج (٢) ـ ثم جاءت الاشارات إلى الاهتمام بالمرأة والقطاع الخاص والجيوش□

النتائج الاقتصادية للحرب العراقية ـ الايرانية(*)

د. عباس النصراوي(**)

استاذ الاقتصاد في جامعة فرمونت.

ستدخل الحرب العراقية الايرانية، المستمرة منذ حوالى ست سنوات، التاريخ كواحد من أكثر النزاعات كلفة في هذا القرن. وهناك تقدير بأن السنوات الخمس الأولى من القتال قد تكون أسفرت عما يقارب مليون قتيل(١). أما التكاليف الاقتصادية للنزاع، التي يمكن أن تكون قد تجاوزت ٥٠٠ مليار دولار، فهي الأخرى مذهلة في تأثيرها ومضامينها بالنسبة إلى اقتصاد البلدين.

سيحاول هذا البحث، وبعد دراسة مختصرة للظروف الاقتصادية قبل الحرب، تناول ثلاث قضايا منفصلة، لكنها متداخلة في ما بينها: الأولى: أثار الحرب على الاقتصاد العراقي والاقتصاد الايراني؛ الثانية: أثر الحرب، ودور السعودية في المواقف المتغيرة للعراق، ايران، والسعودية نفسها في سوق النفط العالمية؛ والثالثة: تقويم احتمالات النمو الاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب.

أولاً: الظروف الاقتصادية قبل الحرب

١ ـ ايران

تميزت في ايران الفترة من العام ١٩٧٣ (عام ثورة اسعار النفط) إلى العام ١٩٧٧ (العام

(*) ستنشر هذه الدراسة بالانكليزية في وقت واحد في: *Third World Quarterly* (August 1986). وقد اعدت هذه الدراسة اصلاً بالانكليزية وتمت ترجمتها إلى العربية من قبل «المستقبل العربي».

(**) في مطلع النص الانكليزي من الدراسة عبر الكاتب عن شكره لجيمس ديفيد سويني على تعليقاته البناءة.

(١) الأدبيات حول أسباب الحرب والتطورات التاريخية التي أدت إليها متعددة. ومن أجل معالجة مفصلة للعلاقات بين العراق وايران، أنظر:

J. M. Abdulghani, *Iraq and Iran: The Years of Crisis* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1985), esp. ch. 8, and Phebe Marr, *The Modern History of Iraq* (Boulder: Westview Press, 1985), ch. 10.

ومن أجل تحليل شامل وعميق للحرب، انظر:

Robert C. Johnson and Micheal G. Renner, «Limiting Conflict in the Gulf,» *Third World Quarterly*, vol. 7, no. 4, pp.803-838.

ومن أجل ارقام الخسائر، انظر: *The New York Times*, 23/9/1985.

الأخير الذي سبق احداث الثورة الايرانية)، بمستوى متصاعد من الانفاق العام كان ممكناً نتيجة التزايد الحاد في عائدات النفط. غير أن الانفاق على التنمية أسيء تنظيمه وادارته مما أدى إلى بروز عدد من المشاكل البنيوية الخطيرة، منها المعدل المرتفع للتضخم، وسوء التوزيع الحاد للدخل، والمعدلات المرتفعة من الاستيراد للمنتجات العسكرية وغير العسكرية على حد سواء، وتركيز الانفاق المدني في المراكز الحضرية خصوصاً في العاصمة طهران، وظهور عدد صغير من العائلات التي نجحت في تركيز القوة والمنافع الاقتصادية في أيديها. وتابع مؤشر الأسعار الاستهلاكية الارتفاع من ٦,٥ بالمائة سنوياً في العام ١٩٧٢ إلى ١١,٣ بالمائة في العام ١٩٧٦، مما أسفر عن تدهور في الدخل الفعلي ومستويات المعيشة للذين يعتمدون في معيشتهم على الرواتب والأجور التي لم تستطع أن تصمد أمام التضخم المتصاعد. ومن أجل كبح أثر التضخم ومحاولة اعادة الاستقرار إلى الاقتصاد، قررت الحكومة في العام ١٩٧٧، خلق ركود عبر الحد من الانفاق العام. غير أن هذه السياسة لم تؤتِ ثمارها نتيجة الركود الاقتصادي العام في البلدان الصناعية. ونجح ازدواج هذه التغييرات في ارجاع معدل نمو اجمالي الناتج المحلي من ١١ بالمائة سنوياً في الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٥ إلى ٢,١ بالمائة في العام ١٩٧٧. أعقبه انخفاض بمعدل ٥,٣ بالمائة في العام ١٩٧٨. لكن هذا التراجع الحاد في اجمالي الناتج المحلي فشل في ضبط التضخم الذي زاد بمعدل سنوي بلغ ٢٧,٣ بالمائة في العام ١٩٧٧، أضيف إليه ١١,٦ بالمائة في العام ١٩٧٨[٢]. غير أن الركود الاقتصادي والتضخم نجحا في تعجيل مسار الاضطراب السياسي الذي بدأ يشمل ايران في العام ١٩٧٧ واستمر حتى العام ١٩٧٨. وكان واضحاً في النصف الثاني من العام ١٩٧٨ أن أيام الملكية أصبحت معدودة. وهو ما تجلى في الاضراب الوطني، والاضطراب الصناعي واضراب عمال النفط، وحركة العصيان المدني العامة. وفي هذه الأشهر كان الشاه يحاول انقاذ نظامه عبر تغيير الحكومات ورؤساء الوزارة[٣].

وقد مهدت مغادرة الشاه، وانهيار قواته المسلحة وزوال آخر حكومة عينها الشاه برئاسة شهبور بختيار، الطريق أمام أول حكومة في جمهورية ايران الاسلامية الحديثة العهد برئاسة رئيس الوزراء مهدي بازركان. ولا داعي للقول ان النظام الجديد كان يأمل بانتعاش اقتصادي سريع. لكن الضرر الذي لحق بالاقتصاد في نهاية نظام الشاه، والاضطراب الاقتصادي وعدم التنظيم الذي يميز أي مرحلة ثورية جعلت من الانتعاش الاقتصادي المأمول هدفاً غير واقعي. ومن بين الأسباب العديدة لفشل الانتعاش انسحاب عدد كبير من العمال الأجانب المهرة، وفرار رأس المال، وقرار الحكومة الجديدة تخفيض انتاج النفط حوالى الثلث، وهجرة كوادر الادارة الايرانية، والتقنيين، والاداريين وغيرهم من العمال المهرة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن السنة الأولى للجمهورية الجديدة شهدت موجة من الاضطرابات الريفية والعرقية، التي صرفت الانتباه والطاقة

---

(٢) International Monetary Fund [IMF], *International Financial Statistics: Supplement on Output Statistics* (Washington, D.C.: IMF, 1984), pp.14-15.

(٣) من أجل مراجعة جيدة للاحداث التي سبقت اقامة الجمهورية الجديدة في ايران، انظر:

Dilip Hiro, *Iran Under The Ayatollah* (London: Routledge and Kegan Paul, 1985), ch. 1, especially pp. 66-100.

ومن أجل موجز جيد حول التطورات الاقتصادية الراهنة في ايران، انظر: The Economist Intelligence Unit, *Quarterly Economic Review of Iran [QER-Iran].*

(سنشير إليها لاحقاً بـ : QER-Iran).

عن المشاكل المباشرة للاقتصاد. وتابع اجمالي الناتج المحلي لايران مساره التراجعي في العام ١٩٧٩ بحوالى ٦,٤ بالمائة، فيما واصل التضخم مساره المتصاعد عندما ارتفع حوالى ١٠,٥ بالمائة في العام نفسه.

ولعل واحداً من أخطر التطورات في العام ١٩٧٩ كان أزمة الرهائن التي أصبح لها انعكاسات مهمة على الاقتصاد. فتجميد الودائع الايرانية في الولايات المتحدة ولدى المصارف الامريكية في الخارج كان يعني إبعاد حوالى ٩ آلاف مليون دولار من مجموع ١٥ ألف مليون من الودائع، عن السيطرة الايرانية[٤]. وإضافة إلى تجميد الودائع، نجحت ادارة كارتر في الحصول على دعم دول صناعية أخرى لفرض عقوبات اقتصادية ضد ايران. هذه العقوبات، والقتال الذي اندلع في خوزستان (الأحواز) في الجنوب وبلوشستان في الغرب، إضافة إلى القتال المتواصل في كردستان، فضلاً عن الحرب نفسها، ساهمت كلها في التراجع الاقتصادي الذي ميز العام ١٩٨٠.

إلا أنه على الرغم من هذه الصورة القاتمة كان هناك بعض المؤشرات الاقتصادية الصحية. وهي تشمل حقيقة أن الوضع المالي الخارجي لايران كان جيداً، وان الديون الخارجية كانت تسدد، وان اقتصادها بدأ يستعيد عافيته، وشرع انتاج النفط في الارتفاع. لكن هذه العوامل الايجابية لم تكن فعالة بدرجة كافية لمعادلة القوى المسؤولة عن التدهور الاقتصادي. وينبغي التشديد أيضاً على ان الصراع بين الأجنحة العلمانية والدينية للثورة الايرانية على توجيه مرحلة ما بعد الشاه اقتصادياً واجتماعياً كان عنيفاً الى حد ابطاء الانتعاش الاقتصادي في العام الأول للثورة[٥].

وعلى الرغم من أن حكومة الرئيس أبو الحسن بني صدر حاولت تحدّي موقف مجموعات رجال الدين، وادخال بعض الاصلاحات على الاقتصاد، فإن المعارضة لبني صدر أثبتت أنه من الصعب جداً تجاوزها.

٢ ـ العراق

عندما كان الاقتصاد الايراني يسير في ظل الاضطراب الثوري، كان العراق في السنوات التي أعقبت تأميم شركة نفط العراق في العام ١٩٧٢، وانفجار أسعار النفط في العام ١٩٧٣، مشغولاً بمحاولة تنمية بنيته التحتية، وقطاعه النفطي، وقطاعات انتاج السلع، كما كان يحاول تحديث قوته العسكرية. وقد أتاحت اتفاقات الجزائر عام ١٩٧٥ مع الشاه، للعراق أن يتابع مشاريع التنمية الاقتصادية من دون أن تعيقه كلفة محاولة القضاء على التمرد الكردي. وبحلول العام ١٩٧٩ حل العراق محل ايران، باعتباره ثاني منتج ومصدر للنفط في منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) بعد السعودية.

---

(٤) *QER-Iran*, no. 2 (1980), p. 13.

(٥) في العام ١٩٧٩ نشرت اللجنة الثورية للسياسة الاقتصادية برنامجاً من تسع نقاط لتوجيه الاقتصاد في ايران الثورية، وفضل البرنامج بشكل خاص التقوى على الرفاهية وعلى الحد الأدنى من انتاج النفط، والمساهمة في التربية الدينية باعتبارها جزءاً حيوياً من التنمية والاكتفاء الذاتي في الزراعة والصناعة، وتعديل استراتيجية التنمية وفقاً للحاجات الروحية، واقرار حق متساو لجميع المواطنين في المصادر المالية، انظر:

QER-Iran, no. 4, (1979), p. 12, and Asaf Hussain, *Islamic Iran: Revolution and Counter Revolution* (New York: St. Martin's Press, 1985), pp. 150-164.

غير أن الثورة الايرانية دفعت العراق إلى اعادة النظر في مستوى انفاقه العام وأولوياته، بعدما توصل إلى الاستنتاج في العام ١٩٧٩ بأن نزاعاً مع ايران قد يكون أمراً لا يمكن تجنبه. وهذا بدوره دفع الحكومة إلى زيادة الانفاق على الحاجات الدفاعية والأمنية.

وفيما تابعت الحكومة زيادة الانفاق الدفاعي في العام ١٩٨٠، اتخذت قراراً رئيسياً آخر بزيادة الانفاق على التنمية، وتسريع زيادة استيراد السلع الاستهلاكية. وهكذا ارتفعت قيمة الواردات بين العام ١٩٧٨ و ١٩٧٩، من ٤,٢ ألف مليون دولار إلى ٩,٩ ألف مليون دولار، أي حوالى ١٣٦ بالمائة. وقد ارتفعت هذه الاستيرادات مجدداً في العام ١٩٨٠ إلى ١٣,٨ ألف مليون دولار، أي حوالى ٣٩ بالمائة، ثم قفزت في العام ١٩٨١ إلى ٢٠,٥ ألف مليون دولار أي إلى ٥١ بالمائة اضافية. وبكلمة أخرى زادت استيرادات العراق بين ١٩٧٨ و ١٩٨١ من ٤,٢ ألف مليون دولار إلى ٢٠,٥ ألف مليون دولار أي ما يقرب من ٤٠٠ بالمائة.

وكان واحد من أكثر جوانب نمو الاستيرادات أهمية الزيادة النسبية في حصة السلع غير العسكرية (الجدول رقم (٣)). فبينما ارتفعت قيمة الاستيرادات العسكرية من ١,٦ ألف مليون دولار عام ١٩٧٨ إلى ٣,٧ ألف مليون دولار عام ١٩٨١، أي بنسبة ١٣١ بالمائة، فإن الاستيرادات غير العسكرية قفزت من ٢,٦ ألف مليون دولار في العام ١٩٧٨ إلى ١٦,٨ ألف مليون دولار في العام ١٩٨١، أي بنسبة ٥٤٦ بالمائة. بمعنى آخر، فإن النسبة المئوية للسلع غير العسكرية من اجمالي الاستيراد، زادت من ٦٢ بالمائة إلى ٨٢ بالمائة خلال هذه الفترة. وهو ما أوحى بأن هذه الزيادة غير المعتادة في الواردات غير العسكرية كانت سياسة مدروسة تهدف إلى التخفيف من أثر الحرب على مستويات المعيشة عبر توفير السلع الاستهلاكية بكميات كبيرة. أي أن العراق كان يتبع سياسة المدفع والزبدة[٦]. إلا أنه ما استطاع الاستمرار في هذه السياسة طويلاً، وكان لا بد من اعادة النظر بها في العام ١٩٨١، تحت تأثير الحرب.

ثانياً: الآثار الاقتصادية للحرب

لا تختلف حرب الخليج عن غيرها من الحروب، في ما يخص كلفتها البشرية. إضافة إلى ذلك هناك أيضاً تكاليف اقتصادية اتخذت شكل تحطيم الودائع والبنية التحتية، التضخم الداخلي، الأسعار المضخمة للمستوردات، انخفاض الانتاج نتيجة تعبئة القوة العاملة بعيداً عن القطاع المدني لصالح الاقتصاد العسكري، انخفاض مردود النفط، والتدهور الاقتصادي العام الناتج عن الحرب. وفيما يلي سيتم التركيز على الخسائر الاقتصادية التي لحقت بالبلدين في المراحل الأولى، ويلي ذلك تحليل لآثار الحرب على كلا البلدين.

١ ـ النفط: الخسارة الاقتصادية الأولى

لعل واحدة من أكثر الخسائر الاقتصادية المنظورة باكراً للحرب كانت التدمير المتبادل

---

(٦) من أجل تحليل جيد لسياسات الانفاق العراقية خلال المراحل الأولى من الحرب، انظر:
John Townsend, «Economic and Political Implications of the War: The Economic Consequences for the Participants,» in: M.S. El Azhary, ed., *Iran-Iraq War: An Historical, Economic and Political Analysis* (New york: St. Martin's Press, 1984), pp.51-65.

والفعلي لأكثر قطاعات الاقتصاد أهمية وضرورة ـ أي قطاع النفط. فخلال أيام من اندلاع الحرب نجح كلا البلدين في تعطيل قدرات الآخر على تصدير النفط، بما في ذلك منشآت التحميل، ومحطات الضخ، والمصافي، والمصبات، وخطوط الأنابيب. وانعكس مدى الضرر في حقيقة أن البلدين تراجعا إلى انتاج جزء صغير من مستوى انتاجهما قبل الحرب. وفي ما خص العراق، تراجع انتاجه من ٣,٤ مليون برميل يومياً في آب/أغسطس ١٩٨٠ إلى حوالى ١٤٠ ألف برميل يومياً في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠. وتراجع انتاج ايران من ١,٣ مليون برميل يومياً إلى ٤٥٠ ألف برميل يومياً خلال الفترة ذاتها(٧).

وكان ضياع قدرة تصدير النفط في البلدين، حتى ذلك الحين أكبر الضربات الاقتصادية التدميرية للحرب. وذلك لأن النفط أصبح منذ العام ١٩٧٣، وبعد زيادات الاسعار في ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠، القطاع الأكثر أهمية للاقتصاد، في ضوء مساهمته في اجمالي الناتج الوطني، وباعتباره المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية. يكفي القول انه في العراق بلغت عائدات النفط في العام ١٩٨٠ ٢٦,١ ألف مليون دولار وشكلت ٦٦ بالمائة من اجمالي الناتج الوطني. وفي ما خص ايران فإن عائدات النفط بلغت في العام ١٩٧٩ ٢٠,٥ ألف مليون دولار أي ٢٩ بالمائة من اجمالي الناتج الوطني لكنها تراجعت في ١٩٨٠ إلى ١٣,٥ ألف مليون دولار أي ١٨ بالمائة من اجمالي الناتج الوطني. وفي كلا البلدين كانت مبيعات النفط هي المصدر الوحيد لكسب العملة الأجنبية. وهكذا فإن الانخفاض في عائدات النفط، الناجم عن الحرب، ترك أثره على مجمل الاقتصاد بشكل جوهري. لذا فإن عائدات النفط العراقية في العام ١٩٨١ التي تراجعت إلى ١٠,٤ ألف مليون دولار أي إلى حوالى ٦٠ بالمائة، تسببت في انخفاض اجمالي الناتج الوطني بمعدل ٢٤ بالمائة، من ٣٩,٧ ألف مليون دولار إلى ٣٠,١ ألف مليون دولار. أما في ايران، وبما أن الخسارة الناجمة عن الحرب في عائدات النفط كانت حوالى ٤,٢ ألف مليون دولار أي٣١ بالمائة من مستوى ١٩٨٠، وبما أن مساهمة قطاع النفط في الاقتصاد الايراني هي أقل بكثير منها في العراق، فإن انعكاس الخسارة في العائدات على اجمالي الناتج الوطني كان أقل حدة بكثير (الجدول رقم (١)).

إضافة إلى الخسارة المباشرة في مردود النفط، كانت هناك تكاليف اقتصادية أخرى. لم يجر تعويضها لدى البلدين فوراً بسبب الحرب. منها اعادة توجيه الاستيرادات إلى وجهات بديلة أكثر كلفة. فالعراق على سبيل المثال، ونظراً لاقفال مرافئه كان مضطراً إلى ايجاد طرق برية جديدة عبر الكويت والأردن، وتركيا، وكذلك الأمر بالنسبة إلى ايران التي اضطرت إلى تحويل بعض تجارتها عن المرافىء المطلة على الخليج إلى طرق تمر عبر الاتحاد السوفياتي وتركيا. وكان لاعادة التوجيه هذه أثر في زيادة الاسعار النهائية للسلع الأجنبية، نظراً لتكاليف النقل المرتفعة.

فضلاً عن ذلك، فإن تحويل الموارد إلى تلبية حاجات الحرب، أجبر البلدين على زيادة الاعتماد على المصادر الأجنبية. وثمة تأثير آخر للحرب هو الانخفاض السريع في احتياط العملات الأجنبية وهو ما اضطر البلدين، خصوصاً العراق، إلى اللجوء الى الاقتراض من الخارج.

---

(٧) من أجل تقويم مفصل لأثر الحرب على عمليات قطاع النفط في البلدين، أنظر:

Thomas R. Stauffer, «Economic Warfare in the Gulf,» *American-Arab Affairs*, no. 14 (Fall 1985), pp. 98-116.

٢ ـ الحرب والاقتصاد العراقي

عندما اندلعت الحرب، وجد العراق نفسه، كما أشير سابقاً، في وضع ملائم يمكنه من زيادة انفاقه الدفاعي، وانفاقه التنموي، وتوسيع استيراداته من السلع غير العسكرية. وبخلاف ايران لم يعان العراق من شقاق سياسي داخلي، ولا من عزلة دبلوماسية أو عقوبات اقتصادية. كما أن الاحتياط المهم من العملات الأجنبية عشية الحرب، والذي اقترن بتدفق الدعم المالي السخي من بلدان عربية أخرى، خصوصاً السعودية والكويت، مكن الحكومة من اتباع سياسة «المدفع والزبدة» المشار إليها سابقاً. ويمكن تقدير مغزى سياسة كهذه اذا أدركنا أن قيمة العقود العراقية مع الشركات الأجنبية لمشاريع ارتفعت بين ١٩٨٠ و١٩٨١ بمعدل ٦٤ بالمائة، من ١٤,٨ ألف مليون دولار إلى ٢٤,٨ ألف مليون دولار[٨].

كما أن الاستيرادات غير العسكرية زادت بحدة خلال العامين الأولين للحرب، من ١١,٩ ألف مليون دولار في العام ١٩٨٠ إلى ١٦,٨ ألف مليون دولار في العام ١٩٨١، على الرغم من خسارة في عائدات النفط بلغت ١٥,٧ ألف مليون دولار لحقت بالعراق بين ١٩٨٠ و١٩٨١.

وعلى الرغم من أن العراق كان يتمتع بموارد مالية، وقيادة سياسية متماسكة، فإنه لم يكن المسيطر الوحيد على اتجاه الحرب أو الاقتصاد. ومع استمرار الحرب، لم يعد بامكان الاقتصاد تجنب الآثار المتزايدة للتضخم، أو آثار زيادة تكاليف الاستيراد، أو تآكل احتياط العملات الأجنبية، أو رحيل العمال الأجانب من المواقع الصناعية الرئيسية. وقد تضاعفت هذه الانعكاسات نتيجة التعبئة المستمرة لقطاعات رئيسية من القوة العاملة مع ازدياد عدد القوات المسلحة من ١٤٠ ألف شخص في العام ١٩٧٨ إلى ٤٥٠ ألف شخص في العام ١٩٨٢. وتستحق مضامين هذه الزيادة في حجم القوات المسلحة بعض التفصيل. ففي العام ١٩٧٨ كان حجم القوة العاملة في العراق ٢,٩٧ مليون نسمة أي ٢٤ بالمائة من عدد السكان (١٢,٤١ مليون نسمة). وإذا اعتمدنا هذه النسبة حيال عدد السكان في العام ١٩٨٢ (١٤,١١ مليون نسمة) نحصل على قوة عاملة توازي (٣,٣٩ مليون نسمة). وهذا يعني أن نسبة القوات المسلحة إلى القوة العاملة زادت من ٤,٧ بالمائة في ١٩٧٨ إلى ١٣,٣ بالمائة في ١٩٨٢. وبمعنى آخر، فإنه بينما زادت القوة العاملة الطبيعية ١٣ بالمائة بين ١٩٧٨ و١٩٨٢، زاد حجم القوات المسلحة حوالى ٢٢١ بالمائة. إضافة إلى ذلك فانه مع ازدياد حجم هذه القوات زاد أيضاً عدد العمال غير المجندين لكن المستخدمين لتوفير الدعم اللازم، وخدمات الادارة والصيانة للقوات المسلحة. باختصار فإن عبء الجيوش النظامية على القدرة الانتاجية للاقتصاد يتجاوز كثيراً مجرد المعنى العددي لهذه القوات. فضياع قطاع رئيسي من قوة العمل الطبيعية في الاقتصاد العسكري قد عوض عنه وزاد عليه نمو عدد النساء في قوة العمل، واستيراد العمال من الخارج، خصوصاً مصر، وهو ما يفوقه أهمية. لذا فإنه بين ١٩٧٩ و١٩٨٢ زاد حجم قوة العمل حوالى ٢,٧ مليون نسمة، من ٢,٩٧ إلى ٥,٦٧ مليون نسمة، بينما زاد عدد سكان العراق حوالى ١,٥ مليون نسمة فقط في الفترة نفسها[٩]. وثمة أثر آخر للحرب

---

(٨) Townsend, Ibid., p. 62.

(٩) من أجل حجم القوات المسلحة، انظر:

United States, Arms Control and Disarmament Agency, *World Military Expenditures and Arms Transfers, 1985* (Washington: U.S. Arms Control and Disarmament Agency, 1985), p.67. =

على الاقتصاد هو انخفاض الانتاج الزراعي. فإذا أخذنا بنظر الاعتبار زيادة حجم القوات المسلحة وان الزراعة تستخدم خمس القوة العاملة بات من المنطقي أن يستمد المجندون الاضافيون من هذا القطاع بالذات. ويمكن ملاحظة أثر الحرب على الزراعة في انخفاض انتاج القمح من معدل سنوي بلغ ١,٨ مليون طن في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ إلى ٩٦٥ ألف طن في العام ١٩٨٢، وإلى ٣٠٠ ألف طن فقط في العام ١٩٨٤. وكذلك الامر بالنسبة إلى انتاج الرز الذي كان على التوالي ٩٨ ألف طن، ١٦٣ ألف طن، و٩٥ ألف طن[١٠]. لكن قدرة العراق على الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من الانفاق العسكري والمدني هي أمر لا يمكن تحمله طويلاً. لذا فإنه لا بد من تقويم الأولويات الاقتصادية ونماذج الانفاق.

كان العام ١٩٨٢ نقطة تحول رئيسية عندما انتقلت جبهة الحرب إلى الأراضي العراقية. وستذكر سنة ١٩٨٢ أيضاً بأنها السنة التي قررت فيها سوريا في نيسان/ابريل غلق أنابيب النفط العراقية التي تمر في أراضيها مسببة للعراق خسارة ٤٠٠ ألف برميل يومياً من صادراته أي ما يعادل ٥ آلاف مليون دولار سنوياً[١١]. ونتيجة لاجراء سوريا هذا، لم يبق لدى العراق سوى منفذ واحد للتصدير يمر عبر تركيا بقدرة ٧٥٠ ألف برميل من النفط يومياً، أي حوالى ربع قدرته التصديرية قبل الحرب مباشرة. وقد أجبرت هذه التغييرات العراق على الاقرار بضرورة الانكماش الاقتصادي، وبأنه لا يمكن تنفيذ أي مشاريع جديدة في العام ١٩٨٢ ما لم تكتمل المشاريع التي بوشر العمل فيها قبل ذلك العام. غير أن الحكومة كانت تشعر بضرورة متابعة مشاريع النقل والبناء التي تخدم المجهود الحربي إضافة إلى بعض المشاريع في المراكز الحضرية خصوصاً بغداد. لكن مع استمرار الحرب وجد العراق نفسه مضطراً إلى الحد مرة أخرى من كل النفقات التنموية غير المتعلقة بالدفاع. أي أنه كان لا بد من الحد بشكل كبير من الانفاق على الزراعة والصناعة، ومن اخضاع برامج الاستيراد لتدقيق شديد لضمان استخدام احتياط العملات الأجنبية، الذي تراجع من ٣٠ ألف مليون دولار مع بداية الحرب إلى ١٠ آلاف مليون دولار بحلول نهاية ١٩٨٢، بحكمة أكثر وعند الضرورة فقط. فضلاً عن ذلك قرر العراق في العام ١٩٨٣ تبني تدابير اقتصادية جديدة أكثر تشدداً. وكان واحداً من أكثر هذه التغييرات دلالة في السياسة الاقتصادية، القرار الذي اتخذته الحكومة بالاعتماد الشديد على القطاع الخاص لتعزيز الانتاج الصناعي والزراعي، عبر توفير الحوافز والقروض. ومن أجل تدعيم الوضع الضعيف لعملاته الأجنبية، رأى العراق ضرورة الدخول إلى السوق المالية الدولية من أجل الاقتراض. وبات من الضروري أيضاً اعادة جدولة بعض ديونه للمتعهدين الأجانب، واستخدام النفط في ترتيبات الاستيراد التجاري، وتخفيض قيمة الدينار بالنسبة إلى الدولار، وزيادة اقتراضه من بلدان الخليج الذي بلغ في نهاية العام ١٩٨٢ ٣٥ ألف مليون دولار[١٢]. وقرر العراق أيضاً وقف مساعداته الخارجية إلى بلدان العالم الثالث

= ومن أجل البيانات حول اليد العاملة، أنظر:

Arab Monetary Fund, *Unified Arab Economic Report, 1983* (Abu Dhabi: Organization of Arab Petroleum Exporting Countries [OAPEC]; The Fund, [n.d.]), p. 209. (Arabic).

(١٠) Food and Agriculture Organization [FAO], *1984 FAO Production Yearbook* (Rome: [FAO], 1985), pp. 108-114.

(١١) *Middle East Economic Survey* [*MEES*], vol. 25, no. 27 (19 April 1982), p. 2.

(١٢) *QER-Iran*, no. 2 (1983), p.7. See also: *MEES*, vol. 26, no.22 (14 March 1983); vol. 26, no. 25, (4 April 1983); vol.26, no.32 (23 May 1983), and vol.26, no.39 (11 July 1983).

الأخرى، ووقف السفر إلى الخارج، وخفض الاستيراد بالتشديد على استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية فقط. وانعكس أحد التدابير الناجمة عن وضع العراق المالي الصعب، في التغيير الحاد في حصته من القيمة المشتركة للمشاريع التي يقوم بها أعضاء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). ووفق بيان أعدته تلك المنظمة، كانت حصة العراق ١٧ بالمائة من اجمالي هذه العقود في العام ١٩٧٩. وقفزت هذه النسبة إلى ٣٠ بالمائة في العام ١٩٨٠، وارتفعت مجدداً في العام ١٩٨١ إلى ٣١ بالمائة، ثم انحدرت إلى ٩ بالمائة في العام ١٩٨٢ وإلى ٢ بالمائة في العام ١٩٨٣[١٢].

وبحلول العام ١٩٨٣، كان العراق مضطراً إلى الحد من وارداته لتصل إلى ١١.٧ ألف مليون دولار مقابل ٢٠.٥ ألف مليون دولار في العام ١٩٨١ أو حوالى ٤٣ بالمائة (الجدول رقم (٢)). هذا الانخفاض الشديد في اجمالي الواردات عكس أيضاً المستلزمات الجديدة للحرب، كما يراها العراق. لذا فإنه بينما انخفض مجموع الاستيرادات بمعدل ٤٣ بالمائة، ارتفعت الاستيرادات العسكرية ٣٨ بالمائة، من ٣.٧ ألف مليون دولار إلى ٥.١ ألف مليون دولار. في المقابل انخفضت الاستيرادات غير العسكرية من ١٦.٨ ألف مليون إلى ٦.٦ آلاف مليون دولار أو حوالى ٦١ بالمائة بين ١٩٨١ و ١٩٨٣. وأسفرت اعادة توجيه برنامج استيرادات العراق عن الحد من حصة الاستيرادات غير العسكرية من ٨٢ بالمائة من اجمالي الاستيراد في ١٩٨١ إلى ٥٦ بالمائة بعد ذلك بعامين.

٣ ـ الحرب والاقتصاد الايراني

إضافة إلى الخسائر في انتاج النفط وعائداته، ألحقت الحرب ضرراً فادحاً في أنابيب ايران النفطية، المصافي، البنية التحتية، المواقع الصناعية، المعامل، المدن. ومما كان له مدلول خاص هو التدمير الذي لحق بعدد من المدن ذات الكثافة السكانية مثل: الأحواز، عبدان، ديزفول، وخورمشهر. وقد أجبر قصف هذه المدن في المراحل المبكرة من الحرب، اعداداً كبيرة من السكان تقدر بحوالي مليوني نسمة إلى الانتقال للاقامة في أقسام أخرى من البلاد. وادت مشكلة التهجير الداخلي هذه إلى تفاقم الصعوبات على اقتصاد يحاول لا مجرد التغلب على آثار الحرب، بل على بعض المشاكل المضطربة للثورة أيضاً.

غير أن الاقتصاد الايراني اثبت أنه أكثر مرونة مما كان متوقعاً. وواحد من أهم أسباب ذلك كان قدرة إيران على زيادة انتاجها وتصديرها للنفط، وبالتالي زيادة عائداتها النفطية ومداخيلها من العملات الأجنبية، في فترة قصيرة جداً. وهكذا فإن انخفاض عائد النفط من ١٣.٥ ألف مليون دولار في ١٩٨٠ إلى ٩.٣ ألف مليون دولار في ١٩٨١، انقلب إلى زيادة حادة بلغت ١٥.٩ ألف مليون دولار في ١٩٨٢ و١٨.٧ ألف مليون دولار في ١٩٨٣. وذلك بعكس عائدات العراق النفطية التي تراجعت من ٢٦.١ ألف مليون دولار في ١٩٨٠ إلى ١٠.٤ ألف مليون دولار في ١٩٨١،

---

(١٢) من أجل تفصيل هذه التدابير، انظر:

Basil al-Bustany, «Development Strategy: Iraq and the War Effort: Dynamics of Challenge,» in: El Azhary, ed., *Iran-Iraq War: An Historical, Economic and Political Analysis*, pp. 66-80, see also: OAPEC, *Secretary General's Annual Report* (Kuwait: OAPEC, [n.d.]).

وهبطت مجدداً في ١٩٨٢ إلى ٩,٧ ألف مليون دولار وإلى ٨,٤ ألف مليون دولار في ١٩٨٣. وثمة تفسير آخر لمرونة الاقتصاد الايراني يكمن في القرارات السياسية المبكرة بالحد من الاعتماد على قطاع النفط، والحد أيضاً من الاستيراد بشكل عام، وخصوصاً السلع الاستهلاكية غير الضرورية. واستكملت هذه السياسة بسياسة أخرى تهدف إلى تحفيز الانتاج الزراعي والصناعي المحلي. وفي ما يتعلق بالزراعة، فإن انتاج الحبوب الرئيسية ـ الحنطة، الرز، والشعير ـ تحول إلى الارتفاع في ١٩٨٢، ١٩٨٣، و ١٩٨٤، عما كان عليه في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦[١٤]. وانتعش الانتاج الصناعي بشكل ملحوظ في العام ١٩٨٢، ليسجل معدل نمو حقيقي بلغ ١١,٦ بالمائة عن العام السابق[١٥]. ولعل أكثر التغيرات أهمية في الاقتصاد الايراني، بعكس الاقتصاد العراقي، هي قدرته على رفع مستوى الاستيرادات باستمرار. وهكذا فإن اجمالي الاستيرادات الذي بلغ ١٩,٨ ألف مليون دولار في ١٩٧٨ تراجع إلى ٨,٨ ألف مليون دولار في ١٩٧٩، بينها ١٨ بالمائة من الاستيرادات العسكرية. وبحلول ١٩٨٣ قفز اجمالي الاستيرادات إلى ١٨,٢ ألف مليون دولار بينها ٤,٤ بالمائة فقط من الاستيرادات العسكرية. وعلى العكس من ذلك، فإن استيرادات العراق التي بلغت ذروتها ٢١,٦ ألف مليون دولار في ١٩٨٢ بينها ٢٠ بالمائة للاستيرادات العسكرية، انخفضت بحلول عام ١٩٨٣ إلى ١١,٧ ألف مليون دولار، لكن الاستيرادات العسكرية بلغت حوالى ٤٤ بالمائة (الجدول رقم (٣)). أما قدرة ايران على زيادة عائداتها وتصديرها للنفط بعد قليل من الحرب، والتي كانت سباقة، أثبتت أنها عامل حاسم في تمكينها لا من توسيع استيراداتها فقط بل من الحؤول دون انهيار الاقتصاد. وتجدر الاشارة أيضاً إلى أن الاقتصاد الايراني نجح أيضاً في استئناف نموه التصاعدي بمعدلات ملحوظة فور استيعاب الصدمات الأولى للثورة، وأزمة الرهائن، والحرب، وهو ما تحقق من دون مساعدة مالية من بلدان أخرى، ومن دون أن تزيد ديونه الخارجية بلا مبرر.

٤ ـ ما هي كلفة الحرب

لا يرجى لأي تقدير للكلفة أن يكون دقيقاً. فبعض عناصر هذه الكلفة معروف، وبعضها الآخر ينبغي تخمينه. وسيكون هناك أيضاً عبء الكلفة الباهظة لمرحلة ما بعد الحرب، عندما يحاول البلدان اعادة بناء واصلاح اقتصادهما، ودفع الديون وخدماتها التي تضاعفت خلال الحرب. وحتى نهاية العام ١٩٨٥ سيكون هناك بعض التخمينات لتحديد حجم التكاليف. إلا أنه قبل اجراء هذه التقديرات، قد يكون من المفيد تسجيل بعض الملاحظات العامة والمتعلقة بالأعباء الدفاعية على العراق وايران.

أ ـ الأعباء الدفاعية: بعض الاجراءات

كان العراق وايران يخصصان عادة نسباً مرتفعة من دخلهما القومي للانفاق العسكري. ففي فترة ١٩٦٨ و١٩٧٢، خصص العراق على سبيل المثال بين ٢١ و٢٧ بالمائة من اجمالي الناتج القومي للنفقات العسكرية. كما أن نفقات ايران العسكرية في الفترة نفسها تراوحت ما بين ١٣ و ١٥ بالمائة من اجمالي الناتج القومي. وإذا استبعدنا قطاع النفط، فإن العبء النسبي للانفاق

---

(١٤) FAO, *1984 FAO Production Yearbook*.

(١٥) *QER-Iran*, (1985), p. 6. (Annual Supplement).

العسكري سيكون أكبر من ذلك إذا تعلق الأمر بالناتج القومي. وهكذا في ما خص العراق، فإن مثل هذا الانفاق يستوعب ما بين ٢٦ و ٣٣ بالمائة من اجمالي الناتج القومي غير النفطي، فيما تتراوح حصة ايران بين ١٤ و ١٧ بالمائة من اجمالي الناتج القومي غير النفطي في الفترة نفسها، والمعدل المرتفع للانفاق العسكري بالنسبة إلى الناتج القومي يصبح أكثر اثارة إذا أدركنا أن اجمالي النفقات العسكرية في الشرق الأوسط بكامله خلال هذه الفترة بلغ ما بين ٨ و ٩ بالمائة من اجمالي الناتج القومي للمنطقة، وان عبء النفقات العسكرية على البلدان النامية بأكملها لم يتجاوز ٦,٤ بالمائة من اجمالي انتاجها القومي[١٦].

مكن الارتفاع الحاد في عائدات النفط في عام ١٩٧٣ البلدان المنتجة من زيادة نفقات القطاع العام، بما في ذلك بالطبع الانفاق العسكري. وفي ما يتعلق بايران زادت هذه النفقات من ٣,١ ألف مليون دولار أو ١١,٧ بالمائة من اجمالي الناتج القومي في ١٩٧٣ إلى ١٢,١ ألف مليون دولار أو ١٥,٩ بالمائة من اجمالي الناتج القومي في ١٩٧٨، وهي السنة الأخيرة من حكم الشاه. وبحلول نهاية ١٩٧٩ نجحت الجمهورية الاسلامية الحديثة العهد في تخفيض النفقات العسكرية إلى النصف، أي إلى ٦ آلاف مليون دولار أي ٨,٥ بالمائة من اجمالي الناتج القومي. وعلى الرغم من أن اندلاع الحرب مع العراق فرض زيادة الميزانية الدفاعية، فإن مثل هذا الانفاق لم يصل أبداً إلى مستويات ما قبل ١٩٧٩. وهكذا فإن النفقات العسكرية في ١٩٨٢ بلغت ٨,٥ آلاف مليون دولار أي ١٠ بالمائة من اجمالي الناتج القومي، لكنها عادت وتراجعت إلى ٥,٥ آلاف مليون دولار في ١٩٨٣ أو ٥,٥ بالمائة من اجمالي الناتج القومي. وفي ما يتعلق بالعراق، فإن النفقات العسكرية تابعت مسارها التصاعدي بلا توقف. ومن ٨ آلاف مليون دولار في ١٩٧٢ زاد الانفاق العسكري أكثر من ٥ آلاف مليون دولار في ١٩٧٩، وحوالى ١٢,٥ ألف مليون دولار في ١٩٨٣. وبالمقارنة مع اجمالي الناتج القومي فإن النفقات العسكرية للعراق تراوحت بين ١٤,٢ بالمائة في ١٩٧٩ وبين ٤٠,٦ بالمائة في ١٩٨٢. لكن إذا تم قياس الانفاق العسكري بالنسبة إلى الناتج القومي غير النفطي، فإن العبء سيكون أبهظ بكثير. ففي ايران ووفق هذا المقياس استوعب الانفاق العسكري بين ٦,٩ بالمائة في ١٩٨٣ و ٢٦,٢ بالمائة في ١٩٧٥. أما في العراق، فإن معدل النفقات العسكرية بالنسبة إلى الناتج القومي للقطاع غير النفطي تراوح بين ٢٥,٨ بالمائة في ١٩٧٢ و ٦٣,٣ بالمائة في ١٩٨٠ (الجدول رقم (٥)).

وثمة مؤشر آخر للعبء الدفاعي هو الحجم الكبير لاستيرادات السلاح من اجمالي الاستيرادات. ففي ما يتعلق بايران، شكلت استيرادات السلاح معدلا أكثر ارتفاعاً من اجمالي استيرادات السنوات السابقة لعام ١٩٨٠، عندما اندلعت الحرب. وهكذا فإنه في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٩ تراوح معدل هذه الاستيرادات من اجمالي الاستيراد بين ١١,٣ و ١٨,٥ بالمائة. لكن في أعقاب اقامة الجمهورية الاسلامية شكلت استيرادات الاسلحة ٣,١ بالمائة من اجمالي الاستيراد في ١٩٨٠، و ٧,٨ بالمائة في ١٩٨١، و ١٣,٤ بالمائة في ١٩٨٢ و ٤,٤ بالمائة في ١٩٨٣. وفي ما يتعلق بالعراق شكلت استيرادات الأسلحة بين ١٦,٦ بالمائة و ٣٨,١ بالمائة من اجمالي الاستيراد في

---

(١٦) من أجل بيانات حول النفقات العسكرية للسنوات قبل ١٩٧٣، انظر:

United States, Arms Control and Disarmament Agency, *World Military Expenditures and Arms Transfers 1967-1976* (Washington: [U.S. Arms Control and Disarmament Agency], 1978), pp.47-48.

الفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩. لكن منذ نشوب الحرب، شكلت استيرادات الأسلحة العراقية ١٣,٨ من اجمالي الاستيراد في ١٩٨٠، و ١٨ بالمائة في ١٩٨١ و ١٩,٩ بالمائة في ١٩٨٢، و ٤٣,٦ بالمائة في ١٩٨٣.

وهناك مؤشر ثالث لعبء الدفاع هو حجم القوات المسلحة بالنسبة إلى السكان. فقد أظهرت بيانات نشرتها الوكالة الامريكية للحد من التسلح ونزع الأسلحة أنه في العام ١٩٧٨ كان لدى العراق وايران ١١ شخصاً في القوات المسلحة من كل مائة شخص. وبحلول العام ١٩٨٣ زاد المعدل بالنسبة إلى العراق إلى ٣٤,٥ شخصاً بينما ظل المعدل على حاله في ايران. وتجدر الاشارة إلى أن هذه الأرقام تميل إلى التقليل من قدر العبء الدفاعي على الاقتصاد، لهذا المؤشر بالذات، خصوصاً وأن عدد القوات المسلحة قد لا يشمل جميع القوات شبه العسكرية المشاركة في المجهود الحربي.

ب ـ عناصر كلفة الحرب

التقدير هنا هو أن العراق انفق حوالى ٩٤ ألف مليون دولار على الحرب بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥. وقد تم الوصول إلى هذا الرقم عن طريق مضاعفة قيمة استيرادات السلاح أربع مرات، وقد تم التوصل إلى هذا الرقم بربط اجمالي النفقات العسكرية في الشرق الأوسط في الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٣، التي بلغت ٤٣٠ ألف مليون دولار، بقيمة ما استورد من السلاح إلى المنطقة التي بلغت حوالى ١٠٠ ألف مليون دولار. بكلمة أخرى فإن الكلفة السنوية للحرب بالنسبة إلى العراق تقدر بـ ١٥,٧ ألف مليون دولار. وهذا الرقم لا يشمل قيمة الموجودات الثابتة التي دمرت خلال الحرب، كما لا يشمل الخسائر في عائدات النفط أو انتاجه. هذا الرقم ١٥,٧ ألف مليون دولار، هو أعلى إلى حد ما من رقم ١٤ ألف مليون دولار سنوياً الذي يمكن مراجعته في المجلة الاقتصادية الفصلية *(Quarterly Economic Review)*[١٧].

أما في ما يتعلق بكلفة الحرب لايران، فإن الحكومة الايرانية نفسها تؤكد أن اجمالي تكاليف الحرب، المباشرة وغير المباشرة تبلغ ١٥٠ ألف مليون دولار حتى حزيران/يونيو ١٩٨٢ و٢٠٠ ألف مليون دولار حتى نهاية ١٩٨٤، من دون حساب خسارة عائدات النفط[١٨]. وهذا يعني أنه منذ ١٩٨٢، كانت الكلفة السنوية للحرب حوالى ٢٠ ألف مليون دولار. وإذا أضفنا كلفة ٢٠ ألف مليون دولار عن العام ١٩٨٥ الى ٢٠٠ ألف مليون دولار نصل الى كلفة اجمالية هي ٢٢٠ مليار دولار.

الخطوة الثانية في هذا الحساب هي تقدير قيمة خسائر عائدات النفط الناجمة عن الحرب. وإذا طبقنا معدل تغير عائدات النفط للبلدان الاعضاء في أوبك على العراق وايران نصل إلى ما يمكن أن يوصف بأنه العائد الضمني للنفط. وبمقارنة هذه الأرقام مع العائدات الحالية نصل إلى تقدير للخسائر في العائدات. وفق هذه الطريقة، خسر العراق ٥٥,٥ ألف مليون دولار بينما خسرت

---

(١٧) *QER-Iran*, no. 2 (1983), p.10.

(١٨) *QER-Iran*, no.2 (1984), p.12.

إيـران ٢٠.٥ ألف مليون دولار، أي خسـارة مشتركـة هي ٧٦ ألف مليون دولار للفتـرة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤.

إضافة إلى هذه العناصر لكلفة الحرب، هنالك الجزء من الناتـج القومي الـذي كان يمكن أن يكون منتجاً لو لم يكن البلدان في حالة حرب. في ما يتعلق بالعراق، هذه الخسارة في الانتـاج يمكن التوصل إليها بحساب الناتج العراقي المحتمل، وطرح الناتج الفعلي منه. ولتحديـد الناتـج القومي المحتمل للعراق استخدم العام ١٩٨٠ كقاعدة. الناتج المحتمل، أو اجمالي النـاتج القـومي للعراق، للأعوام ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ كان يفترض أن ينمو بمعدل سنوي ٦.٥ بالمائة في غياب الحرب. واختيـار هذا المعدل للنمو (٦.٥ بالمائة) يحـدد بواقـع أن إجمالي النـاتج القـومي المشترك لجميـع البلدان الاعضاء في أوبك، سجل معدل نمـو سنوي ٦.٥ بـالمائـة في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣. وهكـذا، فإن تطبيق معـدل النمو نفسـه على اجمـالي الناتـج القومي للعـراق للفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ نصـل إلى اجمالي الناتج القومي المحتمـل ٢٨٤.٢ ألف مليون دولار في فتـرة السنوات الخمس قيـد الدرس. هذا الاجمالي المحتمل يتجاوز اجمالي الناتج القومي الفعلي للعراق للفترة نفسها بحوالى ٨١.٧ ألف مليون دولار. لكن بهدف تجنب الحسـاب المزدوج يجب أن نطـرح من ٨١.٧ ألف مليون دولار هي اجمالي الناتج القومي الضائع، ٥٥.٥ ألف مليـون دولار هي العائـدات النفطية الضـائعة. وبـذلك نصل إلى رقم ٢٦.٢ ألف مليون دولار الذي يعتبر الناتج الضائع بسبب الحرب، من دون عائـدات النفط الضائعة (الجدول رقم (٨)).

ولا ضرورة لاجراء حسابات مماثلة بالنسبة إلى ايران، لا سيمـا وأن خسائـر اجمالي النـاتج القومي هذه ضمنتها الحكومة الايرانية في تقديـراتها لكلفـة الحرب عـلى الاقتصاد الايـراني حتى نهاية العام ١٩٨٤. أما بالنسبة إلى العام ١٩٨٥، فإنه يفترض أن يكون معدل النمـو الحالي بهـذا الحجم الكبير الذي لا يبرر حساب اجمالي الناتج القومي المحتمل (الجدول رقم (١)).

فيما يلي موجز لعناصر الكلفة الرئيسية للحرب:

ايران	ألف مليون دولار
كلفة الحرب حتى نهاية ١٩٨٥	٢٢٠
خسائر عائدات النفط المقدرة	٢٠.٥
المجموع	٢٤٠.٥
العراق	
النفقات العسكرية للسنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	٩٤
خسائر عائدات النفط المقدرة	٥٥.٥
الخسارة المقدرة لاجمالي الناتج القومي ١٩٨١ ـ ١٩٨٥	٢٦.٢
المجموع	١٧٥.٧

مجموع الكلفة للبلدين ٢٤٠.٥ + ١٧٥.٧ = ٤١٦.٢ ألف مليون دولار.

ومن أجـل وضع كلفـة الحرب ٤١٦.٢ ألف مليـون دولار في اطار أفضـل، يكفي القـول ان عائدات النفط التي تلقاها العـراق وايران خـلال هذا القـرن ـ من ١٩١٩ إلى ١٩٨٥ بالنسبـة إلى

ايـران، ومن ١٩٣١ إلى ١٩٨٥ بالنسبـة إلى العراق ـ بلغت ٣٦٤ الف مليـون دولار. بمعنى آخر، فإن كلفة الحرب تجاوزت فعـلاً بحوالى ٥٢ الف مليـون دولار مجموع عـائدات النفط منـذ أن بدأ البلدان في تصدير نفطهما إلى السوق العالمية. وبالـربط بين كلفـة الحرب واجمـالي الناتـج القومي لديهما، نجـد أن معدل الكلفـة السنويـة للحرب تستـوعب ٥٤ بالمـائة من اجمـالي الناتـج القومي لايران، في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ و ٩٦ بالمائة من اجمالي الناتج القومي للعراق في الفترة نفسها.

قـد يكون من المهم أن نشـير إلى أن كلفة الحـرب في فيتنـام في الفتـرة من ١٩٦٥ ـ ١٩٧٤ بلغت ٣٥٦ ألف مليـون دولار، تشمل ١٨٥ ألف مليـون دولار هي نـاتـج ضـائـع، وإلى أن العبء الاقتصادي السنوي للحرب تراوح بين ٢ و ٣ بالمائة من اجمالي الناتج القومي الامريكي[١٩].

ثالثاً: الحرب والسياسة النفطية السعودية

لا يمكن لأي تقدير للنتائج الاقتصادية للحرب العراقيـة الايرانيـة ولا ينبغي له أن يتجـاهل الدور المهم الذي قامت به حكومة العربية السعودية للتأثير على مجرى النزاع. فإضافة إلى دعمهـا الاقتصادي وغير الاقتصادي للعراق، استخدمت حكومة العربية السعودية قوتهـا النفطية الكبـيرة في المنطقة وفي داخل أوبك لتكسب لنفسها الحد الأقصى من المنافـع، السياسيـة والاقتصاديـة على حد سواء. وسيحاول هذا الجزء تناول السياسة النفطية السعودية منذ نشوب الحرب.

في البداية يمكن القول ان النظام الجديد في ايران يشكل تهديداً للحكومة السعودية. وينطلق التهديد من الايديولوجيا الدينية والسياسية للنظـام، التي تملك امكـانات لـلاخلال بتـوازن النظام السياسي والاقتصادي في المنطقة. وهكذا بات واضحاً للسعـوديين أنـه مهما كـانت تحفظاتهم عـلى اتفاقات كامب ديفيد التي رعتها الولايات المتحدة، فإنها تصبح ثانوية أمـام معارضتهم المشتـركة للنظام الجديد في ايران. وهـذا يعني أن التركيـز الاقليمي لاهتمام السيـاسة السعـودية يجب أن يتحول عن النزاع العربي الاسرائيلي إلى ايجاد سبل ووسـائل التعـاطي مع الحقـائق الجديـدة في ايران واحتوائهـا. وقد اتخـذت المحاولـة السعوديـة لاحتواء النظـام الجديـد في ايران واضعـافه شكلين. الأول: هناك سلاح النفط العتيد دائماً. والثاني: حاول السعوديّـون جمع البلـدان الأخرى في الخليج خلف زعامتهم ضد التغييرات السياسية على النمط الايراني أو الموحى بها من الايراني.

وفي مـا خص النفط، قرر السعـوديون زيـادة انتاجهم في العـام ١٩٧٨، حالمـا بدأ الانتـاج الايراني في الانخفاض نتيجة اضرابات عمال النفط تأييداً للثورة. وارتفع الانتاج السعـودي الذي كان ٧.١ مليون برميل يومياً في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ الى ١٠.٤ مليون برميل يوميـاً بحلول كـانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، أي بقفزة ٤٦ بالمائة، وذلك لتعـويض خسارة السـوق العالميـة من النفط الايراني. لكنه ينبغي التشديد على أن سوق النفط كانت تعاني بالفعل من تخمة نفطية. وعلى الرغم من أن النفط الايراني عاد إلى السوق العـالمية، فـإن السعوديـين تابعـوا انتاجهم من النفط المرتفع عن المستوى التقليدي وهو ٨.٥ مليون برميل يومياً. والقرار السعودي بالمحافظة على انتاج

---

(١٩) انظر:

Robert W. Stevens, *Vain Hopes, Grim Realities: The Economic Consequences of the Vietnam War* (New York: New Viewpoints, 1976), pp.186-187.

مرتفع عن المستوى العادي، سبب زيادة في انتاج النفط في منطقة أوبك بكاملها في ١٩٧٩، وصلت إلى ٣٠,٨ مليون برميل يومياً من ٢٩,٩ مليون برميل يومياً في العام ١٩٧٨ على الرغم من انخفاض بمقدار مليوني برميل يومياً من انتاج ايران. وتجدر الاشارة إلى أن السعوديين خفضوا انتاجهم النفطي في العام ١٩٧٩ إلى أقل من ٩ ملايين برميل يومياً لثلاثة أشهر فقط هي نيسان وأيار وحزيران/ابريل ومايو ويونيو هذا الخفض كان يهدف، في ظن البعض، إلى توجيه اشارة احتجاج ضد معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية التي رعتها الولايات المتحدة، لكن اشارة الضغط هذه كانت غير ناجحة وقصيرة الأجل. والواقع أن السعوديين استجابوا للضغط الامريكي بزيادة انتاجهم مرة أخرى إلى مستوى ٩,٥ مليون برميل يومياً، الذي بلغوه في تموز/يوليو من ذلك العام[٢٠]. وبعدما قرروا مواصلة الانتاج على مستوى مرتفع، بدأ السعوديون، ومن أجل بيع نفطهم بتقديم أسعار منخفضة عن أسعار منافسيهم. ونجحت السياسة السعودية بالانتاج المرتفع في مواجهة سوق ضعيفة في العام ١٩٨٠، في التسبب في تقليص الانتاج الايراني من ٤ ملايين برميل يومياً في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ إلى ١,٣ مليون برميل يومياً في آب/أغسطس ١٩٨٠. وبما أن النفط هو الصادر الرئيسي لايران والمصدر الأساسي لواردات العملات الأجنبية، فإنه كان واضحاً أن مثل هذا الخفض كان يهدف إلى شل الاقتصاد الايراني والنظام الايراني معه. ويمكن تقدير حجم التراجع الحاد في الصادرات الايرانية إذا أدركنا أن ايران كانت تنتج قبل الثورة حوالى ٦ ملايين برميل يومياً من النفط، وتصدر حوالى ٥ ملايين برميل يومياً. وبحلول آب/اغسطس ١٩٨٠ تراجع الانتاج الايراني (١,٣ مليون برميل يوميا) إلى الربع والتصدير الايراني إلى السبع عن المستويين السابقين. أما الجانب الآخر للخسائر الايرانية فكان الزيادة في المبيعات السعودية. وينبغي التأكيد على أن هذه الزيادة في الانتاج السعودي جرت في مواجهة سوق ضعيفة، وفي مواجهة تراجع في انتاج جميع البلدان الأخرى المنتجة للنفط. ففي الشرق الأوسط، انخفض انتاج النفط غير السعودي بين ١٩٧٨ و ١٩٨٠ حوالى ١٣ بالمائة (من ٢٠,٥ إلى ١٧,٩ مليون برميل يومياً) فيما زاد الانتاج السعودي حوالى ٢٠ بالمائة (من ٨,٣ إلى ٩,٩ مليون برميل يومياً). تجدر الاشارة إلى أن الزيادة في الانتاج والتصدير السعودي جرت في ذروة أزمة الرهائن الامريكيين التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩. ولا يمكن القول في ضوء المصالح المشتركة السعودية الامريكية، إن دور السعوديين في التسبب في الانخفاض الحاد في انتاج ايران وصادراتها غير متصل بأزمة الرهائن.

وعندما اندلعت حرب الخليج وفرت للسعوديين فرصة أخرى لمتابعة زيادة حصتهم من السوق النفطية، وهذه المرة على حساب العراق، كما كانت على حساب ايران بالطبع. وبعد أيام قليلة على بدء حرب الخليج أخرجت حوالى ٤ ملايين برميل يومياً من النفط العراقي والايراني من السوق النفطية. هذا الواقع منح السعوديين فرصة لمتابعة سياسة الانتاج المرتفع. وكان ذلك مناقضاً لجميع الدلائل المتوافرة عن أن ظروف السوق النفطية ضعيفة، وأن البلدان الصناعية، تهيّء مخزونات محسوسة من النفط.

ونظرة عارضة الى سياسات السعوديين في أعقاب الثورة الايرانية وحرب الخليج تكشف عن تقلبهم وتناقضهم. فن جهة أراد السعوديون اضعاف اقتصاد ايران ونظامها السياسي. ومن

(٢٠) William B. Quandt, *Saudi Arabia in the 1980s: Foreign Policy Security, and Oil* (Washington: The Brookings Institution, 1981), p.131.

أجل ذلك لجأوا إلى الاداة الوحيدة للضغط الاقتصادي في متناولهم، أي النفط. واستخدم السعوديون هذه الاداة بزيادة انتاجهم وبيع نفطهم بأسعار متدنية. كما أن خسارة الايرانيين لحصصهم في السوق اثناء الورطة الاقتصادية والسياسية مع الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى، كانت ضربة خطيرة، ولكن غير قاضية، بالنسبة إلى الاقتصاد الايراني، لكن التناقض في السياسة السعودية يكمن في انعكاساتها البعيدة المدى التي تلحق الضرر بالمصالح الاقتصادية لجميع البلدان المنتجة للنفط بما فيها السعودية، لأن هذه السياسة لا يمكن أن تكون موجهة ضد الايرانيين وحدهم. وتشير الجداول البيانية لانتاج النفط وعائداته بالنسبة إلى بلدان الشرق الأوسط الأعضاء في أوبك إلى مدى استغلال السعوديين لصعوبات ايران أولاً ثم للحرب العراقية الايرانية، لانتزاع قدر كبير من القوة والمنافع الاقتصادية. يكفي القول انه في العام ١٩٧٨ انتجت السعودية ٤٠ بالمائة من النفط المنتج في الشرق الأوسط وتلقت ٤٠ بالمائة من عائدات النفط. وبحلول ١٩٨١، السنة الكاملة الأولى بعد بداية حرب الخليج، كانت حصص السعودية ٦٢ بالمائة من الانتاج و ٦٦ بالمائة من العائدات (الجدول رقم (٩)). لكن التحسن في وضع السعودية يبدو أكثر وضوحاً إذا ركزنا الاهتمام فقط على العراق، ايران، والسعودية. وهكذا في العام ١٩٧٨ تلقت السعودية ٥٢ بالمائة من عائدات النفط المشتركة للبلدان الثلاثة، أما الباقي فتوزع على العراق وايران (٣١بالمائة لايران و ١٧ بالمائة للعراق). وبحلول العام ١٩٧٩ تمكنت السعودية من زيادة حصتها إلى ٥٨ بالمائة ثم إلى ٧٢ بالمائة بحلول العام ١٩٨٠. وفي العام ١٩٨١ بلغت حصة السعودية ٨٥ بالمائة من عائدات النفط المشتركة للبلدان الثلاثة ثم عادت إلى الانخفاض إلى ٧٥ بالمائة في ١٩٨٢ و ٦٤ بالمائة في ١٩٨٣ و ٦٢ بالمائة في ١٩٨٤ (الجدول رقم (١٠)).

وعلى الرغم من أنه لم يذكر السعودية، فإن اتجاه الملاحظات النقدية التي وجهها الرئيس العراقي صدام حسين في ما يتعلق بسياسة السعودية الخاصة بالانتاج المرتفع، كانت واضحة عندما قال:

«نوجه انتقادنا الودي، لكن النقد الجدي أيضاً إلى بعض الأخوة العرب الذين ادت سياستهم النفطية والتسويقية إلى خلق فائض في السوق النفطية. اننا لا يمكن أن نجد مبررات مقنعة لمعنى هذه السياسات وغاياتها. إن ضررها بالاقطار العربية المنتجة للنفط وبغيرها، واضح كل الوضوح. وإذا كانت بعض الدول المنتجة للنفط تمتلك فائضاً في الأموال. فليس كلنا يمتلك مثل هذا الفائض. كما اننا لا نرى اي حكمة حتى من الانتاج الذي يؤدي لفائض في سوق النفط »[٢١].

وبينما كان الرئيس العراقي يوجه نداء إلى السعوديين لاعادة النظر في سياستهم الانتاجيةالمرتفعة، اتهم وزير النفط العراقي السيد تايه عبدالكريم، وهو أيضاً عضو في مجلس قيادة الثورة العراقي، الحكومة السعودية بالتسبب في تخمة نفطية بهدف اطالة أمد الحرب. وكما قال فإن: «سياسة ذلك البلد بمواصلة الانتاج المرتفع الذي يفوق حاجاته هي سياسة انتحارية ولا يمكن تفسيرها اي تفسير غير الرغبة في ايذاء الآخرين. ولولا هذه التخمة النفطية، التي قد تكون أمراً موحى به ومخططاً لاطالة حرب الخليج وانهاك العراق، لكانت حرب الخليج قد توقفت الآن»[٢٢].

ولم يكن العراق البلد الوحيد الذي ادعى بأن السياسة النفطية السعودية خطيرة على

---

(٢١) *MEES*, vol. xxv, no. 4 (27 July 1984), pp. 1-2.

(٢٢) *MEES*, vol. xxiii, no. 47 (7 September 1981), p.2.

اقتصاديات البلدان الأخرى. فقد اعتبر الزعيم الليبي معمر القذافي ان السياسة السعودية «اساءت إلى شعوب الجزائر، الكويت، الخليج، ونيجيريا»[٢٣].

وتجدر الاشارة إلى أن هذه الاحتجاجات من البلدان العربية، جاءت في أعقاب مقابلة (وزير النفط السعودي) أحمد زكي اليماني في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨١، (مع شبكة تلفزيونية امريكية) في برنامج «واجه الصحافة» ففي هذه المقابلة تباهى اليماني بأن السعوديين هم الذين دبروا التخمة النفطية، عندما قال:

س: «نتيجة الحذر، والاقتصاد الراكد، وعوامل أخرى، هناك الآن تخمة نفطية في السوق الدولية. وقد خفض بعض الدول والشركات الاميركية الأسعار. هل لدى بلادكم اي خطط لتخفيض الانتاج او الأسعار؟».

ج: «حسناً، في الواقع هذه التخمة كانت متوقعة من جانب السعودية، وهي من فعل السعودية تقريباً. واذا كان علينا أن نخفض انتاجنا إلى المستوى الذي كان عليه قبل أن نبدأ بزيادته، فإنه لن تكون هناك أي تخمة أبداً. لقد دبرنا التخمة ونريدها من أجل اعادة الاستقرار إلى أسعار النفط».

وتابع اليماني قائلاً ان بإمكان السعوديين خفض انتاجهم إلى ٦ ملايين برميل يومياً (أي حوالى ٤٠ بالمائة) والعيش بسعادة مع ذلك[٢٤].

والمثير للسخرية انه بينما ظلت المنشآت النفطية العراقية معطلة، تمكن الايرانيون الذين كانت مصباتهم للتصدير قيد العمل، من زيادة انتاجهم وصادراتهم مع الوقت. وكانت ايران قادرة على زيادة صادراتها النفطية عبر خفض الأسعار. وعندما هزم السعوديون في لعبتهم بالأسعار وجدت بلدان أخرى نفسها تتبع الايرانيين بخفض الأسعار إما علناً، أو من خلال حسومات مختلفة. وبعكس هذه البلدان فإن العراق وجد نفسه أمام مزيد من الصعوبات الاقتصادية، مع مرور الوقت واستمرار حرب الخليج، خصوصاً بعد قرار سوريا اقفال خط أنابيبه في العام ١٩٨٢.

وقد أدى نجاح ايران في زيادة انتاجها واستعادة بعض حصتها في السوق التي فقدتها للسعودية، إلى عدد من الظروف التي كان لها أثر عميق على دور هذين البلدين داخل أوبك وعلى أوبك نفسها. فالسعوديون الذين لحق بهم الأذى، التزموا بالموقف القائل ان التخمة لا يمكن ضبطها فحسب ـ لا سيما وأنهم مقتنعون أنهم تسببوا بها ـ بل هي مؤقتة أيضاً. وفي أواخر نيسان /ابريل ١٩٨٢، أعلن ولي العهد في ذلك الحين، الأمير فهد، أن التخمة ستنتهي في خلال شهرين أو ثلاثة أشهر. وهذا الاعتقاد الخاطىء دفع السعوديين إلى التزام السعر الرسمي للنفط، في الوقت الذي كانت فيه ايران والبلدان الأخرى الأعضاء في أوبك تخفض أسعارها، وتعيد الاستيلاء على حصص السوق التي فقدتها للسعوديين. ودفعت خسارة السعوديين المتواصلة لأسواق التصدير لصالح المنتجين الآخرين، إلى الطلب من البلدان الأخرى زيادة أسعارها. وعندما لم تلق هذه المطالب آذاناً صاغية لجأ السعوديون إلى التهديد بأنهم سيزيدون الانتاج ويخفضون الأسعار بهدف فرض اجراءات عقابية ضد البلدان التي كانت تجري تخفيضات في الأسعار. وانطلقت تهديدات السعوديين هذه المرة من موقف ضعف نظراً لانخفاض انتاجهم، وفقدانهم

---

(٢٣) *MEES*, vol. xxiii, no. 47 (7 September 1981), p. 2.

(٢٤) *MEES*, vol. xxiv (27 April 1981), pp. 1-2. (Supplement).

السيطرة على أوبك وعلى سوق النفط. وبهدف مواجهة سلوك ايران، وليبيا والبلدان الأخرى المنتجة، اتخذ السعوديون هذه المرة خطوة غير معتادة بالعمل خارج أوبك. وفي اجتماع لوزراء نفط الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي الذي تقوده السعودية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢، هاجم الوزراء البلدان الأخرى المنتجة للنفط على «سلوكها اللامسؤول» والقوا محاضرة عن كيفية «تحمل مسؤولياتها»، وعلى أنه اذا استمرت في «اجراءاتها السيئة التوجيه»، فإنها لن تنجو من «انعكاسات هذه الاجراءات» من قبل الدول الأعضاء في مجلس التعاون، كما ان المجلس قرر توجيه الانذار بهدف جعل «المنشقين يدركون أنهم سيتحملون اللوم غداً»[٢٥].

الواضح من نص البيان هو أن السعوديين وجدوا أنفسهم يستخدمون المجلس للضغط وتهديد البلدان العربية الأخرى المنتجة للنفط وايران للعودة إلى الوقوف صفاً واحداً. وهذا يعني أن استخدام سلاح النفط السعودي بات حلقة مفرغة. وبدلاً من استخدامه لممارسة الضغط من أجل القضايا العربية العادلة، يجري استخدامه الآن من أجل تقويض المصالح الاقتصادية للأقطار العربية الأخرى.

إلا أن الائتلاف الذي تقوده السعودية فشل في محاولته اجبار الدول الأخرى على رفع أسعارها. فقد تغيرت ظروف السوق إلى درجة لم يعد معها، ببساطة، من المعقول رفع الاسعار. وتراجع الطلب على النفط الذي اقترن بالاستخدام الفعال للمخزونات النفطية لدى الدول الصناعية، مكن الايرانيين وسواهم من تعزيز موقفهم داخل أوبك. وثمة تغيير أكثر أهمية في توازن القوى داخل أوبك ظهر عندما وافق السعوديون وللمرة الأولى على برنامج واسع لتوزيع انتاج أوبك. وكان هناك قدر كبير من الحقيقة والواقعية في تصريح لوزير النفط الايراني السيد محمد قرزي، قال فيه: «ان القوة السياسية لايران» اجبرت السعودية على خفض انتاجها من ١١ إلى ٤ ملايين برميل يومياً. لقد ظنت السعودية أنها مع مستوى انتاجها تستطيع أن تفرض رغباتها على اخواننا في أوبك وفي المنطقة. أنا أعلن أن بلادي حاربت السعودية وتسببت في فشل انتاجها النفطي واهدافها السياسية»[٢٦].

وقد جاء اعتراف السعوديين بحدود قوتهم النفطية في آذار/مارس ١٩٨٣. ففي اجتماع تاريخي مطول لأوبك في هذا الشهر، اضطر السعوديون إلى الاقرار بأن هناك فائضاً نفطياً في السوق العالمية، وبأن القدرة على التسعير تحولت إلى بلدان أخرى منتجة للنفط، وبأنه لا بد من خفض الأسعار، وتنظيم انتاج جميع الدول الأعضاء.

رابعاً: الاحتمالات الاقتصادية لما بعد الحرب

خلقت حرب الخليج، وهي الآن في عامها السادس مشاكل بنيوية عديدة يحتاج تجاوزها إلى وقت طويل. وكما ذكرنا سابقاً فإن الحرب أسفرت عن انخفاض حاد في انتاج النفط، وخسائر في الأسواق والعائدات، وخسائر في احتياط العملات الأجنبية، وتدمير للمدن والبنية التحتية بما في ذلك الطرق والمرافىء وأنظمة النقل والاتصال. وعطلت الحرب أيضاً نمو القطاعات الصناعية

---

(٢٥) من أجل نص بيان وزراء نفط دول مجلس التعاون الخليجي، انظر:
MEES, (18 October 1982), p.3.

(٢٦) *MEES*, vol. 27, no.15 (31 January 1983), p. D.8.

والـزراعية وكـذلك بـرامج الاستثمـار والتنمية، واستنـزفت العينة العسكـرية، وتسببت في زيـادة مديونية البلدين، خصوصاً العـراق. كما أن الحـرب شوهت شكـل القطاعـات المختلفة من سـوق العمل، مما أسفر عن نقص في اليد العاملة وأدى في حالة العراق الى الاعتماد على العمال الأجانب. وخلقت الحرب مشاكـل هجرة داخليـة خطيرة خصـوصاً في حـالة ايـران، وهذا واقـع أضيف إلى المصاعب الاقتصادية.

والحلول لهذه المشاكل الاقتصادية وغيرها سيكون أكثر صعـوبة اذا استمـرت الحرب. لكن بغض النظر عن مدى استمرار الحرب، فإنه لا بد للبلدين من أن يواجها المهمة الضخمة الخـاصة بـالاصلاح، واعـادة البناء، والتنميـة. وستواجـه مهمة اعـادة البناء عـدداً كبيـراً من المصـاعب والعقبات. وفي المقام الأول، واستناداً إلى التجربة التاريخية للبلدان الأخـرى، فإنـه من المؤكد أن البلدين سيخصصان موارد اقتصادية رئيسية من أجل اعادة بناء وتجهيز قواتهما المسلحـة وسد النقص في مخزوناتهما المستنزفة من الأسلحة والذخائر.

ومهمة الاصلاح، واعادة البناء، والتنمية ستكون مكلفة وصعبة وطويلة. ستكـون مكلفة لأن ثمن الموجودات الجديدة سيكون ـ نظراً للارتفاع العام في الأسعار ـ أكثر بكثير من ثمن الموجودات الأصلية المطلوب تعويضها. وإلى جانب الكلفة المالية لذلك، ثمة عامل آخر للكلفة هو عامل الـوقت. ونظراً لأن الموجودات الرئيسية، مثل المصافي والمعامل والمطارات وما شابهها هي من انتاج شركات أجنبية، فإن ثمة حاجة إلى وقت طويل للتخطيط والبناء. ولتوضيح هذه النقطة نأخذ حـالة مصفـاة أو مجمع بتروكيميائيات يحتاج إلى استبدال. ففي كلتا الحالتين، تتطلب العملية، ضمن مـا تتطلب، أن يوضع القرار ضمن خطة استثمار وطنية، وأن تجرى دراسات الجدوى وتستدرج المنـاقصات، وتمنح العقود وتنفـذ. وبما أن كـلاً من هذه المـراحل للعمليـة يتطلب عمالـة أجنبية ومـوادّ خامـاً وبضائع رئيسية، فإنه ليس من الصعب تقدير حجم عملية اعادة البناء والتنميـة. وبمعنى آخر إن العراق وايران سيحتاجان إلى سنوات عديـدة لاستعادة طـاقتهما الانتـاجية إلى مستـوى ما قبـل الحرب.

وينبغي التشـديد عـلى أن كل مـا ورد آنفاً، استنـد إلى فرضيـة أن الموارد المـالية ستكـون متوافرة بهدف المضي قدماً في عملية اعادة البناء. غير أن الأمر ليس كـذلك لسـوء الحظ. والتفسير الرئيسي لذلك هو أن العراق وايران باتا شديدي الاعتمـاد على قطـاعهما النفطي بحيث أن عمليـة اعادة البناء ستكون مرهونة بتوافر عائدات النفط. لكن المشكلـة الرئيسيـة تكمن هنا. وإذا كـانت الحرب ستتوقف قريباً، فإن العراق وايران سيجدان نفسهما في سوق نفطية عالميـة تطلب من نفط أوبك أقل من نصف ما كانت تطلبه عندما بدأت الحرب. ولا تستطيع الـدول الأعضاء في أوبـك أن تبيع أكثر من ١٢ ـ ١٣ مليون برميل يومياً بالمقارنة مع حوالى ٢٧ مليون برميـل يوميـاً في ١٩٨٠. كما أنه في سوق نفطية يميزها فـائض حاد، ولا تبـدو فيها أي دلالـة على الاستقـرار، سيكون من الصعب جداً في الواقع على كلا البلدين زيـادة انتاجـه وصادراتـه من دون أخذ شيء من حصص الدول الأخرى الأعضاء في أوبك في السوق. والواقع أن العراق وايران أكدا بالفعل أنه لا بد لهمـا من حصة من انتاج أوبك تزيد عن حصتهما الحالية. وفي حالة ايران فإن الهدف المرغوب للانتـاج هو ١٩ بالمائة بدلاً من ١٤,٤ بالمـائة حـالياً من اجمـالي انتاج أوبـك، أو عودة إلى حصـة ما قبـل الثورة. كما أن العراق يود زيـادة حصته من مستـواها الحـالي ٧,٥ بالمـائة إلى مستـوى ما قبـل الحرب، أي ١٢ بالمـائة. وإذا كـان لا بد لأوبـك من أن تتكيف مع العـراق وايران فـإن عليها أن

تخصص لهما ١٠ بالمائة اضافية من انتاجها الحالي. وهذا يستتبع تغييرات رئيسية في طريقة توزيع الحصص في تقاسم السلطة داخل أوبك، وهو أمر لن يرحب به سوى عدد ضئيل من الدول الأعضاء. وإذا كانت أوبك سترفض في المقابل اجراء التغييرات الضرورية، فإنه ليس من المستغرب أن يجد البلدان نفسهما مضطرّين إلى زيادة الانتاج وخفض الأسعار بهدف استعادة حصصهما الضائعة من سوق النفط. وإذا كانا سيعتمدان هذه الاستراتيجية، فمن المؤكد أن دولا منتجة أخرى سترد بخفض أسعارها بهدف حماية حصصها في السوق. وإذا كان الأمر كذلك فإنه من الممكن أن ينهار نظام تسعير أوبك مما قد يسفر عن نتائج اقتصادية مدمرة بالنسبة إلى الجميع. ويمكن المجادلة في أن معظم التعديل في الانتاج يجب أن يكون على حساب السعودية لأسباب سبق ذكرها، وخصوصاً لأن السعودية تمكنت، بفضل الثورة الايرانية والحرب من جمع مبالغ احتياطية ضخمة. الا أن مثل هذه التوقعات ليست واقعية في ضوء السلوك الراهن للسعوديين في السوق، وفي ضوء حاجاتهم وسياساتهم الحالية الخاصة بزيادة الأسعار والسماح للأسعار بالهبوط دون أسعار أوبك الرسمية[٢٧]. وحتى إذا تعين على السعوديين والأعضاء الآخرين في أوبك اجراء بعض التعديلات، فإنها لن تكون كافية في ضوء الحاجات المالية الضخمة للعراق وايران. وهذا سيعني أن البلدين سيضطران إلى الاقتراض إذا كان لعملية اعادة التسليح، والإصلاح، واعادة البناء، والتنمية أن تمضي قدماً. لكن هناك عقبتين على الأقل أمام هذا الخيار. الأولى هي أن سوق الرساميل الدولية قد لا تكون مستعدة للاستجابة إلى حاجات العراق وايران، والثانية، هي أن العراق وايران قد لا يلجآن إلى الاقتراض بكثافة في ضوء ظروف كساد سوق النفط، وعدم قدرتهما المحتملة على تسجيل فائض في ميزان المدفوعات لسداد الديون.

وإذا كان العراق وايران لا يستطيعان أو لا ينويان الاقتراض، وإذا كانت الدول الأعضاء في أوبك لن تستجيب لحاجات العراق وايران، عندها لن يكون هناك فعلاً من بديل سوى العودة إلى حقيقة أن اقتصادهما سيسير بطاقة انتاجية تقل عما قبل الحرب، ولفترة طويلة من الزمن.

وبالنتيجة، لن يكون مبالغة القول ان الحرب اعادت إلى الوراء مسار واحتمالات التنمية الاقتصادية، لعدة عقود آتية □

---

(٢٧) انظر:

Youssef M. Ibrahim, «Saudis Decide to Raise-Oil Output, Spurring Chance of a Price War,» *The Wall Street Journal,* 16/9/1985, p .1, and «OPEC officials Nearly Declare a Pricing War,» *The Wall Street Journal,* 10/12/1985, p.2. See also: «Yamani Warns: Price Could Drop to $ 20/B,» *MEES,* vol. 28, (2 December 1985), P.A.1.

جدول رقم (١)
ايران والعراق: اجمالي الناتج القومي
وعائدات النفط (١٩٧٧ ـ ١٩٨٤)
(ببلايين الدولارات)

السنة	ايران			العراق		
	اجمالي الناتج القومي	عائدات النفط	النسبة المئوية	اجمالي الناتج القومي	عائدات النفط	النسبة المئوية
١٩٧٧	٧٩,٤	٢١,٢	٢٦,٧	١٨,٤	٩,٦	٥٢,٢
١٩٧٨	٧٦,١	١٩,٣	٢٥,٤	٢٢,٧	١٠,٢	٤٤,٩
١٩٧٩	٧٠,٨	٢٠,٥	٢٩,٠	٣٥,٨	٢١,٣	٥٩,٥
١٩٨٠	٧٤,٥	١٣,٥	١٧,٩	٤٠,٢	٢٦,١	٦٤,٩
١٩٨١	٧٧,٥	٩,٣	١٢,٠	٣٠,٤	١٠,٤	٣٤,٢
١٩٨٢	٨٥,٤	١٥,٩	١٨,٦	٣١,١	٩,٧	٣١,٢
١٩٨٣	٩٩,٨	١٨,٧	١٨,٧	٣٢,٢	٨,٤	٢٦,١
١٩٨٤	١١٥,٠	١٦,٧	١٤,٥	٣٤,٣	١٠,٤	٣٠,٣

المصدر: احتسبت من: ـ بيانات عائدات النفط للأعوام ١٩٧٧ ـ ١٩٨٣:

Organization of Petroleum Exporting Countries [OPEC], *Annual Statistical Bulletin* (Vienna: OPEC, [n.d.]).

ـ عائدات النفط عام ١٩٨٤:

Petroleum Economist, (July 1985);

ـ بيانات اجمالي الناتج القومي ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤:

OPEC, *Annual Statistical Bulletin;* Arab Monetary Fund, *Arab States' National Accounts, 1972-1983* (Abu Dhabi: [Arab Monetary Fund], 1984), (Arabic); International Monetary Fund [IMF], *International Financial Statistics Yearbook, 1985* (Washington, D.C.: IMF, 1985), and OPEC Fund For International Development, *OPEC Aid and OPEC Institutions-A Profile* (Vienna: [OPEC], 1985).

أدخلت تعديلات طفيفة لمطابقة البيانات عن المصادر المختلفة.

جدول رقم (٢)
ايران والعراق: الصادرات، الواردات، والميزان التجاري
(١٩٧٧ ـ ١٩٨٤)
(ببلايين الدولارات)

السنة	ايران			العراق		
	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
١٩٧٧	٢١,٧	١٤,٦	٧,١	١٠,٤	٤,٥	٦,٠
١٩٧٨	٢٢,٤	١٩,٥	٢,٩	١٢,٠	٤,٢	٧,٨
١٩٧٩	١٩,٢	٨,٨	١٠,٤	٢٠,٣	٩,٩	١٠,٤
١٩٨٠	١٥,٣	١٢,٨	٢,٥	٢٨,٥	١٣,٨	١٤,٧
١٩٨١	١٠,٧	١٢,٩	٢,٢ـ	١١,٦	٢٠,٥	٨,٩ـ
١٩٨٢	١٧,٢	١١,٢	٦,٠	١٠,٦	٢١,٦	١١,٠ـ
١٩٨٣	١٩,٥	١٨,٢	١,٣	٨,٩	١١,٧	٢,٨ـ
١٩٨٤	١٥,١	١٥,٣	٠,٣ـ	٩,٧	٩,٨	٠,١ـ

المصدر: احتسبت من:

International Monetary Fund [IMF], *Direction of Trade Statistics Yearbook* (Washington: [IMF], 1985).

جدول رقم (٣)
ايران والعراق: الواردات العسكرية وغير العسكرية
(١٩٧٧ ـ ١٩٨٣)
(ببلايين الدولارات)

السنة	ايران			العراق		
	اجمالي الواردات	الواردات العسكرية	النسبة المئوية	اجمالي الواردات	الواردات العسكرية	النسبة المئوية
١٩٧٧	١٤,٦	٢,٥	١٧,١	٤,٥	١,٥	٣٣,٣
١٩٧٨	١٩,٥	٢,٢	١١,٣	٤,٢	١,٦	٣٨,١
١٩٧٩	٨,٨	١,٦	١٨,٢	٩,٩	٢,٣	٢٣,٢
١٩٨٠	١٢,٨	٠,٤	٣,١	١٣,٨	١,٩	١٣,٨
١٩٨١	١٢,٩	١,٠	٧,٨	٢٠,٥	٣,٧	١٨,٠
١٩٨٢	١١,٢	١,٥	١٣,٤	٢,٦	٤,٣	١٩,٩
١٩٨٣	١٨,٢	٠,٨	٤,٤	١١,٧	٥,١	٤٣,٦

المصدر: احتسبت من: في ما خص اجمالي الواردات، انظر: جدول رقم (٢)، وفي ما خص الواردات العسكرية، انظر:
United States, Arms Control and Disarmament Agency, *World Military Expenditures and Arms Transfers, 1985* (Washington: [U.S. Arms Control and Disarmament Agency], 1985), pp.108-109.

جدول رقم (٤)
ايران: العلاقة بين النفقات العسكرية
واجمالي الناتج القومي (١٩٧٧ ـ ١٩٨٣)
(ببلايين الدولارات)

السنة	النفقات العسكرية	اجمالي الناتج القومي	اجمالي الناتج القومي بدون عائدات النفط	نسبة النفقات العسكرية إلى اجمالي الناتج القومي (٪)	نسبة النفقات العسكرية إلى اجمالي الناتج بدون عائدات النفط (٪)
١٩٧٧	٩,٩	٧٩,٤	٥٨,٢	١٢,٥	١٧,٠
١٩٧٨	١٢,١	٧٦,١	٥٦,٨	١٢,٩	٢١,٣
١٩٧٩	٦,٠	٧٠,٨	٥٠,٣	٨,٥	١١,٩
١٩٨٠	٦,٧	٧٤,٥	٦١,٠	٩,٠	١١,٠
١٩٨١	٧,٤	٧٧,٥	٦٨,٢	٩,٥	١٠,٩
١٩٨٢	٨,٥	٨٥,٤	٦٩,٥	١٠,٠	١٢,٢
١٩٨٣	٥,٥	٩٩,٨	٨١,١	٥,٥	٦,٨

المصدر: احتسبت من: لبيانات اجمالي الناتج القومي وعائدات النفط، انظر: جدول رقم (١). للنفقات العسكرية، انظر:
U.S., Arms Control and Disarmament Agency, *World Military Expenditures and Arms Transfers*, pp. 66-67.

جدول رقم (٥)
العراق: العلاقة بين النفقات العسكرية واجمالي الناتج القومي (١٩٧٧ ـ ١٩٨٣)
(ببلايين الدولارات)

السنة	النفقات العسكرية	اجمالي الناتج القومي	اجمالي الناتج القومي بدون عائدات النفط	نسبة النفقات العسكرية إلى اجمالي الناتج القومي (٪)	نسبة النفقات العسكرية إلى اجمالي الناتج القومي بدون عائدات النفط (٪)
١٩٧٧	٣,٦	١٨,٤	٨,٨	١٩,٦	٤٠,٩
١٩٧٨	٤,٠	٢٢,٧	١٢,٥	١٧,٦	٣٢,٠
١٩٧٩	٥,١	٣٥,٨	١٤,٥	١٤,٢	٣٥,٢
١٩٨٠	٨,٦	٤٠,٢	١٤,١	٢١,٤	٦٠,١
١٩٨١	١١,٨	٣٠,٤	٢٠,٠	٣٨,٨	٥٩,٠
١٩٨٢	١٢,٥	٣١,١	٢١,٤	٤٠,٢	٥٨,٤
١٩٨٣	١١,٩	٣٢,٢	٢٣,٨	٤٠,٠	٥٠,٠

المصدر: احتسبت من: ـ لبيانات اجمالي الناتج القومي وعائدات النفط، انظر: جدول رقم (١).
ـ للنفقات العسكرية، انظر:

U.S., Arms Control and Disarmament Agency, *World Military Expenditures and Arms Transfers*, pp.66-67.

جدول رقم (٦)
ايران والعراق: نسبة النفقات العسكرية
إلى عائدات النفط (١٩٧٧ ـ ١٩٨٣)
(ببلايين الدولارات)

السنة	ايران			العراق		
	النفقات العسكرية	عائدات النفط	النسبة المئوية	النفقات العسكرية	عائدات النفط	النسبة المئوية
١٩٧٧	٩,٩	٢١,٢	٤٦,٧	٣,٦	٩,٦	٣٧,٥
١٩٧٨	١٢,١	١٩,٣	٦٢,٧	٤,٠	١٠,٢	٣٩,٢
١٩٧٩	٦,٠	٢٠,٥	٢٩,٣	٥,١	٢١,٣	٢٣,٩
١٩٨٠	٦,٧	١٣,٥	٤٩,٦	٨,٦	٢٦,١	٣٣,٠
١٩٨١	٧,٤	٩,٣	٧٩,٦	١١,٨	١٠,٤	١١٣,٥
١٩٨٢	٨,٥	١٥,٩	٥٣,٥	١٢,٥	٩,٧	١٢٩,٠
١٩٨٣	٥,٥	١٨,٧	٢٩,٤	١١,٩	٨,٤	١٤١,٦

المصدر: احتسبت من: الجدولين رقمي (١) و (٤).

جدول رقم (٧)
عائدات النفط الحالية والضمنية (١٩٧٨ ـ ١٩٨٤)
(ببلايين الدولارات)

السنة	أوبك		العراق		ايران	
	عائدات النفط (ببلايين الدولارات)	نسبة التغيير عن السنة السابقة (٪)	العائدات الفعلية	العائدات الضمنية	العائدات الفعلية	العائدات الضمنية
١٩٧٩	١٩٢,٦	٦٨,٥	٢١,٣	—	٢٠,٥	—
١٩٨٠	٢٧٥,٠	٤٢,٨	٢٦,١	٣٠,٤	١٣,٥	٢٩,٣
١٩٨١	٢٤٧,٧	-٩,٩	١٠,٤	٢٧,٤	٩,٣	٢٩,٤
١٩٨٢	١٩٣,٠	-١٨,٢	٩,٧	٢٢,٥	١٥,٩	٢١,٦
١٩٨٣	١٥٣,٩	-٢٠,٣	٨,٤	١٧,٩	١٨,٧	١٦,٢
١٩٨٤	١٥٩,٤	٩٣,٦	١٠,٤	١٨,٥	١٦,٧	١٦,٨
١٩٨٥	١٥٩,٤	صفر	١٠,٤	١٨,٥	١٦,٧	١٦,٨
مجموع السنوات (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)			٤٩,٣	١٠٤,٨	٧٧,٣	٩٧,٨

المصدر: احتسبت من: ـ بالنسبة لعائدات النفط للسنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣:

OPEC, *Annual Statistical Bulletin;*

ـ بالنسبة لعائدات النفط للسنة ١٩٨٤:

Petroleum Economist, (July 1985).

ملاحظة: تم حساب العائد الضمني للعام ١٩٨٠ عبر ضرب المعدل الفعلي في العام ١٩٧٩ بمعدل تغير عائدات أوبك في ١٩٨٠ أو بـ ٤٢,٨ بالمائة. وتم التوصل إلى العائد الضمني للعام ١٩٨١ بضرب العائد الضمني للعام ١٩٨٠ بـ ٩,٩ بالمائة... الخ (يفترض أن يكون عائد أوبك للعام ١٩٨٥ هو نفسه للعام ١٩٨٤).

جدول رقم (٨)
اجمالي الناتج القومي للعراق (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥)
(ببلايين الدولارات)

السنة	الفعلي	المحتمل
١٩٨٠	٤٠,٢	٤٠,٢
١٩٨١	٣٠,٤	٤٢,٨
١٩٨٢	٣١,١	٤٥,٦
١٩٨٣	٣٢,٢	٤٨,٦
١٩٨٤	٣٤,٣	٥١,٨
١٩٨٥	٣٤,٣	٥٥,٢
مجموع السنوات (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)	٢٠٢,٥	٢٨٤,٢

المصدر: احتسبت من: جدول رقم (١).

ملاحظة: اجمالي الناتج القومي المحتمل تم حسابه من خلال مطابقة اجمالي الناتج الفعلي مع المعدل السنوي لنمو اجمالي الناتج لدى جميع دول أوبك على نحو ما ورد في:

U.S., Arms Control and Disarmament Agency, *World Military Expenditures and Arms Transfers*, p. 67.

جدول رقم (٩)
٦ بلدان شرق أوسطية منتجة للنفط: الانتاج النفطي (١٩٧٧ ـ ١٩٨٤)
(مليون برميل يومياً)

السنة / البلد	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الامارات العربية المتحدة	٢,٠	١,٨	١,٨	١,٧	١,٥	١,٢	١,١	١,٢
ايران	٥,٧	٥,٢	٣,١	١,٥	١,٣	٢,٠	٢,٤	٢,٢
السعودية	٩,٢	٨,٣	٩,٥	٩,٩	٩,٨	٦,٤	٥,١	٤,٦
العراق	٢,٣	٢,٦	٣,٥	٢,٦	٠,٩	٠,٩	١,٠	١,٢
قطر	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٤
الكويت	٢,٠	٢,١	٢,٥	١,٧	١,١	٠,٨	١,١	١,١
المجموع	٢١,٤	٢٠,٥	٢٠,٩	١٧,٩	١٥,١	١١,٧	١١,٠	١٠,٧

المصدر: احتسبت من:

OPEC, *Annual Statistical Bulletin*, and *Petroleum, Intelligence Weekly*, (18 February 1985).

جدول رقم (١٠)
٦ بلدان شرق أوسطية منتجة للنفط:
العائدات النفطية (١٩٧٧ ـ ١٩٨٤)
(ببلايين الدولارات)

السنة / البلد	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الامارات العربية المتحدة	٩,٠	٨,٢	١٢,٩	١٩,٥	١٨,٧	١٥,٥	١١,٧	١٣,٠
ايران	٢١,٢	١٩,٣	٢٠,٥	١٣,٥	٩,٣	١٥,٩	١٨,٧	١٦,٧
السعودية	٣٦,٥	٣٢,٢	٥٧,٥	١٠٢,٢	١١٣,٢	٧٦,٠	٤٧,٦	٤٣,٧
العراق	٩,٦	١٠,٢	٢١,٣	٢٦,١	١٠,١	٩,٧	٨,٤	١٠,٤
قطر	٢,٠	٢,٢	٣,٥	٤,٩	٤,٦	٣,٩	٢,٤	٤,٤
الكويت	٧,٥	٧,٧	١٦,٨	١٧,٩	١٣,٨	٧,٥	٨,٧	١٠,٨
المجموع	٨٥,٨	٧٩,٨	١٣٢,٥	١٨٤,١	١٧٠,٠	١٢٨,٥	٩٧,٥	٩٩,٠

المصدر: احتسبت من: OPEC, *Anuual Statistical Bulletin*, and *Petroleum Economist* (July 1985).

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٤)

جامعة الدول العربية
١٩٤٥-١٩٨٥

دراسة تاريخية سياسية

الدكتور احمد فارس عبد المنعم

المساعدات الأمـريكية لاسرائيـل وللأقطار العربية: دراسة مقارنة

د. خليل حماد

مدير دائرة الاقتصاد ـ جـامعة اليـرمـوك ، اربـد ـ الاردن.

أولاً: مقدمة

تستهدف هذه الدراسة تحليل المساعدات الامريكية المقدمة لاسرائيل ومقارنتها بالمساعـدات الأمريكية لمجموعة الاقطار العربية التي تلقت أو تتلقى مساعدات أمريكيـة. وقد كـان الهدف أولا دراسة المساعدات الامريكية لاسرائيل نظراً لما يلقى موضوع الدعم الأمريكي لاسرائيل من اهتمام عالمي، لا سيما وأن هذا الدعم أصبح من سمات السياسة الخـارجية الأمـريكية منـذ نشوء دولـة اسرائيل عام ١٩٤٨. ومما يزيد في أهمية موضوع الدعم الأمريكي لاسرائيل هو أثر هذا الـدعم في بعث الحياة في اقتصاد متكـرر الأزمات. فكلمـا عصفت بالاقتصـاد الاسرائيلي أزمـة، كالبطـالة أو التضخم الـراكض أو تزايـد عبء المديـونية للخـارج أو تفاقم العجـز في الميزان التجـاري، جاءت المساعدات الأمريكية لتبعث الحياة من جديد في هذا الاقتصاد بتخفيف حدة ما يعانيه من أزمات. ومما يزيد من تأثير المساعـدات الأمريكيـة على الحيـاة الاقتصاديـة والاجتماعيـة في اسرائيل هـو دوريتها أولا، بحيث أصبحت من البنود الثابتة في الموازنة السنـوية الاسرائيليـة، وحجمها الكبـير نسبياً ثانياً، إذا ما قـورنت بالمسـاعدات الأمـريكية لأي قطـر آخر في العـالم في مثل حجم سكـان اسرائيل، ونوعيتها ثالثا، إذا ما جرى تحليل هذه المساعدات إلى مكوناتها الاصلية.

ونود أن ننوه منذ البداية إلى أن تحليلنا للمساعدات الأمريكية سوف يقتصر على المساعدات العسكرية والاقتصادية العينيـة والملموسـة. وبذلـك لن يتناول هـذا التحليل الـدعم الدبلـوماسي الأمـريكي لاسرائيل، ولا التعـاون العلمي العسكري القـائم بينهمـا ولا التسهيـلات الاقتصـاديـة الأخرى، نظرا لعدم امكانية حصرها وقياسها.

فمن المعلوم أن أمريكا تقدم دعماً دبلومـاسياً لاسرائيـل، يتمثل في دعم مـواقف اسرائيل في المحافل الدولية، سواء أكانت منظمات أم أجهزة دوليـة كالجمعيـة العامـة للامم المتحـدة ومجلس

الامن، واليونيسكو أم غيرها، أم في الضغط على بعض الدول لاقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل. ولقد أدى هذا الدعم الدبلوماسي الأمريكي لاسرائيل إلى تخفيف العزلة عنها بإقامة العلاقات الدبلوماسية مع العديد من الدول من جهة، وإلى تشجيعها على العدوان على جيرانها نظراً للموقف الامريكي الداعم لاسرائيل باستخدامها حق النقض (الفيتو) في كل مرة تقوم اسرائيل بعدوان على جيرانها، وينهض المجتمع الدولي، ممثلاً بمجلس الأمن والجمعية العامة، بمسؤولياته في ادانتها.

كذلك فإن التعاون العسكري بين اسرائيل والولايات المتحدة، يتمثل في اجراء البحوث وتبادل المعلومات العسكرية، وتقديم المواد المشعة لاسرائيل كاليورانيوم بحجة أنها هربت بطريق غير قانوني، وتقديم أجهزة تصلح للتحكم في تفجير قنابل نووية تحت غطاء بيعها لدولة أجنبية دون تصاريح زسمية. مثل هذا التعاون العسكري لا يمكن حصره وقياسه، وبالتالي فإنه لا يدخل ضمن دراستنا للمساعدات الأمريكية، بالرغم من أهميته البالغة في دعم وجود دولة اسرائيل وفي قوتها العسكرية.

كما أن هناك مساعدات اقتصادية مقنّعة لا تدخل في هذه الدراسة مثل المعاملة التفضيلية للصادرات الاسرائيلية إلى الولايات المتحدة كإعفائها من الرسوم الجمركية أو تخفيض هذه الرسوم. وهذه المعاملة التفضيلية للصادرات تعتبر كسباً للدولة المصدرة ومساعدة اقتصادية بالرغم من أنها لا تدخل في احصاءات المساعدات الخارجية الأمريكية. كذلك فإن التعاون الاقتصادي الذي يأخذ شكل انشاء المناطق الحرة المشتركة يعتبر مساعدة اقتصادية لاسرائيل. ولكن هذا التعاون لا يدخل أيضاً ضمن احصاءات المساعدات الخارجية التي يمكن حصرها وقياسها.

ولقد وجدنا أنه من الممكن دراسة المساعدات الأمريكية للبلدان العربية أيضاً، وذلك نظراً لتوافر المصادر الأصلية للمساعدات الأمريكية. ولهذا فإن هذه الدراسة تشمل المساعدات الأمريكية العينية للأقطار العربية، مع مقارنتها بالمساعدات الأمريكية لاسرائيل، كما تشمل نبذة عن المساعدات الأمريكية غيرالرسمية لها. وفي ختام هذه الدراسة نوجز النتائج التي توصل اليها البحث.

ثانياً: المساعدات الامريكية لاسرائيل وللعرب: حجمها وتطورها

نتبع في تقدير حجم المساعدات الأمريكية لاسرائيل وللعرب نفس الاسلوب الذي تتبعه وكالة التنمية الدولية الأمريكية (A.I.D.) في احصاءاتها السنوية للمساعدات الأمريكية إلى دول العالم، إذ تنشر سنوياً مجموع المساعدات الأمريكية وحصة كل دولة منها. كذلك تنشر جميع المساعدات لكل دولة منذ عام ١٩٤٦ وتفصيل هذه المساعدات بين قروض وهبات وتسديدات الأقساط وفوائد القروض[١]. ففي عام ١٩٨٣، حيث تتوافر آخر احصاءات المساعدات الخارجية، بلغ مجموع

---

(١) Agency for International Development, *U.S. Overseas Loans and Grants and Assistance from* =

المساعدات الأقتصادية الأمريكية لدول العالم حوالى أربعة عشر بليون دولار (١٤٢٠٢ مليون) خصص منها لاسرائيل (٢٤٨٥) مليون دولار أو ما نسبته ١٧,٥ بالمائة من مجموع المساعدات بينما خصص للبلدان العربية (٣٢٤٤,٤) مليون دولار أو ما نسبته ٢٢,٨ بالمائة من مجموع المساعدات الأمريكية. وإذا ما تتبعنا المساعدات الأمريكية للعرب ولاسرائيل في الجدول رقم (١) لوجدنا أن اسرائيل تلقت منذ انشائها في عام ١٩٤٨ وحتى نهاية عام ١٩٨٣ حوالى خمسة وعشرين بليون دولار (٢٥٣٤٥,٢ مليون)، بينما تلقت البلدان العربية مجتمعة منذ عام ١٩٤٦ وحتى نهاية عام ١٩٨٣ حوالى ثلاثة وعشرين بليون دولار (٢٣٠٨٣,٣ مليون) بشكل هبات وقروض اقتصادية وعسكرية. وبذلك فإن نسبة مجموع المساعدات الأمريكية للاقطار العربية مجتمعة بلغت ١٠٩,٨ بالمائة بينما بلغت نسبة مجموع الهبات الأمريكية لاسرائيل إلى الهبات الأمريكية للعرب ١٢٧,٨ بالمائة، كما أن نسبة الهبات الأمريكية لاسرائيل الى مجموع المساعدات لاسرائيل بلغت ٥١ بالمائة، بينما بلغت هذه النسبة ٤٣,٨ بالمائة لمجموعة الاقطار العربية في الفترة موضوع الدراسة. وهكذا يتضح أن اسرائيل قد حصلت على مساعدات اقتصادية وعسكرية أكثر مما حصل عليه ثمانية عشر بلداً عربياً في نفس الفترة، بل أن معظم هذه المساعدات لاسرائيل كان بشكل هبات لا ترتب عبئاً على الاقتصاد الاسرائيلي في شكل فوائد وتسديدات للأقساط كما هي الحال في القروض.

وإذا ما نظرنا إلى مقدار المساعدات الأمريكية للفرد الواحد في عام ١٩٨٣، لوجدنا أن هذا المقدار قد وصل إلى (٦٢٧,٥) دولاراً للفرد في اسرائيل، بينما بلغ أقصاه وهو (٥٩) دولاراً للفرد في لبنان، وتلا ذلك (٥٠,٩) دولاراً للفرد في مصر (انظر الجدول رقم (٢)). وهنا يتضح الفرق الشاسع في حجم المساعدات الأمريكية لاسرائيل وللاقطار العربية. بل إن هذا الفرق يتضح أكثر عند مقارنة قيمة المساعدات للفرد في اسرائيل بالدخل الفردي السنوي للعديد من الدول النامية. فقد أوضحت احصاءات البنك الدولي أن اثنتين وأربعين (٤٢) دولة نامية يقل الدخل الفردي السنوي فيها عن اربعمائة وخمسة (٤٠٥) دولارات أمريكية في عام ١٩٨٣، وهي مجموعة الدول ذات المداخيل المنخفضة،[٢] وهكذا فإن دخل الفرد في اسرائيل من المساعدات الامريكية أكبر بكثير من دخل الفرد في الكثير من الدول النامية، هذا عدا عن نصيب الفرد في اسرائيل من الناتج المحلي الاجمالي والمساعدات الدولية الأخرى. وقد بلغ دخل الفرد في اسرائيل (٥١٦٠) دولارا أمريكيا عام ١٩٨٣، وهو دخل مرتفع إذا ما قورن بالمداخيل الفردية السنوية في العديد من دول العالم[٣].

وإذا تابعنا تطور المساعدات الأمريكية لاسرائيل لوجدنا أنها تتصف بالاستمرار والتزايد، حيث تزايدت من (٢١٦٤) مليون دولار عام ١٩٨١ إلى (٢٤٨٥) مليون دولار عام ١٩٨٣ كما يظهر من الجدول رقم (٢). كما دلت التقارير الصحفية أن حجم المساعدات الأمريكية

= *International Organizations: July 1, 1945 - September 30, 1983* (Washington, D.C.: 1983), country pages.

(٢) The World Bank, *World Tables: 1983,* 3rd. ed., vol. II: *Social Data* (Baltimore; London: The John Hopkins University Press, 1983), P. iii.

(٣) Agency for International Development, *Congressional Presentation: Fiscal Year 1985* (Washington, D.C.: 1984).

جدول رقم (١)

المساعدات الأمريكية للاقطار العربية واسرائيل

(ملايين الدولارات: ١٩٤٦ ـ ١٩٨٣)

الاقطار العربية	الهبات	القروض	المجموع	تسديدات الاقساط وفوائد القروض	مجموع صافي القروض والهبات
الأردن	١٦٩٦,٨	٩٢٠,٤	٢٦١٧,٢	٤٢١,٦	٢١٩٥,٦
البحرين	٢,٤	—	٢,٤	—	٢,٤
تونس	٥٩٦,٣	٧٦١,٤	١٣٥٧,٧	٣٥٠,٧	١٠٠٧,٠
الجزائر	١٩١,٧	١١,٦	٢٠٣,٣	١٤,٢	١٨٩,١
الجماهيرية العربية الليبية	٢٢٣,١	٧,٠	٢٣٠,١	٨,٤	٢٢١,٧
جيبوتي	١٨,٨	—	١٨,٨	—	١٨,٨
السعودية	٦٥,٧	٢٥٨,٥	٣٢٤,٢	٢٥٧,٤	٦٦,٨
السودان	٦٠٤,٨	٢٤٢,٧	٨٤٧,٥	٤٤,٦	٨٠٢,٩
سوريا	٨٧,٨	٤٩٤,٢	٥٨٢,٠	٦٢,٣	٥١٩,٧
الصومال	٣٢١,٥	١٥٨,٩	٤٨٠,٤	١٧,٦	٤٦٢,٨
العراق	٨١,١	١٤,٤	٩٥,٥	١٥,٥	٨٠,٠
عمان	١٩,٢	١٣٠,٠	١٤٩,٢	٣٠,٥	١١٨,٧
لبنان	٢٣٨,٢	٢٦١,٧	٤٩٩,٩	١٠٣,٢	٣٩٦,٧
مصر	٤٩٩٤,٠	٨٦٩٦,٧	١٣٦٩٠,٧	١٤٥٣,٢	١٢٢٣٧,٥
المغرب	٦٥٥,٦	١٠٠٤,٤	١٦٦٠,٠	٦٦١,٣	٩٩٨,٧
موريتانيا	٩٩,٢	١,٤	١٠٠,٦	٢,٢	٩٨,٤
اليمن العربية	١٩٨,٩	٢٠,٤	٢١٩,٣	٠,٢	٢١٩,١
اليمن الديمقراطية	٤,٥	—	٤,٥	—	٤,٥
مجموع المساعدات للاقطار العربية	١٠٠٩٩,٦	١٢٩٨٣,٧	٢٣٠٨٣,٣	٣٤٤٢,٩	١٩٦٤٠,٤
مجموع المساعدات لاسرائيل	١٢٩١١,٤	١٢٤٣٣,٨	٢٥٣٤٥,٢	٥٠٥١,٣	٢٠٢٩٣,٩
مجموع المساعدات لاسرائيل / مجموع المساعدات للعرب × ١٠٠	٪١٢٧,٨	٪٩٥,٨	٪١٠٩,٨		

المصدر: احتسبت من:

Agency for International Development, *U.S. Overseas Loans and Grants and Assistance from International Organizations: July 1, 1945-September 30, 1983* (Washington, D.C.: 1983), country pages.

جدول رقم (٢)
المساعدات الامريكية للاقطار العربية واسرائيل
(مليون دولار: ١٩٨١ ـ ١٩٨٣)
والمساعدات للفرد الواحد عام ١٩٨٣ بالدولار

الاقطار العربية	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	المساعدات للفرد عام ١٩٨٣
الاردن	٥٤,٨	٧٢,٣	٧٢,٩	٢١,٣
البحرين	—	—	—	—
تونس	٥٥,٥	١١٢,٩	١٢٠,٦	١٧,٢
الجزائر	—	—	—	—
الجماهيرية العربية الليبية	—	—	—	—
جيبوتي	٥,٣	٣,٨	٥,٠	١٠,٢
السعودية	—	—	—	—
السودان	١٤١,٧	٢٥٣,٠	٢١٠,٦	١٠,٩
سوريا	١,٩	—	—	—
الصومال	٧٧,٤	٨١,٢	١٠٠,٣	١٨,٠
العراق	—	—	—	—
عمان	٢٥,٧	٤٥,٦	٤٥,٢	٤٦,١
لبنان	٢٤,٣	٢١,٨	١٥٣,٩	٥٩,٢
مصر	١٦٨١,٢	١٩٦٧,٣	٢٣٣٢,٠	٥٠,٩
المغرب	٩٠,٢	٩٤,٠	١٥٥,٢	٦,٨
موريتانيا	١٥,٨	١١,٢	١٢,٦	٧,١
اليمن الديمقراطية	—	—	—	—
اليمن العربية	٢١,٦	٣٧,٩	٣٦,١	٦,٣
مجموع المساعدات لاسرائيل	٢١٦٤,٠	٢٢٠٦	٢٤٨,٥	٦٢٧,٥

المصدر: احتسبت من:

Agency for International Development, *U.S. Overseas Loans and Grants and Assistance from International Organizations: July 1, 1945-September 30, 1983.*

ـ بالنسبة الى المساعدات للفرد الواحد:
قسمت المعونات عام ١٩٨٣ على عدد السكان لنفس العام.
ـ بالنسبة الى عدد السكان احتسب من:

Agency for International Development, *Congressional Presentation: Fiscal Year 1985,* Annex IV, *Near East* (Washington, D.C.: 1984), country pages, and International Monetary Fund, *International Financial Statistics: Yearbook 1984* (Washington, D.C.: 1984), country pages.

لاسرائيل قد بلغ حوالى (٢,٦٥) بليون دولار لكل من عامي ١٩٨٤، ١٩٨٥. وفي المقابل فإن أحد عشر بلداً عربياً فقط تلقى مساعدات أمريكية عام ١٩٨٣. بل أن ستة بلدان عربية لم تتلق شيئاً من الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨١، كما أن سوريا لم تتلق مساعدات أمريكية منذ عام ١٩٨٢. وإذا عدنا إلى الوراء فترة أطول من الزمن، لوجدنا أن اسرائيل قد تلقت (٨٦,٥) مليون دولار في فترة خطة مارشال (Marshall plan period): ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢، بينما تلقت تسعة بلدان عربية مبلغ ثمانية عشر (١٨) مليون دولار في نفس الفترة (انظر الجدول رقم (٣)).

وإذا أضفنا ما تلقاه لبنان والعربية السعودية قبل فترة خطة مارشال إلى ما تلقته البلدان العربية في هذه الفترة، لوجدنا أنه بلغ أربعة وعشرين (٢٤) مليون دولار، وهو مبلغ يقل عن ثلث ما حصلت عليه اسرائيل من مساعدات في نفس الفترة. إلا أنه في الفترة التالية من تطور المساعدات الأمريكية الخارجية وهي فترة قانون الأمن المشترك (Mutual security act period): ١٩٥٣ ـ ١٩٦١، مالت الكفة لصالح الاقطار العربية، وتلقت (١٧٣٤,٧) مليون دولار في مقابل (٥٠٨) مليون دولار لاسرائيل. ولقد تلقت مصر والمغرب والأردن وتونس (١١٤٨,١) مليون دولار من مجموع المساعدات الأمريكية للاقطار العربية في هذه الفترة. ويبدو أن الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في هذه الفترة، وتنافس كل منهما على كسب الانصار قد دفع الولايات المتحدة إلى تقديم المزيد من المساعدات لاقطار عربية تعتبر هامة من وجهة سياسية واستراتيجية، ولكن تظل الحقيقة وهي أن اسرائيل قد حصلت على مساعدات أمريكية في هذه الفترة أكثر من أي بلد عربي منفرد.

إلا أن فيض المساعدات الأمريكية الخارجية قد بلغ ذروته في فترة قانون المساعدات الخارجية (Foreign assistance act period): ١٩٦٢ ـ ١٩٨٣. ففي هذه الفترة حصلت اسرائيل على (٢٤,٨) بليون دولار أو ما نسبته ٩٧,٦ بالمائة من مجموع المساعدات الأمريكية لاسرائيل منذ انشائها. كذلك حصلت البلدان العربية على (٢١,٦) بليون دولار أو ما نسبته ٩٣,٥ بالمائة من مجموع المساعدات الأمريكية للعرب منذ عام ١٩٤٦.

وهكذا، فإن الخلاصة المستفادة من هذا الجزء من الدراسة هي أن اسرائيل تلقت مساعدات أمريكية أكثر من البلدان العربية مجتمعة. وعلى أساس حصة الفرد الواحد من المساعدات الأمريكية، فقد بلغت حصة الفرد الاسرائيلي مبلغاً يفوق معدل الدخل الفردي السنوي للعديد من الدول النامية. كما أن هناك ملاحظة أخيرة حول اتجاه حجم المساعدات الأمريكية وهي أن المساعدات الأمريكية لاسرائيل تتصف بالاستمرار والتزايد مع الزمن، في حين أن المساعدات الأمريكية للعديد من البلدان العربية قد توقفت بالرغم من انخفاض معدل الدخل الفردي السنوي في هذه البلدان مقارنا بمثيله في اسرائيل.

ثالثاً: مكونات المساعدات الامريكية

لقد فحصنا في الجزء الثاني من هذه الدراسة حجم المساعدات الأمريكية وتطورها لكل من اسرائيل والأقطار العربية. وفي هذا الجزء نحلل مكونات هذه المساعدات بين اقتصادية وعسكرية، ومكونات المساعدات الاقتصادية بين مساعدات تنمية وغذاء وأشياء أخرى. ذلك أن نوع

جدول رقم (٣)

مجموع المساعدات الأمريكية للأقطار العربية واسرائيل حسب الفترة
(ملايين الدولارات الامريكية: ١٩٤٩ ـ ١٩٨٣)

الاقطار العربية	فترة خطة مارشال (١٩٤٩ ـ ١٩٥٢)	فترة قانون الامن المشترك (١٩٥٣ ـ ١٩٦١)	فترة قانون المساعدات الخارجية (١٩٦٢ ـ ١٩٨٣)	المجموع
الاردن	٥,٢	٢٩٦,٨	٢٣١٩,١	١٦١٧,٢
البحرين	—	—	٢,٤	٢,٤
تونس	٠,٢	٢٥٠,٤	١١٠٧,١	١٣٥٧,٧
الجزائر	—	٤,٥	١٩٨,٨	٢٠٣,٣
الجماهيرية العربية الليبية	١,٨	١٧٧,٥	٥٠,٨	٢٣٠,١
جيبوتي	—	—	١٨,٨	١٨,٨
السعودية	٤,٧(*)	٩٩,٩	٢٢٣,٧	٣٢٤,٢
السودان	ـ ٠,٤	٥٣,٦	٧٩٣,٩	٨٤٧,٥
سوريا	٠,٤	٤٤,٨	٥٣٦,٨	٥٨٢,٠
الصومال	—	١٣,٤	٤٦٧,٠	٤٨٠,٤
العراق	٠,٥	٧١,١	٢٦,٥	٩٥,٥
عمان	—	—	١٤٩,٣	١٤٩,٢
لبنان	٣,٦(*)	١٠٤,٢	٤٢٤,٨	٤٩٩,٩
مصر	١,٣	٢٠٢,٣	١٣٥٧٨,٤	١٣٦٩٠,٧
المغرب	٠,٣	٢٩٨,٦	١٣٨٣,٣	١٦٦٠,٠
موريتانيا	—	١,٦	٩٩,٠	١٠٠,٦
اليمن الديمقراطية	—	—	٤,٥	٤,٥
اليمن العربية	—	١٦,٠	٢٠٧,١	٢١٩,٣
مجموع المساعدات للاقطار العربية	١٨	١٧٣٤,٧	٢١٥٩١,٣	٢٣٠٨٣,٣
مجموع المساعدات لاسرائيل	٨٦,٥	٥٠٨,٠	٢٤٧٥,٧	٢٥٣٤٥,٢

(*) تلقى لبنان ١,٦ مليون دولار في الفترة السابقة لخطة مارشال، وكذلك السعودية ٤,٣ مليون دولار.

المصدر: احتسبت من: Agency for International Development, *U.S. Overseas Loans and Grants and Assistance from International Organizations: July 1, 1945-September 30, 1983.*

المساعدات الممنوحة لدولة ما يحدد أثر هذه المساعدات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدولة. وبإمعان النظر في الجدول رقم (٤) نجد أن المساعدات الاقتصادية لاسرائيل قد بلغت (٧٩٤١) مليون دولار أو ما نسبته (٣١,٣ بالمائة) من مجموع المساعدات الأمريكية لاسرائيل في الفترة موضوع الدراسة بينما بلغت المساعدات العسكرية (١٧٤٠٤,٢) مليون دولار أو ما نسبته

جدول رقم (٤)

المساعدات الأمريكية حسب النوع: اقتصادية وعسكرية
(ملايين الدولارات: ١٩٤٦ ـ ١٩٨٣)

الاقطار العربية	المساعدات الاقتصادية			المساعدات العسكرية		
	قروض	هبات	المجموع	قروض	هبات	المجموع
الاردن	٣٢٩,١	١١٣٩,١	١٤٦٨,٢	٥٩١,٣	٥٥٧,٧	١١٤٩,٠
البحرين	٢,٤	—	٢,٤	—	—	—
تونس	٤٤١,٩	٥٢٥,٦	٩٦٧,٥	٣١٩,٥	٧٠,٧	٣٩٠,٢
الجزائر	١١,٦	١٩١,٧	٢٠٣,٣	—	—	—
الجماهيرية العربية الليبية	٧,٠	٢٠٥,٥	٢١٢,٥	—	١٧,٦	١٧,٦
جيبوتي	—	١٧,١	١٧,١	—	١,٧	١,٧
السعودية	٤,٣	٢٧,٥	٣١,٨	٢٥٤,٢	٣٨,٢	٢٩٢,٤
السودان	١٣١,٤	٥٠٥,٢	٦٣٦,٦	١١١,٣	٩٩,٦	٢١٠,٩
سوريا	٤٩٤,٢	٨٧,٧	٥٨١,٩	—	٠,١	٠,١
الصومال	٩٨,٩	٢٨٥,١	٣٨٤,٠	٦٠,٠	٣٦,٤	٩٦,٤
العراق	١٤,٤	٣١,١	٤٥,٥	—	٥٠,٠	٥٠,٠
عمان	٢٠,٠	١٩,٠	٣٩,٠	١١٠,٠	٠,٢	١١٠,٢
لبنان	٣٣,٠	٢١٨,٧	٢٥١,٧	٢٢٨,٧	١٩,٥	٢٤٨,٢
مصر	٥٤٦,٧	٤٣٦٢,٥	٩٤٠٩,٢	٣٦٥٠,٠	٦٣١,٥	٤٢٨١,٥
المغرب	٦٠٦,٦	٥٧٠,٣	١١٧٦,٩	٣٩٧,٨	٨٥,٣	٤٨٣,١
موريتانيا	١,٤	٩٩,١	١٠٠,٥	—	٠,١	٠,١
اليمن الديمقراطية	—	٤,٥	٤,٥	—	—	—
اليمن العربية	٦,٤	١٩٠,٥	١٩٦,٩	١٤,٠	٨,٤	٢٢,٤
مجموع المساعدات للاقطار العربية	٧٢٤٩,٣	٨٤٨٠,٢	١٥٧٢٩,٥	٥٧٣٦,٨	١٦١٧	٧٣٥٣,٨
مجموع المساعدات لاسرائيل	٢٠٧٩,٦	٥٨٦١,٤	٧٩٤١,٠	١٠٣٥٤,٢	٧٠٥,٠	١٧٤٠٤,٢

المصدر: احتسبت من: Agency for International Development, *U.S. Overseas Loans and Grants and Assistance from International Organizations: July 1, 1945-September 30, 1983.*

(٦٨,٧ بالمائة) من مجموع المساعدات. وهكذا يتضح أن معظم المساعدت الأمريكية لاسرائيل كان بشكل معدات وآلات حربية مكنت اسرائيل من اغتصاب فلسطين بالكامل واحتلال اراض لثلاثة اقطار عربية مجاورة. بل ان طائرات اسرائيل اخترقت اجواء ثلاثة اقطار عربية هي الاردن والعربية السعودية والعراق في عام ١٩٨١ وتمكنت من تدمير المفاعل النووي العراقي على مشارف مدينة بغداد بحجة أنه يشكل تهديداً لكيان الدولة اليهودية.

ولو نظرنا على عنصر الهبات في المساعدات الأمريكية لاسرائيل، لوجدنا أن الهبات الاقتصادية قد بلغت (٥٨٦١,٤) مليون دولار أو ما نسبته (٧٣,٨ بالمائة) من مجموع المساعدات الاقتصادية، بينما بلغت الهبات الامريكية العسكرية لاسرائيل (٧٠٥٠) مليون دولار أو ما نسبته (٤٠,٥ بالمائة) من مجموع المساعدات العسكرية. وبشكل عام، فقد شكلت الهبات الأمريكية لاسرائيل ما نسبته (٥١ بالمائة) من مجموع المساعدات في الفترة موضوع الدراسة.

وبالمقارنة فقد حصلت الاقطار العربية على (١٥٧٢٩,٥) مليون دولار بشكل مساعدات اقتصادية أو ما نسبته (٦٨,١ بالمائة) من مجموع المساعدات، بينما بلغت المساعدات العسكرية (٧٣٥٣,٨) مليون دولار أو ما نسبته (٣١,٩ بالمائة) من مجموع المساعدات الأمريكية للعرب في الفترة موضوع الدراسة. وهكذا يتضح أنه، على عكس اسرائيل، كانت معظم المساعدات الأمريكية للعرب بشكل مساعدات اقتصادية. وقد شكلت الهبات الاقتصادية للعرب ما نسبته (٥٤ بالمائة) من مجموع المساعدات الاقتصادية، بينما شكلت الهبات العسكرية (٢٢ بالمائة) من مجموع المساعدات العسكرية. وبشكل عام، فقد شكلت الهبات ما نسبته (٤٣,٧ بالمائة) من مجموع المساعدات الأمريكية للعرب.

أما المساعدات الاقتصادية فيجري تصنيفها في المصادر الأمريكية إلى ثلاثة أنواع: مساعدات للتنمية، مساعدات غذائية، ومساعدات أخرى. أما مساعدات التنمية فتقدم عن طريق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كما تقدم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات غذائية ضمن برنامج الطعام من أجل السلام (Food for peace program) تطبيقاً للقانون الأمريكي العام رقم (٤٨٠) والذي صدر عام ١٩٥٤ ونص على أفضل استخدام لفائض المحاصيل الزراعية الأمريكية في سبيل الوصول بأهداف السياسة الخارجية الأمريكية إلى أقصى الغايات[٤]. أما المساعدات الأخرى فتشمل مدفوعات للعمل التطوعي الدولي وأعمال الاغاثة واعادة التوطين الدولية، وهي مبالغ يسيرة جداً.

وبمراجعة الجدول رقم (٥) نجد أن مساعدات التنمية الأمريكية لاسرائيل بلغت (٧٢٧٦,٨) مليون دولار أو ما نسبته (٩١,٦ بالمائة) من مجموع المساعدات الاقتصادية، بينما بلغت مساعدات الغذاء (٦٦٤,١) مليون دولار أو ما نسبته (٨,٤ بالمائة) من مجموع المساعدات الاقتصادية وذلك منذ تأسيس الدولة اليهودية في فلسطين. وبالمقابل نجد أن مساعدات التنمية الأمريكية للاقطار العربية بلغت (١٠٥٦١,٤) مليون دولار أو ما نسبته (٦٧ بالمائة) من مجموع المساعدات

---

(٤) Charles Wolf, Jr., *Foreign Aid: Theory and Practice in South East Asia* (Princeton, New York: Princeton University Press, 1960), P. 206.

جدول رقم (٥)

المساعدات الاقتصادية الأمريكية حسب النوع
(ملايين الدولارات: ١٩٤٦ ـ ١٩٨٣)

الاقطار العربية	مساعدات للتنمية (وكالة التنمية الأمريكية)	مساعدات غذائية	مساعدات اقتصادية اخرى	المجموع
الاردن	١٢٦٥,٩	٢٠٠,٨	١,٥	١٤٦٨,٢
البحرين	١,٢	—	١,٢	٢,٤
تونس	٤٢٧,٠	٥٢٠,٠	٢٠,٥	٩٦٧,٥
الجزائر	٣,٨	١٩٩,٤	٠,١	٢٠٣,٣
الجماهيرية العربية الليبية	١٣٧,٣	٣٥,٣	٣٩,٩	٢١٢,٥
جيبوتي	١٠,٦	٦,٥	—	١٧,١
السعودية	٢٧,٤	—	٤,٤	٣١,٨
السودان	٤٩٣,٠	١٤٣,٦	—	٦٣٦,٦
سوريا	٤٣٦,٤	١٤٥,٥	—	٥٨١,٩
الصومال	١٨٨,٠	١٩٠,٥	٥,٥	٣٨٤,٠
العراق	١٨,٨	٢٥,٨	٠,٩	٤٥,٥
عمان	٣٥,٠	—	٤,٠	٣٩,٠
لبنان	١٦٣,٤	٨٦,٦	١,٧	٢٥١,٧
مصر	٦٧٠٩,٤	٢٦٨٨,٦	١١,٢	٩٤٠٩,٢
المغرب	٤٣٥,٢	٧١٠,٥	٣١,٢	١١٧٦,٩
موريتانيا	٤٣,٤	٥٠,٥	٦,٦	١٠٠,٥
اليمن الديمقراطية	—	٤,٥	—	٤,٥
اليمن العربية	١٦٥,٦	٢٣,٤	٧,٩	١٩٦,٩
مجموع المساعدات الاقتصادية للعرب	١٠٥٦١,٤	٥٠٣١,٥	١٣٦,٦	١٥٧٢٩,٥
مجموع المساعدات الاقتصادية لاسرائيل	٧٢٧٦,٨	٦٦٤,١	٠,١	٧٩٤١,٠

المصدر: احتسبت من:

Agency for International Development, *U.S. Overseas Loans and Grants and Assistance from International Organizations: July 1, 1945-September 30, 1983.*

الاقتصادية، بينما بلغت مساعدات الغذاء (٥٠٣١,٥) مليون دولار أو ما نسبته (٣٢ بالمائة) من مجموع المساعدات الاقتصادية الأمريكية للعرب. وهكذا يتضح أن اسرائيل قد حصلت كذلك على مساعدات اقتصادية أمريكية أكثر من أي قطر عربي، إضافة إلى نوع هذه المساعدات التي كانت بهدف الاغراض التنموية بدلا من التركيز على استهلاك المواد الغذائية، وكما يظهر في حالة الاقطار العربية حيث بلغت نسبة المساعدات الغذائية الاستهلاكية نسبة عالية بالمقارنة مع اسرائيل.

رابعاً: المساعدات الامريكية غير الرسمية لاسرائيل

لقد اقتصرت الدراسة حتى الآن على المساعدات الامريكية الرسمية لاسرائيل وللأقطار العربية. ويبدو أن اسرائيل قد حصلت على حوالى خمسة وعشرين (٢٥) بليون دولار، بينما حصلت الاقطار العربية مجتمعة على ثلاثة وعشرين (٢٣) بليون دولار حتى نهاية عام ١٩٨٣. ويبدو للوهلة الاولى أن كلا الفريقين قد حصل على مساعدات متقاربة. إلا أن هذا الامر يتبدد إذا نظرنا للمساعدات للفرد الواحد في كل من اسرائيل والبلدان العربية من جهة، وللمساعدات غير الرسمية للكيان الصهيوني من جهة أخرى. فمثلاً حصل الفرد الاسرائيلي على مساعدات امريكية رسمية قدرها ٦٢٧,٥ دولارا عام ١٩٨٣، بينما حصل الفرد اللبناني على ٥٩,٢ دولارا، والمصري على ٥٠,٩ دولارا عام ١٩٨٣، وكان نصيب الفرد العربي أقل من ذلك في الاقطار العربية الأخرى (انظر الجدول رقم (٢)).

لكن الصورة الحقيقة للمساعدات الامريكية للكيان الصهيوني ستتضح أكثر عند معرفة حجم المساعدات الامريكية غير الرسمية. فبالرغم من أن حجم المساعدات المعلن عنها لاسرائيل لعام ١٩٨٤ هو (٢٦١٠) مليون دولار، فقد نشر تقرير في الولايات المتحدة يوضح بأن حجم المساعدات الامريكية يتعدى إلى حد كبير الحجم المعلن. فقد قدر التقرير هذه المساعدات للكيان الصهيوني بحوالى (١٠٤٦٠) مليون دولار سنوياً وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٦).

إذ يتضح من هذا الجدول أن المساعدات الرسمية تساوي (٢٦١٠) مليون دولار أو ما نسبته ٢٥ بالمائة فقط من مجموع المساعدات للكيان الصهيوني. وإذا كان الامر كذلك في جميع السنوات، فإن حجم المساعدات الامريكية الرسمية وغير الرسمية لاسرائيل يكون حوالى مائة (١٠٠) بليون دولار منذ انشاء دولة اسرائيل وحتى نهاية عام ١٩٨٣ فقط، أو مائة وعشرة (١١٠) بليون دولار حتى نهاية عام ١٩٨٤.

ولقد أشرنا في بداية هذه الدراسة إلى الدعم الدبلوماسي غير المحدود الذي تقدمه الولايات المتحدة لاسرائيل. فحيث يكون للولايات المتحدة وجود ونفوذ، يكون لاسرائيل شكل من اشكال الوجود والدعم. كما أشرنا أيضاً إلى الدعم الاقتصادي الذي لا يمكن قياسه والمتمثل في قيام منطقة حرة للتجارة بين الولايات المتحدة واسرائيل تمكن الأخيرة من توسيع قدراتها الانتاجية وفتح منافذ لها على العالم من خلال تيسير وتسهيل تصدير منتجاتها عبر المؤسسات الامريكية، كما سيتيح لها التمتع بمزايا السوق الامريكية الواسعة. يضاف إلى ذلك كلفة المعونة الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة إلى اسرائيل في الحالات الطارئة، مثل انفاقات الامدادات النفطية في

جدول رقم (٦)

المساعدات الأمريكية غير الرسمية للكيان الصهيوني

٢٠٠	مليون دولار سنوياً تمويل من الحكومة الامريكية.
٢٠٠	مليون دولار سنوياً تمويل من الحكومة الامريكية لصناعة الاسلحة.
٧٥٠	مليون دولار سنوياً حوالات خيرية من الولايات المتحدة.
٤٥٠	مليون دولار سنوياً عوائد بيع السّندات الصهيونية في الولايات المتحدة الامريكية.
٣٠٠٠	مليون دولار سنوياً قروض قصيرة الأجل.
١٥٠	مليون دولار سنوياً استثمارات امريكية خاصة في الكيان.
١٠٠٠	مليون دولار سنوياً مشتريات من الكيان الصهيوني.
١٥٠٠	مليون دولار سنوياً نتيجة فقدان اعمال من الحكومة الامريكية.
٥٠٠	مليون دولار سنوياً خسارة في العوائد الحكومية الامريكية.
١٠٠	مليون دولار سنوياً مساعدات أخرى متفرقة.
٧٨٥٠	مليون دولار اجمالي المساعدات غير الرسمية.
٢٦١٠	مليون دولار المساعدات الرسمية والمتوقع زيادتها في السنة القادمة.
١٠٤٦٠	مليون دولار حجم الدعم الامريكي للكيان الصهيوني.

المصدر: احتسبت من: الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد: ١٩٨٤** ([تونس: الجامعة، ١٩٨٥])، ص ١٥٩.

حال انقطاعها، إذ ضمنت الولايات المتحدة بموجب مذكرات اتفاق في عامي ١٩٧٥، ١٩٧٩ امداد الكيان الصهيوني باحتياجاته النفطية حيث يقدم (١٥٠) ألف برميل من النفط في اليوم إلى الكيان الصهيوني من الانتاج المحلي الامريكي عند الضرورة. كما أن هناك نوعاً آخر من الدعم لا يقل أهمية عن الانواع الأخرى والمتمثل بتشجيع الكيان الصهيوني على تصدير منتجاته العسكرية إلى بلدان تحجم الولايات المتحدة عن تزويدها بالاسلحة لاسباب سياسية كما هو الحال مع بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية. وأخيراً، وليس آخراً، الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة للكيان الصهيوني في مجال تهجير اليهود إلى فلسطين سواء بالتفاوض كما هو الحال مع الاتحاد السوفياتي أو بالتواطؤ كما كان الحال مع تهجير يهود «الفلاشا» من السودان والذي تم من خلاله تهجير ما لا يقل عن ستة عشر (١٦) ألفاً فيما عرف بعمليتي «**موسى**» و«**سبأ**» وساهمت فيها المخابرات المركزية الأمريكية بالنصيب الأوفر من التخطيط والتنفيذ.

خامساً: أهداف أمريكا من تقديم المساعدات لاسرائيل والعرب

تنبع أهداف أمريكا من تقديم المساعدات لاسرائيل وللعرب من اهتمامها بمنطقة الشرق الاوسط بشكل عام. فالشرق الأوسط يتمتع بموقع استراتيجي واقتصادي هام للكتلتين الشرقية

والغربية. فالأهمية الاستراتيجية للشرق الاوسط تنبع من موقعه الجغرافي، إذ يشكل جبهة متقدمة للغرب في أي مواجهة محتملة مع الكتلة الشرقية. أما أهمية الشرق الأوسط الاقتصادية فتنبع من وجود احتياطيات هائلة من المواد الخام التي يحتاجها الغرب وأهمها النفط، وكذلك فإن الشرق الأوسط يعتبر سوقا للمنتجات الغربية المصنعة والتي يحتاجها الشرق الأوسط لكي ينمو ويتطور ولذلك أصبحت المساعدات الخارجية أداة للسياسة الخارجية للغرب.

وإذا انتقلنا من العام إلى الخاص، فإننا نجد أن الولايات المتحدة قد حددت الأهداف التي تسترشد بها في تقديم المساعدات إلى أقطار الشرق الأوسط. وسوف نركز على أهداف الولايات المتحدة في تقديم المساعدات الخارجية لكل من اسرائيل ومصر. إذ أن مصر تتلقى مساعدات أمريكية أكثر من أي بلد عربي آخر، وبذلك فهي تمثل الجانب العربي في هذه الدراسة.

وفيما يتعلق بمصالح وأهداف الولايات المتحدة من تقديم المساعدات لاسرائيل، فقد جاءت كما يلي[٥]:

«بمساعدة حكومة الولايات المتحدة، والمؤسسات الخاصة والأفراد في الولايات المتحدة وفي غيرها، فقد حققت اسرائيل نمواً ومستوى للمعيشة يفوق مستوى المعيشة في العديد من الأقطار. إن معظم الاسرائيليين يتمتعون بمستوى جيد للمعيشة. وبالرغم من ذلك فإن مستوى التضخم الذي فاق المائة بالمائة سنوياً، والعجز التجاري الكبير كلها تذكر بأن هنالك مصاعب اقتصادية هامة يجب على اسرائيل ان تواجهها.

ان أمن اسرائيل ضروري للوصول الى سلام شامل في الشرق الأوسط. إن مساعدات الولايات المتحدة، الاقتصادية والعسكرية، تعكس الدعم الأمريكي لاسرائيل لاعطائها الثقة التي تحتاجها للمجازفة الضرورية للوصول الى تسوية سلمية مع جيرانها العرب. إن المساعدات التي تقدم للتنمية تهدف للحفاظ على معدل معتدل للنمو الاقتصادي وللسيطرة على مصاعب ميزان المدفوعات الاسرائيلي. اما قضايا السياسة الاقتصادية الأخرى فيجري بحثها مع ممثلين للحكومة الاسرائيلية بشكل دوري».

وهكذا، فإن الولايات المتحدة تتكفل بمستوى لائق للمعيشة في اسرائيل، وبدعم قدرتها العسكرية إلى الحد الذي ضمن في الماضي ويضمن حالياً مستوى متفوقاً على جميع جيرانها العرب منفردين ومجتمعين. وقد أغرى هذا التفوق العسكري الاسرائيلي على القيام بالعدوان مرات عديدة والاحتفاظ بأراض محتلة لجميع جيرانها العرب: مصر، الاردن، سوريا، وأخيراً لبنان. بل إن حرص الولايات المتحدة على الوضع الاقتصادي يستدعي التشاور بشكل دوري مع ممثلين للحكومة الاسرائيلية!

هذه هي الأهداف المعلنة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تجاه اسرائيل. ومن الاهداف التي يمكن استنتاجها هي علاقة السيطرة والتبعية لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة سواء فيما يتعلق بإدارة الصراع مع الاتحاد السوفياتي أم فيما يتعلق بفرض السيطرة العسكرية على دول المنطقة وخلق شعور بالحبوط لدى شعوب المنطقة العربية في تطلعها نحو الاستقلال والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والوحدة. أما فيما يتعلق بمصالح وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية من تقديم المساعدات لمصر فقد جاءت كما يلي[٦]:

---

(٥) Agency for International Development, *Congression Presentation: Fiscal Year 1985*, p. 60.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٧.

«إن الأهداف العاجلة للولايات المتحدة هي: تحقيق السلام الاقليمي، الاستقرار، الأمن، توسيع قاعدة اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية، وضم الأقطار الرئيسية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي للوصول الى تسوية سلمية شاملة. ذلك أن دور مصر مركزي بالنسبة الى هذه الأهداف. وبالنسبة الى المبادىء السياسية الأخرى فهي تستند الى البيان المشترك والذي صدر في شباط/فبراير ١٩٨٢ بمناسبة الاجتماع الأول بين الرئيسين ريغان ومبارك. وهي ان مصر والولايات المتحدة شريكان في السعي الى سلام اقليمي في الشرق الأوسط وان الولايات المتحدة تتعاون مع مصر في التنمية الاقتصادية من خلال برنامج للمساعدات، وان مصر تعهدت بالقيام ببرنامج للاصلاح الاقتصادي».

وهكذا، فإن مساعدات الولايات المتحدة لمصر تنطلق من ادراك الولايات المتحدة للدور المركزي لمصر في منطقة الشرق الأوسط. فهي تركز على دور مصر في ايجاد السلم والأمن لاسرائيل بالدرجة الأولى، ثم في تشجيع التحول في النظام الاقتصادي المصري والذي يسميه الأمريكيون برنامج الاصلاح الاقتصادي، وأخيراً تقديم المساعدات لتحقيق الأهداف السابقة، بغض النظر عن تحسين مستوى المعيشة في مصر، وكما كانت الأهداف الأمريكية بالنسبة لاسرائيل. من هذا يستنتج أن أهداف الولايات المتحدة من علاقاتها بمصر هي سياسة الاحتواء لقوة مصر بالدرجة الاولى نظراً لدورها المركزي في قضايا ومشكلات الشرق الاوسط.

سادساً: دور المساعدات في التنمية الاقتصادية

يختلف الاقتصاديون في آرائهم حول دور المساعدات في التنمية الاقتصادية. ففريق يعتقد أن المساعدات تستطيع أن تدفع النمو الاقتصادي والتحول البنياني في الاقطار النامية وذلك بتوفير الموارد لتعجيل عملية التنمية. ذلك أن الدول التي تتبنى برامج للتنمية الاقتصادية تواجهها عقبات أهمها عقبة فجوة المدخرات (Saving gap) وعقبة فجوة الصرف الاجنبي (Foreign exchange gap) والتي تشكل قيدا على عملية التنمية. أما فجوة المدخرات فهي الفرق بين المدخرات المتوافرة لدى القطر الذي يعكف على برنامج للتنمية الاقتصادية وبين المدخرات اللازمة لتحقيق معدل مقبول للنمو. وأما فجوة الصرف الاجنبي فهي الفرق بين العملات الاجنبية المتوافرة وبين العملات الاجنبية اللازمة لتمويل استيراد رأس المال والسلع الوسيطة واستخدامها في عملية التنمية. وهنا يأتي دور المساعدات الخارجية في سد فجوة المدخرات وفجوة الصرف الاجنبي وبالتالي تعجيل عملية التنمية. ويعتبر هـ .ب. تشنري (H.B. Chenery) مهندس طريقة الفجوتين لدراسة أثر المساعدات الخارجية على عملية التنمية الاقتصادية. وقد قام تشنري بدراسة أثر المساعدات الاجنبية على التنمية الاقتصادية لكل من اليونان واسرائيل(٧). وتتلخص هذه الطريقة بوضع نموذج كلي للاقتصاد وتقدير معادلاته بالطرق القياسية (Econometric approach) وحساب أثر المساعدات الخارجية على الدخل القومي في حالة افتراض وجود فجوة ادخارية وحالة افتراض وجود فجوة الصرف الاجنبي. وفي كلتا الدراستين وجد هـ .ب. تشنري أن للمساعدات أثراً محموداً على زيادة الدخل القومي عبر الزمن وأوصى باستخدام المساعدات بطريقة أكثر فاعلية

(٧) Irma Adelman, and Hollis B. Chenery, «Foreign Assistance and Economic Development: The Case of Greece,» *The Review of Economics and Statistics*, no. 48 (February 1966), pp. 1-19, and E. Bruno and Hollis B. Chenery, «Development Alternatives in an Open Economy: The Case of Israel,» *The Economic Journal*, no. 72 (March 1962), pp. 79-103.

حتى تـزداد قدرة الاقتصـاد القومي عـلى الانتاج والاعتمـاد على النمـو الذاتي (Self - sustained growth).

كما قام كاتب هذه السطور بدراسـة أثر المسـاعدات الاجنبيـة على التنميـة الاقتصاديـة في الاردن بطريقتين: الأولى وصفية تبين حجم المساعدات وتطـورها عبـر الزمن من عـام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٧٩ ونسبة ذلك إلى الناتج القومي الاجمالي، ثم مصادر هذه المساعدات من عربية وأمريكية واقطار أخرى، وكذلك توزيع هذه المساعدات حسب القطاعات الاقتصادية ودورها في تمـويل خطط التنمية الاقتصادية الاردنية، والثانية دراسة قياسية هي عبارة عن نموذج كلي لـلاقتصاد الأردني وحساب أثر المساعدات الخارجية على الدخل القومي. ولقد وجدنـا أنه كـان لهذه المسـاعدات دور ايجابي في تمويل عملية التنمية الاقتصادية. وعند حساب أثر المساعدات على الدخل القومي وجدنا أن الرقم كان موجباً ولكنه صغير بالمقارنة مع كل من اليونان واسرائيل. ويرجع السبب في رأينا إلى أن قسماً كبيراً من المساعدات الخارجية هو للاستهـلاك من جهة ولـلاغراض الـدفاعيـة من جهة أخرى[٨].

على أن فريقـاً آخر من الاقتصـاديين يـرى أن المساعـدات الخارجيـة لها آثـار سلبية عـلى المدخرات المحلية، ولا تقدم الكثـير للتنمية الاقتصـادية. ويقـود هذا الفـريق ك.ب. غريفن (K.B. Griffen) و ج.ل. اينوس (J.L. Enos). وقد أجرى الاثنان دراسة قياسية على مجموعة من الـدول النامية واستنتجا أن المعونات لها آثار سلبية على الاقتصاد القومي. إضافة إلى ذلك فـإن الاعتماد على المساعدات الخارجية يؤدي إلى تأجيل القرارات الصعبة مثل زيادة الضرائب والاعتماد عليهـا في تمويل التنمية الاقتصادية. أضف إلى ذلك تدخل الدول المانحة للمساعدات في الشؤون الداخلية للدول الفقيرة عن طريق المساعدات والتبعية السياسية للـدول المانحـة في كثير من الحـالات[٩]. وقد تعرضت طريقة غريفن واينوس للنقد، إذ ان تـوصيف نموذجهمـا القياسي كـان عبارة عن معـادلة واحدة، في حين يفترض أن يشتمل النموذج على معادلتين. وباجراء الـدراسة عـلى نفس المجموعـة من الدول النامية وباستخدام معادلتين، أوضح (A. Mead Over, Jr.) أن المساعدات الخارجية لها تأثير ايجابي على المدخرات المحلية[١٠].

سابعاً: خلاصة

لقـد استهدفت هـذه الدراسـة فحص وتحليل المسـاعدات الخـارجية الأمـريكية لاسرائيـل والاقطـار العربيـة ومقارنتهـا من حيث حجم هذه المسـاعدات ومكـوناتهـا خلال الفتـرة ١٩٤٦ -

---

(٨) Khalil Hammad «Foreign Aid and Economic Development: The Case of Jordan,» (Ph. D. Dissertation, Southern Illinois University at Carbondale, Illinois, U.S.A, 1981).

(٩) K.B. Griffin and J.L. Enos, «Foreign Assistance: Objectives and Consequences,» *Economic Development and Cultural Change* (April 1970), pp. 313-327.

(١٠) A. Mead Over, Jr., «An Example of the Simultaneous Equation Problem: A note on Foreign Assistance: Objectives and Consequences,» *Economic Development and Cultural Change,* no. 23 (July 1975), p. 753.

١٩٨٣. ولقد اتضح أن اسرائيل تلقت مساعدات اقتصادية وعسكرية منذ انشائها في عام ١٩٤٨ وحتى نهاية عام ١٩٨٣ بحوالى خمسة وعشرين بليون دولار بينما تلقت الاقطار العربية مجتمعة حوالى ثلاثة وعشرين بليون دولار في نفس الفترة. وإذا أضفنا ما تلقته اسرائيل في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ لوجدنا أن مجموع ما تلقته اسرائيل منذ انشائها حتى الآن قد بلغ ثلاثين بليون دولار ونيف. علماً بأن هذا التحليل قد ركز على المساعدات الاقتصادية والعسكرية الملموسة والتي جاءت في الاحصاءات الامريكية الرسمية. وعند فحص مقدار المساعدات للفرد الواحد، وجد أن الفرد الاسرائيلي قد تلقى ٦٢٧,٥ دولاراً في سنة ١٩٨٣، وهو مبلغ يفوق الدخل الفردي في العديد من الدول النامية، ناهيك عن دخل الاسرائيلي من الناتج المحلي والمساعدات الأخرى غير الامريكية. وعندما تابعنا تطور المساعدات الأمريكية، وجدنا أنها تتصف بالاستمرار والتزايد بالنسبة لاسرائيل بينما توقفت بالنسبة إلى عدد من الاقطار العربية بالرغم من انخفاض مستوى الدخل الفردي فيها مقارنا بمثيله في اسرائيل.

وعند فحص مكونات المساعدات الامريكية وجدنا أن عنصر الهبات قد شكل (٥١ بالمائة) من مجموع المساعدات الامريكية لاسرائيل بينما بلغ حوالى (٤٤ بالمائة) من مجموع المساعدات الامريكية للعرب. وعند فحص المساعدات فقد بلغت نسبة المساعدات العسكرية الامريكية إلى اسرائيل (٦٩ بالمائة) من مجموع المساعدات، بينما تركزت المساعدات الاقتصادية على المشاريع التنموية الاسرائيلية حيث بلغت ما نسبته (٩٢ بالمائة) من مجموع المساعدات الاقتصادية. أما المساعدات الاقتصادية للاقطار العربية فقد بلغت نسبة المساعدات الغذائية (٣٢ بالمائة) من مجموع المساعدات الاقتصادية مقابل (٨,٤ بالمائة) لاسرائيل. وهكذا فإن المساعدات الامريكية عملت على دعم القدرات العسكرية لاسرائيل ودعم مشاريع التنمية من أجل رفع مستوى المعيشة للفرد الاسرائيلي. كما اتضح من دراسة اهداف الولايات المتحدة من تقديم المساعدات لمصر إنما يهدف بالدرجة الاولى إلى تحقيق سلام في المنطقة تستفيد منه اسرائيل بالدرجة الاولى ويهدف إلى احداث تحول في النظام الاقتصادي المصري أو ما يطلق عليه الأمريكيون «برنامج الاصلاح الاقتصادي» □

نحـو موقف عـربي موحـد من مضيق هرمـز في ضوء اتفـاقية الامم المتحـدة لقـانـون البحـار لعـام ١٩٨٢

خليل اسماعيل الحديثي

مـدرس المنظمـات الـدوليـة في كلية القـانون والسيـاسة ـ جامعة بغداد.

مقدمـة

لم يول المؤتمر الثالث لقانون البحار مـوضوعـاً من بين عشرات المـوضوعـات التي بحثت في دوراته المختلفة اهتمامه كما أولى موضوع المضايق الدولية، حتى ان الشقاق الذي أصـاب المؤتمر بصدد تحديد النظام القانوني الـذي يحكم الملاحـة في المضايق القى ظـلالاً من الشك في امكـانية خروج المؤتمر باتفاقية قانون البحار، بل هدد جهود حوالى عشر سنوات بالاخفاق. وبسبب جسامـة الخلاف على موضوع المضايق كاد أن يتبدد الحلـم الذي كانت تنتظر تحقيقه لجنة القانون الـدولي في امكانية عقد اتفاقية عامة لقانون البحار على نمط اتفاقية الحصانات والامتيازات الـدبلومـاسية والقنصلية واتفاقية قانون المعاهدات وسواهما.

ولئن كان هذا الامر يصدق على المؤتمر والمؤتمرين بما يؤكد أهمية موضوع المضايق الدولية عموماً فهو يصدق على موقف الاقطار العربية من الموضـوع ذاته، حيث انقسمت هي الأخـرى بين داع إلى اقرار نظام يقوم على حرية الملاحة والمرور عبر المضـايق وبين داع إلى تقييـد تلك الحـرية وربطها بإذن سابق أو برقابة منظمة تمنح للدولة المشاطئة.

وكلا الفريقين ينزع في الغالب منزعاً قطرياً فرضته طبيعة المـوقع الجغـرافي لكل قطـر عربي وسبل اتصاله بالمضايق الدولية أو علاقته بها ومصالحه الملاحية والستراتيجية والامنية فيها.

وفي هـذا البحث اتخذت من مضيق هـرمز نمـوذجاً للتطبيق، في محـاولة مني لـلاجابـة عن السؤال التالي: هل يمكن للاقطار العربية أن تستجيب لدواعي مصلحة ستة أقطار عربية خليجيـة في تطبيق نظام «المرور الحر» الذي تنشـده تلك الاقطـار أو على الاقـل «المرور العـابر» كمـا انتهت الاتفاقية إلى صياغته واقراره دون التضحية بالمصلحة القومية العامة أو المصلحة القطريـة لأقطار عربية أخرى؟

ومن ثم، ما هي امكانيـة الوصـول إلى موقف عـربي موحـد من موضـوع النظام القـانوني للملاحة في مضيق هرمز؟

للاجابة عن هذا السؤال حملتني مقتضيات البحث فيه على أن أتناوله في اربعة اقسام هي:

- أهمية مضيق هرمز الاقليمية والدولية.
- النظام القانوني للملاحة في مضيق هرمز بموجب اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.
- موقف اقطار الخليج العربي من الوضع القانوني لمضيق هرمز.
- امكانية الموقف العربي الموحد.

أولاً: أهمية مضيق هرمز الاقليمية والدولية

يربط مضيق هرمز الخليج العربي بخليج عمان، والاول بحر شبه مغلق[١]، والثاني بحر مفتوح، وكلاهما يشكل لساناً بحرياً متصلاً بالمحيط الهندي. وينتهي ساحل المضيق الجنوبي عند عمان، بينما تطل ايران على ساحله الشمالي والشمالي الشرقي.

ويبلغ طول المضيق عند خطه الوسطي حوالى ١٠٤ أميال بحرية كما يبلغ عرض مدخل المضيق من جهة خليج عمان، وهو المدخل الجنوبي له والمتصل بالبحار العالية «المفتوحة» حوالى ٥٢,٥ ميلاً بحرياً، وهو أقصى عرض للمضيق، حيث ما يلبث أن يضيق تدريجياً حتى يصبح عرضه ٢٠,٧٥ ميلاً بحرياً عند النهاية الشمالية الشرقية من جزيرة لاراك على الجانب الايراني وقوين الكبرى على الجانب العماني وهو أدنى اتساع له. ويستمر عرض المضيق بمعدل ٢٦ ميلاً لمسافة تمتد حوالى ١٦ ميلاً في الاتجاه الشمالي الغربي لجزر قوين الثلاث «التي تسمى جزر سلامة وبناتها» حيث تقع هذه الجزر داخل المضيق وعلى بعد ٩ أميال من شبه جزيرة مسندم.

ويتراوح عمق المضيق في هذا الجزء منه بين ٣٢ ـ ٥٠ قامة، وبالنظر لكثرة الجزر الواقعة فيه والخطورة الناجمة عن تيارات المد والجزر التي يتعرض لها فقد حددت المنظمة البحرية الاستشارية بين الحكومات «IMCO» ممرين للملاحة فيه[٢]، الاول يتجه شرقاً باتجاه خليج عمان وعرضه ١.٥ ميل بحري ويحاذي الجانب العماني والثاني يتجه غرباً نحو الخليج العربي وعرضه ٤,٥ ميلا بحرياً ويفصل بينهما شريط عرضه ميل بحري واحد للحيلولة دون اصطدام السفن المبحرة في الممرين. وبصفة عامة يمكن القول ان مياه المضيق المحاذية للجانب العربي هي أكثر

---

(١) البحر شبه المغلق هو «خليج أو حوض أو بحر تحيط به دولتان أو أكثر ويتصل ببحر أخر أو بالمحيط بواسطة منفذ ضيق أو يتألف كلياً أو أساساً من البحار الاقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة لدولتين ساحليتين أو أكثر». انظر:

الامم المتحدة، المؤتمر الثالث لقانون البحار: اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢، المادة ١٢٢ (U.N. A/Conf., 62/122, 7 October 1982).

(٢) تجدر الاشارة إلى ان منظمة «امكو» لا تتدخل في تحديد خطوط الملاحة ورسم الطرق البحرية إلا في حالة وجود مناطق تتصف بالخطورة سواء بسبب طبيعتها الجغرافية أم بسبب كثافة الملاحة فيها أو بكليهما، وهي تعتمد لتنظيم هذه الطرق جملة من الاسس والمبادىء ذات الطبيعة الفنية المحضة.

انظر: United Nations, International Maritime Consultative Organization [U.N., IMCO], *Ships Routing* (London: 1973), pp. 12-13.

عمقاً مما هو عليه حال المياه بالنسبة للجانب الايراني[٣].

هذا ويعد مضيق هرمز الممر المائي الوحيد الذي يفضي إلى الخليج العربي وعن طريقه تتصل بلدان الخليج العربي بأعالي البحار.

وتتباين الاقطار الساحلية الثمانية الواقعة على الخليج العربي وهي «العراق والعربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة وعمان وايران» تبايناً كبيراً فيما تملكه من سواحل مطلة عليه، حيث تملك ايران أطول تلك السواحل ويبلغ ٦٣٥ ميلاً بحرياً، وتليها الامارات العربية المتحدة حيث تملك ساحلاً يبلغ طوله ٤٢٠ ميلاً بحرياً ثم العربية السعودية وتطل على ٢٩٦ ميلاً بحرياً ثم قطر ويبلغ طول ساحلها ٢٠٤ أميال بحرية والكويت ١١٥ ميلاً والبحرين ٦٨ ثم عمان ٥١ ميلاً، ويملك العراق أقصر ساحل على الخليج العربي حيث يبلغ طول ساحله حوالى ١٠ أميال بحرية، وهو في الوقت نفسه أقصى اقطار الخليج العربي موقعاً بالنسبة لمضيق هرمز. والدولتان الساحليتان اللتان تحاذيان المضيق هما عمان وايران. ولئن كان الخليج العربي، وبالتبعية مضيق هرمز، يشكل اهمية حيوية بالنسبة لسائر البلدان المطلة على هذا الخليج، فإن هذه الاهمية تتفاوت من قطر لاخر؛ فأهميته بالنسبة للعراق الذي لا يملك منفذاً بحرياً سوى الاميال العشرة على الخليج غير أهميته بالنسبة للسعودية التي تملك ساحلاً على البحر الاحمر يبلغ طوله ١٠٢٠ ميلاً بحرياً. وأهميته بالنسبة للكويت غير أهميته بالنسبة لعمان، حيث لا تملك الكويت ساحلاً على أي بحر آخر سوى الخليج العربي بينما تملك الاخيرة ١٠٠٥ أميال بحرية على الخليج المسمى باسمها وخارج الخليج العربي. غير أن أهمية الخليج بصفة عامة، ومضيق هرمز بصفة خاصة، لا تقاس بمدى ما يملكه القطر الخليجي من سواحل مطلة عليه فحسب، وانما الى جانب ذلك هنالك جملة من الاعتبارات الاقتصادية والملاحية والسياسية والستراتيجية والامنية تتحكم في تقدير مستوى تلك الاهمية. فالسعودية مثلاً وإن كانت تملك ساحلاً طويلاً على البحر الاحمر، إلا أن استخدامها للخليج العربي ومضيق هرمز لاغراض تسويق نفطها إلى العالم الخارجي يفوق أهمية البحر الاحمر بالنسبة لها في هذا المجال، وذلك لأن معظم حقولها النفطية واغزرها انتاجاً هي تلك التي تقع على شواطىء الخليج العربي أو تحت مياهه مثل حقول نفط «الخفجي» التي تعد أكبر حقول ساحلية للنفط في العالم، بينما ليس للعراق أو الكويت حقولا مشابهة لتلك التي تملكها السعودية[٤]. وما يشكله المضيق من أهمية ستراتيجية وسياسية

---

(٣) للمزيد من التفاصيل في ما يتعلق بالوصف الجغرافي والطرق الملاحية في المضيق، انظر:

H.R. Kennedy, *A Brief Geographical Study of Bays and Estuaries: The Coasts of which Belong to Different States* (U.N. Document, A/Conf. 13/15, 13 November 1957), and United Nations [U.N.], *Conference of the Law of the Sea* (U.N., A/Conf., 13/37, 1958), vol. 1, pp. 198-244.

انظر ايضا: فخري رشيد مهنا، **النظام القانوني للملاحة في المضايق الدولية وتطبيقه على مضيق هرمز** (بغداد: ١٩٨٠)، ص ١٥١ ـ ١٦٧.

(٤) انظر تقرير مساعد وزير الخارجية الامريكي، جوزيف سيسكو، **وجهات نظر جديدة عن الخليج العربي، قراءات امام اللجنة الفرعية للجنة الشؤون الخارجية عن الشرق الادنى وجنوب آسيا، الكونغرس، الدورة ٩٣، الجلسة ١** (واشنطن: ادارة مطبوعات الحكومة الامريكية، ١٩٧٣)، ص ١ ـ ١٠، نقلاً عن: ر.ك. رمضاني، **الخليج العربي ومضيق هرمز**، ترجمة عبد الصاحب الشيخ (البصرة: جامعة البصرة؛ منشورات مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٤)، ص ٢٧ ـ ٢٨.

وامنية بالنسبة للدولتين المشاطئتين قد لا يشكل الاهمية ذاتها بالنسبة لسائر البلدان الخليجية الأخرى.

ومهما يكن من أمر فإن أهمية المضيق بالنسبة لجميع البلدان الخليجية هي على درجة كبيرة من الحيوية وأن تفاوتت نسبياً من بلد لآخر لاعتبارات هي في طبيعتها مختلفة ومتعددة ومركبة، بل تتعدى اهميته تلك الاقطار لتشمل أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي وسائر بلدان المعمورة على نحو أو آخر. ولذا فليس بدعاً أن تخصه الصحافة العالمية والمحافل الدولية والابحاث المتخصصة بنعوت شتى حيث يشار اليه بـ «المضيق الستراتيجي» و«صمّام الامان الدولي» و«الممر الدولي للنفط» و«شريان الطاقة».

ومضيق هرمز، شأنه شأن المضايق الدولية الأخرى، يتحدد مركزه القانوني من خلال جملة من الاعتبارات، بعضها يتعلق بالطبيعة الجغرافية للمضيق، وبعضها يتعلق بأهمية البحار التي يصل بينها المضيق وطبيعة تلك البحار وفيما إذا كان المضيق يصل بين بحرين حرين أو بين بحر حر وبحر اقليمي. كما يدخل العامل الاقتصادي للمضيق والبحار المجاورة والدول المحيطة به في تلك الاعتبارات، ويدخل فيها أيضاً حجم المرور في المضيق وعدد السفن المارة فيه وكمية المواد المنقولة عليها ونوعيتها.

كما تحظى الاهمية الستراتيجية والسياسية للمضيق باعتبار خاص في هذا المجال، حيث يوفر المضيق للدولة المشاطئة امكانية مراقبة مرور السفن عبر المضيق والتحكم في ذلك المرور بخاصة وقت الحرب، وقد يكون وبالا على أمنها القومي إذا كانت غير قادرة على حماية هذا الموقع الستراتيجي والاحتفاظ بهذه الاهمية السياسية لصالحها.

ولقد كان لهذه الاعتبارات مجتمعة أثرها في تحديد مواقف دول العالم من الطبيعة القانونية والمركز القانوني للمضايق الدولية، حيث تجلى ذلك من خلال المناقشات التي دارت في المؤتمر الثالث لقانون البحار الذي تمخض عن عقد اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

من ثم فإن مضيق هرمز لا يشذ عن هذه القاعدة، ويتضح ذلك من خلال توافر الاعتبارات والعوامل المختلفة التي أشرنا اليها. فهو إلى جانب كونه يعد المنفذ البحري الوحيد لمعظم الاقطار العربية الخليجية ووسيلتها للاتصال بالعالم الخارجي بحراً، فهو ممر دولي للنفط يربط منطقة تملك أكبر انتاج للنفط في العالم بالاسواق العالمية وأكبر احتياطي له، بحيث أصبح هذا المضيق منفذاً لمرور ناقلات النفط إلى سائر ارجاء المعمورة. ولهذا فإن مصالح العديد من دول العالم على اختلاف احجامها وأوزانها الدولية ونظمها السياسية ومواقعها الجغرافية ومستوياتها الاقتصادية تتعلق أنظارها بتلك النقطة الستراتيجية التي تربط الخليج العربي بالمحيط الهندي. ورغم ما بين تلك الدول من تفاوت في درجات المصالح المرتبطة بهذا المضيق فهي توصف عموماً بأنها حيوية ومهمة، ويكفي الاشارة إلى أن عام ١٩٧٨ قد شهد مرور ثلثي تجهيزات العالم من النفط عبر مضيق هرمز[٥].

---

(٥) لقد بلغ مجموع ما تحمله ناقلات النفط إلى العالم عبر مضيق هرمز في عام ١٩٧٣ مثلا، ١٨،٥ مليون برميل نفط يومياً، تسعة ملايين برميل منها كان يذهب إلى اوروبا الغربية التي تستورد ٧٠ بالمائة من حاجتها للنفط من =

هـذه الاهمية التي يحظى بهـا مضيق هرمـز ليست أهمية مؤقتـة رهينة بمـا يعتقد البعض بقرب زوال سلطان النفط باعتبار أن العالم آخذ بالتحول عنه إلى استخدام وسائل أخـرى للطاقـة بديلة عن مصدرها التقليدي «النفط». فلقد شهدت الاعوام التي تلت عام ١٩٧٠ تفاقم الطلب عـلى النفط حتى بالنسبة للدول المتقدمة تقنياً ـ والتي يفترض أن بامكانها ايجاد البديـل للنفط أكثر من غيرها وأسرع ـ وهي الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا الغربية واليابان، إذ ازداد الطلب بالنسبة اليها بمعدل سنوي يصل إلى الضعف كل ١٢ ـ ١٥ سنة. نـاهيك عن استمـرار الزيـادة في الطلب بالنسبة لدول العالم الثالث «وهي دول ليس من المتوقع أن تجد البديل عن النفط في المـدى المنظور على الاقل».

ومن ناحية أخرى فانه لا يمكن النظر الى الأهمية الدولية لمضيق هرمـز من زاوية مـرور نفط الخليج إلى أسواق العالم فحسب، إذ مع بداية الصنـاعة النفطيـة في اقطار الخليـج العربي فـإن عوائد النفط تستخـدم للانفـاق على الـواردات التي تحتاجهـا هذه الاقطـار، ولعل الانفجـار الذي حصل في أسعار النفط مصحوباً بارتفاع عوائده منذ عام ١٩٧٣ أدى إلى ظهـور متطلبات لم يسبق لها مثيل لدول المنطقة، ليس في استـيراد البضائـع الرئيسيـة التي تحتاجهـا لتقدمهـا الاقتصادي والاجتماعي ولاغراض التنمية فحسب بل للانفاق على البناء العسكـري عن طريق شراء الاسلحـة الضرورية لقوتها العسكريـة، وإن كان هـذا الاتجاه تحكمـه جملة من الاعتبـارات. ولعل الاتجـاه السياسي وطرق التنمية المختلفة والخبرة في توجيه الانفاق واختـلاف الانماط الاستهـلاكية عـوامل تتحكم وتتفاوت من قطر لاخر، ولكن بصفة عامة يمكن القول أن هذه الظاهرة جعلت أقطار الخليج تعتمد على الملاحة الحرة عبر مضيق هرمز بشكل مضطرد ومتزايد[٦].

ويحظى الوضـع الستراتيجي والسياسي للمضيق بأهمية لا تقل شأنـاً عما أسلفنـا، فمنذ أن أعلنت بريطانيا عام ١٩٦٨ عن سياستها القاضية بالنزوح عن شرق السويس في نهاية عام ١٩٧١ وصراع القوى العظمى يتفاقم ليس في منطقـة الخليج فحسب بـل وفي المحيط الهندي أيضـاً، ولقد اذكت الحـرب العربيـة ـ الاسرائيلية ـ ومـا صـاحبهـا من حظـر نفطي ـ حمى الصراع فعمـدت الولايات المتحدة الامريكية الى تعزيز قدرتها العسكرية في المحيط الهندي وتجـلى ذلك في حصـولها على تسهيلات بحرية تحولت فيما بعد إلى انشاء قاعدة بحرية امريكية في جزيرة «ديكو كارسيا»[٧].

= دول الخليج العـربي. وتعد اليابان أكبر مستورد ـ بمفردها ـ لنفط الخليج حيث تستورد منه ٩٠ بالمائـة من حاجتهـا. ففي العام نفسه استوردت أكثر من ٤ ملايين برميل يومياً، كما أن استيراد الـولايات المتحـدة في تزايـد مستمر حيث تصاعدت وارداتها من ١٥ إلى ١٧ بالمائة في عـام ١٩٧٣ لكي تصل إلى ٣٠ بـالمائـة في عام ١٩٧٦، نـاهيك عن مـرور العشرات من ناقلات النفط يومياً إلى بلدان العالم الأخرى، انظر:

R.K. Ramazani. *Beyond The Arab - Israeli Settlement: New Directions for U.S.A. Policy in the Middle East* (Cambridge. Mass.: Institute for Foreign Policy Analysis. 1977). pp. 23-28.

نقلاً عن: رمضاني، **الخليج العربي ومضيق هرمز**، ص ٣٠.

(٦) رمضاني، **الخليج العربي ومضيق هرمز**، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٧) أنشأت الولايات المتحدة الامريكية قـاعدة عسكـرية في الجـزيرة بمـوجب اتفاقيـة عقدت لهـذا الغرض مـع بريطانيا عام ١٩٧٢ حيث قامت الأخيرة بتأجير الجزيرة للولايات المتحدة، وتجدر الاشارة أن جزيرة ديكو كـارسيا كـانت تابعة إلى موريسيوش حتى عام ١٩٦٥، حيث أصبحت جزءاً من المنطقة البريطانية في المحيط الهندي.

للمزيد من التفصيل، أنظر: ادموند رونر، **من يهدد منطقة الخليج العربي**، ترجمـة محمد شـوقي محمد خليفـة (البصرة: جامعة البصرة؛ منشورات مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٧٣)، ص ٧٤ ـ ٧٩.

ولقد زاد الاتحاد السوفياتي هو الآخر من سفنه الحربية في المحيط الهندي كما عزز قوته بإنشاء قاعدة عسكرية له في اليمن الديمقراطية، فضلاً عن الوسائل الأخرى المعروفة التي يمتلكها الاتحاد السوفياتي والتي يستخدمها عادة في تنفيذ سياسته الخارجية.

ولم يكن الصراع في المنطقة قاصراً على القوتين العظميين والذي ساهمت به دول كبرى بقدر أو آخر فحسب بل تعداه إلى الصراعات الدولية الاقليمية.

وفيما يتعلق بمضيق هرمز يمكن القول ان الدولة التي تولت تكبير هذا الصراع ـ اقليمياً ـ هي ايران، وذلك بالاستيلاء على المناطق التي تتاخم المضيق وتشمل مناطق بحرية وساحلية على حد سواء.

وتتكون المنطقة البحرية التي اتجهت انظار ايران اليها في تلك الحقبة من منافذ مضيق هرمز من جهة المحيط الهندي بما في ذلك المضيق نفسه، ثم مدخل الخليج العربي في النهاية الشمالية للمضيق، ويضم أربع جزر ثلاث منها عربية تابعة للإمارات وهي ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى والرابعة ايرانية وهي جزيرة فرور، ولعل السبب في ذلك هو أن المنطقة الفاصلة والمثبتة للمرور في مدخل الخليج والتي تستخدمها السفن المتجهة الى رأس الخليج والقادمة منه تقع بين جزيرة طنب الكبرى وجزير فرور، كما وتقع الممرات الاكثر عمقاً في مداخل المضيق أو ضمن المضيق نفسه في الجانب العربي حيث تم تثبيت المنطقة الفاصلة للمرور من قبل منظمة «الامكو»[٨].

إن احتلال ايران للجزر العربية الثلاث عام ١٩٧١ منحها مركزاً ستراتيجياً جديداً جعلها تتحكم بصفة مباشرة في أمن المنافذ المؤدية إلى مضيق هرمز، وليس في نية النظام الجديد في ايران، على ما يبدو حتى الآن، أن يتخلى عن تلك «المكاسب» التى حققها نظام الشاه.

ثانياً: النظام القانوني للملاحة في مضيق هرمز بموجب اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢

تمخض المؤتمر الثالث لقانون البحار عن عقد اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، حيث انتهت إلى وضع نظام قانوني عام للملاحة في المضايق الدولية[٩]، ولا يشذ مضيق هرمز عن هذا النظام.

ولقد جاء الفصل الثالث من الاتفاقية المذكورة مكرساً لهذا الغرض، حيث ميز بين أنواع

---

(٨) انظر: رمضاني، **الخليج العربي ومضيق هرمز**، ص ١٢٢ ـ ١٢٦. للمزيد من التفصيل عن الطريق الملاحي في المضيق، أنظر: IMCO, *IMCO and its Activities: Information Summary* (London: 1974), pp. 70-71.

(٩) افتتحت الاتفاقية لتوقيع الدول، في: مونتيكو بي ـ جمايكا، ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢. انظر: United Nations, *The Law of the Sea: United Nations Convention on the Law of the Sea* (New York: U.N., 1983), p. xix.

ثلاثة من المضايق ونظامين للملاحة فيها وهي:

أولاً: المضايق المستخدمة للملاحة الدولية بين جزءٍ من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وجزء آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة[١٠]. وهي تخضع لنظام «المرور العابر».

ثانياً: المضايق المشكلة بجزيرة للدولة المشاطئة للمضيق وببر هذه الدولة مع وجود طريق في أعالي البحار أو طريق في منطقة اقتصادية خالصة باتجاه البحر من الجزيرة ويكون ملائماً بقدر مماثل من حيث الخصائص الملاحية والهيدروغرافية وتخضع لنظام المرور البريء[١١].

ثالثاً: المضايق الموجودة بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وبين البحر الاقليمي لدولة اجنبية[١٢]، وهي الاخرى يطبق عليها نظام المرور البريء أيضاً.

وبديهي أن مضيق هرمز هو من النوع الاول من تلك المضايق وبالتالي فإن نظام المرور العابر الذي نص عليه في المادة (٣٧) من الاتفاقية هو النظام القانوني الواجب التطبيق عليه.

ولكي تتضح صورة هذه الخلاصة التي انتهت اليها الاتفاقية بشأن المضايق الدولية بصفة عامة، ينبغي الوقوف عند مسألتين بهذا الشأن: **أولاهما**: المعيار الذي اعتمدته الاتفاقية في تحديد الطبيعة القانونية لهذه الانواع الثلاثة من المضايق؛ **وثانيتهما**: الاتجاهات الدولية المختلفة التي سادت دورات هذ المؤتمر مما أدى إلى بلورة هذه الصيغة «التوفيقية» للاتجاهات المتباينة فيه. أما فيما يتعلق بالامر الاول فواضح أن المادة (٣٧) من الاتفاقية اعتمدت معيارين أساسيين: الاول هو المعيار الوظيفي أو الغائي أي أن يكون المضيق مستخدماً للملاحة الدولية، وحيث أن النص لم يحدد درجة الاستخدام المطلوبة كي يعد المضيق كذلك، كما لم يتضمن الاشارة إلى الصفة «الاعتيادية» للملاحة وهو معيار أخذ به كثير من فقهاء القانون الدولي وتبنّته محكمة العدل الدولية في قرارها الصادر بشأن قضية مضيق «كورفو» المشهورة، ولعل أهمال الاشارة إلى هذه الصفة قصد به التوسع في التعريف كي يشمل جميع المضايق المستخدمة للملاحة الدولية مهما كانت درجة هذا الاستخدام.

أما المعيار الثاني: فهو معيار قانوني يقوم على تحديد طبيعة المياه التي يصل بينها المضيق والمياه التي يتكون منها، فبالنسبة لطبيعة المياه التي تصل بينها ميز النص بين المضايق التي تصل جزءين من البحار العالية أو المناطق الاقتصادية الخالصة والمضايق التي تصل جزءاً من البحار العالية أو المناطق الاقتصادية الخالصة بجزء من البحر الاقليمي. وبالنسبة لطبيعة المياه التي يتكون منها المضيق فقد اشترط النص بصورة ضمنية أن تتكون تلك المياه من البحار الاقليمية للدول المشاطئة، ولم يستثن من هذا الشرط الا المضايق التي يتوافر فيها شريط من البحر العالي لا يتمتع بقدر مماثل من الخصائص الملاحية أو الهيدروغرافية المتوافرة في البحر الاقليمي

---

(١٠) انظر: الامم المتحدة، المؤتمر الثالث لقانون البحار: اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، المادة (٣٧).
(١١) انظر: المادة (٤٥/١/أ)، من الاتفاقية.
(١٢) انظر: المادة (٤٥/١/ب) ، من الاتفاقية.

للمضيق[١٣].

أما بالنسبة للامر الثاني والذي يتعلق بالاتجاهات المختلفة التي سادت دورات المؤتمر الثالث لقانون البحار حول تحديد النظام القانوني الذي يحكم الملاحة في المضايق الدولية فيمكن حصره في الاتجاهات الرئيسية التالية:

١ ـ اتجاه يرمي إلى اقرار مبدأ «المرور الحر» عبر المضايق الدولية بغض النظر عن طبيعة المياه التي يصل بينها المضيق أو التي يتكون منها وسواء أكان يصل بين جزءين من البحار العالية أم يصل بين بحر عالٍ وبحر اقليمي تابع لدولة اجنبية.

وتنطلق الدول التي ذهبت هذا المذهب من مبدأ أن البحار هي تراث انساني ولذا ينبغي أن تكون مفتوحة امام الدول جميعاً للاستفادة منها والعمل على تقليل تحكم الدول المشاطئة فيها إلى أدنى حد ممكن، لا سيما بعد اقرار مسافة الـ «١٢» ميلاً بحرياً عرضاً للبحر الاقليمي.

غير أن هذا الاتجاه وأن بدا موحداً للعديد من مواقف الدول على اختلاف احجامها وأوزانها الدولية، إلا أنه كان يخفي في ثناياه أسباباً ودوافع خاصة بكل دولة أو بعدد من الدول في نطاق هذا الاتجاه.

فدولة مثل الولايات المتحدة ـ وهي من مؤيدي هذا الاتجاه ـ كانت ترمي من وراء هذا المسلك الاستفادة القصوى من جميع المضايق الدولية بما ينسجم ومصالحها الحيوية بوصفها دولة بحرية كبرى تملك من الاساطيل التجارية والحربية ما يجعلها تسعى إلى تأمين حرية حركتها وابحارها أنى اتجهت وأينما اقتضت مصالحها الحيوية تجارية كانت أم ستراتيجية.

وقطر مثل العراق يقع على بحر شبه مغلق وهو الخليج الذي يتحكم فيه مضيق هرمز باعتباره المنفذ الوحيد لهذا البحر لا بد له أن يكافح وينافح من اجل اقرار هذا المبدأ لكي لا يتعرض للاختناق إذا ما عنّ للدول المشاطئة التحكم في المضيق وفرض شروط على مرور سفنه أو سفن الغير منه واليه تبعاً للاوضاع السياسية والعلاقات الدولية مع الدول المشاطئة، بحيث لا تكون مصالحه أسيرة لسياسات تلك الدول نحوه.

٢ ـ اتجاه يسعى إلى ضمان تطبيق نظام «المرور البريء» على المضايق التي تقع ضمن البحار الاقليمية للدول الساحلية، انطلاقاً من مبدأ التمسك بالسيادة الوطنية والحيلولة دون الاخلال بالوضع الامني لتلك الدول.

وهي ترى أن لا ضير يقع على مصلحة المجتمع الدولي في ذلك لأن هذا النوع من المرور في الوقت الذي يحرم دول العالم من حق المرور عبر هذه المضايق فإنه في الوقت نفسه يمنح الدول المشاطئة حق حماية سيادتها والحفاظ على امنها، فهو في رأيها الاتجاه الذي يضمن تحقيق أكبر قسط من التوازن بين مصالح الدول المشاطئة ومصالح الدول الاجنبية الأخرى التي تبغي الاستفادة من المرور عبر المضايق الدولية التي من هذا النوع. وتقوم حجتها القانونية في اخضاع

---

(١٣) محمد الحاج حمود، «النظام القانوني للملاحة في مضيق هرمز،» **مجلة معهد البحوث والدراسات العربية** (بغداد)، العدد ١١، (١٩٨٢)، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

مثل هذا المرور للبراءة على عدم وجود ما يسوغ التمييز بين نظام الملاحة في البحر الاقليمي الاعتيادي ونظام الملاحة في البحر الاقليمي داخل المضايق، وبالتالي فإنه ليس هناك ما يدعوها للتضحية بسيادتها الوطنية من أجل تحقيق مصالح ستراتيجية وحيوية لعدد قليل من الدول. وحتى لو تعارضت هاتان المصلحتان فإن للدولة المشاطئة الحق في تقرير المصلحة التي تراها حيوية بالنسبة لها وتغليبها. وهي تعتقد أن مثل هذا النظام يصبح أكثر ضرورة حينما يتعلق الامر بالسفن الحربية أو بناقلات النفط العملاقة أو بتلك السفن المسيرة بالطاقة النووية، لما ينطوي عليه أمر مثل هذه السفن من مخاطر تكون الدول المشاطئة عرضة لها أكثر من غيرها، وعليه فلها وحدها حق تقدير هذا الامر عن طريق مراقبة هذا النوع من المرور ووضع الشروط المناسبة لابعاد المخاطر والاضرار المحتملة(١٤).

٣ ـ وفي دورة المؤتمر الثالث المعقودة في كراكاس عام ١٩٧٤ وجد اتجاه يدعو إلى تطبيق نظامين للمرور تبعاً لطبيعة المياه التي تصل بينها المضايق، حيث يطبق نظام المرور البريء على المضايق التي تصل بين بحر عال وبحر اقليمي لدولة اجنبية، في حين يطبق نظام المرور الحر على تلك المضايق التي تصل بين جزءين من البحار العالية(١٥).

٤ ـ اما الاتجاه الرابع فتمثل في السعي لاقرار نظامين للمرور في المضايق، انطلاقاً من المعيار الوظيفي أو الغائي للمرور وذلك تبعاً لطبيعة الملاحة المستخدمة فيه وفيما إذا كانت ملاحة عسكرية أم تجارية فيطبق نظام المرور البريء على الاولى ونظام المرور الحر على الثانية. وفي جميع المضايق التي تربط البحار العالية بالبحار شبه المغلقة(١٦).

وبصفة عامة يمكن القول ان الدورات الأخيرة من المؤتمر الثالث بلورت جميع تلك الاتجاهات في اتجاهين رئيسين فقط، احدهما يطالب بتطبيق المرور الحر على جميع المضايق دون تمييز، والثاني يطالب بتطبيق المرور البريء عليها. ولعل السبب الذي أسهم في بلورة هذين الاتجاهين أكثر من غيرهما هو وضوح الاتجاه نحو تحديد عرض البحر الاقليمي باثني عشر ميلاً بحرياً(١٧).

هذا وقد آلت اجتماعات المؤتمر إلى التمييز بين ثلاثة أنواع من المضايق، ونظامين قانونيين يحكمان هذه الانواع الثلاثة وهو ما تم الاتفاق عليه وأقر بالاتفاقية عام ١٩٨٢ كما سبقت الاشارة اليه. ومن ثم فإن الوصف الجغرافي والوظيفي والقانوني الذي يتمتع به مضيق هرمز يجعله خاضعاً لنظام «المرور العابر».

والواقع أن نظام المرور العابر هو صيغة توفيقية بين نظام المرور الحر ونظام المرور البريء

---

(١٤) تمثل هذا الاتجاه في مواقف العديد من الدول، مثل: ماليزيا، المغرب، عمان، اليمن، تايلند، باكستان، اليونان، اسبانيا، قبرص، تونس، الفلبين، مصر، غانا، نيجيريا وغيرها. انظر: حمود، المصدر نفسه، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(١٥) U.N., Third Conference on the law of the Sea (A/Conf. 62/C. 2/SR. 11, 26 July 1974), pp. 7-8.

(١٦) حمود، المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(١٧) المصدر نفسه.

وإن كان أقرب إلى نظام المرور الحر منه إلى المرور البريء. والمرور العابر هو العبور المتواصل السريع الذي يبيح حرية الملاحة البحرية في المضيق وتحليق الطيران فوقه لهذا الغرض بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وجزء آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة، ولا يمنع تواصل المرور وسرعته خلال المضيق من الدخول إلى الدولة المشاطئة له أو مغادرتها أو العودة منها مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة شروط الدخول إلى تلك الدولة[١٨].

فهو بهذا المعنى لا يصل إلى مستوى مطلق من الحرية كما هو الحال في نظام المرور الحر، إذ يحد من تلك الحرية قيد السرعة والاستمرار وعدم التوقف إلا في الحالات القاهرة، كما على السفينة أن تتقيد بالخطوط الملاحية التي تضعها الدولة المشاطئة للمضيق بمشورة المنظمة البحرية الاستشارية، وغير ذلك من القيود الأخرى الطفيفة المتعلقة بالبحث العلمي أو التلوث أو النشاطات الأخرى التي لا تتعلق بصلب استخدام المضيق، كما لا يفرض ـ المرور العابر ـ قيوداً تصل إلى مستوى القيود التي يفرضها المرور البريء، فهو لا يبيح استخدام المضايق للملاحة البحرية فحسب بل يجعلها مفتوحة للملاحة الجوية أيضاً، كما لا يسمح بإعاقة المرور العابر من قبل الدولة المشاطئة، في حين يبيح المرور البريء لتلك الدولة هذه الاعاقة إذا كانت تعتقد أن المرور لا يتصف بالبراءة أو تحسباً لمقتضيات الضرورات الامنية، وبصفة عامة يمكن القول أن نظام المرور العابر يحد كثيراً من سلطة الدولة في سن القوانين والانظمة التي تتعلق بنظام المرور وبالمقابل يعطي حرية أكبر للدول الأخرى المستخدمة للمضيق.

ويبدو لي أن الاتفاقية حققت قدراً معقولاً من التوازن بين سيادة الدول المشاطئة للمضايق وحماية أمنها من جهة وبين مصلحة المجتمع الدولي باقرارها لهذا النظام وأعني به نظام المرور العابر.

ثالثاً: موقف أقطار الخليج العربي من الوضع القانوني لمضيق هرمز

ليس هناك معاهدة دولية «خاصة» على النطاق الاقليمي أم الدولي تنظم الملاحة في مضيق هرمز كما هو الحال بالنسبة لكثير من المضايق الدولية، كالمضايق التركية أو الدنماركية ومضيق جبل طارق ومضيق ماجلان وغيرها[١٩]. من ثم فإن غياب مثل تلك المعاهدات الخاصة يجعل نظام الملاحة في مضيق هرمز وغيره من المضايق الأخرى المشابهة خاضعاً إلى النظام القانوني الذي

---

(١٨) انظر: الامم المتحدة، المؤتمر الثالث لقانون البحار: اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، المادة ٣٨، فقرة ٢، من الاتفاقية.

(١٩) استكملت المضايق التركية نظامها القانوني من خلال عدة معاهدات عقدت لهذا الغرض كانت اولاها معاهدة كجك كنارجي المعقودة عام ١٧٧٤، تلتها معاهدة لندن عام ١٨٤١، ثم معاهدة باريس، عام ١٨٥٦، ثم معاهدة مونترو عام ١٩٣٦، كما نظمت الملاحة في المضايق الدانماركية بموجب معاهدة «كوبنهاغن» المعقودة عام ١٨٥٧، ونظمت الملاحة في مضيق ماجلان بمقتضى معاهدة معقودة عام ١٨٨١. ولا تزال سارية المفعول، ويخضع مضيق جبل طارق الى نظام دولي بموجب معاهدتين عقدت اولاهما في عام ١٩٠٤ وثانيتهما عام ١٩١٢ ولا تزالان ساريتي المفعول.

تقرره قواعد القانون الدولي العام ـ الخاصة ـ بهذا الشأن، وآخرها القواعد القانونية التي تضمنتها اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ بهذا الخصوص، والتي انتهت إلى اقرار مبدأ «المرور العابر» كأصل عام بالنسبة للمضايق الدولية وذلك استناداً إلى جملة من المعايير الجغرافية والوظيفية والقانونية، وهي تعد بمجموعها من جنس تلك المعايير التي تنطبق على مضيق هرمز.

وهكذا فإن استكمال تصديقات الدول على هذه المعاهدة لن يجعل منها مجرد عمل فقهي دولي يحتج به فحسب، بل وتنشىء نظاماً عاماً دولياً، أي قواعد قانونية دولية آمرة لا يجوز التنكر لها أو الاتفاق على ما يخالفها، أو على الاقل ـ وفي أدنى الفروض ـ فإنها تقرر التزاماً دولياً متبادلاً ومتقابلاً في مواجهة الدول التي صدقت عليها[٢٠].

وحتى يحين الوقت الذي تصدق فيه بلدان الخليج العربي الثمانية على المعاهدة، يجب الوقوف على اتجاهات هذه البلدان من مسألة نظام الملاحة الواجب التطبيق في مضيق هرمز، وهي اتجاهات متباينة ومختلفة تختلف باختلاف موقع هذه البلدان على الخليج العربي ومن مضيق هرمز وإلى جملة من العوامل المتعددة والمركبة أحياناً كما أشرنا إلى ذلك في بداية البحث. وبصفة عامة يمكن القول أن الامر قد تبلور في اتجاهين اثنين هما:

أولا: اتجاه مثّله البلَدَان المشاطئان للمضيق، وهما ايران وعمان، ويدعوان فيه إلى اقرار مبدأ «المرور البريء» بوصفه نظاماً يمنح الدولة المشاطئة حقاً خاصاً يمكنها من اتخاذ السبل الكفيلة بحماية سيادتها والحفاظ على أمنها ومصالحها وعدم تعريضها للخطر.

واتجاه مثلته البلدان الستة الأخرى وهي العراق والعربية السعودية والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة والبحرين، وهي تدعو إلى تطبيق نظام «المرور الحر» بوصفه نظاماً يتيح لها استخدام هذا المضيق استخداماً أمثل يتفق ومصالحها، لا سيما وانها جميعاً لا تملك منفذاً بحرياً آخر سوى منافذها المطلة على الخليج العربي باستثناء السعودية، وأن الخليج هو بحر شبه مغلق يتحكم فيه مضيق هرمز، وأن مصالحها تقضي باستبعاد أي تنظيم للملاحة من شأنه منح البلدان المشاطئة للمضيق إمكانية التحكم في المرور عبره أو اية إعاقة تحول بينها وبين الاتصال بالبحار العالية.

هذا إلى جانب وجود اختلافات تفصيلية وخاصة بكل بلد من بلدان الاتجاهين، ناهيك عن اختلاف مواقف هذه البلدان صلابة أو مرونة من حيث التمسك بالقواعد القانونية التي تعمل على تكريسها خدمة لمصالحها الوطنية، وقد تجلى هذا الامر على نحو واضح من خلال الآراء التي أدلى بها مندوبو هذه البلدان في دورات المؤتمر الثالث لقانون البحار.

وفيما يتعلق بإيران فإن موقفها في هذا الشأن ليس جديداً إذ سبق وأن شاركت في مؤتمري جنيف لعامي ١٩٥٨ و ١٩٦٠ حول قانون البحار، حيث كان لها موقف رافض للفقرة (٤) من المادة (١٦) من اتفاقية جنيف بخصوص المياه الاقليمية والمناطق المجاورة والقاضية «بوجوب عدم

---

(٢٠) تجدر الاشارة إلى ان عدد الدول التي وقعت على المعاهدة هي ١٤٥ دولة وصدقت عليها ٢٣ دولة، من بينها العراق، حيث جاء تسلسله بالنسبة لاولويات التصديق الحادي والعشرين. (معلومات وزارة الخارجية العراقية).

وقف المرور البريء للسفن الاجنبية في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية بين جزء من البحر العالي وجزء آخر من البحر العالي او البحر الاقليمي لدولة اجنبية».

ورغم أن هذا النص يشمل جميع السفن حربية كانت أم تجارية وأن مفهوم المخالفة يعني «ان الدولة الساحلية تستطيع وقف المرور غير البريء لأنها صاحبة السلطة في تقدير براءة المرور من عدمه، وبذلك يمكن لها ان تلعب دوراً مهماً في منع او اعاقة الملاحة في المضايق بحجة عدم براءة ذلك المرور»[٢١]. رغم ذلك كله فقد عارضت ايران هذه الفقرة وصوتت ضدها حينما عرضت مسودة الاتفاقية للتصويت، وهي وأن كانت قد وقعت عليها فيما بعد إلا أن هذا التوقيع لم يقترن بالتصديق النهائي على الاتفاقية[٢٢].

ولقد ألقت المناقشات في كراكاس عام ١٩٧٤ أثناء انعقاد مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار ضوءاً جديداً على وجهة النظر الايرانية تمثلت في محورين هما:

١ ـ العمل على اقرار نظام «المرور البريء» للملاحة في المضايق الدولية.

٢ ـ الدعوة إلى عقد اتفاقية اقليمية تضع نظاماً للملاحة في مضيق هرمز بصفة خاصة وللخليج العربي بصفة عامة.

ففي معرض مناقشة وجهتي النظرحول امكانية اقرار نظام المرور العابر أو الحر للملاحة في المضايق الدولية اقترح المندوب الايراني ما قد يبدو رأياً توفيقياً بين الاثنين، إلا أنه في واقع الحال لا يعدو كونه عودة إلى نظام المرور البريء الذي تسعى اليه ايران، وذلك حينما قال: «من الممكن الوصول إلى حل مرض دون اغفال الطبيعة القانونية للمياه الاقليمية، كما أنه من الممكن أيضاً وضع قواعد تضمن حرية المرور للسفن الاجنبية، مع الأخذ بنظر الاعتبار في الوقت نفسه الامور التي تخص الدول المشاطئة وحماية البيئة البحرية وتنظيم مرور السفن عبر خطوط الملاحة المحددة في المضايق»[٢٣].

وفيما يتعلق بالمحور الثاني فقد افصحت ايران عن موقفها على نحو أوضح وذلك على لسان مندوبها في المؤتمر حيث قال: «من العسير في ظروف كهذه ـ ويقصد بذلك ظروف الخلاف حول المضايق بين الدول المشاطئة والدول الأخرى ـ ادراك معنى السيادة المطلقة على المياه المتاخمة أو الحرية المطلقة في المياه الدولية، واعتقد أنه ينبغي تحديد كلا المبدأين وفق مقتضيات التعاون الدولي، وأن ما نحتاج اليه هو إقامة التوازن بين المصالح المشروعة للدول المشاطئة ومصالح المجتمع الدولي»[٢٤] واضاف «تشكل البحار الضيّقة وشبه المغلقة مشاكل على جانب كبير من الخطورة بحيث لا يمكن حلها وفق المعايير الدولية الواجبة التطبيق على جميع البحار، ولذا فإن الاتفاقيات الثنائية أو الاقليمية هي في الواقع أكثر ملائمة في العديد من مناطق العالم لا سيما حيثما يتعلق الامر بمسألة من المسائل التي تخص السيادة الوطنية»[٢٥].

إلى جانب ذلك يبدو أن ايران لا تنفك عن المطالبة «بمكانة خاصة» لها في الخليج العربي بصفة عامة وفي مضيق هرمز بصفة خاصة، سواء في ظل اتفاقية دولية عامة أم في ظل اتفاقية اقليمية، وقد افصح مندوبها لدى المؤتمر عن هذه النية بقوله: «بخصوص الملاحة في البحار شبه المغلقة ـ

---

(٢١) حمود، «النظام القانوني للملاحة في مضيق هرمز»، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٢٢) رمضاني، **الخليج العربي ومضيق هرمز**، ص ١٣٤.

(٢٣) U.N., Third Conference on the law of the Sea (Conf. 62/C. 2/SR. 23, 3 July 1974), p. 5.

(٢٤) U.N., (Conf. 62/C. 2/SR. 6, 22 July 1974), p. 6.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٦ ـ ٧.

ويقصد بذلك الخليج العربي ـ ينبغي أن يكون هناك تمييز واضح في مركز الدول المطلة عليها والتي بمجموعها تعتبر حرية الملاحة عبر المضايق التي تربط تلك المياه بالبحار العالية أمراً حيوياً بالنسبة لتجارتها واتصالاتها مع الدول الأخرى، حيث يجب تأمين حرية المرور بالنسبة للمجموعة الاولى باعتباره أمراً حيوياً، أما بالنسبة للدول الاخرى فيجب تطبيق نظام مختلف على سفنها التي تستخدم المضايق التي تصل البحار العالية بالبحار شبه المغلقة لغرض التوقف في ميناء من الموانىء الواقعة عليها»[٢٦].

وواضح أن ما تعنيه ايران هنا هو منح السفن التابعة للدول الواقعة على الخليج العربي حرية المرور في مضيق هرمز، وتطبيق المرور البريء على سفن الدول الاجنبية المبحرة من وإلى موانىء تلك الدول. وبالطبع فإن النتيجة المترتبة على هذا التمييز هو منح الدولة المشاطئة للمضيق «ايران» حق تنظيم المرور في الحالة الثانية وبالتالي امتلاكها سلطة تقدير صفة البراءة في هذا المرور. وواضح أيضاً أن مندوب ايران عنى بذلك السفن الاجنبية التي ترسو في ميناء «أم قصر» العراقي[٢٧].

غير أنه بعد عام ١٩٧٨ بدا وكأن ايران تتجه صوب تعديل موقفها بشأن التمييز بين السفن التابعة للدول الساحلية وسفن الدول الاجنبية، إلا أن هذا التمييز ظل قائماً بالنسبة للسفن الحربية. فهي بهذا المعنى تريد اقرار «نظام المرور العابر المنظم» بالنسبة للسفن التجارية، مع تطبيق نظام المرور البريء على السفن الحربية فيما أسمته «وفق معايير موضوعية»[٢٨].

أما موقف عمان، وهو البلد الثاني المشاطىء لمضيق هرمز، فهو وإن بدا أكثر وضوحاً من الموقف الايراني، إلا أنه أشد تطرفاً منه. فقد أشار مندوب عمان في مؤتمر قانون البحار المعقود في كراكاس عام ١٩٧٤ إلى «انه ينبغي عدم افراد المضايق الدولية بنظام خاص بها، إذ هي تعد جزءاً من المياه الاقليمية وما يطبق على المياه الاقليمية يطبق عليها، ولذا يجب أن ينظر اليها بهذا المنظار كما يتعين التزام جميع الدول بالانظمة والتعليمات التي تشرعها الدولة المشاطئة للمضيق والعمل بمقتضاها»[٢٩].

ثانيا: أما الاتجاه الثاني فقد تبنته البلدان الستة الأخرى وهي العراق والسعودية والكويت والامارات العربية والبحرين وقطر، وهي بمجموعها تدعو إلى اقرار نظام المرور الحر في المضايق الدولية ومنها بالطبع مضيق هرمز.

ولعل أوضح تلك المواقف كان موقف العراق والامارات العربية، فلقد قال مندوب العراق إلى كراكاس «ان بلده ـ العراق ـ يقع على بحر شبه مغلق وضيق هو الخليج العربي وأن منفذه الوحيد إلى المياه الدولية لا يتم الاعبر مضيق هرمز، ولذا فإن حرية الملاحة في الخليج بصفة عامة وعبر مضيق هرمز بصفة خاصة يعد أمراً حيوياً بالنسبة له»[٣٠].

وإلى هذا المعنى أشار مندوب الامارات العربية المتحدة حينما رفض فكرة التمييز بين سفن البلدان الخليجية وغيرها وهي الفكرة التي كانت تدعو اليها ايران، حينما قال «ينبغي أن تتسم الملاحة عبر المضايق الدولية بالحرية التامة ودون أيّ تمييز بين الاعلام الاجنبية»[٣١].

---

(٢٦) U.N., (A/Conf. 62/C. 2/SR. 38, 15 August 1974), p. 3.

(٢٧) رمضاني، **الخليج العربي ومضيق هرمز**، ص ١٣٦.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٢٩) U.N., (A/Conf. 62/SR. 36, 15 July 1974), pp. 12 - 13.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٣١) المصدر نفسه.

غير أن موقف الكويت مال في بداية الامر إلى التمييز بين السفن التجارية والسفن الحربية، إلا أنه انتهى إلى الاقرار بنظام «المرور العابر» أخيراً. وتراوحت مواقف الاقطار الأخرى «السعودية والبحرين وقطر» بين هذين الموقفين، وإن كانت هي الاخرى قد انتهت إلى ما انتهت اليه بقية بلدان الخليج من الاقرار بنظام المرور العابر أيضاً. وهو ما تكلل أخيراً بتوقيع هذه البلدان جميعاً على اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

أما بشأن الرأي الداعي إلى عقد اتفاقيات ثنائية أو اتفاقية اقليمية وهو ما عبرت عنه بعض بلدان الخليج في المؤتمرات الدولية حول قانون البحار، فالذي اعتقده هو أنه في مثل هذه الحالة يجب التمييز بين نوعين من الاتفاقيات تبعاً للاهداف المبتغاة من عقد تلك الاتفاقيات الاقليمية، وفيما إذا كان المقصود بها تنظيم الامن البحري وسلامة الملاحة ومنع التلوث وصيد الاسماك واستغلال مصادر الثروة البحرية في الخليج العربي، أم تحديد المركز القانوني لمضيق هرمز ونظام الملاحة الواجب التطبيق عليه. وفي الحالة الاولى لا أجد ضيراً في عقد مثل تلك الاتفاقيات بخاصة ما يتعلق منها بمشكلة التلوث وسلامة الملاحة لاعتبارات معروفة، فالخليج العربي عرضة للتلوث أكثر من غيره بسبب ابحار العشرات من ناقلات النفط العملاقة يومياً في مياهه وما ينطوي عليه ذلك من مخاطر في امكانية تعرضها للكوارث وبالتالي تسرب النفط إلى المناطق الساحلية منه، كما أن سلامة الملاحة في بحر يتصف معظمه بالضحالة كالخليج العربي يدعو إلى انشاء مثل تلك الاتفاقيات لتنظيم مثل هذه الامور. أما إذا كان المقصود بتلك الاتفاقيات الاقليمية هو تحديد الوضع القانوني للمضيق ونظام الملاحة فيه، فلا أجد مبرراً لعقد مثل تلك الاتفاقيات، إذ أن مثل هذا الامر قد عولج بشكل واف في اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، حيث جاء الجزء الثالث مكرساً لهذا الغرض، وما ينطبق منه على مضيق هرمز هو نظام «المرور العابر» الذي نصت عليه المادة (٣٧) منه، بخاصة وأن جميع أقطار الخليج العربي قد وقعت تلك الاتفاقية، ومنها من صدق عليها بالفعل كالقطر العراقي ويكفي أن تحذو الاقطار الأخرى حذوه.

غير أن الامر هنا ليس بهذه البساطة، إذ لا يمكن النظر إلى الموقف الداعي إلى عقد اتفاقية اقليمية على أنه مجرد موقف فقهي قانوني، بل هو في الاصل موقف ذو طبيعة ومقاصد سياسية، فلقد كانت ايران هي الدولة المبشرة به والمتحمسة له، وليس بخاف على أحد ما ينطوي عليه موقفها هذا من أهداف سياسية، إذ أنها سعت وتسعى إلى عقد اتفاقية اقليمية تمنحها مركزاً تفضيلياً وخاصاً في الخليج العربي عموماً وفي مضيق هرمز بصفة خاصة، وهي إذ فعلت وتفعل ذلك، سواء في المؤتمرات الدولية أم على صعيد العلاقات الثنائية، إنما تسعى إلى تكريس الوضع الفعلي لها في المنطقة في اطار من العلاقات القانونية بما يمنحها ويقر لها بالمركز التفضيلي.

غير أن امكانية تحقيق هذا الهدف قد تبدّدت عام ١٩٨٠ أو يجب أن تكون قد تبددت فعلاً، ذلك أن قيام الحرب الايرانية ـ العراقية والتي لا زالت مستمرة، أثبت أن ايران ليست هي الدولة الخليجية التي تملك الزعامة الفعلية في المنطقة وبالتالي فلا ينبغي لها أن تفكر في وضع تفضيلي في أية اتفاقية اقليمية من هذا النوع.

من ثم فإذا ما أصبحت ايران مقتنعة بهذا الوضع الفعلي الجديد وأن عليها أن تدخل مع بلدان المنطقة في علاقات متكافئة فإن عقد اتفاقية اقليمية لتنظيم الملاحة في المضيق قد يعزز النظام القانوني الذي انشأته اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٨٢، شريطة أن تستند تلك الاتفاقية

على الاسس التالية:

١ ـ استلهام نظام «المرور العابر» المقرر بموجب اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٨٢.

٢ ـ الاعتراف بالمصالح المشروعة، والمتكافئة لبلدان الخليج العربي جميعاً بوصفها واقعة على بحر شبه مغلق ونبذ كل فكرة تنطوي على منح احداها أو بعضها أوضاعاً تفضيلية أو خاصة في المضيق.

٣ ـ الاقرار بما جرى عليه التعامل الفعلي بين الدولتين المشاطئتين للمضيق وسائر الدول التي تستخدمه، والقاضي باحترام حرية المرور لجميع السفن دون اعاقة أو شروط «إذ لم تشر كتب التاريخ حتى اليوم إلى واقعة معينة منع فيها المرور أو قيدت حريته، بحيث يمكن القول بوجود عرف دولي مستقر يقضي بحرية المرور عبر المضيق»[٣٢].

وفي هذا الحالة فقط يمكن الحديث عن اتفاقية اقليمية تعزز اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار وتضيف إلى القواعد العامة والالتزامات الناشئة عنها التزامات أخرى متبادلة بين بلدان الخليج لكنها في كل الاحوال يجب أن لا تتناقض معها.

رابعاً: إمكانية الموقف العربي الموحد

لم يكن للأقطار العربية موقف موحد بشأن النظام القانوني الواجب التطبيق على الملاحة في المضايق الدولية. ويعود السبب في ذلك الى الاسباب نفسها التي كانت محلاً للخلاف بين دول العالم المختلفة والتي ظهرت جلية في مؤتمري الامم المتحدة الاول والثالث لقانون البحار، وهو سبب نابع من المصالح المترتبة على موقع الدولة ذاتها، وفيما إذا كانت دولة مضائقية «أي مشاطئة لمضيق» أم ليست كذلك. وفي الحالة الاولى فإن هذه الدول تسعى إلى التمسك بتطبيق نظام «المرور البريء» الذي يشترط الاذن المسبق أو الاخطار في حالة مرور السفن والطائرات وبصفة خاصة الحربية منها، انطلاقاً مما تعتبره حقها في الحفاظ على سلامة أمنها وسيادتها، وقد تمثل هذا الاتجاه في مواقف بعض الاقطار العربية كمصر والمغرب واليمن العربية واليمن الديمقراطية وعمان والصومال. بينما تسعى الدول في الحالة الثانية إلى التمسك بتطبيق نظام «المرور الحر» والذي استعيض عنه في اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ بنظام «المرور العابر»[٣٣] وهو النظام الذي يقضي بحرية مرور السفن الاجنبية التجارية منها والحربية، وكذا حرية تحليق الطائرات أياً كان نوعها دون اشتراط الاخطار أو الاذن المسبق من الدولة المشاطئة للمضيق، ومثلت هذه الاتجاه اقطار عربية أخرى كالعراق والسعودية والكويت والبحرين وقطر والامارات العربية[٣٤].

---

(٣٢) حمود، «النظام القانوني للملاحة في مضيق هرمز،» ص ٢٢١.

(٣٣) تجدر الملاحظة ان نظام المرور الحر ونظام المرور العابر ليسا متماثلين إلى حد التطابق وان كان نظام المرور العابر هو أقرب ما يكون إلى المرور الحر منه إلى المرور البريء، وليس هنا محل تفصيل ذلك.

(٣٤) انظر: مفيد شهاب، مشرف، **قانون البحار الجديد والمصالح العربية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢)، ص.د. انظر ايضاً: **ندوة قانون** =

غير أن مفترق الطرق بالنسبة للموقف العربي كان بخصوص الاقرار بنظام «المرور الحر» وما ينطوي عليه ذلك من امكانية استفادة «اسرائيل» من هذا النظام بما يجعلها تتمسك بحرية المرور في مضايق تيران، بينما يقطع المرور البريء على اسرائيل سبل الاستفادة من الملاحة في خليج العقبة والمرور عبر تلك المضايق.

وهذا الامر هو الذي حدا بمجلس جامعة الدول العربية إلى اتخاذ قراره المرقم ١٧٥٩ في ٢٦ آذار/مارس ١٩٥٩ القاضي بتأجيل انضمام الاقطار العربية إلى اتفاقية جنيف للبحار الاقليمية والمنطقة الملاصقة لعام ١٩٥٨ وقرارها المرقم ٢٩٧٨ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ والذي نص في البند «ب» منه على قبول مبدأ حرية الملاحة في المضايق والخلجان ـ دون غيرها من الممرات المائية ـ التي تفصل بين بحرين عاليين والمستعملة منذ القدم طريقاً للملاحة الدولية[٣٥]، كما قرر العمل في جميع المحافل الدولية على احباط كل محاولة ترمي إلى السماح بحرية المرور عبر المضايق التي تصل بحرين عاليين أو عبر الخلجان التاريخية التي لم يجر العرف على استعمالها عادة للملاحة الدولية[٣٦].

والسؤال هنا هو: أي من الموقفين ينبغي أن تتخذه الاقطار العربية؟ أهو التمسك بنظام المرور الحر أم بنظام المرور البريء؟ وهل تضحي الأقطار العربية بمصالح العديد من أقطارها بخاصة الواقعة على بحار شبه مغلقة فيما لو تمسكت بالمرور البريء؟ أم تضحي بعامل مهم من عوامل الصراع مع اسرائيل حينما تقبل بالمرور الحر؟ وفي أي منهما تكمن المصلحة العربية؟. إن القاء الضوء على الوضع القانوني للملاحة في مضايق تيران وخليج العقبة سيسهم ولا شك في الاجابة عن هذه الاسئلة، وهو ما سنشير اليه في النقاط الأساسية التالية:

أولا: لم يكن مضيق تيران في يوم من الايام من المضايق المستخدمة دولياً، وإنما هو مضيق يفضي إلى خليج مغلق لا يتصل حوضه ببحار أخرى الا عبر فتحة واحدة لا تتجاوز عرضها ثلاثة أميال، وهي تتكون في معظمها من الشعب المرجانية، الامر الذي أدى إلى تحديد ممرين ملاحيين في المضيق، يشكل الجزء الصالح منه للملاحة في أفضلهما مسافة لا يزيد عرضها عن ٥٠٠ ياردة[٣٧]. وهو مضيق ما ألف الملاحة عبره أو شهد استخداماً له إلا من قبل بلدان عربية ثلاثة هي مصر والعربية السعودية والاردن، أما بالنسبة «لاسرائيل» فلم تستخدمه إلا بعد انشاء ميناء ايلات إثر احتلالها لبلدة «أم رشرش» المصرية في ٩ آذار/مارس ١٩٤٩، وبذلك كان لها أول وجود «فعلي» على خليج العقبة، وهو أمر لا يرتب أية آثار قانونية، لأنه وجود يقوم على الاحتلال العسكري، وهو ما رفضته الاقطار العربية جميعها بخاصة تلك المطلة على الخليج، ولا يغير من الطبيعة القانونية للخليج والمضيق اعتراف مصر بحرية الملاحة فيهما بموجب معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية

=**البحار الجديد والمصالح العربية، القاهرة، ١٢ ـ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧)، ص ٥٢ ـ ٥٣ و ٦٣.

(٣٥) ابراهيم العناتي، «البحار المغلقة وشبه المغلقة،» في: المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٣٦) حمود، «النظام القانوني للملاحة في مضيق هرمز،» ص ٢٠٤.

(٣٧) انظر: عمر زكي غياشي، «الوضع القانوني لخليج العقبة ومضايق تيران،» **المجلة المصرية للقانون الدولي**، مجلد ١٣، (١٩٥٧)، ص ١٣٨.

في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٧٩[٣٨]، لأن هذه المعاهدة لا تشكل قيداً ولا ترتب التزاماً على البلدان العربية الأخرى.

من ثم فإن أياً من المعايير التاريخية أو الوظيفية أو القانونية، وهي المعايير اللازمة لجعل المضيق مضيقاً مفتوحاً للملاحة الدولية لا وجود لها بالنسبة لمضيق تيران[٣٩].

ثانيا: إن اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ انتهت إلى اقرار نظامين للملاحة في المضايق الدولية، وذلك حسب طبيعة المياه التي يصل بينها المضيق، وهما نظام المرور العابر ونظام المرور البريء.

أما بالنسبة للاول فلا ينطبق على الملاحة في مضيق تيران لأنه ليس من المضايق التي تصل بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وجزء آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة، وهو التعريف الذي حددته الفقرة (٢) من المادة (٣٨) من الاتفاقية. واذن فما ينطبق على مضيق تيران هو النظام القانوني الثاني «المرور البريء» والذي تم تحديده ووصفه في الفقرة الاولى/ب من المادة (٤٥) حيث المضيق يصل بين جزء من اعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وبين البحر الاقليمي لدولة اجنبية، وما البحر الاقليمي هنا سوى خليج العقبة فهو بحر اقليمي تابع للاقطار العربية المطلة عليه.

هذا التمييز بين نظامين للملاحة في المضايق الدولية هو الذي جعل مندوب اسرائيل إلى اجتماعات اللجنة الثانية المنبثقة عن الدورة الثالثة لمؤتمر قانون البحار الثالث المعقود في جنيف عام ١٩٧٥، يطالب بسريان مبدأ المرور العابر على جميع المضايق حتى تلك التي تصل بين جزء من أعالي البحار بالبحر الاقليمي، ولا شك أنه عنى بذلك شمول مضيق تيران بهذا النظام، غير أن الامر قد آل في النهاية إلى التمييز بين نظامين ملاحيين يحكمان المضايق، وفي هذه الحالة فإن ما ينطبق على مضيق تيران هو نظام «المرور البريء» كما أسلفنا.

ثالثا: بغض النظر عن الوصف الجغرافي لمضيق تيران وتوافر أو عدم توافر المعايير التاريخية والوظيفية والقانونية فيه، فإن المرور الحر أو المرور العابر لا يمكن أن يشمل الملاحة الاسرائيلية عبره «قانوناً» لأن حالة الحرب لا تزال قائمة بين العرب واسرائيل، وعليه فإن صفة البراءة الواجب توافرها في الملاحة المستخدمة فيه هي أمر لصيق ولازم في كل الاحوال باستخدام اسرائيل له.

وفي المحصلة فنحن أمام احتمالات ثلاثة لما سيؤول اليه الامر وهي: امّا حصول التسوية السلمية الشاملة بين العرب واسرائيل «بمعنى انهاء حالة الحرب» وهو ما سيجعل الملاحة عبر

---

(٣٨) «يعتبر الطرفان مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو ايقاف لحرية الملاحة او العبور الجوي، كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى اراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة». انظر: الأمم المتحدة، المؤتمر الثالث لقانون البحار: اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المادة ٥، الفقرة ٢، من الاتفاقية، ومحمد خضر الرفاعي، **اتفاقية السلم المصرية الاسرائيلية في نظر القانون الدولي** (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٤)، ص ١٦٨.

(٣٩) لمزيد من التفصيل، انظر: عدنان البكري، «معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية وحقوق العرب في خليج العقبة،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)، ص ٧٨ ـ ٩٤.

المضيق وفي خليج العقبة خاضعين «للمرور البريء» لأن مثل تلك التسوية سوف لن تغير من الوصف الطبيعي لهما، وهو كونهما يشكلان مياهاً اقليمية عربية.

واما أن يظل الامر الواقع قائماً، وفي هذه الحالة فإن اسرائيل تمارس المرور الحر من الناحية الفعلية وبخلاف النظام القانوني الواجب التطبيق وهو «المرور البريء» مع ملاحظة اننا هنا نتكلم عن نظم قانونية للملاحة، لا ينتقص منها الممارسة الفعلية المخالفة لها.

واما أن يؤول الامر إلى هزيمة اسرائيل النهائية ويعود المضيق والخليج عربيين فعلياً وقانونياً، وحين ذاك لا أجد أن بنا حاجة إلى التمسك بنظام المرور البريء والتحفظ على أي نوع من حرية الملاحة فيهما سواء أسمي مروراً حراً أم مروراً عابراً.

وفي ضوء ما تقدم فإني أميل إلى الاعتقاد بأنه لا سبيل إلى تعميم نظام قانوني واحد يحكم الملاحة في جميع المضايق الدولية وأن الطبيعة القانونية لأي نظام إنما تتحدد وفق المصالح في المناطق البحرية التي يصل بينها المضيق، وهو ما انتهت الى اقراره اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. ولذا فإن انضمام الاقطار العربية وتصديقها على الاتفاقية هو في حد ذاته ينشيء موقفاً عربياً موحداً وفيه يزول كل تحفظ تجاه مضيق تيران، إذ ما يحكمه هو نظام «المرور البريء» الذي يمنح الاقطار العربية المشاطئة حماية أمنها وسلامتها عن طريق التحقق من براءة الملاحة فيه وبما تنطوي عليه من حرمان اسرائيل من الملاحة عبره وفقاً لهذا المعيار. كما يتحقق فيه النظام الآخر وهو «المرور العابر» بما يتيحه من تحقيق مصالح البلدان العربية الواقعة على الخليج العربي والتي تعتبر الملاحة عبر مضيق هرمز سبيلها الأوحد للاتصال بالبحار العالية.

وبذلك نكون قد حققنا مصلحة عربية مشتركة وموقفاً عربياً موحداً من النظام القانوني للملاحة في المضايق الدولية، وهو ما تكفلت الاتفاقية بتحقيقه وبخاصة ما يتعلق منها بمعالجة مشكلة المضايق الدولية، الذي تناوله الفصل الثالث منها□

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية: (٣)

الوطن العربي:

الجغرافية الطبيعية والبشرية

ناجي علوش

الاستقلال الوطني كاستراتيجية في إدارة العلاقات الدولية

د. علي الدين هلال

استاذ العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد ـ جامعة القاهرة.

سوف تظل ثورة ٢٣ يوليو أحد أبرز المعالم في التطور المعاصر لمصر وللمنطقة العربية سواء من حيث الأطروحات والممارسات التي دشنتها أو القوى الاجتماعية التي أطلقتها من عقالها، أو التأثيرات التي خلفتها، ومازال تقويم هذه الثورة وتحليل تجربتها ودروسها أحد الموضوعات المثارة في مجال الفكر والعمل السياسيين العربيين، وما زالت أطروحتها موضع جدل ونقاش.

دراسة ثورة يوليو إذن ليست ولعاً بالماضي ولا نوعاً من السلفية التاريخية بل هي محاولة لفهم الحاضر والتطلع إلى المستقبل. فمازالت المشكلات التي واجهتها ثورة يوليو مطروحة علينا في الساحة العربية ـ قضايا التحرر والوحدة والتنمية، ومازالت الحلول التي قدمتها هذه الثورة وممارساتها ـ واردة في العمل العربي. ومن ثم فإن السؤال الذي يثار اليوم **هو ما هي الثوابت في ثورة يوليو؟** وبعبارة أخرى **ماهي الجوانب التي تمثل مواقف طارئة استدعتها ظروف وضرورات السياسة الداخلية أو الخارجية... وما هي الجوانب التي تعبر عن الخط الاستراتيجي المستمر للثورة؟**

أولاً: مقدمات نظرية ومنهجية

١ ـ الثورات الكبيرة في العالم أو في إحدى مناطقه أو قاراته لها آثار متنوعة ومتعددة ومتباينة، آثار تتخطى حدود الدولة أو البلد الذي حدثت فيه لتؤثر على المنطقة المجاورة وعلى خارجها. ويختلف وقع هذه الآثار من بلد لآخر، ومن فترة لأخرى، ومن جيل لآخر. فدلالات ثورة يوليو للجيل الذي عاش شبابه في الأربعينات وعاش سنواتها الأولى، تختلف عن معناها لدى أبناء جيل الثورة الذي ترعرع في ظلها ودخل مراحل التعليم الابتدائية والثانوية في الخمسينات وبداية الستينات، كما أن لها معنى مغايراً لدى الجيل الذي تلقى تنشئته السياسية في السبعينات في إطار مناخ سياسي واجتماعي جد مختلف.

والأحداث الكبيرة في التاريخ لها منطقها الذي يفسر تطورها وتسلسل وقائعها. فالثورة ـ

بحكم أنها ثورة ـ هي حركة تغييرية بما يصاحب ذلك من غبار هائل، من مد وجزر، وانتصارات وهزائم، وإنجازات وأخطاء، وتشهد سنواتها الأولى عادة اتجاهات متباينة ومختلفة، ومحاولات من القيادة الثورية للتعامل مع الواقع الجديد وتغييره ومحاولات من القوى المعادية للثورة للالتفاف حولها واجهاضها واختراق بعض عناصرها وتدجينها. لذلك تشهد هذه السنوات عادة خلافات قيادة، وتصفيات دموية، وقرارات متسرعة، وضغوطاً خارجية، وعملية فرز لقوى الثورة وتصنيفها. ومن خلال هذا المخاض الهائل من التناقضات والاختلافات يتبلور اتجاه الثورة.

ولا ينتقص من قدر اي ثورة ولا من إسهامها التاريخي ان تنهزم بعض مبادئها لمدة، او ان تنتكس بعض اتجاهاتها لفترة، فالثورة الفرنسية الكبرى ادت أحداثها الى تنصيب نابليون امبراطوراً على فرنسا في عام ١٨٠٤ بعد مرور خمسة عشر عاماً على قيامها ثم عادت الأسرة المالكة إلى الحكم مرة أخرى في عام ١٨١٥. والثورة السوفياتية سرعان ما استبد بها ستالين وجمد الحزب الشيوعي وأقام سلطة الفرد الواحد، وصفّى عدداً من الآباء المؤسسين لها. **والانتكاسة السياسية لا تعني نهاية الثورة، ذلك ان مبادىء اي ثورة تنتشر في النفوس والعقول، وتصبح جزءاً من المناخ العام للمجتمع وإحدى حقائقه. اما ما يحدث لهذه المبادىء على صعيد السياسة العملية فإنه جزء من عملية الجدل الاجتماعي والتطور الذي تختبره وتعيشه كل المجتمعات.**

٢ ـ وإذا كان أحد تعريفات التاريخ أنه الماضي منظوراً إليه من وجهة نظر الحاضر فإن مغزى التاريخ ودلالته وليست أحداثه ووقائعه تتغير من حقبة لأخرى. وما قد يبدو هاماً وجذاباً للانتباه في مرحلة قد يطويه النسيان في حقبة تالية، بينما تبرز دلالات ومعان أخرى ربما لم تحتل المكانة نفسها من قبل، وما يبدو اكتشافاً جريئاً وممارسة مقدامة في مرحلة يتحول في مرحلة تالية إلى إحدى حقائق الحياة ومن المعطيات المسلم بها.

وعلى سبيل المثال، فإن قيام الثورة بتأميم شركة قناة السويس في عام ١٩٥٦ أو طرح مفهوم الحياد الإيجابي وعدم الانحياز كان لهما وقع هائل ودوي صاخب على النظام الدولي وقتذاك، وكانت مصر تسير في طريق غير ممهد محفوف بالمخاطر والأشواك، ولكن بعد ربع قرن من الزمان فإن حق الدول الصغيرة ودول العالم الثالث في السيطرة على مواردها الاقتصادية أصبح من الأمور المقبولة عموماً، كما أصبح من المقبول الدور الذي تقوم به دول عدم الانحياز ـ رغم أن هذه الفكرة قد اهترأت في الممارسة وأصبح من الصعب اعتبار أغلب الدول «المسماة غير منحازة» غير منحازة حقاً ـ وأصبحت قضية العلاقات غير المتكافئة بين الدول النامية والدول الصناعية التي طرحها جمال عبد الناصر منذ مطلع الستينات وبالذات في خطابه أمام رؤساء دول وحكومات عدم الانحياز الذي عقد في القاهرة عام ١٩٦٤، على جدول أعمال المؤتمرات والمنظمات الدولية.

٣ ـ والثورات الكبيرة يمكن تحليلها من أكثر من جانب أو زاوية، فبحكم اتساع دائرة التغيير الذي تمارسه يمكن أن تفسر وقائعها بأكثر طريقة. وربما اختلف الباحثون فيما بينهم حول الطريقة التي ينبغي تبنيها واعتمادها، ولكن هذا الاختلاف لا يقود عادة إلى نتيجة حاسمة. ذلك أن الثورات تتحرك في عدد من الاتجاهات الداخلية والخارجية وتخوض غمار عديد من المعارك في الوقت نفسه، ويمكن مثلا دراسة ثورة يوليو من زاوية التنمية الاقتصادية وإقامة تجربة رائدة للصناعة الوطنية، ويمكن دراستها من زاوية السعي إلى تحقيق الوحدة العربية، أو

من زاوية العدالة الاجتماعية وتقريب الفوارق بين الطبقات... الخ.

٤ ـ والأطروحة الرئيسية لهذه الورقة هي أن الاستقلال الوطني يمثل الحقيقة المركزية في مفاهيم ثورة يوليو وممارساتها، وأن الاستقلال الوطني يمثل الركيزة الأساسية لمنطلقات الثورة الداخلية والخارجية، وأنها في ذلك تعبر عن مرحلة مهمة من تطور الأمة العربية وشعوب العالم الثالث في سعيها إلى التحرر الوطني وحقها في تقرير المصير وسيطرتها على مواردها. هذه المرحلة لم تنته بعد سواء في وطننا العربي ـ أو في العالم الثالث عموماً ـ فمن الناحية السياسية شهدت السبعينات تصاعداً للصراع الاستراتيجي على المنطقة العربية. وشهدت تكثيفاً للوجود العسكري للدولتين العظميين في البحار المحيطة بالمنطقة العربية وفي البلاد المجاورة لها[١]. كما شهدت محاولات الاختراق السياسي لهذا القطر العربي أو ذاك. ومن الناحية الاقتصادية جاء ارتفاع اسعار النفط والثروة النفطية عاملاً لمزيد من إدماج الاقتصاديات العربية النفطية في السوق الرأسمالي العالمي. وخلال سنوات السبعينات ازداد حجم التبادل التجاري بين أغلب الأقطار العربية مع اختلاف توجهاتها الايديولوجية المعلنة ـ **والولايات المتحدة والدول الغربية**، وازداد عجز البلاد العربية عن توفير الغذاء لشعوبها وانتقلت واحدة بعد الأخرى إلى مرحلة استيراده من الخارج. ومن الناحية الثقافية زاد نفوذ التيارات والاتجاهات «المتغربنة» والمغتربة عن واقعنا وانتشرت مفاهيم سطحية ومشوهة عن التنمية والتحديث من شأنها تأكيد نمط التبعية والاعتماد على الخارج[٢].

وباختصار إذا **كانت الخمسينات والستينات عموماً هي أعوام العمل من أجل الوحدة العربية وبلورة النظام العربي بعيداً عن مفهوم الشرق الأوسط أو أية مفاهيم أخرى، أدنى أو أوسع** ـ من العروبة ـ **فإن حقبة السبعينات هي مرحلة انتكاسة الثورة العربية ومرحلة تبعثر النظام العربي، ومرحلة أخطر المحاولات لاختراقه من الخارج بقصد تفتيته داخلياً** (من خلال تكريس القطرية والتيارات الانعزالية والحروب الأهلية وإثارة مشاكل الأقليات) **أو خارجيا من خلال تذويبه في إطار هوية أوسع نطاقاً عن العروبة**. وإذا كانت الخمسينات والستينات هي مرحلة السعي من أجل التحرر الوطني وتكريس الاستقلال فإن السبعينات هي مرحلة بروز النفوذ الأجنبي ـ العالمي والإقليمي ـ في الشؤون العربية وتقليص الإرادة العربية القومية[٣].

---

(١) بالنسبة للوجود العسكري الأمريكي، انظر: حسن البدري، «الوجود العسكري في الشرق الأوسط،» **السياسة الدولية**، العدد ٦٦ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١)، ص ٧٠ ـ ٧٥، وجمال زهران، «القواعد والتسهيلات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط،» المصدر نفسه، ص ١٠١ ـ ١٠٧.

أما بالنسبة للوجود السوفياتي، فانظر: Alvin Rubinstein, «The Soviet Presence in the Arab World,» *Current History*, (October 1983), pp. 313-316.

(٢) لبعض هذه الجوانب، انظر: سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

(٣) في تطور العلاقات العربية، انظر: جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣).

ثانياً: الاستقلال الوطني والاستراتيجية القومية

ورد أن أحداث الثورة وتسلسل ممارستها وأفكارها يمكن أن تنتظم حول محور الاستقلال الوطني باعتباره الاستراتيجية القومية أو العليا للبلاد، ويقصد بالاستراتيجية القومية استخدام محصلة القوة القومية لمجتمع ما لتحقيق أهداف الأمن القومي. بعبارة أخرى فإن الاستراتيجية القومية تعنى باستخدام كل قوى المجتمع في ظروف السلم والحرب لتحقيق الأهداف القومية، أو هي عملية توجيه الاستراتيجيات المختلفة، الداخلية والخارجية، السياسية والاقتصادية والاعلامية والدبلوماسية والعسكرية والتنسيق بينها بهدف تحقيق أهداف الأمن والرفاهية[٤]. وبهذا المعنى فإن الاستراتيجية القومية تعكس التوجهات الكلية للنظام السياسي وتنعكس بدورها على الاستراتيجيات والسياسات في القطاعات والأنشطة المختلفة.

ويميز الباحثون عادة بين ثلاث استراتيجيات في هذا المجال:

أولاها: الاعتماد المتبادل ويقصد به مجموعة سياسات تقوم على التأثير والتأثر بين الدول التي تتبع هذا النموذج. ويفترض هذا النمط أن تكون تلك الدول على قدر متكافىء من الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية وأنها تمتلك فرص التأثير المتبادل على بعضها البعض بدرجات متكافئة أو متوازنة، ومن ثم فإن هذا النموذج يمكن تطبيقه مثلا على العلاقات بين الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة.

وثانيتها: التبعية وتشير إلى علاقات تقوم على قاعدة عدم التكافؤ والتفاوت في القدرات والموارد بين الأطراف وتتضمن وجود طرف له إمكانيات التأثير والتوجيه (والسيطرة في حالات الأزمة) وطرف آخر يتلقى التأثير ويتعايش معه. هذا النموذج يتضمن علاقات اقتصادية وسياسية واجتماعية بين الأطراف، ويتضمن قدرة الطرف المتبوع على التأثير على الأوضاع الداخلية في الطرف التابع.

وثالثتها: الاستقلال الوطني الذي يدور حول مفاهيم التحرر الوطني ورفض الاستعمار ومحاولات السيطرة وحق تقرير المصير وحق الشعوب في اختيار شكل نظمها الاجتماعية والسياسية وديمقراطية العلاقات الدولية، والاعتماد (الفردي والجماعي) على الذات والتنمية المستقلة[٥].

في ضوء ذلك يمكن القول إن محور حركة ثورة يوليو كان تعظيم الاستقلال الوطني لمصر باعتبارها قاعدة العمل القومي وكونها «الدولة النموذج» أو «الدولة القائد» في عملية التوحيد العربية. كما يمكن القول إن تحليل خطابات الرئيس جمال عبد الناصر تبين أولوية الاستقلال الوطني، وسبق قيمته، وتحرر الإرادة السياسية مقارنة بالقيم السياسية الأخرى، بل إن هذه القيم والممارسات السياسية كانت في تقديره طرقاً لتحقيق وتكريس الاستقلال الوطني. يعبر عن ذلك

---

(٤) علي الدين هلال، «مفهوم الاستراتيجية في العلوم الاجتماعية،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد ٤، (نيسان/ابريل ١٩٨٢)، ص ١٧ ـ ١٨.

(٥) عبد المنعم المشاط، «العوامل الخارجية والتطور الديمقراطي في مصر،» ورقة قدمت إلى: ندوة التطور السياسي في مصر، ٢ ـ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣. (غير منشورة).

بقوله: «كان السعي للحرية في جميع أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو في حقيقة الأمر استخلاصاً للإرادة الحرة الأبية المستقلة التي تصنع بنفسها مستقبلها وتشكل بأصابعها ملامح الغد العزيز الكريم الذي نتبناه. التحرر من الاستعمار أيها الأخوة هو تحرير للإرادة المستقلة، والتحرر من الإقطاع هو تحرير للارادة المستقلة، والتحرر من سيطرة رأس المال على الحكم هو تحرير للإرادة المستقلة، وإذا ما قامت الحرية، وإذا ماقامت الإرادة المستقلة نتيجة لها كان الطريق واضحاً مستقيماً لكي يقوم كل شعب بتجربته العظيمة في تحقيق آماله وأمانيه» (٢١ شباط/فبراير ١٩٥٩).

أو قوله «كانت هذه المعارك في حقيقة الأمر حرباً واحدة هي حرب الاستقلال. كان التصدي للاستعمار معركة في حرب الاستقلال. وكان خلع الملك معركة في حرب الاستقلال، وكان القضاء على الاقطاع معركة في حرب الاستقلال، وكان إنهاء وجود الأحزاب معركة في حرب الاستقلال، وكانت مقاومة اليأس والدعوة إلى الثقة والإيمان معركة في حرب الاستقلال. كانت هذه المعارك كلها حرباً واحدة».

«لقد تعدد المواقع، ولكن كان نفس العدو. كان القتال في أي معركة قتالاً في كل معركة. ومواجهة أي خطر فيها مواجهة لكل الأخطار. كان خلع الملك مقدمة لإعلان الجمهورية، ومقدمة لإلغاء الألقاب ومقدمة للقضاء على الإقطاع، وكان الإصلاح الزراعي مقدمة لحل الأحزاب، بل إن حلّ الأحزاب كان مقدمة لإجلاء الغاصب عن أرض مصر» (٢٠ تموز/يوليو ١٩٥٧)[٦].

ويعبر عبد الناصر عن تفكيره وهدفه مبكراً فيقول في افتتاح الموسم الثقافي للقوات المسلحة عام ١٩٥٥ «كل ما نريده اليوم هو أن نخلق لنا شخصية مستقلة وقوية، وليست تابعة، حرة توجه سياستها الداخلية كيفما تريد وكذلك توجه سياستها الخارجية لصالحها (٣١ مارس ١٩٥٥)، او قوله في العام التالي لعدد من الصحفيين الامريكيين «إن هدفنا هو الاستقلال ونحن لا نعمل لأمريكا او لروسيا وإنما نعمل لمصر والعرب. إننا نريد أن نعيش أحراراً في هذه المنطقة، إننا نريد أن يقرر كل شعب مصيره بنفسه» (١٥ آذار/مارس ١٩٥٦).

ويمكن فهم وتحليل عديد من ممارسات الثورة من زاوية استكمال مقومات الاستقلال الوطني، فعلى سبيل المثال فإن موقف الثورة من الاحزاب السياسية ارتبط في ذهن قادتها بأن هذه الأحزاب يمكن أن تكون أدوات للنفوذ الأجنبي، وأن الدول الكبرى يمكن أن تستغل الحياة الحزبية للتأثير على الإرادة الوطنية، فتحدث عبد الناصر عن أن حرية تكوين الأحزاب تدخل البلاد في غمار الحرب الباردة وقيام الدول الكبرى بمساندة بعض الأحزاب كما قد يؤدي إلى تفتيت الوحدة الوطنية (٦ نيسان/ابريل ١٩٥٨).

وقال في حديثه إلى التليفزيون الأمريكي «أظن اننا إذا سمحنا بقيام أحزاب سياسية الآن فسيظهر حزب من الإقطاعيين وحزب من الرأسماليين وحزب من الشيوعيين ثم يحاول كل منهم أن يجد دعامة يرتكز عليها. كما ان الكتل المشتركة في الحرب الباردة سوف تحاول بدورها استغلال هذا الموقف وسيؤثر هذا على كافة تطوراتنا وكافة خططنا الرامية إلى إيجاد مجتمع جديد ترفرف عليه الرفاهية، وهكذا ستكون الحزبية في هذه المرحلة أداة في هذه الحرب الباردة» (٢٦ آب/اغسطس ١٩٦١).

وعلى سبيل المثال فإن إقامة الصناعة الوطنية لم تكن فقط لأغراض التنمية الاقتصادية ولكن جزءاً من تحقيق التنمية المستقلة. وكذلك عمليات التأميم الكبرى في عام ١٩٦١، ١٩٦٣ لم تكن لهدف التنمية وتحقيق العدل الاجتماعي وحسب ولكن كحلقة في بناء هيكل الدول الوطنية وسيطرتها على مصادر الإنتاج واستخدامها كذلك لدعم استراتيجية الاستقلال الوطني.

---

(٦) نقلاً عن: محمد السيد سليم، **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**، سلسلة اطروحات الدكتوراه، ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٤١.

ثالثاً: الاستقلال الوطني في فكر عبد الناصر وممارساته

يمثل الاستقلال الوطني المحور الأساسي في تفكير عبد الناصر ووصلت إحدى الدراسات التي اتبعت أداة تحليل المضمون لخطبه وتصريحاته إلى أنه خلال الفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦ فإن المفهوم الاستقلالي لدور مصر الدولي مثل ٦٦ بالمائة من إشاراته إلى الدور الدولي لمصر وأن هذا الدور قد ارتفع في سلم الاولويات ليحتل مكانة أكبر في الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ فوصل إلى نسبة ٨٧ بالمائة في الفقرات المتعلقة بالعلاقات مع الكتلة الشرقية، ٨٠ بالمائة في الفقرات الخاصة بالدول الغربية[٧].

وقد اتسم مفهوم الاستقلال الوطني في تفكير عبد الناصر وممارساته بالشمول وتبدو هذه السمة في أربعة جوانب:

أ ـ تكامل الجوانب الداخلية والخارجية، فالاستقلال هو هدف مركب يتطلب تحقيقه سياسات مختلفة على النطاق الداخلي والخارجي، فمن الناحية الداخلية أكد عبد الناصر على استقلالية عملية صنع القرار والحيلولة دون تسرب النفوذ الأجنبي إلى جهاز الدولة أو إلى القوى المؤثرة بشكل مباشر على صنع القرار، وكان أحد أسباب رفضه للتعدد الحزبي الخشية من أن تصبح بعض الأحزاب قناة لمثل هذا النفوذ، كما أكد على استقلالية البناء الاقتصادي. وكان التركيز على التصنيع، وكان التخطيط القومي الشامل، ومحاولة تسوية هياكل الاقتصاد الوطني[٨]. وأكد على استقلالية الثقافة الوطنية والحاجة إلى «ثورة ثقافية معادية للاستعمار» (٢٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦١). ويقول عبد الناصر ان «الحرية والاستقلال لا يمكن الوصول إليهما لمجرد خروج الجيوش الأجنبية من أرض الوطن. إن الحرية ترتبط بالسياسة والثقافة والاقتصاد. والطرق التي توصل إلى هذه الحرية طويلة وشاقة، ونحن كدولة مستقلة مازلنا في بداية الطريق، وفي اليوم الذي نتحرر فيه من كل تهديد خارجي ويتدعم اقتصادنا بحيث يضمن رفاهية هذا الشعب، عند ذلك نستطيع القول بأننا توصلنا إلى الاستقلال الكامل التام» (١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٥٦). ويعبر عن هذا أيضاً بقوله «إذا نجحنا في العدالة الاجتماعية، وإذا نجحنا في القضاء على الاستغلال، وإذا نجحنا في المساواة، وإذا نجحنا في بناء وطن حر عزيز كريم لا سادة فيه ولا عبيد ولا أعوان للاستعمار فكيف يمكن للاستعمار أن يسيطر في سائر انحاء الأمة العربية؟ (٢٣ كانون الاول/ديسمبر١٩٦٠). ومن الناحية الخارجية برزت سياسة مكافحة الأحلاف والقواعد العسكرية والتأكيد على أن أمن المنطقة ينبع من داخلها وبواسطة أبنائها وليس من خلال التحالف مع قوى خارجية، ولذلك أكد على ميثاق الضمان الجماعي العربي المشترك في مواجهة حلف بغداد، كما أكد على سياسة عدم الانحياز باعتبارها مظهراً لاستقلالية السياسة الخارجية وحرية اتخاذ القرار في المجال الدولي. عدم الانحياز في هذا الفهم ليس طريقاً وسطاً بين الدولتين الأعظم بما يترتب على ذلك من محاولة العثور على «نقطة وسط» في كل قضية وكل مشكلة ولكنه تعبير عن استقلالية الإرادة الوطنية ـ والقومية ـ في المجال العالمي[٩].

---

(٧) المصدر نفسه، ص ١٠٤ و١٧٧.

(٨) ف. ا. لوتسكيوفتش، **عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادي، ١٩٥٢ ـ ١٩٧١**، ترجمة سلوى ابو سعدة، وواصل بحر (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٥).

(٩) انظر: مختار مزراق، **حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية** (بيروت: الدار العالمية، ١٩٨٤)، ص ٥٠ ـ ٥١؛ سامي منصور، **عبد الناصر وحركة عدم الانحياز**، وانيس صايغ، مشرف، **عبد الناصر وما بعد: كتاب قضايا عربية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠)، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٩.

ويعبر عبد الناصر عن العلاقة بين السياستين الداخلية والخارجية في مجال التعليق على اهتمامه بالسياسة الخارجية «وبدي اقول إن سياستنا الخارجية لا يمكن إن احنا نستطيع نبني البناء الداخلي وقارنوا بيننا وبين البلاد الأخرى. فيه بلاد داخلة في تحالفات بتخضع وبتقبل الشروط... بدون عملنا الخارجي مكناش نقدر ننفذ خطة التنمية. مكناش نقدر نحصل على قروض» (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤).

ب ـ تكامل مظاهر النفوذ الأجنبي وتعدد أدوات الاستعمار من سياسية واقتصادية وفكرية واجتماعية وكذا النظر إلى الاستعمار كظاهرة مترابطة، ومن ثم ضرورة تضامن حركات التحرر الوطني في مناطق العالم المختلفة: فيقول عبد الناصر:

«وتحت عنوان الاستعمار فإننا نضع فروعاً كثيرة: نضع سياسات القمع المسلح. كما نرى في المستعمرات البرتغالية وفي الجنوب العربي المحتل، في عدن وفي عمان. نضع سياسات الأحلاف والقواعد العسكرية كما نرى في معظم قارات العالم، نضع سياسة الاستيلاء على أرض الشعوب وطردها بالقوة وبتأييد الاستعمار كما نرى في فلسطين، نضع سياسة التمييز والتفرقة العنصرية كما نرى في جنوب افريقيا» (٥ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٦٤). وتحدث عبد الناصر عن الأشكال غير المباشرة للاستعمار، كما تحدث عن الاستعمار الجديد. وفي الستينات أثار قضية العلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة.

ج ـ **اسرائيل كقاعدة استعمارية**: نظر عبد الناصر إلى اسرائيل باعتبارها أداة من أدوات الاستعمار الغربي في المنطقة يستخدمها لفصل الأمة العربية، وتهديد التقدم الوطني بها. وكقاعدة لتهديد أي حركة تسعى للتحرر من سيطرة الاستعمار. فيقول عبد الناصر إن حربنا مع اسرائيل «هي امتداد لحربنا ضد الاستعمار» (٢٤ شباط/فبراير ١٩٦٥) وإن هدف إقامتها هو «تهديد العرب وتفتيت القومية العربية حتى يرتمي العرب في أحضان الدول الاستعمارية (١٥ أيار/مايو ١٩٥٨).

د ـ التكامل بين أمن مصر والأمن العربي فوحدة العرب هي طريق تحقيق الاستقلال وطرد النفوذ الأجنبي ويذكر عبد الناصر أنه عند دراسته للمشكلات الاستراتيجية للمنطقة في كلية أركان الحرب «وكانت هذه الحقيقة ماثلة امام عيني طوال فترة المناقشة التي كانت تدور حول وسائل الدفاع عن مصر. ولأول وهلة اتضح أن مصر مثلها في ذلك مثل كل جزء من أجزاء الوطن العربي لا يمكن أن تضمن سلامتها إلاّ مجتمعة مع كل شقيقاتها في العروبة في وحدة متماسكة قوية» (١٩ نيسان/ابريل ١٩٥٧). وقبل ذلك بعامين أشار في كتابه «فلسفة الثورة» إلى اقتناعه عام ١٩٤٨ بأن قتاله في فلسطين «ليس قتالاً في أرض غريبة وهو ليس انسياقاً وراء عاطفة وإنما هو واجب يحتّمه الدفاع عن النفس» وأن «الوحدة العربية» هي من أقوى ضمانات الاستقلال الوطني لكل دولة عربية «(٢ شباط/فبراير ١٩٥٩)» وأن قوتنا في قوة إخوتنا العرب، وان استقلالنا يكون في امان كامل إذا استقل كل بلد من بلاد العرب «(١٩ تموز/يوليو ١٩٥٨)» وأن وقوع أي بلد عربي أو بقاء أي بلد عربي تحت السيطرة الأجنبية إنما هو تهديد لحريتنا وتهديد لاستقلالنا (٢٥ نيسان/ابريل ١٩٥٩).

والحقيقة أنه لا يمكن أن نفهم التطور السياسي في مصر الحديثة دون أن نأخذ في الاعتبار العلاقة بين مصر والشرق العربي من ناحية ودور العوامل الخارجية في هذا الصدد من ناحية أخرى، والأمثلة عديدة منذ أن قدم نابليون على رأس الحملة الفرنسية التي أبرزت للقوى الأوروبية ـ بالذات انكلترا ـ الأهمية الاستراتيجية لمصر أو كما عبر أحد الكتاب بأن الحملة «وضعت مصر على الخريطة»[١٠].

---

(١٠) A.E. Cronehley, *The Economic Development of Modern Egypt* (London: [n. pb.], 1978), pp. 37-38.

ويعلمنا التاريخ أن مصر غزيت في الغالب الأعم من الشمال الشرقي وأن الدفاع عنها يبدأ في الشام. وكم من مرة خرجت الجيوش المصرية في عهد الفراعنة أو في العصر الحديث خارج حدودها لضمان أن لا يسيطر على الشام قوة معادية لمصر.

بل إن انكلترا تعلمت هذا الدرس، وكان الهجوم العثماني المفاجىء على قناة السويس في شباط/فبراير ١٩١٥ دافعاً لها على التعجيل بفرض نفوذها على فلسطين كإجراء وقائي من أي هجوم معاد على مصر. وأدرك الانكليز أن الصحراء الشرقية ليست حصناً طبيعياً لحدود مصر، وأن فلسطين أساسية لحماية ظهر قناة السويس.

وأحد دروس العسكرية المصرية أن من يسيطر على سيناء يسيطر على قناة السويس ومن يسيطر على قناة السويس يهدد العمق المصري كله فسيناء تاريخياً لم تكن فاصلاً جغرافياً أو حائلاً يحمي مصر من الغزاة، وقليلة هي الجيوش التي حاولت عبور هذه الصحراء وفشلت، على العكس كانت ممراً عبرته الجيوش الغازية إلى مصر أو خرجت منه الحملات المصرية التي واجهت العدو في الشام.

فالتاريخ يشير إلى أن كل قوة معادية سيطرت على فلسطين ومنطقة الشام عادة ما استخدمت موقعها هذا كنقطة وثوب على مصر.

وكذلك فإن مصر خرجت للدفاع عن نفسها وخاضت بعضاً من أعظم معاركها العسكرية في المنطقة نفسها (قادش، مجدّو، حطين، عين جالوت، حمص ونصيبين، مرج دابق).

وقد أدّى موقع مصر إلى أن تصبح محطّ أنظار القوى الكبرى الساعية إلى التغلغل في المنطقة والسيطرة عليها، ومن ناحية أخرى فقد كان هذا الموقع هو الذي سمح لمصر بأن تلعب دوراً فعالاً في شؤون هذه المنطقة فموقع مصر ذو طابع مزدوج: هو مصدر ضعف لها إذا ما استكانت ووقعت فريسة للأطماع الخارجية، وهو مصدر قوة إذا ما اتبعت سياسة نشطة ولعبت دوراً إيجابياً في شأن المنطقة المحيطة بها.

موقع مصر إذن لا يرتب لها بالضرورة ميزة أو عيباً وإنما تتوقف آثاره على كيفية الاستفادة منه ونوع السياسات التي تتبعها مصر في مراحل تاريخها المختلفة. ففي بعض المراحل اتبعت مصر سياسة دفاعية، أو انكفأت على ذاتها، وقادها ذلك إلى دورة من الضعف. وفي مراحل أخرى انتهجت سياسة إيجابية نشطة فتحركت بها عبر الإقليم كله: حركته وقويت به. مصر تستمد مكانتها الدولية وهيبتها من خلال الدور الذي تقوم به في المنطقة العربية باعتبارها كبرى هذه البلاد وأكثرها استقراراً، باعتبارها نموذجاً للتكامل الوطني والوحدة الإدارية والسياسية التي لم تتفتت أو تتجزأ عبر مراحل تاريخية طويلة وباعتبارها مستودعاً هائلاً للخبرات الفنية والعملية في شتى مجالات المعرفة.

لذلك فقد سعت الدول الكبرى ذات النفوذ والسيطرة على المنطقة إلى «عزل» مصر وإلى «تحييدها»، وبهذا تحقق هدفين: إضعاف مصر والانفراد بمجموعة الاقطار والأقاليم العربية الأخرى ونهش أوصالها لإدراكها أن عزلة مصر أو حيادها هو إضعاف لمصر وللبلاد العربية على السواء... إضعاف لمصر لأنه يعزلها عن مجال فعاليتها الطبيعي الذي تحقق من خلاله قوتها وازدهارها، وإضعاف للمنطقة لغياب الثقل الذي توفره مصر لها. لذلك قامت سياسات الدول

الكبرى ذات السيطرة أو الأطماع في المنطقة في العصر الحديث لتحقيق هدفين:

أولهما ـ الحيلولة دون قيام دولة كبرى في المنطقة وبالذات إذا كانت هذه الدولة مركزها مصر.

ثانيهما ـ محاولة عزل مصر عن المنطقة والابقاء عليها في إطار حدودها الجغرافية.

وهكذا فإن مفهوم استقلالية الإرادة الوطنية عند عبد الناصر تمثل داخلياً في سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية وتوظيفها لأغراض التنمية المستقلة ولمصلحة القطاعات العريضة من المواطنين، وتمثل عربياً في الربط المحكم بين الأمن المصري والأمن العربي وبين تحقيق الأمن والوحدة العربية، وتمثل خارجياً في لعب دور نشط ضد السيطرة الدولية والعلاقات غير المتكافئة بين الدول الكبيرة وشعوب العالم الثالث.

رابعاً: استراتيجية الاستقلال لوطني وإدارة الصراع الدولي

لم تكن مفاهيم التنمية المستقلة التي بدأت تتبلور في الفكر العربي في السبعينات قد برزت خلال حقبتي الخمسينات والستينات وإنما قامت ثورة تموز/يوليو بممارساتها أحياناً تحت اسم الاستقلال الوطني أو التحرر الوطني، وأحياناً أخرى تحت اسم مكافحة الاستعمار والاستعمار الجديد بجميع أشكاله. وهي في ذلك كانت تنطلق من أن الاستقلال الوطني بمفهومه الشامل الذي أوضحناه لا يمكن تحقيقه أو تكريسه خارج إطار نموذج التنمية المستقلة[١١].

واستراتيجية تحقيق الاستقلال الوطني في الإطار العربي ـ كما ثبت تاريخياً ـ لا يمكن أن تتم بطريقة سليمة أو هادئة وإنما هي ذات طابع صدامي وصراعي بالضرورة، وذلك أنها في سعيها لتحقيق حرية اتخاذ القرار تصطدم بعديد من العقبات الداخلية والخارجية، وتصطدم بقوى وفئات اجتماعية ترتبط مصالحها الاقتصادية والسياسية بالنفوذ الأجنبي، وتصطدم بالطبقات الحاكمة في البلاد العربية الأخرى المرتبطة بالمصالح الأجنبية، وتصطدم بالدول الكبرى ذات المصالح والنفوذ في المنطقة العربية.

ومن ثم فإن **اتباع استراتيجية الاستقلال الوطني من منطلق قومي كما تبين ثورة تموز/يوليو تتحدد فيما يلي:**

أ ـ **الشرعية الداخلية: التي يترتب عليها الاستقرار السياسي**، فأي نظام حكم يستند في التحليل الأخير على رضاء المواطنين عنه وعلى قبولهم لشرعيته، ولا يمكن لنظام أن يستمر وأن يقدم على سياسات خارجية ثورية مالم يرتكز على شرعية داخلية ثابتة وإلا سرعان ما اخترقته القوى الخارجية وألّبت عليه القوى الساخطة لتغييره. نحن نذكر حجم الأخطار التي واجهتها ثورة يوليو ففي منتصف الخمسينات كان هناك تسع محطات إذاعة معادية، وكان هناك محاولات الضغط الاقتصادي المباشر، وكان هناك سياسات الضغط بواسطة إمدادات السلاح، ومحاولات الحصار السياسي. ولكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل بفضل صلابة الجبهة الداخلية وتماسكها. وبالعكس فإن اهتزاز شرعية النظام الداخلية سرعان ما تصبح قيداً على حركته الخارجية وعلى

---

(١١) عادل حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩**، ج ١ (بيروت: دار الكلمة: دار الوحدة، ١٩٨١)، ص ٢٧١ ـ ٣٢٩.

قدرته على التغيير. ولعل هذه النقطة تثير إشكالية هامة بخصوص الممارسة السياسية لثورة يوليو وبالذات في علاقتها بالجماهير وتأثير ذلك على استراتيجية الاستقلال الوطني، فقد لجأت الثورة إلى أسلوب «الحشد الجماهيري» في تنظيم سياسي واحد (هيئة التحرير والاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي العربي). وفي أغلب الأحيان لم يكن لهذا التنظيم وجود حقيقي بين الجماهير، وكان أداة للسلطة أكثر مما هو قناة للتعبير عن آراء المواطنين والدفاع عن مصالحهم، وكانت النتيجة شيوع نوع من اللامبالاة السياسية بين فريق من الناس والانتهازية السياسية بين فريق آخر، واستند النظام إلى الشرعية التاريخية التي اكتسبتها زعامة عبد الناصر وعلاقته المباشرة وغير المؤسسية بالجماهير[١٢].

وجدير بالذكر أن هذا الوضع يختلف مع الخبرة التاريخية للحركة الوطنية المصرية خلال الفترة ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢، ففي هذه السنوات ارتبط هدفا الدستور والديمقراطية داخلياً بالتحرر من الاستعمار والسعي من أجل اتمام الاستقلال خارجياً. بعبارة أخرى فإن الأحزاب والقيادات التي لم يكن لها تأييد جماهيري ووصلت إلى الحكم بمساندة القصر والانكليز كانت هي التي على استعداد للمساومة على حقوق البلاد الوطنية ومن هنا كان الربط التاريخي بين مطلبي الديمقراطية داخلياً والاستقلال خارجياً.

ممارسات ثورة ١٩٥٢ قدمت خبرة جديدة؛ فبينما رفضت وجود تنظيمات سياسية خارج التنظيم الواحد وبينما لم تنجح في بناء تنظيم سياسي ديمقراطي يسمح للاتجاهات السياسية المختلفة بالتعبير عن ذاتها في إطاره، فإنها في الوقت نفسه أخذت موقفاً صلبا إزاء قضايا التحرر والاستقلال، وهكذا، فمع منتصف الخمسينات بدأت الصلة التاريخية في العقل المصري بين الديمقراطية والاستقلال في الاهتزاز، فقد كان الواقع يشير إلى وجود حكومة لا شبهة في وطنيتها وحرصها على الاستقلال الوطني بينما لا تسمح بالحريات السياسية المتعلقة «بحقوق الاجتماع والتنظيم والتعبير».

هذه الصلة عادت إلى الظهور مرة أخرى بعد هزيمة ١٩٦٧ والآثار السياسية والنفسية التي ترتبت عليها، وبرزت مرة أخرى الفكرة القائلة بأن أية انتصارات أو انجازات في مجال الاستقلال الوطني تظل مهددة مالم تدعمها وتساندها مشاركة جماهيرية ديمقراطية. وأن الديمقراطية هي ضمان لحرية الإرادة الخارجية، وهي رقيب على الحاكم في سلوكه وأفعاله وتدعمت هذه الفكرة بظهور الأحزاب السياسية في ١٩٧٧.

ب ـ شرعية قومية ـ تستند إلى طرح مشروع قومي وتصور للنهضة[١٣]. ومن الخطأ أن تفسر الشرعية العربية لعبد الناصر مثلاً بأنه انتمى إلى مصر، أقوى وأكبر البلاد العربية وحسب، ومن الخطأ أيضاً أن نفسرها بالشخصية الكارزمية، أو التاريخية لقيادته فقط وحسب. ذلك أن الطابع الكارزمي لقيادة ما، ليس معطاة أو أمراً مسلماً به بل إن القيادة التاريخية تتبلور من خلال

---

(١٢) علي الدين هلال وآخرون، **تجربة الديمقراطية في مصر** (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢)، ص ١٨ ـ ٣٢.

(١٣) حسام محمد عيسى، «الناصرية والنظام الاقتصادي العالمي،» في: **الناصرية والنظام العالمي الجديد: ندوة باريس** (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١)، ص ١٠١.

الممارسة العملية ومن خلال العمل الدؤوب لتحقيق أهداف ترتبط بها الأغلبية. لذلك برزت قيادة عبد الناصر خلال سنوات ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ الحاسمة، نتيجة لما أسفرت عنه هذه القيادة من صلابة عنيدة واستعداد للتضحية من أجل تحقيق الاستقلال الوطني والكرامة القومية، واستطاعت في لحظة تاريخية أن تجسد آمال الأمة العربية. وبالعكس عندما واجهت هذه القيادة نتائج حرب ١٩٦٧ تعرضت للنقد وللتساؤل الجماهيري. لا توجد إذن «كارزمية» خارج سياق التاريخ ولا خارج الممارسات العملية، وكارزمية أي قيادة ترتبط بما تدشنه فعلاً من سياسات وإجراءات وقواعد للعمل، وبما تقوم به قومياً ولمصلحة الأهداف القومية. وأزمة عديد من القيادات العربية التي طمحت ـ أو تطمح ـ في لعب دور سياسي قومي مصدرها إما أنها تصورت أن أدوات الإعلام تستطيع أن تخلق صورة الزعامة حيث لا توجد فعلاً، وإما أنّ ممارسات هذه القيادات شابها غلبة الاعتبارات القطرية.

ج ـ إدارة الصراع الدولي ـ إذا كانت استراتيجية الاستقلال الوطني ذات طابع صدامي وصراعي بالضرورة بحكم طبيعة أهدافها وأعدائها فإن القدرة على إدارة الصراع الدولي تغدو أمراً جوهرياً وحيوياً لنجاح مثل هذه الاستراتيجية وخبرة ثورة يوليو في هذا الصدد يمكن تلخيصها في أمرين:

أولهما: العمل على تعظيم دائرة المناورة وتوظيف مصادر القوة الداخلية والإقليمية والدولية كافة بهدف تحقيق الأهداف القومية.

وثانيهما: تعيين الحدود للعلاقة مع القوى الدولية الكبرى بما يؤدي إلى تقليص حجم التبعية.

ومن هنا حركية وديناميكية السياسة الخارجية التي تتبع هذا النموذج واستعدادها للانتقال من «وحدة الهدف» إلى «وحدة الصف» والعكس وفقاً لمقتضيات الظروف، واستعدادها للتعاون وللنزال مع الدولتين العظميين تبعاً لمواقفهما من القضايا القومية. فحرب اليمن الضروس لم تمنع مصر من الدعوة إلى مؤتمر القمة العربي في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ لمواجهة الخطر الاسرائيلي بتحويل مياه نهر الأردن، وهزيمة ١٩٦٧، وبدء اعتماد مصر المالي على البلدان النفطية لم يمنعها من تأييد ثورة ليبيا والسودان (ولا من إصدار قانون الإصلاح الزراعي الثالث داخلياً).

وجدلية «تعظيم دائرة المناورة»، و«تقليص حجم التبعية» ليستا بالأمر اليسير المنال في كل الأحوال، وتتطلب حركة دائبة وتقديراً مستمراً للوقائع والأحداث، وقدرة على اتخاذ القرار بسرعة، وعلى توظيف كل مصادر القوة المتاحة لتحقيق الأهداف، وعدم الركون إلى الوضع القائم، فتحقيق الاستقلال الوطني ليس هدفاً ثابتاً يتحقق مرة واحدة وينتهي الأمر، بل إنه تطور مستمر وعملية دينامية.

وهذا يفسر علاقة مصر بالدولتين الأعظم خلال الخمسينات والستينات، التي اتسمت بالتعاون والصراع، وبعدم إغلاق الباب تماماً أمام أي منهما، والاستفادة من الخلافات القائمة بينهما، وبحيث يكون معيار التعاون أو الصراع مع أي منهما هو مواقفهما إزاء القضايا العربية. ويهدف كل ذلك إلى الحفاظ على حرية الحركة وتعدد البدائل وحتى في فترة الاستقطاب الايديولوجي الحاد في السنوات السابقة على حرب ١٩٦٧ وتصاعد الصراع العربي ـ الأمريكي تقاربت مصر مع فرنسا الديغولية؛ وفي السنوات التي شهدت أكبر اقتراب مع الاتحاد السوفياتي

(١٩٦٧ ـ ١٩٧٠) ـ عملت مصر على الحفاظ على بعض قنوات الحوار مع الولايات المتحدة كان من مظاهرها رسالة الرئيس عبد الناصر المفتوحة إلى نيكسون في أول أيار/مايو ١٩٦٩ وزيارة سكرانتون لمصر.

هذه الحركة الدائبة لها مشاكلها وسقطاتها ولكن دروسها العامة تتمثل في ثلاثة:

(١) ـ عدم الارتباط الاستراتيجي بأي من الدول الكبرى. ذلك أن العلاقة سوف تكون بحكم التعريف ذات طابع غير متكافىء بحكم عدم التوازن المروع في الإمكانات والقدرات وبحكم عدم التطابق بين أهداف أي دولة كبرى والأهداف القومية، وإن كان ذلك لا يعني بالطبع المساواة بين موقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إزاء القضايا العربية.

(٢) ـ الاحتفاظ بأكبر قدر من بدائل الحركة واختياراتها على الصعيد الدولي وتعظيم هامش المناورة.

(٣) ـ الانتماء العربي إلى العالم الثالث والارتباط بتطلعات شعوبه إلى عالم أكثر عدلا، وإلى علاقات دولية ونظام عالمي أكثر تكافؤا ومساواة[١٤].

«الدولة النموذج» في النظام العربي هي دولة تعمل من أجل تعظيم الاستقلال الوطني وتحرير الإرادة والقومية وهي بحكم هذا التعريف لا بد أن ترتبط بتصور قومي عربي وأن تتم حركتها الدولية أساساً بالاستقلال وتطورها الداخلي بإرساء المقومات الموضوعية لحرية اتخاذ القرار. ولا شك أن هذا المعنى سوف يجعل دروس ثورة يوليو ذات مغزى سياسي ومطروحة على الساحة، ذلك أن قضية الاستقلال الوطني وتحرير الإرادة القومية ما زالت هي الحقيقة المركزية في النضال العربي. وإذا كانت تجربة يوليو تفيدنا إيجابياً فهي **تعلّمنا أيضاً من أخطائها**. فهناك من يرى أن الثورة أساءت تقدير قوتها وقوة خصومها، وتخطت حدود قوتها، وأنها في عام ١٩٦٧ لم تكن في موقف يسمح لها بالصدام مع العدو، وأنها وزعت مصادر قوتها السياسية في أكثر من جبهة واتجاه، الأمر الذي سمح للأعداء بأن يلحقوا بها الهزيمة. وهناك من يرى أنها أغفلت أهمية الديمقراطية والمشاركة الشعبية لضمان الاستقلال الوطني، وأن ضعف البنى السياسية الشعبية التي أقامتها وعدم تنظيمها لجماهيرها مكن آخرين من تغيير توجهات الحكم في مرحلة تالية، وهناك من ينتقد عدم تركيزها على مفهوم الاستقلال الفكري والحضاري بشكل كاف وأنها قبلت المفاهيم الغربية في التنمية دونما نقد نظري لهذه المفاهيم، وهناك من يعتبر أن السبب الرئيسي لما حدث في السبعينات لا يرجع لأسباب داخلية تتعلق بهيكل التجربة ولكن لعامل خارجي، هو ظهور الثروة النفطية والآثار التي أحدثها في النظام العربي[١٥].

وستظل ثورة يوليو موضوعاً للجدل وللخلاف، فهي مازالت تمثل **تيارا سياسياً وفكرياً فاعلا**. ذلك أنها لم تكن مجرد طريق للنمو غير الرأسمالي ولا مجرد طريق وسط بين المعسكرين وبين الايديولوجيتين، بل كانت مشروعاً لنهضة قومية مستقلة وبداية لمشروع نهضوي قومي، ومن

---

(١٤) انظر: حسن حنفي، «عبد الناصر وقضية الصلح مع اسرائيل»؛ مجدي حماد، «رؤية عبد الناصر لمسألة حل الصراع»، وجهاد عودة، «مصر وسائر العرب في ادراك عبد الناصر»، في: صايغ، مشرف، **عبد الناصر وما بعد**.

(١٥) انظر: عادل حسين، «الانهيار بعد عبد الناصر لماذا؟ (جواب جديد لسؤال قديم)،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ٢٠ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠)، ص ٩٢ ـ ١١٧.

هنا إصرارها على الاستقلال الوطني ورفض التبعية، ومن هنا أيضاً المحاولات التي لم تنقطع لاجهاضها ووقف تطورها، ثم لتشويه صورتها وأفكارها لدى الأجيال الجديدة. ولكن تأثير فكرة ما أو مجموعة من الأفكار والممارسات لا يتوقف على الحملات الإعلامية أو الأهواء والنيات والمطامع، ولكن بقدر ملاءمة هذه الفكرة لظروف الواقع ومدى قدرتها على تفسيره وتقديم تفسيرات لتطوراته وحلول لمشاكله، واستمرار حدث كبير في الوجدان الجماعي لشعب يتوقف على تعبير هذا الحدث عن آمال هذا الشعب وإدراكه. لأن هذا الحدث يعبر عن مصالحه الوطنية والقومية. لذلك فإن البذور التي غرستها ثورة يوليو مازالت تنمو وتفعل فعلها في الأرض العربية□

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

تطور الفكر القومي العربي

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية

بالاشتراك مع

المجمع العلمي العراقي	اتحاد المؤرخين العرب	معهد البحوث والدراسات العربية
طالب احمد العلي	مصطفى عبد القادر النجار	خيرية عبد الصاحب
نوري حمودي القيسي	عبدالله سلوم السامرائي	طارق الهاشمي
عماد عبد السلام رؤوف	وميض جمال عمر نظمي	سعدون حمادي
	نزار عبد اللطيف الحديثي	

ثورة يوليو والتنمية المستقلة

د. اسماعيل صبري عبدالله

رئيس منتدى العالم الثالث.

«ان هذا الزحف الثوري بدأ من غير نظرية كاملة للتغيير الثوري»

الميثاق

تمهيـــد

يخطىء من يحاول تقويم تجربة ماضية في ضوء مفهوم جديد تماماً مـازالت معالمـه وأدواته محل بحث ودراسة[1]. ومن يريد الحكم على مكانة ثورة يوليو في تاريخ مصر يتعين عليه ـ احتـراماً للعقل والواقع معاً ـ أن ينظر في الأمر بمقـاييس الفكر المتقـدم في حركـة التحـــرر الوطني لبلـدان العالم الثالث في الفترة التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية. وأهم معالم ذلك التقدم الفكـري هي: إدراك الطبيعـة الاقتصاديـة للظاهـرة الاستعماريـة من ناحيـة، والإحساس بحتميـة وجـود بعـد اجتماعي لثورة التحرر الوطني من حيث تحديد الطبقات والفئات الاجتماعية المـرتبطة بـالاستعمار وكذلك إعلاء المطالب المشروعة لجماهير الشعب التي هي بتعبير الميثاق «وقود الثـورة» ولا يجوز أن تصبح «ضحاياها».

ولا يحط من قدر عبد الناصر أنه لم يكن منذ اللحظة الأولى صاحب نظريـة معدة سلفـاً، بل إن قدره يكتسب كل جلاله من واقع أنه إضـافة إلى قـدراته الشخصيـة الفذة التـزم طول حيـاته النضالية بمبدأين لم يحد عنهما مطلقاً: الوطنية، بمعنى النضـال الدؤوب ضـد الاستعمار في كـل أشكاله ومهما تعددت أساليبه، والانحياز داخلياً إلى جانب الجماهير الشعبية في كل منعطف حاسم في حياة الثورة. وبهذا الالتزام وبالقدرة على استيعاب حركة المجتمع وفهم تجارب الشعوب ودروس التاريخ والوعي بمتغيرات العصر أثبت عبد الناصر أنه قائد ثوري ممتاز استمد من النضال عناصر الفكر كما ربط الفكر بالإنجاز المحدد. وقليل ما هم القادة الثوريون الذين صنعوا مثلما صنع.

(١) انظر: اسماعيل صبري عبدالله، «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل،» ورقـة قدمت الى: نـدوة التنمية المستقلة في الوطن العربي، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، عمان، ٢٦ ـ ٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٨٦.

وبهذا يكون عبد الناصر ابنا لهذا الشعب وليس «زعيماً ملهماً» هبط علينا من حيث لا ندري وتحكم في أمورنا بحكمة لا يدرك كنهها إلا هو. يقول عبد الناصر في الميثاق «إن إرادة الثورة... لم تكن تملك من دليل للعمل **غير المبادىء الستة الشهيرة التي نحتتها إرادة الثورة من مطالب النضال الشعبي واحتياجاته**» ويضيف «ان الشعب العظيم الذي كتب المبادىء الستة بدم شهدائه... مضى بعد ذلك في تعميق نضاله وتوسيع مضمونه. لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الاكبر».

ومن ثم لابد من تتبع تطور المضمون الاقتصادي والاجتماعي عبر المعارك المريرة والمتعددة التي عاشتها ثورة يوليو في الداخل والخارج حتى ندرك علمياً كيف حققت تلك الانجازات الضخمة التي تعتز بها. فبهذا وحده يمكن أن نتعلم الدروس التي تفيدنا في النضال الحاضر والمستقبل. ولكن تلك الانجازات تعرضت ومازالت لحملات شرسة لتشويه حقيقتها والتهوين من شأنها بل والقول افتراء بأن ضررها كان أكبر من نفعها. ومن ثم لابد من رصد أهم الحقائق التي يعمر بها رصيد الثورة المجيدة. ولهذا نعرض هنا أولاً مراحل التطور ثم نعقد مقارنة بين صورة مصر عشية الثورة وصورتها غداة رحيل مفجرها وقائدها الذي استقر في وجدان جماهير شعبنا العريضة بطلا تاريخياً وصفه الشعب بصفة لم يحظ بها بطل قبله: حبيب الملايين.

أولاً: النضال من أجل التنمية والاستقلال الاقتصادي والعدالة الاجتماعية

١ ـ الدولة تبدأ معركة التنمية ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥

أ ـ إصلاحات بنيوية

لقد كانت الحكومة الثورية تستهدف منذ البداية تنمية الاقتصاد القومي ورفع مستوى معيشة جماهير الشعب العامل. ولكن الاطار الأمثل لتحقيق هذا الهدف على أفضل وجه لم تكن عناصره مكتملة منذ الوهلة الأولى. فقد كانت الحكومة الثورية تريد أن يشارك رأس المال الخاص المحلي والأجنبي في عملية التنمية لتضمن لها وفرة الموارد واتساع الخبرة وسرعة المعدلات. وكان هذا الاعتبار يستدعي توفير ضمانات معينة لرأس المال وبصفة خاصة الابتعاد عن التأميم.

ولكن الحكومة كانت تدرك منذ البداية أنه لا بد من حد أدنى من «الاصلاحات البنيوية» لكي تدب الحياة في الاقتصاد المصري. ومن ثم كان من أول اجراءاتها إصدار قانون الاصلاح الزراعي الأول، وهو اجراء كانت تمليه ضرورات التنمية بقدر ما كانت تلح بشأنه اعتبارات العدالة الاجتماعية. فالملكية العقارية شبه الاقطاعية عقبة في سبيل التنمية تستوعب الجزء الأساسي من الفائض الاقتصادي القومي[٢] الذي يبدده كبار الملاك في الاستهلاك. كما أنها كانت تجتذب رؤوس الأموال باستمرار نظراً للارتفاع المستمر في الريع العقاري مما كان لا يترك نصيباً كبيراً للاستثمار في الصناعة. وقد أثبتت الاحداث أن عملية الاستيلاء والتوزيع تستغرق زمناً طويلاً

---

(٢) «الفائض الاقتصادي» هو الفرق الموجب بين الناتج الاجتماعي والاستهلاك الاجتماعي. للمزيد من التفصيل، انظر: شارل بتلهيم، **التخطيط والتنمية**، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦)، وبول باران، **الاقتصاد السياسي والتنمية**، ترجمة فؤاد بلبع (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٦٦).

نسبياً، وأن على جهاز الاصلاح الزراعي أن يدير بنفسه المساحات المستولى عليها حتى يتم توزيعها، ثم عليه أن يعاون الجمعيات التعاونية للمنتفعين. وهكذا نشأ عندنا لأول مرة قطاع عام في الزراعة، محدود النطاق ذو طابع مؤقت، ولكنه قطاع عام على كل حال.

ب ـ الأشكال الأولى لتدخل الدولة

وفي الوقت نفسه رأت الحكومة أن مشاركة رأس المال الخاص في التنمية لا يمكن أن تعني ترك هذه القضية الحيوية لتلقائية المستثمر الفرد، بل إن على الدولة أن تدرس أهم مشروعات التنمية وأن تختار من بينها وتعمل على المبادرة بوضعها موضع التنفيذ. وعلى هذا الاساس أنشىء في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٣ «المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي» الذي تولى دراسة أهم المشروعات الإنمائية التي شهدت البلاد تنفيذها في السنوات التالية[٣]. ولكن الدراسة والبحث والإعداد والتشجيع الحكومي لم تكن كافية ليقدم رأس المال الخاص على تمويل المشروعات الحيوية للتنمية. فالرأسماليون الأجانب أحجموا عن الاستثمار في بلد يريد أخذ مصائره بيده ولا يعزل التنمية عن التحرر. والرأسماليون المحليون كانوا يفضلون الربح العاجل الكبير الناشىء عن اوضاع احتكارية أو حماية جمركية على الاستثمار في مشروعات طويلة الأجل محدودة الربح. ولذلك اضطرت الدولة إلى الاسهام في رأس مال أهم المشروعات التي تقرر تنفيذها، بل أسهمت بالجزء الأساسي. فعن طريق مجلس الإنتاج ساهمت الدولة في رأسمال «الحديد والصلب» و«كيما» و«سيماف». وعن طريق البنك الصناعي ساهمت في عدد من الشركات الجديدة من أهمها «تنمية الصناعات الكيماوية» و«الخزف والصيني» كما ساهمت مباشرة في «بنك الجمهورية» تدعيماً للجانب المصري من الجهاز المصرفي ثم في «شركة التعمير والمساكن الشعبية».

وكان الطابع السائد لتدخل الدولة هو «الشركة المختلطة» أي مساهمة الدولة مع القطاع الخاص. وبلغ من الحرص على مساهمة القطاع الخاص أن ضمنت الدولة في عدد من المشروعات حداً أدنى من الأرباح للمساهمين. وبديهي أن هذه الشركات المختلطة كانت تسير على نمط الشركات الرأسمالية العادية، ولهذا لم تكن خلقاً لنوع جديد من العلاقات الإنتاجية. حقاً إن غلبة مساهمة الدولة تسمح باعتبارها من القطاع العام. ولكن ظروفها ما كانت لتسمح لها بتمايز جذري.

ولكي تكتمل صورة القطاع العام في هذه الفترة لا بد من التنويه بالتوسع في «المصانع الحربية» المملوكة كلها للدولة، والتي كانت مدرسة هامة للاطار الفني كما اشتغلت فيما بعد بالانتاج المدني. وأهم ما خلفت هذه الفترة هو تدريب عدد كبير نسبياً من المصريين على المسؤوليات الفنية والإدارية العليا في الانتاج، وإن كان هذا التدريب قد تم أساساً في إطار يغلب عليه الفكر الرأسمالي.

٢ ـ مرحلة التوجيه والتمصير والتصنيع (١٩٥٥ ـ ١٩٥٩)

أ ـ عام ١٩٥٥

لم تشهد الفترة الأولى من الحكم الثوري ـ رغم الاهتمام الملح بقضية التنمية ـ بروز دور

---

(٣) وقد تمثل اهتمام الثورة بالبعد الاجتماعي في انشاء «مجلس الخدمات» وتخصيص اموال الأسرة المالكة السابقة لتمويل مشروعات التعليم والصحة وتوفير مياه الشرب في القرى. وقد بنى المجلس لهذا الغرض عدداً كبيراً من «الوحدات المجمعة»، وكذلك أقرت الحكومة قيام الاتحاد العام لعمال مصر.

محدد للقطاع العام، وإن كانت قد ظهرت صوره الأولى في شكل شركات مختلطة تساهم الدولة فيها بالنصيب الأكبر. وكان عام ١٩٥٥ عاماً فاصلاً في التطور السياسي والاقتصادي للبلاد. ومن العسير في هذا المقام أن نفصل الظواهر الاقتصادية فصلا تاماً عن الظواهر السياسية، فقد كان للثانية دورها الواضح في تحديد الأولى. لقد تميزت فترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥ بسعي الحكومة الدؤوب لتحقيق التنمية بمشاركة من رأس المال الأجنبي ورأس المال المحلي استعجالاً للنتائج كما سبق أن أوضحنا، كما تميزت من جانب المصالح الاستعمارية بالترقب والحذر حتى تتبين مسار الثورة المصرية. أما الرأسمالية الكبيرة المحلية فقد سارت خلف العناصر الاحتكارية الكبيرة محاولة جني أضخم الأرباح في أسرع وقت ومتلمسة اتجاهات الدول الغربية.

وقد بدأت الأمور تتضح سياسياً لجميع الأطراف في سنة ١٩٥٥. ففي ذلك العام وقفت القاهرة وقفتها الشهيرة ضد حلف بغداد، ولعبت دورها المعروف في مؤتمر باندونغ الذي انطلقت منه حركة تصفية الاستعمار القديم[٤]، وأكدت استقلال مصر السياسي ورفضها للضغوط بصفقة الاسلحة التشيكية، وجسدت موقفها القومي التحرري بتأييدها ثورة الجزائر. وكان لهذه التطورات السياسية الخطيرة أثرها المباشر على الاوضاع الاقتصادية. فرأس المال الأجنبي الذي كان يقف متردداً لم يكن يملك إلا الإعراض النهائي. ولكن تلك كانت خسارة وهمية، إذ أن رأس المال الأجنبي لم يكن قد تدفق على البلاد، بعد ما منح من تسهيلات، كما كان يتوهم بعض الاقتصاديين. ولكن المصالح الاستعمارية كانت تجثم على اقتصاد البلاد وترتبط بعدد من كبار الرأسماليين المحليين. ومن ثم بدأ الضغط الاقتصادي الحقيقي من الداخل في شكل مقاومة مجهود التنمية بحجة خطر التضخم. وكان التعبير الرسمي عن هذا الموقف هو امتناع البنك الأهلي ـ وهو آنذاك بنك مركزي تسيطر عليه المصالح الأجنبية ـ عن إقراض الحكومة بالرغم من أن تلك من أهم وظائف المصارف المركزية.

ولم تخضع الحكومة الثورية لهذا الضغط فأصدرت في ربيع عام ١٩٥٥ مجموعة من القوانين تؤكد عزمها على السير في التنمية وإزالة ما تصادفه من عقبات. فصدر قانون بإلزام البنك الأهلي بأن يضع تحت تصرف الحكومة ما في حوزته من عملات أجنبية. وعدل قانون الشركات تعديلات هامة كان من أبرزها حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة مصرفين حتى تخف قبضة الجماعات المالية المسيطرة على الائتمان، وتحديد عدد الشركات التي يمكن أن يجمع الفرد بين عضويتها، وتحديد سن الستين لتقاعد أعضاء مجلس الادارة، حتى يمكن تغذية مجالس الإدارة بعناصر جديدة من الرأسمالية الوطنية المعادية للاستعمار وسيطرته. وأكدت الحكومة قدرتها السياسية على مواجهة غلاة الاحتكاريين بفرض الحراسة على شركتي السكر والتقطير نظير الضرائب المتأخرة عليهما ضاربة بذلك معقلاً أساسياً للاحتكاري الكبير عبود الذي كان يعتبر رمزاً لسيطرة رأس المال على الحكم والذي لم تجرؤ أي حكومة على المساس بمصالحه. وأعيد تنظيم الشركتين في شركة واحدة تملك الحكومة ٥٠ بالمائة من رأسمالها. وفي العام نفسه تأسست «شركة

---

(٤) المقصود بالاستعمار القديم هو مجموع نظم السيطرة الاستعمارية التي تحرم الشعوب من استقلالها السياسي أو تحد منه (الحكم الاستعماري المباشر، الحماية، الانتداب، الوصاية،... الخ). أما الاستعمار الجديد فهو مجموع الاساليب التي تمكن الامبريالية العالمية من استغلال الشعوب التي حصلت على استقلالها السياسي (القواعد الاجنبية، المعونات المشروطه، الروابط الاقتصادية الخاصة،... الخ).

مصر للتجارة الخارجية» و«الشركة العامة للتجارة الداخلية» بمساهمات من هيئات حكومية ومن بنك مصر الذي أظهر مجلس ادارته الجديد استعداده للتعاون مع الحكومة. وبهذا بدأت الدولة تدخل حقل التجارة الخارجية. وكانت حصيلة هذا العام الحافل إبراز حرص الدولة على توجيه التنمية وخروج عدد جديد من «الشركات المختلطة» إلى الوجود، ليس في مجال مشروعات جديدة، وإنما في مجالات مطروقة من رأس المال الخاص وبقصد توفير أداة توجيه وتدخل تستخدمها الدولة لتحقيق المصلحة العامة.

ب ـ المؤسسة الاقتصادية

وفي ١٩٥٦ شهد الصدام مع المصالح الاستعمارية «تصاعداً» جديداً كما يقال بلغة اليوم. فما أن برزت إلى عالم السياسة الدولية فكرة الحياد الإيجابي كما أوضحها مؤتمر بريوني حتى بادرت الدول الغربية والبنك الدولي إلى سحب عرضهالتمويل السد العالي. وكان الرد التاريخي على ذلك هو أن أعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس. وهنا لجأ الاستعمار إلى أعنف ما يملك وهو العدوان المسلح الذي اصطدم بمقاومة عنيدة من الشعب المصري تؤيده الشعوب العربية وقوى التحرر في العالم، فكان هزيمة سياسية كبرى للاستعمار. وما ان تم انسحاب القوات المعتدية حتى أعلنت الحكومة «قوانين التمصير» التي شملت المصارف وشركات التأمين ووكالات الاستيراد. فابتداء من تأميم شركة القناة بدأت الحكومة تحت شعار التمصير بتحرير الاقتصاد القومي من سيطرة المصالح الأجنبية، ذلك التحرير الذي اكتمل فيما بعد بتأميم المصالح البلجيكية ثم من خلال التأميمات الواسعة التي امتدت من أوائل ١٩٦٠ إلى ربيع ١٩٦٤ حين أممت شركة شل وآبار الزيوت[٥].

وقد ارتبط التحرر الاقتصادي بتدعيم ضخم للقطاع العام، إذ رفضت الثورة أن تقدم المصالح الاستعمارية الممصرة هدية إلى الرأسمالية المصرية الكبيرة. ومع صدور قوانين التمصير صدر قانون إنشاء «المؤسسة الاقتصادية» التي اشترت من الحراسة العامة أهم المصالح البريطانية والفرنسية في قطاعات المصارف والتأمين والتعدين والصناعة. وكذلك نص قانون المؤسسة على أن تؤول إليها مساهمات الحكومة في الشركات المختلطة القائمة عند انشائها (وكان عددها آنذاك ١٧ شركة ومؤسسة). وهكذا ولد قطاع عام كبير يحتل مواقع استراتيجية في الاقتصاد القومي، له قيادة موحدة تستهدف التنمية وتولي عناية خاصة لاستغلال موارد الثروة الطبيعية (بدأت لأول مرة في تاريخ البلاد العربية التنقيب عن النفط دون اعتماد على رأس مال أجنبي) والتصنيع وتقتحم مجال التجارة الخارجية واستصلاح الأراضي.

ج ـ برنامج التصنيع الأول

وكان التحرر الاقتصادي دفعة كبرى للتنمية، فصدر برنامج التصنيع الأول، وعقدت مصر

---

(٥) لتحليل واف لقرار التأميم، انظر: ابراهيم سعد الدين عبدالله، محمد السيد سليم، ووليد خدوري، **كيف يصنع القرار في الوطن العربي: أبحاث ومناقشات الندوة العلمية التي عقدت في القاهرة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

مع الاتحاد السوفياتي قرض التصنيع الأول. وأنشئت الهيئة العامة «لبرنامج السنوات الخمس للتصنيع» وتوسعت المصانع الحربية في الإنتاج المدني وتشكلت لها هيئة عامة تديرها على أسس اقتصادية. وكان تتويج هذه المرحلة الاتفاق مع الاتحاد السوفياتي على بناء السد العالي وإنشاء الهيئة العامة للسد العالي.

وإذا أردنا تلخيص ملامح القطاع العام في هذه المرحلة يمكن أن نقول إن نطاقه اتسع بشكل لم يسبق له مثيل. وأنه نما على حساب المصالح الأجنبية، وفي اتجاه التصنيع والمشروعات الإنتاجية الضخمة، وأن تنظيمه كان يتجه نحو التركز في عدد محدود من الهيئات: المؤسسة الاقتصادية، المصانع الحربية، هيئة السنوات الخمس، ثم هيئة السد العالي. ولكن عددا كبيراً من شركاته كان لا يزال ذا طابع مختلط. وكانت المؤسسة الاقتصادية تشرف على الجزء الأعظم منه. فإذا نظرنا إلى شركات المؤسسة نجد أن الجديد منها كان ١٠٠ بالمائة مملوكاً للدولة، ولكن أغلبها كان يضم رؤوس أموال خاصة. ومن ثم كانت تبدو المؤسسة بالنسبة لتلك الشركات المختلطة بمثابة «شركة قابضة» توجه عن طريق السلطة المستمدة من حصتها في رأس المال. ولهذا فإنه إذا كانت السمة الأساسية للفترة كلها هي التحرر «التمصير»، وهدفها الأساسي هو «التصنيع»، فإن الطابع البارز للسياسة الاقتصادية هو «التوجيه». فالقطاع العام بحجمه ومواقعه الاقتصادية يمكن أن يوجه النشاط الاقتصادي في مجموعه، وقيادة القطاع العام توجه الشركات المختلطة التي تشرف عليها في ظل القوانين السائدة للشركات المساهمة. حقاً إن القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء المؤسسة الاقتصادية ينص على حقوق معينة لمجلس إدارتها إزاء أي شركة تساهم فيها بما لا يقل عن ٢٥ بالمائة من رأسمالها. ولكن المذكرة التفسيرية لذلك القانون توضح أن الأمر لا يعدو أن يكون تقنيناً لما يسير عليه العمل في الشركات المساهمة، إذ أن الاستقراء يثبت أنه يكفي في العادة أن يملك مساهم أو مجموعة من المساهمين ١٥ بالمائة من رأسمال شركة معينة حتى يسيطروا عليها سيطرة كاملة تمكنهم من اختيار مجلس إدارتها بالكامل، في حين أن قانون المؤسسة الاقتصادية نص على أن يكون لها من الممثلين في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما لها من نصيب في رأس المال فقط. ولم يكن من المتصور أن يكون الأمر على خلاف ذلك. فرغم نمو القطاع العام وتدعيم مواقعه فإن الاقتصاد المصري ظل في مجموعه اقتصاداً رأسمالياً تحكمه قوانين وأساليب الرأسمالية التي لا يحد منها إلا تدخل الدولة لتوجيه التنمية أو سعياً وراء تحقيق العدالة الاجتماعية.

ومع ذلك فقد كان لتجربة المؤسسة الاقتصادية أبعد الأثر في تنظيمات القطاع العام اللاحقة، فكل نظام المؤسسات العامة نسج على منوالها، والتعديل أو التغيير أو التطوير كان بالنسبة لتنظيمها. وربما كان السبب في ذلك هو النجاح الكبير الذي أحرزته المؤسسة الاقتصادية. ولكن التغيير الجذري في هيكل الاقتصاد المصري الذي شهدته الفترة التالية يفرض إعادة النظر في النظم والأساليب التي نجحت في ظروف محددة سابقة لذلك التغيير.

٣ ـ مرحلة التخطيط والتأميم والتحول الاشتراكي (١٩٦٠ ـ ١٩٦٤)

أ ـ الخطة الخمسية الأولى

إذا كان التصنيع هو العمود الفقري للتنمية فإن التخطيط الشامل هو أداتها الرئيسية.

ومنذ ١٩٥٥ بدأت الدولة في إنشاء أجهزة التخطيط، وبالذات «لجنة التخطيط القومي». ثم تلا ذلك إنشاء منصب وزير دولة للتخطيط. وأخذت هذه الأجهزة في إجراء الأبحاث والدراسات والاعداد للتخطيط الشامل. وفي سنة ١٩٥٩ بدا أنه من الضروري والممكن البدء فيه. وفي آب / أغسطس ١٩٥٩ صدر قرار رئيس الجمهورية باعتماد الخطة العامة للدولة للسنوات الخمس ١٩٥٩/ ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤/ ١٩٦٥ كمرحلة أولى من خطة عشرية تستهدف مضاعفة الدخل القومي عن طريق تنمية متناسبة في جميع القطاعات مع عناية خاصة بالتصنيع.

ولكن ما كادت الخطة الخمسية الأولى تأخذ طريقها إلى التنفيذ حتى اتضحت بعض الأمور الهامة التي استخلصت منها القيادة الثورية أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية بدون تغيير عميق في هيكل الاقتصاد المصري وفي العلاقات الاجتماعية السائدة فيه. فقد أفسحت الخطة الخمسية الأولى في الأصل مكاناً رحيباً للقطاع الخاص وعولت عليه في تنفيذ جزء هام من مشروعاتها مبقية للقطاع العام عبء المشروعات الضخمة القليلة الربح المباشر (السد العالي، استصلاح الأراضي، التعدين والنفط،... الخ) والحجم الذي يمكنه من أن يلعب دوره في توجيه اقتصاد قومي عماده القطاع الخاص. ولكن الرأسمالية الكبيرة أحجمت عن تنفيذ ما ورد في الخطة وأخذت منها موقفاً سلبياً وعملت على حجب مواردها الضخمة عن تمويل التنمية. بل إنه يمكن أن نقول إن موقف الرأسمالية الكبيرة من التنمية قد زاد سوءاً عما قبل: فإجراءات التمصير ونمو القطاع العام حملت أجزاء منها على إهمال التجديدات العادية ناهيك عن التوسع وتمويل المشروعات الجديدة. كما أن يأس أجزاء أخرى من أن تنجح في أن «تشتري» من القطاع العام المشروعات الناجحة حدّ من آمالها في التوسع. وبعبارة أخرى يمكن أن نقول إن العناصر غير المصرية، وتلك المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمصالح الأجنبية أخذت بالفعل سبيل تصفية أعمالها وتهريب رؤوس أموالها.

أما الرأسمالية الوطنية الكبيرة فهي لم تكن تقبل وجود القطاع العام إلا كضرورة لتنفيذ المشروعات الهامة التي لا تدر ربحاً عاجلاً ولا وفيراً على أن ترثه في السيطرة على كل مشروع ناجح. فلما بدا واضحاً إصرار الحكومة على بقاء القطاع العام وتدعيمه كأداة للتوجيه وحرصها على أن تخطط للتنمية ولا تتركها لتلقائية حافز الربح اتخذت هذه الفئة موقفاً سلبياً. بل إنها وجهت جهودها للاستفادة من مجهود التنمية الضخم لتحقيق ثروات طائلة في أقصر وقت عن طريق استنزاف رؤوس الأموال من القطاع العام بعدة طرق من أهمها عمليات الاستيراد وعقود التوريد وأعمال المقاولات. ومن المعلوم أن جوهر التخطيط هو حصر الموارد المالية وضمان استخدامها وفقاً لخطة تحقق من ذلك الاستخدام أفضل النتائج. ولذلك فإن التخطيط يقتضي عملياً تجميع أكبر قدر ممكن من الموارد تحت يد الدولة. ولكن الرأسمالية الكبيرة كانت، على العكس، تعمل على سحب الاموال من القطاع العام، ومن الناحية الاجتماعية اتضح أنه لو تركت الأمور على ما هي عليه لأدى تنفيذ الخطة ـ على فرض إكمال تنفيذها رغم موقف الرأسمالية الكبيرة ـ إلى تفاقم الفروق بين الطبقات بانخفاض نصيب العمل من الدخل القومي من ٤٤,٤ بالمائة إلى ٤٣,٣ بالمائة.

ب ـ حركة التأميم الواسعة

لكل ذلك بدأت الدولة منذ مستهل ١٩٦٠ بعض اجراءات التأميم كان أبرزها تأميم بنك مصر. وخلال السنوات الأربع التالية شهدت البلاد اجراءات تأميم واسعة كان أهمها اجراءات

تموز/يوليو ١٩٦١ الشهيرة ثم اجراءات آب/اغسطس ١٩٦٣ واجراءات آذار/مارس ١٩٦٤. كما أن النظام الذي وضع في آذار مارس ١٩٦٤ لتصفية الحراسات نقل إلى القطاع العام عدداً كبيراً من المشروعات. وهذا التدرج في التأميم كانت تحكمه من ناحية أولى أن التأميم لم يسبق مطلقاً الضرورات التي أملته. كما كانت تحكمه من ناحية أخرى الرغبة في تحقيق انتقال تلك المئات من المشروعات من الملكية الرأسمالية إلى الملكية العامة دون أن يتعطل الانتاج أو تنخفض الانتاجية بشكل ملحوظ أو يهتز الاقتصاد القومي في مجموعه.

ومهما يكن من أمر فإن حصيلة هذه الاجراءات الواسعة كانت التغيير الجذري في هيكل الاقتصاد القومي، فقد أصبح قطاع المال بأكمله ملكاً للدولة، وكادت التجارة الخارجية بشقيها أن تكون كاملة في يد الدولة، والصناعات الاستخراجية والمعدنية والهندسية في قبضة الدولة. ويقدر بصفة عامة نصيب القطاع العام من الانتاج الصناعي بحوالى ٨٥ بالمائة. كما بدأت الدولة تلعب دوراً أساسياً في تجارة المحصولات الزراعية وفي التجارة الداخلية فضلاً عن سيطرتها على قطاع النقل بأنواعه. كل هذا إضافة إلى المشروعات الكبرى التي تتولاها الدولة من الأصل (قناة السويس، السد العالي، استصلاح الأراضي... الخ).

وجاء «ميثاق العمل الوطني» في ١٩٦٢ محدداً للإطار الفكري لهذه التغييرات بأن أوضح حتمية الحل الاشتراكي وبين أن التطبيق الاشتراكي في مصر يقوم على أساس سيطرة الشعب على وسائل الانتاج. لقد تبدلت صورة الاقتصاد المصري من اقتصاد رأسمالي تحاول الدولة توجيهه عن طريق قطاع عام، إلى اقتصاد عماده القطاع العام الذي يلعب الدور القيادي إزاء القطاع الخاص والقطاع التعاوني.

ج ـ رأسمالية دولة أم تحول نحو الاشتراكية؟

وإذا تركنا جانباً عدداً قليلاً من الدول التي ما زالت خاضعة للاستعمار رغم استقلالها الرسمي والتي يكاد القطاع العام فيها أن يكون امتداداً للقطاع العام في الدول الاستعمارية يستخدم بشكل أساسي في تحقيق الثراء للجماعات الحاكمة نظير خضوعها لإرادة المستعمرين، فإننا نجد في الدول النامية طرازين اقتصاديين: رأسمالية الدولة الوطنية من ناحية، وبناء الاشتراكية من ناحية أخرى، ولابد من التمييز بين الطرازين.

ولندرك الفرق بين الطرازين لابد من اجراء مقارنة بين سمات القطاع العام في كل منهما. ولنأخذ مثلاً أساسياً للمقارنة الهند من ناحية ومصر من ناحية أخرى.

فمن حيث نشأة القطاع العام نجد أنه في الهند يتكون من مشروعات جديدة، أنشأتها الدولة ولم يعتمد على التأميم الواسع. وفي بلاد أخرى مثل تونس جرت بعض تأميمات ولكنها في العادة كانت مقتصرة على المصالح الأجنبية كلها أو بعضها. وإذا امتدت التأميمات استثناء إلى مشروع محلي فإن التأميم يكون بتعويض سخي. وفي بلادنا نجد أن التأميم قد شمل إلى جانب كل المصالح الاستعمارية كبار الملاك العقاريين والرأسمالية الكبيرة المحلية وأن التعويضات قصرت على حدود جد متواضعة. ومن حيث الهدف من القطاع العام نجده في الهند القيام بالمشروعات التي رفض رأس المال الخاص القيام بها. في حين أن القطاع العام في بلادنا لم يتكون ليكمل دور

القطاع الرأسمالي بل تكون نتيجة اختيار لطريق النمو الاشتراكي ليحل محل القطاع الرأسمالي في أهم مجالات الانتاج.

ويظهر أثر هذا الفارق في نطاق القطاع العام. فهو في الهند محدود، ولا توجد مجالات مقصورة عليه بشكل مطلق. أما عندنا فقد أصبح القطاع العام هو الأساس في كل مجالات الإنتاج فيما عدا الزراعة. والواقع أنه بمجرد نشأة القطاع العام كما سبق أن ذكرنا ينشب صراع حاد بينه وبين القطاع الخاص. وقد شهدت بلادنا هذا الصراع الذي حسمته القيادة الثورية باستمرار لصالح القطاع العام مما كفل له في النهاية السيطرة التي لا تنازع. وجاء الميثاق فنص صراحة على مجالات كاملة لا يجوز أن يعمل فيها إلا القطاع العام كالمصارف والتأمين والصناعة الثقيلة... الخ. أما في الهند فالقطاع العام يعيش في إطار سيطرة الرأسمالية الكبيرة ولا بد أن يخدم موضوعياً مصالحها العامة حتى لو اصطدم بمصالح جماعات منها.

أما من حيث الادارة، فمشروعات القطاع العام في الهند تديرها مجالس مكونة من موظفين حكوميين ومن «رجال أعمال» باعتبارهم من ذوي الخبرة. أما التأميم عندنا فقد اصطحب بمبدأ مشاركة العمال في الادارة باعتبار المشروعات المؤممة ملكاً للشعب.

وفي مجال علاقات الانتاج لا يملك القطاع العام في الهند بحكم نطاقه المحدد إلا أن يلعب دوراً تكميلياً لنشاط القطاع الرأسمالي الذي يظل يحكم الاقتصاد القومي في مجموعه في حين أن سيطرة الملكية العامة عندنا على مجالات الانتاج الرئيسية خلقت فرصاً عظيمة لتطوير علاقات الانتاج تطويراً جذرياً، ولا ينفي هذه الحقيقة بعض مظاهر التخلف الناشئة عن افتقاد الاطار السياسي أو عن عدم إدراك الاطار الفني للأبعاد الاجتماعية للتأميم.

وأخيراً فإن عائد القطاع العام في الهند يعود إلى دولة تسيطر عليها البرجوازية. فحزب المؤتمر الحاكم في الهند هو حزب البرجوازية، تسيطر عليه أعلى فئاتها، وبالتالي فإن نشاط الدولة الهندية محكوم في التحليل الأخير بمصالح هذه الفئات. وعندنا ينص الميثاق على أن السلطة يجب أن تكون بيد تحالف قوى الشعب العامل (الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية) ممثلا في الاتحاد الاشتراكي العربي. وهنا في الواقع بيت القصيد. فكما قال جمال عبد الناصر في افتتاح دورة مجلس الأمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤: **«ليس الاشتراكية مجرد تاميم المصانع، وإنما هي انتزاع السلطة السياسية لصالح الشعب العامل»** فطبيعة الدولة هي التي تحدد في النهاية طبيعة القطاع العام. وفي العالم الثالث دول اختارت طريق الاشتراكية، وانعكس هذا الاختيار على القطاع العام فيها رغم كل المصاعب والمشكلات والأخطاء. وهناك دول ما زالت السلطة السياسية فيها بيد البرجوازية الوطنية وحدها. وفي هذه البلدان يوجد قطاع عام ويوجد «تخطيط» وتوجه الدولة عملية التنمية، ولكن على أساس أن النظام الاقتصادي ما زال ملكية الرأسمالية للجزء الأعظم من وسائل الانتاج. ولهذا فنحن هنا بصدد «رأسمالية الدولة». ولكن رأسمالية الدولة في تلك البلدان تلعب دوراً ضخماً في تنمية الاقتصاد وتحريره من التخلف والتبعية. ولذلك فهي ظاهرة تقدمية ينبغي تشجيعها ومساندتها، ويجب على أية حال تمييزها عن رأسمالية الدولة الاحتكارية، واصطحابها صفة تبين حقيقة دورها الوطني.

ولكن مهما يكن من أمر الدور التقدمي لرأسمالية الدولة الوطنية فانها تختلف جذرياً عن اختيار الطريق الاشتراكي وما يفتحه هذا الاختيار من آفاق عريضة. ولعل أكبر فائدة تحققها

رأسمالية الدولة الوطنية هي أنها تسهل مهمة الطبقات الشعبية إذا ما رجحت كفتها وعلت كلمتها في السلطة السياسية وفرضت الطريق الاشتراكي.

ثانياً: ثورة يوليو غيرت صورة مصر الاقتصادية والاجتماعية

لقد تعرضت ثورة ٢٣ يوليو منذ السنوات الأولى وحتى هذه اللحظة لهجوم ضار من جانب الاستعمار والرجعية وقوى الردة والطفيلية. ولم يكن مرجع ذلك الهجوم حقداً على أشخاص القادة أو خطأ من جانب الثورة. وإنما كان سببه الوحيد أن الثورة قد فتحت أمام الشعب في بلادنا طريق التقدم الحر والبناء الاشتراكي فقطع شوطاً بعيداً في تصفية التخلف والتخلص من الاستغلال وغدا مركز استقطاب لشعوب أمتنا العربية ومثلاً جذاباً للكثير من شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية التي عانت ومازالت تعاني من الاستعمار على اختلاف أساليبه ومن أعوانه على تباين ما يتسترون وراءه من لافتات. ولعل أخطر ما لجأ اليه الاستعمار والرجعية في إطار هجومهما الشامل على التجربة المصرية الرائدة، في «عصر الانفتاح» هو حملة التهوين من شأن منجزات الثورة الاقتصادية والاجتماعية. ونحن كثيراً ما ننسى الأبعاد الحقيقية لما أنجزنا. وجماهير شبابنا، وهم أغلبية الشعب، لم يعرفوا مصر ما قبل الثورة. ولذلك فربما كان أفضل طريق لبيان تلك المنجزات هو عدم الإغراق في التفاصيل بما يصحبه من فيض من الارقام، والاكتفاء برسم الملامح الرئيسية لمصر في أوائل الخمسينات ثم لمصر في أوائل السبعينات. فليس أجدى من المقارنة بين الصورتين في التعبير عن التغيير الكيفي الذي طرأ على صورة المجتمع المصري، فانتقل بحق من عصر إلى عصر.

ثالثاً: مصر عشية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

ماذا كانت صورة مصر الاقتصادية والاجتماعية في أوائل الخمسينات؟ ما هي التركة المثقلة التي تسلمتها القيادة الثورية ليلة أن استولت على السلطة؟ يمكن في ايجاز شديد أن نرسم الملامح الأساسية لتلك الصورة على النحو التالي:

١ ـ السيطرة الاستعمارية

لم تكن السيطرة الاستعمارية احتلالا عسكرياً فحسب، بل إن الثمانين ألف جندي بريطاني بمصر كانوا في الواقع يحرسون عملية استغلال اقتصادي بشع يتولاها الاستعمار العالمي.

كان النظام المصرفي بأكمله، ابتداء من البنك المركزي (البنك الأهلي) حتى أصغر بنوك الرهونات تحت سيطرة رأس المال الأجنبي. ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا بنك مصر وثلاثة بنوك شبه حكومية محدودة النشاط للغاية. وحتى بنك مصر نجح الاستعمار، مستعيناً بالحكومة، في أن يُقْصي عنه القيادات الوطنية ويفرض عليه قيادة متعاونة مع الاستعمار ويربط نشاطه برأس المال الاستعماري. وكان كل **نشاط التأمين** في مصر بيد وكالات أجنبية أو فروع لشركات أجنبية، أو شركات مصرية اسما يسيطر عليها الأجانب في الواقع.

ومعنى ذلك أن المال ـ عصب الحياة الاقتصادية ـ لم يكن تحكم حركته قرارات مصرية. ومعناه أيضاً أن مدخرات المصريين التي كانت تتجمع لدى البنوك وشركات التأمين كانت تحت تصرف الأجانب، يحولونها إلى الخارج أو يوجهونها لتمويل نشاط الأجانب المتمصرين في مصر. ولم يكن يحظى بقروض من البنوك من المصريين إلا الاقطاعيين وكبار الرأسماليين المرتبطين بالمصالح الأجنبية، لأن تلك كانت سبيل رأسمال الاستعمار في أخذ نصيبه مما يستولى عليه أعوانه من عرق المصري الفلاح والعامل. وهكذا كان طريق التنمية مسدوداً أمام الرأسمالية الوطنية التي كانت تعاني الأمرين في الاقتراض من البنوك الأجنبية، بل أمام الدولة ذاتها التي لم تكن تملك ـ حتى لو أرادت ـ الموارد الكافية لتمويل أي برنامج إنمائي.

وكانت **التجارة الخارجية** حكراً على الأجانب وقلّة من المصريين تدور في فلكهم. فأهم الصادرات وهو القطن (حوالى ٨٥ بالمائة من الاجمالي) بيد بيوت التصدير الأجنبية التي كانت تسيطر في الوقت نفسه على المحالج والمكابس. والواردات تمر حتما بالتوكيلات المحلية للشركات الأجنبية، ووكالات الاستيراد «والقومسيونجية». وكانت التجارة الخارجية تمثل في ذلك الوقت حوالى ٥٠ بالمائة من الدخل القومي. ومعنى ذلك أن نصف الدخل القومي لا تؤثر فيه يد وطنية ولا سياسة وطنية. وكان من المستحيل لذلك إجراء أي تعديل في اتجاهات التبادل الخارجي تمليه مصلحة الاقتصاد القومي، وفي هيكل التجارة الخارجية لزيادة الواردات من المعدات ومستلزمات الانتاج الضرورية لأدنى جهد إنمائي.

وكانت **مصادر الطاقة** ـ وهي أساس التصنيع وتطوير الزراعة بيد الأجانب. فاستخراج النفط احتكار لشركة شل، واستيراد النفط ومنتجاته وتوزيعها بيد شركات النفط العالمية أو فروعها المحلية. ومحطات الكهرباء الحرارية الهامة بيد شركات فرنسية أو بلجيكية.

كان للمصالح الاستعمارية الوزن الأكبر في **قطاع النقل**. فقناة السويس دولة داخل الدولة. وشركات النقل البحري والنقل النهري يسيطر عليها الأجانب... والنقل العام بالقاهرة تحكمه شركة بلجيكية. والنقل الجوي يساهم فيه البريطانيون.

كان الجزء الأكبر من **الصناعة** (رغم نموها المحدود) بيد الأجانب أو ساهم فيه الأجانب والمتمصرون. حتى صناعة النسيج المصرية التي أقامها بنك مصر، دخلت مرحلة التعاون مع رأس المال الأجنبي.

وكان للأجانب والمتمصرين النصيب الأساسي في **التجارة الداخلية**. فتجارة الداخل في القطن يشارك فيها الأجانب، وهي على أية حال خاضعة لتوجيهات بيوت التصدير الأجنبية والمصارف الأجنبية التي تمولها وتجارة الجملة ـ حتى منتجات الصناعة المصرية ـ يسيطر عليها أجانب ومتمصرون. والمحلات التجارية الكبرى كلها محلات أجنبية.

ورغم اعتماد الاستعمار في استغلال الفلاحين أساساً على طبقة كبار الملاك الاقطاعيين، فقد دخل بعض الأجانب **مجال الزراعة**. ففي سنة ١٩٥٠ كان بين الستين شخصاً الذين يملكون أكثر من ألفي فدان ويسيطرون على ٥ بالمائة من إجمالي المساحة الزراعية ١٨ أجنبياً. فإذا أضفنا إلى هذا العدد المتمصرين والشركات الزراعية التي يسيطر عليها الأجانب، اتضح أن ملكية الأرض الزراعية لم تنج من جشع الاستعمار.

وإزاء مابرز من مظاهر السيطرة الاستعمارية على اقتصادنا، وإخفاق محاولات الرأسمالية الوطنية غداة ثورة ١٩١٩ في بناء قطاع وطني قوي في الاقتصاد، رفعت جماهير شعبنا منذ سنة ١٩٤٥ شعار «الجلاء عن مصر عسكريا وسياسياً واقتصادياً». لقد أدرك شعبنا حقيقة الاستعمار كظاهرة استغلال تختفي وراء القهر السياسي والاحتلال العسكري. وكان على ثورة ٢٣ يوليو أن تقوم بالمهمة المجيدة مهمة تحرير الاقتصاد القومي من السيطرة الأجنبية، مهمة استرداد حرية الإرادة الوطنية في تشييد اقتصاد البلاد.

٢ ـ الإقطاع

لقد عمل الاستعمار البريطاني منذ احتلال البلاد عام ١٨٨٢ على تأكيد مركز كبار الملاك الإقطاعيين وزيادة عددهم. فأقر لهم القانون بحق الملكية الفردية على أراض مغتصبة. ولم يكن لهم عليها إلا حق انتفاع. ووزع عليهم أملاك قادة الثورة العرابية، وباع لهم بأبخس الأثمان أملاك الخديوي اسماعيل (الدائرة السَّنية) ومكن لهم من الاستيلاء على أراضي الحكومة بدعوى استصلاحها. وجعلهم العمود الفقري للسلطة السياسية والأجهزة الإدارية. ذلك أنهم كانوا، كطبقة، أداة الاستعمار في إرهاب الفلاح واستغلاله. وربما كان من المفيد أن نذكر بأوضاع الريف عشية الثورة.

كان عدد من يملكون أكثر من ٥٠ فداناً يزيد قليلاً عن ١١٨٠٠ فرد. وكانوا يملكون ٣٨ بالمائة من المساحة المزروعة، بمتوسط يقارب ٢٠٠ فدان للفرد الواحد. وكان في قمة هذه الطبقة ستون فرداً يملكون أكثر من ألفي فدان، بمتوسط قدره ٤٨٠٠ فدان للفرد الواحد، فإذا أخذنا في الاعتبار ملكية العائلة لما هو معروف من أهميتها في الأوضاع الاقطاعية، وصلت أرقام الملكية إلى حدود خيالية. وكان معنى هذا التركيز الشديد في الملكية العقارية أن الغالبية العظمى من الفلاحين لم تكن تمارس الملكية أصلاً، أو تمارسها في حدود لا تذكر (أقل من فدان) وعليها بالتالي أن تستأجر من كبار الملاك. ومع تزايد عدد سكان الريف وثبات المساحة المزروعة في معظم القرى أخذت الايجارات ترتفع بشكل جنوني، حتى وصل ايجار الفدان الواحد عند صدور قانون الاصلاح الزراعي الأول ستين جنيها[٦]. أما العمال الزراعيون الذين لم يكن بوسعهم حتى أن يستأجروا الأرض فقد كانوا في قاع البؤس يقل أجر الواحد منهم عن أجر ماشية الحقل.

كان كبار الملاك الإقطاعيين يسيطرون على **الحياة السياسية**. فالدستور كان يشترط لعضوية مجلس الشيوخ ملكية أرض لا تقل ضريبتها السنوية عن ١٥٠ جنيهاً. وانتخابات مجلس النواب ـ حين لا تزيفها الادارة ـ يسيطر عليها تماماً «أصحاب البيوتات» والمتعلمون من أبناء هذه الطبقة يحتكرون المناصب العليا في الدولة. ومنهم ومن أعضاء البرلمان يختار الوزراء. ومن بين الملاك وتابعيهم يعين العمد (المختارون). وأجهزة الدولة الإدارية على مختلف مستوياتها تحفل بأبنائهم حيث كانت تكاليف التعليم في مختلف مراحله ولا سيما التعليم العالي، لا يتحملها إلا المقتدر. حقاً لقد كانت تلك الطبقة تمثل في مواجهة الفلاحين ـ أغلبية الشعب المصري ـ الثروة والسلطة معاً. كانت تملك لقمة العيش ورهبة السلطان.

---

(٦) تعادل أكثر من ٧٠٠ جنيه من جنيهات النصف الأول من الثمانينات.

٣ ـ الرأسمالية الكبيرة

لقد حاولت الرأسمالية الوطنية غداة ثورة ١٩١٩ أن تبني صناعة مصرية وأن تدعم التجارة المصرية وتوجد نشاطاً مصرفياً مصرياً، ورفعت شعار تفضيل المنتجات المصرية في الاستهلاك وتشجيعها. ولكن الاستعمار ـ مستعيناً بالحكومة ـ حارب هذه الجهود. ثم كانت الأزمة الاقتصادية الكبرى في أوائل الثلاثينات فقضت على الكثير من المشروعات التجارية وعدد من مشروعات النقل والصناعة القليلة التي نشأت برؤوس أموال مصرية. ومن ناحية أغلق الاستعمار أمام الرأسمالية المصرية أبواب التجارة الخارجية وتجارة الجملة وأعمال المصارف وشركات التأمين.

وفي الوقت ذاته وارب الاستعمار الباب لعدد من كبار الأثرياء ليشتغلوا بالأنشطة غير الانتاجية أو بتلك المرتبطة بعملية الاستغلال لموارد البلاد: تجارة الداخل في القطن، المقاولات، عقود التوريد لقوات الحلفاء... الخ. وأمام تصاعد حركة التحرر الوطني في الأربعينات لجأت بعض الشركات الأجنبية إلى استخدام بعض الواجهات المصرية فاحتل عدد من «الباشوات» مقاعد مجلس الادارة، بل واقتنى بعضهم شيئاً من أسهم تلك الشركات. كذلك تحولت فروع بعض الشركات الأجنبية إلى شركات مساهمة مصرية. وسرعان ما رفعت شعار حماية الصناعة المصرية لتفرض الجمارك العالية التي تمكنها من البيع بأسعار مرتفعة كما دخلت فيما بينها في اتفاقات احتكارية لتحول دون أي انخفاض في الأسعار.

وهكذا كانت الرأسمالية المصرية في مجموعها على درجة من النمو ضعيفة إلى حد بعيد. كما كان في داخلها انقسام واضح بين الرأسمالية الوطنية ضحية القهر والاستغلال، والرأسمالية الكبيرة التي تدين بالولاء للمستعمر والتي سلمت لأول مرة وإلى الأبد بألا مستقبل لها إلا في خدمته، ولا ربح لها إلا من فتاته، ولذلك لم تكن تتصور مصر إلا دائرة في فلكه ولا تنظر إلى المطالب الوطنية إلا نظرة مساومة مع الاستعمار للحصول على شروط أفضل في اقتسام عرق جماهير الشعب العامل[٧].

٤ ـ التخلف الاقتصادي والاجتماعي واستغلال الشعب العامل

هكذا كانت سيطرة الاستعمار والاقطاع ورأس المال المستغل على حياة الشعب واقتصاد البلاد، كانت بيد هذا التحالف كما أوضح الميثاق السلطة السياسية في الدولة، وكانت له السيطرة الاقتصادية. وباستخدامها فرض على قوى الشعب العامل أبشع صنوف الاستغلال. ولننظر قليلاً ماذا كانت محصلة عشرات السنين من سيطرة هذا التحالف البغيض:

التخلف الاقتصادي، لقد تركزت الثروة الطائلة في يد عدد محدود من الأفراد بمساندة الدولة وتأييدها. وكانت البلاد مفتوحة الأبواب بلا أدنى قيد (حتى بدون ضرائب لغاية سنة

---

(٧) قال أمين عثمان باشا وزير المالية في حكومة الوفد التي تشكلت في ١٩٤٢: «إن بين مصر وبريطانيا زواجاً كاثوليكياً»، أي لا يعرف الطلاق. وحين بدأ غداة الحرب العالمية الثانية دور أمريكا القيادي في معسكر الاستعمار وطمعها في الوطن العربي بدأ بعض كبار الرأسماليين المصريين بالتزلف إلى أمريكا.

١٩٣٩) أمام رأس المال الأجنبي يدخل ويخرج ويربح كيف يشاء. ومع ذلك فإن الاقتصاد القومي كان في حالة جمود شاملة خير تعبير عنها هو أن زيادة الناتج القومي خلال النصف الأول من القرن العشرين لم تتجاوز ١,٦ بالمائة في المتوسط، بل إن الجمود أصاب حركة السكان ذاتها نظراً للارتفاع الرهيب لمعدل الوفيات (٢٧ في الألف في المتوسط) ولا سيما وفيات الاطفال (١٦٥ في الألف)، وهكذا كان معدل زيادة السكان في المتوسط خلال نصف قرن يدور حول ١,٧ بالمائة. وبالرغم من تلك الزيادة المعتدلة للغاية فإن ضعف نمو الناتج القومي جعل متوسط دخل الفرد الحقيقي يكاد يكون ثابتاً طوال هذه الفترة فقد كان ٣٦ جنيها في سنة ١٩١٣ ووصل إلى ٣٧ جنيها في سنة ١٩٥١.

وكان الاستعمار وأعوانه يصرون على أن يغرسوا في ضمير الشعب أن مصر بلد زراعي بطبيعته لا مجال فيه إلا للزراعة. وهذا سخف ما بعده سخف، فالمساحة المزروعة لم تتجاوز ٣ بالمائة من أراضي البلاد، فكيف لها بأن تستوعب إلى الأبد عدد السكان المتزايد. والحقيقة أن بريطانيا حرصت على أن تكون مصر مزرعة للقطن، تزود الصناعة البريطانية بأجود أنواعه بأرخص الأسعار، وسوقاً لمنتجات تلك الصناعة. وكانت الاستثمارات الأساسية التي أجرتها الدولة تنحصر في الري والصرف ووسائل نقل القطن وفي مقدمتها السكك الحديد. وحتى تلك الدرجة من النمو في قطاع واحد من الاقتصاد القومي ظلت محدودة للغاية فالرقعة الزراعية لم تزد من ١٨٩٧ حتى ١٩٥٠ بأكثر من ٦٠٠ ألف فدان، أي بنسبة ١٢ بالمائة خلال ٥٣ عاماً في حين زاد عدد السكان في الفترة نفسها أكثر من ١٠٠ بالمائة.

وكانت **الصناعة** هي القطاع المضحى به في الاقتصاد المصري. فبالرغم من أن ظروف الحربين العالميتين كانت تفرض نمو نشاط صناعي، وبالرغم من محاولات الرأسمالية الوطنية، ظلت نسبة المشتغلين بالصناعة لا تتجاوز ١ بالمائة من السكان وظل نصيب الصناعة من الدخل القومي لا يزيد عن ٩ بالمائة وتميز النشاط الصناعي المحدود بطابع التكامل مع الانتاج الاستعماري وليس بطابع منافسته بقصد الحلول محل منتجاته المستوردة. وهكذا تركز في الصناعة التي تتوافر موادها الأولية محلياً ولا يمكن تصديرها للخارج مع وجود سوق محلية واسعة لها مثل صناعة الاسمنت وصناعة سكر القصب وصناعة الحديد من الخردة، والصناعات الضرورية لتصدير القطن (الحلج والكبس) وكذلك صناعة المنسوجات القطنية والسجاير.

التخلف الاجتماعي، وإذا كان التخلف الاقتصادي يعني بالنسبة للأكثرية العظمى من أبناء الشعب الفقر في أسوأ صوره، فإن السلطة الرجعية الموالية للاستعمار لم تكن تعنى بصحة المواطن ولا بتعليمه. كانت خطب العرش المتوالية تؤكد عزم الحكومة على مكافحة «الفقر والجهل والمرض». ومع ذلك إذا نظرنا إلى مجال الصحة نجد أن عدد الأسرة بالمستشفيات لم يتجاوز ١,٤ سرير لكل ألف مواطن، ولم يزد عدد الاطباء عن طبيب واحد لكل ٣٨٠٠ مواطن. لقد كان عدد الأطباء في جميع أنحاء البلاد لايتجاوز ٥٦٦٨ طبيباً. وكانت الغالبية من الأسرة والأطباء بالقاهرة والاسكندرية أما سكان الريف فأقصى ما كانوا يطمحون اليه مفتش صحة في المركز ومستشفى متواضع في عواصم المديريات وبعض البنادر الكبيرة.

أما **التعليم** فقد حكمته لعشرات السنين سياسة دنلوب الشهيرة القائمة على تعليم العدد المحدود اللازم لتزويد الحكومة بالموظفين. ويجب أن نذكر أن الجامعة المصرية نشأت في مستهل

هذا القرن بجهود شعبية ولم تصبح حكومية إلا سنة ١٩٢٥، وأن المواطنين أنشأوا بأموالهم الكثير من المدارس حين ضاقت عن أولادهم مدارس الحكومة التي ظلت تتقاضى المصروفات الباهظة حتى قبيل الثورة في التعليم العام وإلى ما بعد قيام الثورة في التعليم العالي. ومع ذلك فقد كان تقدم التعليم محدوداً للغاية، فلم يزد عدد تلاميذ المدارس الابتدائية عن ٧٥٠٠ تلميذ لكل مائة ألف مواطن، وعدد تلاميذ المدارس الثانوية الفنية لم يزد عن ١١٦٠ تلميذاً لكل مائة ألف مواطن. أما التعليم العالي فكاد الوصول إليه يكون مقصوراً على أبناء أغنى أسر الطبقات الوسطى فما فوقها ولذلك لم يزد عدد الطلاب فيه عن ١٨٩ طالباً لكل مائة ألف مواطن. ومع البطء الشديد الذي اتسم به النمو الاقتصادي انتشرت البطالة بين المتعلمين على قلة عددهم في حين سادت الأمية أكثر من ٨٠ بالمائة من الشعب.

أما **الخدمات الاجتماعية** فكانت مقصورة على بعض الإعانات للجمعيات الخيرية حتى صدر قانون الضمان الاجتماعي المتواضع في ١٩٥٠. ولم تكن الدولة تعير الثقافة أدنى اهتمام.

الاستغلال، تلك كانت صورة مصر عشية الثورة. الاستعمار يمتص ثمار عرق الشعب العامل لتغنى الاحتكارات العالمية. وعلى ضفاف النيل بعض مئات من الأجانب والمتمصرين الإقطاعيين وكبار الرأسماليين يكدسون الثروات في بذخ وإسراف وتبديد. لقد خلقت الحرب العالمية الثانية حالة من الرواج المصطنع، مصدره التضخم الذي تم لتمويل نفقات القوات البريطانية في مصر، ودفع ثمنه الشعب كله في صورة غلاء لم يسبق له مثيل، ولم يفرز إلا فئة أغنياء الحرب. ولما تعاظم نضال الشعب المصري من أجل الحرية والتقدم أخذ الأجانب وكبار الأثرياء يهربون رؤوس أموالهم إلى الخارج. واستمر نزيف رأس المال حوالى العشر سنوات فقدت فيه البلاد عشرات الملايين من الجنيهات.

وكان الفلاح يتحمل العبء الأكبر من الاستغلال، فهو القاعدة العريضة للهرم الاجتماعي. فمن عرقه يحصل الإقطاعي على الايجار الباهظ، وتحصل البنوك العقارية على فوائد قروضها للإقطاعيين، ويحصل تجار الداخل وغيرهم من السماسرة على الأرباح، وتتخم بيوت التصدير والشركات الأجنبية. وكانت الجمعيات التعاونية القليلة القائمة تحت سيطرة كبار الملاك، وبنك التسليف لا يقرض إلا المالك أو بضمان المالك. وعمال الزراعة محرومون من حق التنظيم النقابي لا يحديهم أي تشريع وأجورهم في الحضيض.

وكان سيف الفصل التعسفي مشهراً على الطبقة العاملة. ناضل العمال طويلا حتى حصلوا على الاعتراف بحق التنظيم النقابي في ١٩٤٢، ولكن حظر القانون عليهم أن يوحدوا صفوفهم في اتحاد عام. وناضلوا من أجل زيادة الأجور، ولم يحصلوا إلا على حد أدنى للأجور قدره ١٢.٥ قرشاً سنة ١٩٥٠ حيث كانت الأسعار قد زادت أكثر من ٣٠٠ بالمائة عمّا كانت عليه قبل الحرب. ولم يكن العمال يعرفون من التأمينات الاجتماعية إلا التأمين ضد إصابات العمل.

وكان المثقفون يعانون من البطالة ومزاحمة الأجانب لهم لاسيما في قطاعات الصناعة والتجارة والمال والمهن الحرة، ومن ضيق فرص العمل بصفة عامة بسبب البطء الشديد في النمو الاقتصادي. وكانت الرأسمالية الوطنية تختنق في قبضة البنوك الأجنبية وفي ظل سيطرة الأجانب على التجارة الخارجية.

كانت مصر بحق مجتمع النصف في المائة.

رابعاً: مصر غداة رحيل عبد الناصر

وبعد عشرين عاماً من الثورة عانينا فيها جميع الضغوط والمؤامرات من جانب الاستعمار والرجعية وتعرضت البلاد للغزو مرتين للنظر إلى صورة مصر في أوائل السبعينات.

لقد أكد الميثاق أكثر من مرة أن الاشتراكية كفاية وعدل. إنها ليست مساواة في الفقر، ولكنها تكافؤ فرص في اقتصاد مطرد النمو متزايد الانتاج يسير قدماً نحو الرخاء الشامل. ولذلك فإنه يجدر بنا أن نوضح بادىء ذي بدء ما طرأ على الانتاج من زيادة في حجمه وتغير في هيكله قبل أن نتعرض لتطور الخدمات واجراءات العدالة الاجتماعية:

١ ـ التنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن ثمة بعض الأرقام القليلة التي تصور فوراً **أبعاد التنمية الاقتصادية**. لقد زاد الناتج القومي خلال الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٦ بمتوسط سنوي قدره ٦,٧ بالمائة. وفي السنوات التي تلت العدوان، وبالرغم مما أحدثه من خسائر معروفة، وبالرغم من عبء المجهود الحربي، نجحت البلاد في تحقيق معدل نمو في السنوات السبع السابقة لحرب ١٩٧٣ بلغ ٤ بالمائة في المتوسط. لقد بلغ حجم الاستثمار الثابت في السبعينات وحدها حوالى ٣٣٠٠ مليون جنيه مقابل ١٠٠٠ مليون جنيه فقط في السنوات الخمسين التي سبقت الثورة. وانعكست هذه الزيادة على مستوى معيشة المواطن فقد زاد متوسط دخل الفرد النقدي من ٣٧ جنيها سنة ١٩٥٢ إلى ٧٨ جنيها في ١٩٧٠/ ١٩٧١. ينبغي أن يضاف اليها ـ لتقدير الارتفاع الحقيقي في مستوى المعيشة ـ تعاظم الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين وفي مقدمتها التعليم المجاني والخدمات الصحية وضمان فرص العمل للخريجين.

ولعب **التصنيع** الدور الأساسي في هذا النمو السريع الذي يندر أن نجد له مثيلا في الدول النامية. لقد كان الانتاج الصناعي في ١٩٥٢ لا يزيد عن ٢٨٢ مليون جنيه فبلغ في سنة ١٩٧٠/١٩٧١ أكثر من ٢٤٢٤ مليون جنيه، أي أن معدل نمو الانتاج الصناعي في العشرين سنة ١١,٤ بالمائة سنوياً. وكان نصيب الصناعة من الدخل القومي حوالى ٩ بالمائة سنة ١٩٥٢ فوصل إلى ٢٢ بالمائة في ١٩٧٠/١٩٧١. إن انتاجية العامل في الصناعة أضعاف انتاجيته في الزراعة، ولذلك فإن الاستمرار في التصنيع هو السبيل الأساسي لاستمرار الزيادة السريعة في الدخل القومي. وأهم من الزيادة في حجم الانتاج الصناعي حدوث تغير شامل وعميق في هيكل الصناعة المصرية. لقد كان أهم الصناعات القائمة في بداية الخمسينات السكر والغزل والنسيج والاسمنت والأسمدة. وقد زاد الانتاج فيها عدة أضعاف نتيجة للتوسعات والمصانع الجديدة. فإنتاج الغزل مثلا قد زاد من ٤٩ ألف طن سنة ١٩٥٠ إلى ١٧٥ الف طن في ١٩٧٠/١٩٧١. وزاد انتاج الاسمنت في الفترة نفسها من مليون طن إلى ٣,٨ مليون. وزاد انتاج الأسمدة الآزوتية من ٨٣ ألف طن إلى ٧٦٥ ألف طن والسكر من ١٩٥ الف طن إلى ٥٨١ ألف طن.

وتولى القطاع العام إنشاء عدد كبير من الصناعات لأول مرة في البلاد وفي مقدمتها صناعة الحديد والصلب وصناعة المطروقات، والصناعات الكيماوية الثقيلة، وصناعة محركات الديزل وصناعة السيارات والجرارات والصناعات النفطية... هذا إضافة إلى الجديد من الصناعات

الغذائية والاستخراجية المعدنية والأجهزة الكهربائية. وأن الفارق الكبير بين قيمة الانتاج الصناعي في ١٩٥٢ وقيمته الآن لتوضح أن الدور الأساسي في التصنيع تولته الدولة عن طريق الصناعات الجديدة والتوسعات الضخمة في الصناعة القائمة.

ولما كان التصنيع وتطوير الزراعة وتوفير الكثير من الخدمات يعتمد على **الطاقة** فقد عنيت الثورة عناية خاصة بمصادر الطاقة. وإذا كانت جهود التنقيب عن النفط قد نجحت في مضاعفة انتاجنا بين ١٩٥٢ و ١٩٧١ حوالى تسع مرات، فإن الجهد قد أثمر في قطاع **الكهرباء**. فبعد كهربة خزان أسوان، خاض الشعب المصري معركة رائعة ستظل مضيئة في تاريخه العريق هي معركة السد العالي بما يوفره من طاقة ضخمة ورخيصة. وهكذا زاد انتاجنا من الكهرباء من ٩٩١ مليون كيلوات/ساعة في سنة ١٩٥٢ إلى ٨١١٣ مليون كيلوات/ساعة في ١٩٧٠/١٩٧١.

ولم يكن الاهتمام بالصناعة ليعني بأية حال إهمال **الزراعة**. إن الدولة استثمرت في الستينات وحدها في قطاع الزراعة والري ما يقرب من ٥٥٠ مليون جنيه، غير استثمارات السد العالي الضخمة.

وشمل الجهد الإنمائي التوسع الأفقي والتوسع الرأسي بما يستلزمان من مشروعات الري والصرف. لقد خرج الانسان المصري لأول مرة منذ آلاف السنين ليغزو الصحراء على نطاق واسع ولا يقنع باقتطاع اجزاء بسيطة منها تحفّ بالوادي والدلتا. لقد زادت المساحة المزروعة في عشرين عاماً بنسبة ١٦ بالمائة. وأن أولئك الذين يحاولون التقليل من قيمة هذا الجهد بدعوى ارتفاع التكلفة يجب أن يتذكروا أن غزو الصحراء لا يعني فقط تسوية الأرض وزراعتها ولكنه يشمل أعمال الري والصرف ورصف الطرق وبناء القرى الجديدة وتوفير الخدمات على مستوى متقدم. كذلك تبين فساد الادعاء بأن توزيع الأرض على صغار الفلاحين يؤدي إلى تدهور الإنتاج. وبفضل جهد الفلاح وأعمال التوسع الرأسي زادت انتاجية الفدان من المحاصيل الرئيسية. ففي سنة ١٩٥٢ كانت إنتاجية الفدان من القطن ٤,٥ قنطار فأصبحت في سنة ١٩٧٠ ٦,٣ قنطار. وبين هذين التاريخين زادت انتاجية القمح من ٥,١٨ اردب إلى ٧,٧ اردب، وإنتاجية الذرة من ٦,٣ إلى ١١,٣ اردب.

وقد انعكست تنمية الاقتصاد القومي على هيكل **التجارة الخارجية**. **ففيما يتعلق** بالصادرات هبط نصيب القطن من ٨٥ بالمائة في بداية الخمسينات إلى ٤٨ بالمائة فقط في ١٩٧٠/١٩٧١ في حين ارتفع نصيب الصادرات الصناعية من ١١,٩ بالمائة إلى ٣٢ بالمائة في الفترة نفسها. أما الواردات فقد أصبح يحتل المركز الرئيسي فيها ما يلزم للانتاج من سلع استثمارية ووسيطة، وهبط نصيب السلع الاستهلاكية ـ غير المواد الغذائية التي زادت وارداتها نتيجة للزيادة الكبيرة في عدد السكان ـ إلى حوالى ٥ بالمائة فقط. أصبحت صناعتنا تغطّي كل احتياجاتنا الاستهلاكية تقريباً. وكان التعبير عن استقلالنا الاقتصادي هو انتهاء سيطرة بريطانيا على تجارتنا الخارجية وتنوع اتجاهات الصادر والوارد عبر مختلف القارات.

إن الثورة المصرية وهي تعمل على زيادة الانتاج كانت تدرك دائماً أن هدفها هو إسعاد المواطن. وقد ترتب على زيادة فرص العمالة والارتفاع في الدخول أن زاد الاستهلاك العائلي خلال الستينات بمعدل ٨,٣ بالمائة سنوياً. وفي الوقت ذاته قدمت الدولة للمواطنين خدمات أساسية. لقد أصبح **التعليم** في جميع مراحله بالمجان، كما أنّ التلميذ في التعليم العام يحصل على الكتب بلا

مقابل. وفرض هذا بالضرورة التوسع في التعليم. إن نسبة الاستيعاب المدرسي في مرحلة الإلزام قد جاوزت ٧٥ بالمائة وكان معنى ذلك أن ارتفع عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية في العشرين عاماً من ١,٦ مليون إلى ٣,٨ مليون بمعدل زيادة سنوي قدره ٧,١ بالمائة، أي أكثر من ضعفي معدل زيادة السكان. وارتفع عدد تلاميذ المدارس الإعدادية والثانوية بأنواعها من ٢٥٠ ألف تلميذ إلى ١,٥ مليون، أي بزيادة قدرها ستة أمثال. أما التعليم الجامعي فقد شهد ثورة حقيقية. فإلى جانب التوسع في الجامعات القائمة تمت إنشاءات جامعة أسيوط. كما جرى تطوير جامعة الأزهر ـ أعرق جامعات العالم ـ لتعود إلى ما كانت عليه في عصورها الزاهية تقدم كل أنواع المعرفة جنباً إلى جنب مع الدراسات الدينية واللغوية. وامتدت فروع الجامعات إلى الأقاليم. وبلغ عدد طلبة الجامعات والمعاهد العليا في ١٩٧٠/١٩٧١ أكثر من ٢١٣ ألفا مقابل ٤٠ ألفاً فقط عشية الثورة، أي بمعدل زيادة سنوي حوالى ٢٠ بالمائة. وفي مجال الخدمات الصحية ارتفع عدد الأسرة بالمستشفيات إلى أكثر من ٧٣ ألف سرير أي بزيادة ١٥٠ بالمائة خلال العشرين عاماً. وأصبح هناك ٢,٢ سرير لكل ألف مواطن. وبالرغم من التزامات مصر إزاء الدول العربية الافريقية من حيث تزويدها بالأطباء، بلغ عدد الأطباء الممارسين فعلا في أوائل السبعينات ١٥ ألف طبيب بمعدل طبيب لكل ٢٣٠٠ مواطن.

ويضيق المجال هنا عن الإفاضة فيما تحقق في مجال الإسكان الشعبي والمرافق والخدمات الثقافية التي انشأت لها الدولة لأول مرة في تاريخ البلاد وزارة مستقلة.

٢ ـ الثورة والفلاحون

لقد كان الفلاحون، وهم أغلبية الشعب الساحقة في ذلك الوقت، أول من اتجهت اليهم عناية الثورة. وكان قانون الإصلاح الزراعي هو باكورة القوانين الثورية. وبعد قانون الاصلاح الزراعي الثالث الصادر في ١٩٦٩، اختفت من الريف المصري تماماً الملكية الإقطاعية، لم يعد هناك فرد واحد يملك أكثر من خمسين فداناً، وانهارت بذلك سلطة الاقطاع السياسية ونفوذه الاجتماعي. ونص الميثاق على أن يكون للفلاحين والعمال ٥٠ بالمائة على الاقل من مقاعد المستويات القيادية في الاتحاد الاشتراكي وفي المجالس السياسية. وخص القانون صغار الفلاحين بما لا يقل عن ٨٠ بالمائة من أعضاء مجالس ادارة الجمعيات التعاونية، وزادت المساحة المملوكة لمن يملكون خمسة أفدنة من أقل من ٣٥ بالمائة من إجمالي الأراضي المزروعة إلى حوالى ٦٠ بالمائة يضاف اليها ما حصل عليه الفلاحون بالتملك والإيجار من الأراضي المستصلحة.

ووفرت الدولة للفلاح الائتمان الزراعي الذي يمنح للحائز الفعلي للأرض وليس للمالك غير الزارع. وضمنت للفلاح الحصول على البذور والأسمدة من مستلزمات الإنتاج بالأجل وبسعر ثابت وكميات كافية. وأقامت نظام التسويق التعاوني وأممت تصدير القطن فأنقذت بذلك الفلاح من شبكة الاستغلال الرهيبة التي كانت تحيط به عبر نشاط تجار الداخل والمصارف الأجنبية وبيوت التصدير الاحتكارية وعنيت الدولة بحياة الفلاح اليومية. فوفرت له مياه الشرب النقية في كل القرى الرئيسية وغالبية القرى الصغيرة. وقدمت لأبنائه التعليم بالمجان وشيدت المدارس الابتدائية في معظم القرى. ووصلت الخدمات الصحية إلى الريف حيث أنشأت الدولة في سنوات الستينات ٨١١٥ وحدة صحية ريفية، فضلا عن ٢٥٧ مجموعة صحية، والأقسام الصحية في الوحدات المجمعة وعددها ٣١٨ مجموعة.

ومن ناحية أخرى تقررت حرية التنظيم النقابي لعمال الزراعة لأول مرة، ووضع حد أدنى للأجور وجعلت الدولة مشكلات العمال الموسميين على رأس اهتماماتها. واستمراراً من الثورة في طريق الارتفاع بمستوى معيشة الفلاح وتطوير الزراعة تقرر كهربة الريف، ليس فقط لأغراض الإنارة وإنما لتطوير الزراعة وتنشيط الصناعات البيئية والصغيرة وتوفير سبل الثقافة والإعلام.

٣ ـ الثورة والعمال

ولم يكن من المتصور أن تحدث بالبلاد ثورة صناعية حقيقية بدون تحرر الطبقة العاملة من القهر والاستغلال وإتاحة الفرصة لها لكي تسهم بكل طاقاتها الخلاقة في بناء صرح الصناعة. إن مجرد التوسع في الصناعة يحمل بذاته الخير للعمال في شكل فرص العمالة المتزايدة التي تمتص البطالة. ولكن الدولة وفرت للعمال ما هو أهم وأبعد أثراً.

لقد حظر القانون الفصل التعسفي، ووفر للعامل الحد الأدنى للأجور، وأتاح للتنظيم النقابي فرص العمل داخل المصانع. ونشأ عندنا لأول مرة اتحاد عام للعمال المصريين، وتقرر مبدأ التفرغ النقابي، وتم تمثيل اللجنة النقابية في اللجان المختصة بفض منازعات العمل.

وكان التأميم واتساع نطاق القطاع العام بالمشروعات الجديدة هو الظرف المواتي لتأكيد حقوق جديدة للعمال. فقد تقرر مبدأ اشتراك العاملين في ادارة شركات القطاع العام بانتخاب نصف أعضاء مجلس الادارة. ولعبت لجان الإنتاج التي تضم ممثلي لجنة الاتحاد الاشتراكي واللجنة النقابية وأعضاء مجلس الإدارة وبعض العاملين الممتازين دوراً هاماً في حياة الشركات. كذلك تقرر مبدأ مشاركة العمال في الأرباح بنسبة يحصلون عليها نقداً وأخرى تخصص للخدمات المشتركة.

وأصبحت مظلة التأمينات الاجتماعية تؤمن العامل ضد كل المخاطر بما فيها البطالة، وأخذ التأمين الصحي يوفر للعاملين في القطاع العام العلاج المجاني الكامل. وتأكيداً لنفس الاتجاه صدرت التشريعات والقرارات التي تمد إلى عمال القطاع الخاص عدداً من أهم المزايا التي حصل عليها عمال القطاع العام.

ويشترك العمال مع الفلاحين في النسبة المخصصة لهاتين القوتين من قوى الشعب العامل في الاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب والمجالس الشعبية لأن الفلاحين والعمال هم ـ كما جاء بالميثاق ـ «القوى المكونة للأغلبية، وهي القوى التي طال استغلالها والتي هي صاحبة مصلحة عميقة في الثورة، كما أنها بالطبيعة الوعاء الذي يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان».

٤ ـ الثورة والمثقفون

لقد حررت الثورة الثقافة من السيطرة الاستعمارية وأعادت صلة المثقف المصري بتاريخه الحضاري الطويل وكشفت له عن أمته العربية وثقافتها وإمكاناتها الواسعة وفتحت أمامه كل النوافذ على الثقافة العالمية بعد أن كان النفوذ الاستعماري يحصره في قنوات معينة. كما حررت الثورة الثقافة من الطبقية بعد أن وسعت قاعدة التعليم وجعلت المدخل الوحيد اليه هو القدرة الذهنية على التحصيل والدراسة. وهكذا وصل أبناء الفلاحين والعمال إلى أعلى مراحل التعليم، ولم

تعد المعرفة احتكاراً لأولي الثروة، ولم تعد البلاد تحرم من كفاءات أبنائها لمجرد عجزهم عن تحمل مصاريف التعليم. وشجعت الدولة التفوق الدراسي والبحث العلمي وهيأت له السبل حتى في المجالات المتقدمة وأفردت لذلك الجوائز وجعلت للعلم عيداً في كل عام. وحظى الكتاب والمسرح والموسيقى والسينما والفنون التشكيلية بمختلف أشكال التشجيع، وفي مقدمتها تمويل الاعمال الفنية الهامة وإنشاء معاهد الفنون وتنظيم منح للتفرغ للإنتاج الأدبي والفني.

لقد أتاح تحرر الاقتصاد القومي من السيطرة الأجنبية وتأميم الشركات الرأسمالية الكبرى وإنجاز مشروعات التنمية الضخمة فرصة نادرة لجيل كامل من الفنيين والإداريين المصريين تولى أعلى مراكز المسؤولية في مواقع الانتاج والخدمات، ولقد أداها بكفاءة وشرف. إن مصر من البلاد النادرة في العالم الثالث التي نجحت في أن يدير اقتصادها كله عناصر وطنية خالصة.

٥ ـ الثورة والرأسمالية الوطنية

لقد اهتمت الدولة بالرأسمالية المعادية للاستعمار باعتبارها إحدى قوى تحالف الشعب العامل. وكان تحرير الاقتصاد القومي من السيطرة الأجنبية وضرب الاقطاع والرأسمالية الكبيرة تخليصاً لها من شبكة قهر واستغلال طالما حاصرتها وشلت من جهودها. ثم كانت مشروعات التنمية الضخمة بما خلقته من فرص نشاط منتج لآلاف من الرأسماليين. إن الملكية الخاصة هي القاعدة العريضة في قطاع الزراعة. ويستفيد الزراع من الاستثمارات الضخمة التي تخصصها الدولة لمشروعات الري والصرف وتحسين التربة وتطوير الانتاج كما أن القطاع الخاص كان ينتج حتى أوائل السبعينات حوالى ٣٠ بالمائة من الانتاج الصناعي مستفيداً من مستلزمات الانتاج التي ينتجها القطاع العام ومن زيادة القوة الشرائية في الاقتصاد القومي ومتمتعاً بالحماية الجمركية التي تمنع استيراد السلع المنافسة. وزيادة الانتاج وارتفاع مستوى المعيشة تعني مزيداً من النشاط وفرص الربح في قطاعات التجارة والنقل والسياحة التي يزدهر فيها القطاع الخاص.

خامساً: ملاحظات ختامية

قلت في التمهيد لهذه الورقة إن «التنمية المستقلة» كتعبير وكمفهوم لم تكن معروفة في الخمسينات والستينات وكان الأمر المطروح هو «الاستقلال الاقتصادي» بمعنى تصفية الموجود من مصالح استعمارية ورفض الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد القومي. وقد حققت ثورة يوليو هذا الهدف. ونص الميثاق على أن يكون «القبول بالاستثمارات الأجنبية في الأحوال التي لا مفر فيها من قبولها في النواحي التي تتطلب خبرات عالية في مجالات التطوير الحديثة، ولا يمكن تغطيتها بمعونات غير مشروطة أو قروض مشروطة. وهذا ما تم فعلاً في ١٩٦٤ في قطاع التنقيب عن النفط وعلى نطاق محدود في صناعة الدواء.

ومع ذلك لا يملك المرء إلا أن يشيد بما توصل إليه عبد الناصر بفضل انحيازه الواضح للفقراء والمحرومين وحاسته السياسية المرهفة من توجهات تعد بدايات لعناصر هي اليوم جزء لا يتجزأ من استراتيجية التنمية المستقلة. وقد فرض عبد الناصر تلك الأمور رغم معارضة غالبية من كانوا حوله من المشتغلين بالاقتصاد. وكان في تجاهله آراءهم موفقا كل التوفيق.

١ ـ الاعتماد على النفس

كان عبد الناصر أقل قادة العالم الثالث انبهاراً بالتفوق الغربي، ذلك الانبهار الذي يعني ضرورة الاستهانة بقدرات الشعوب. ولهذا كان يكره الاعتماد على الخبرة الأجنبية ولا يقبلها إلا حين تكون ضرورة لا فكاك منها، ويحرص عندئذ على تنويع مصادرها. كان يرى أن الفنيين والإداريين والعمال المصريين قادرون، متى أتيحت لهم الفرصة، على التعلم واكتساب خبرات مرتبطة بالواقع علماً بأن الأخطاء ونقص الكفاءة في البداية أمر لا مفر منه لتكوين الإطارات المطلوبة. كانت مصر في عهد عبد الناصر تعرض عن مشروعات «تسليم المفتاح» وتحرص على مشاركة المصريين في التصميم والتنفيذ واستخدام المنتجات المحلية في كل مشروع حيثما أمكن ذلك. وكان يتطلع لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية. ويكفي دليلا على ذلك الاهتمام المبكر (منذ منتصف الخمسينات) بالطاقة النووية وصناعة الطيارات والطاقة الشمسية بغض النظر عن ما شاب التنفيذ من قصور أو مثالب. ويصعب حصر عدد معاهد ومراكز البحث العلمي والتكنولوجي التي رأت النور في ظل ثورة يوليو. ونشير إلى إنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي (الذي أصبح وزارة فيما بعد) وإلى جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية وعيد العلم وتنويع البعثات العلمية في أقطار متعددة لكسر احتكار أي دولة لتأهيل الباحثين العلميين. وقد أثبت المصريون بصفة عامة أنهم كانوا على المستوى الذي توقعه قائدهم. ولكن التكوين الاجتماعي والفكري لقوى التحالف الثوري بما تضمنه من تناقضات حمل الثورة على تبني شعار «عدم التضحية بالجيل الحالي لمصلحة الأجيال المقبلة» وهو ما ترتب عليه عملياً قصور المدخرات المحلية عن الوفاء بمعدل الاستثمار السنوي المطلوب (٢٠ ـ ٢٥ بالمائة) وبالتالي تغطية الفرق بمعونات أو قروض. ولا نعني هنا انتفاء مبدأ الاقتراض بهدف الاستثمار وإنما نقول إن القروض الأجنبية بالشروط السليمة يجب أن تكون إضافة للمدخرات المحلية وليست بديلاً عنها. وإذا كان إلغاء التعويض عن مصادرة الأراضي الزائدة عن الحد الأعلى للملكية. واقتصار التعويض في حالات التأميم على حدود جد متواضعة قد سهل تنفيذ الخطة الخمسية الأولى فقد ثارت أزمة التمويل عند إعداد الخطة الثانية بسبب رفض الطبقات الوسطى أي مساس بمستوى استهلاكها.

٢ ـ الوفاء بالاحتياجات الأساسية للجماهير

كثيراً ما يقف بعض المحللين عند ظاهرة الاهتمام بإنشاء صناعات سلع الاستهلاك المعمرة (السيارات، الثلاجات... الخ). ويرون فيها دليلا على انحياز نمط التنمية لمتطلبات الفئات البيروقراطية والتكنوقراطية العليا. ولكن الإنصاف يقتضي أن نذكر في هذا المقام باهتمام عبد الناصر شخصياً بتوفير الاحتياجات الأساسية للجماهير. وقد عرضت سريعاً فيما سبق لمدى التوسع في خدمات التعليم والصحة، ويمكن أن نضيف هنا حجم الإسكان الشعبي والمتوسط واختفاء الإسكان الفاخر تقريباً في الستينات. كذلك من المعروف أن عبد الناصر رفض بإصرار إنشاء أي مصنع مخصص للتصدير، وكان يصر على أن يستفيد المصريون من منتجات أي صناعة تقوم في بلادهم. ويجهل الكثيرون أن قطاع الغزل والنسيج كان ملزماً بتخصيص ثلث انتاجه للاقمشة الشعبية وبيعها بأقل من سعر التكلفة، وتعويض الشركات برفع أسعار المنسوجات الممتازة. ولابد أن نذكر أيضاً بأن اهتمام عبد الناصر بالسد العالي بدأ من حرصه على توسيع

الرقعة الزراعية حيث اتضح أن الاصلاح الزراعي لم يوفر الأرض اللازمة لكل الفلاحين وتصفية مشكلة عمال التراحيل التي كانت هاجساً دائماً لا يكف عن ذكره في خطبه واحاديثه الخاصة.

٣ ـ المشاركة الشعبية

وهنا نلمس اكثر الأمور حساسية. ففي المستوى الفكري تبنى عبد الناصر الأمور الآتية:

أ ـ مشاركة العمال في الإدارة. وهو حل جديد بين مبدأ المدير الواحد في التجربة السوفياتية ومبدأ التسيير الذاتي في يوغوسلافيا.

ب ـ ضمان ٨٠ بالمائة من مقاعد مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية لصغار الفلاحين.

ج ـ ضمان ٥٠ بالمائة من مقاعد مجلس الشعب والمجالس الشعبية المحلية للعمال والفلاحين.

د ـ «إن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب ان تتاكد باستمرار فوق سلطة اجهزة الدولة التنفيذية» الميثاق.

هـ ـ «كذلك فإن الحكم المحلي يجب أن ينقل باستمرار وبإلحاح سلطة الدولة تدريجياً إلى أيدي السلطات الشعبية، فإنها اقدر على الإحساس بمشاكل الشعب واقدر على حسمها» الميثاق.

وأعتقد أنه لا مجال للخلاف حول حقيقة أن هذا البرنامج الديمقراطي لم ينفذ على النحو المنشود ولا بالكامل. ويخرج الخوض في تحليل هذه القضية عن نطاق هذه الورقة. وكل ما نود أن نبرزه هنا هو سوء التبسيط المتعسف الذي يلقي على عبد الناصر وحده مسؤولية ذلك القصور. فهذا قول معيب من حيث أنه يلغي وجود المجتمع ووجود الصراع الاجتماعي حتى داخل التحالف الثوري نفسه. وأياً كان حجم الدور الشخصي البارز لعبد الناصر، فنحن هنا بصدد صميم قضية السلطة وهي قضية حاسمة تستميت الطبقات في الصراع من أجلها. وقد سئل عبد الناصر يوماً عن التفسيرات المختلفة للميثاق التي شاعت في منتصف الستينات. وكان رده أن تعدد تفسير النص أمر طبيعي لأنه يعكس الصراع الطبقي داخل المجتمع وحرص كل طبقة على التفسير الذي تراه أقرب إلى مصالحها□

ثورة يوليو والصراع العربي الاسرائيلي

جميل مطر

نائب رئيس الادارة العامة لشؤون فلسطين ـ جامعة الدول العربية.

كانت ثورة يوليو محاولة لإعادة تشكيل مصر كما يجب أن تكون: الدولة المستقلة سياسياً واقتصادياً، التي تتحمل عبء القيادة في منطقتها لتدعم وتحمي استقلالها السياسي والاقتصادي. أما مصر التي يريدها الآخرون فهي الدولة التابعة الغارقة في الديون المنكفئة على مشكلاتها الداخلية والمختنقة داخل حدود ملتهبة. مصر التي يجب أن تكون هي التي عبرت عنها مبادىء ثورة يوليو وكثير من ممارساتها وعدد من أشخاصها.

وفي رأينا كذلك أن تعبير الصراع العربي الاسرائيلي تعبير خاطىء وفيه الكثير من سوء الغرض. فالصراع ليس صراعاً بين كل البلدان العربية واسرائيل، لأن معظم البلدان العربية ـ بأي معيار عسكري أو سياسي أو اقتصادي ـ تقع خارج الدائرة المباشرة لهذا الصراع تماماً؛ كما ان اسرائيل ليست وحدها الطرف الثاني في الصراع. فضلاً عن ذلك فان تعبير الصراع نفسه قد لا ينطبق تماماً على الحالة في الشرق الأوسط. فالصراع يعني ـ في أحد مدلولاته ـ تضارباً عميقاً بين أهداف طرفي الصراع، بينما الواضح لنا وللآخرين أن الأقطار العربية غير متفقة على هدف في الصراع يضعها في تناقض مع الطرف الآخر، والأقرب الى واقع الجهد الحالي المخصص من الطرف العربي لهذا «الصراع» وأسلوبه في ادارته وأهدافه منه هو تعبير «الخلاف» وليس الصراع. وما نشهده هذه الأيام من تدهور عربي في معالجة أمور الصراع وتسويته ليس سوى برهان واضح على ذلك. وما نكرره ونردده بوعي أو بدون وعي من شعارات وبيانات وقرارات إنما يعكس بكل مرارة الاختلاف العميق حول الهدف: تارة يكون الهدف التحرير الكامل لفلسطين، وتارة أخرى لتحرير جزء أو شبر. بينما لو عالجنا المشكلة من زاوية أهداف العدو لاتضحت معالم خطيرة لمستقبل هذا الصراع، فالهدف من الصراع بالنسبة للعدو ليس احتلال فلسطين أو أجزاء منها، الهدف كان إضعاف العرب بالحروب والابتزاز والاستنزاف والافساد. ثم أصبح الهدف العمل لملء الفراغ الناتج عن الضعف العربي وبمعنى تاريخي العمل على تصفية المشكلة الشرقية الجديدة، في ضوء هذا الهدف يمكن تصور خطورة التركيز على القضية الفلسطينية كمحور أو جوهر هذا الصراع، لأنه تحت الضغط والإفساد والإرهاب قد تقبل البلدان العربية بتسوية ما للقضية الفلسطينية فتبدأ على الفور حلقات تسوية

المشكلة الشرقية برمتها، أي بعثرة الأمة العربية. ان نجاح محاولات تسوية ما يسمى بالصراع العربي الاسرائيلي من خلال التركيز على إيجاد تسوية ما للقضية الفلسطينية باعتبارها جوهر الصراع وفي غياب موقف عربي قومي مستند الى ادراك واضح لحقيقة أهداف العدو الخارجي سوف يعقبه حتماً مزيد من تقسيم الأمة العربية وتفتيتها.

هذه المقدمة ضرورية من أجل تفهم أفضل لتطور استراتيجية ثورة يوليو تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، وأقول تطور لأن ثورة يوليو كأي ثورة لم تولد كاملة النضج، ومن موقعها كثورة في سلطة تأخرت في الفهم حيناً وأخطأت في الممارسة أحياناً، حتى اذا ما اكتمل لديها الفهم والاقتناع كان الوقت قد أزف لضربها والانتقال بمشروع مصر التي يجب أن تكون الى مصر التي يريدون أن تكون.

هذه الورقة تسعى لوضع الصراع العربي الاسرائيلي في موضعه الصحيح بالنسبة لثورة يوليو، وهو الموضع الذي اكتشفته القيادة الثورية المصرية في وقت متأخر. وهو أيضاً الموضع الذي أكدته وتؤكده تطورات السياسة الخارجية المصرية منذ أوائل حقبة السبعينات، وفي هذا الاطار تحاول هذه الورقة أيضاً اعادة ربط وترتيب عمليات الفعل وردود الفعل في محاولات ضرب مصر الثورة وعزلها، استناداً الى فرضيات محددة وهي:

ـ ان صراع الشرق الأوسط هو الصراع الأساسي في المنطقة وهو صراع بين الاستعمار المتغير وبين الأمة العربية.

ـ ان ضرب مصر الثورة وروافدها القومية في المنطقة هو الهدف الرئيسي من صراع الشرق الأوسط.

ـ ان الثورة المصرية تأخرت في استيعاب خطورة الدور الامريكي في صراع الشرق الأوسط.

ـ ان تعبير الصراع العربي الاسرائيلي لا يعبر عن حقيقة الصراع، لأنه يزج فيه شكلاً بأطراف هي في الحقيقة خارجه، ويتجاهل عن عمد أطرافاً تشارك فيه وتستفيد منه.

ـ ١ ـ

قامت ثورة يوليو لتحقيق هدف الاستقلال والتنمية، أي الاستقلال السياسي والاقتصادي. قامت لأن حكومات قبل الثورة حاولت بدرجات متفاوتة وفشلت. وفور نشوب الثورة وتوليها السلطة في دولة تنطبق عليها جميع معايير التبعية السياسية والعسكرية والاقتصادية كان لا بد أن تخضع أولوياتها حسب ادراك قادتها وفهمهم للظروف المحيطة بمصر. إذ لا يمكن اغفال حقيقة أن قادة الثورة كغيرهم من أبناء الطبقة المتعلمة في ذلك الوقت كانوا نتاج ثقافة فرضها الاستعمار الغربي وفي الوقت نفسه أحد افرازات الحركة الوطنية المصرية والهزيمة في فلسطين.

لقد أدركت ثورة يوليو في وقت مبكر عدة حقائق، أهمها أنه لا يجوز أن تدخل مصر مواجهة عسكرية أخرى مع اسرائيل قبل أن تتجنب الاسباب التي أدت إلى الهزيمة[1]، وهذه الأسباب هي

---

(١) «إن الشعوب التي تساوم المستعمر على حريتها، توقع في الوقت نفسه وثيقة عبوديتها. لذلك، فإن أول أهدافنا هو الجلاء بدون قيد أو شرط». من خطاب لـ: جمال عبدالناصر، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٥٣؛ «خطة الاستعمار =

الفساد في الجيش المصري وفي النظام الحزبي والقهر والاستعمار البريطاني. وعملياً تحولت هذه الأسباب إلى أولويات لها الأسبقية على أي أمور أخرى. وأدركت الثورة أيضاً أن اسرائيل ليست جماعات وعصابات صهيونية مسلحة، ولكنها قوة يخشى بأسها. وإذا كانت المواجهة العسكرية مستحيلة قبل ازالة أسباب الهزيمة فلا بديل عن انشاء قوة عسكرية لها مصداقية الردع.

وفي إطار هذه المدركات، لم تكن أهداف الثورة بالغة الطموح، ولم تشكل في نظر الأطراف الخارجية تهديداً جسيماً. ولم تتصور ثورة يوليو حينذاك أنها أتت إلى حكم مصر بهدف طرد كل أشكال الاستعمار من المنطقة العربية، أو لتحمل لواء القومية العربية والدعوة إلى الوحدة العربية، أو لتلقي باسرائيل في البحر، بل أن قراءة الوثائق المبكرة للثورة تؤكد من ناحية أخرى ضعف الوعي والإلمام بدقائق السياسية الدولية ومتغيراتها. أما الإشارات إلى دوائر عربية وإسلامية وافريقية وحياد ودور يبحث عن بطل، التي وردت في تلك الوثائق فلم تكن في الحقيقة سوى محاولات لإضفاء نضج سياسي مطلوب من أجل اكتساب شرعية للحكم الثوري. وهي تعكس إلى حد كبير مقولات الأدب السياسي القومي والوطني الذي انتشر في مصر قبل ميلاد الثورة.

ولذلك فمن الضروري وضع علاقة الثورة في فترتها الأولى بإسرائيل في موقعها الحقيقي. فالثورة لم تنشب من أجل الانتقام الفوري الانفعالي من اسرائيل. والأصح أنها قامت نتيجة تحلل النظام الحزبي الذي أدى إلى الهزيمة. ولم تربط الثورة في تلك الفترة بين اسرائيل والاستعمار ربطاً عضوياً، وانما ذلك الربط الذي يخدم تبريرات الهزيمة وقضية جلاء القوات البريطانية عن مصر[٢]. من ناحية أخرى فمن الضروري أيضاً الإشارة إلى أن قادة الثورة كمعظم أبناء جيلهم من المصريين لم يبلغ بهم الفكر القومي مرحلة التأثير الحاسم، هذا في الوقت الذي لم تكن فيه الدراسات العسكرية على مستوى يهدف إلى خلق عسكريين مصريين بطموحات قومية أو باقتناعات استراتيجية تتعلق بالأمن القومي الاقليمي. لذلك كله كانت قضايا المشرق العربي، وبشكل أقل قضية فلسطين بسبب المشاركة العسكرية المصرية فيها، تحتل وضعاً يبتعد كثيراً عن سمات العقيدة لدى هؤلاء القادة، ويقترب كثيراً من سمات الرومانسية أحياناً أو الواقعية التقليدية الموروثة عن نظام ما قبل الثورة[٣].

في ضوء هذه الخلفية عن الاستعداد الفكري والسياسي لقيادة ثورة يوليو يمكن فهم رد فعل

= دائماً هي القضاء على الامم العربية جميعاً، وهي ليست خطة قصيرة الأجل. ولكنها خطة طويلة الأجل تهدف إلى القضاء على العروبة كلها». من خطاب لـ : جمال عبد الناصر، ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٥٣: «علينا ان نسير خطوة خطوة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية بين افراد الشعب ولا بد للبلد من ان يتطور تدريجياً». من خطاب لـ : جمال عبد الناصر، ٦ نيسان/ابريل ١٩٥٤، و«اننا لا نريد ان نكون البادئين بالصراع فليس للحرب مكان في سياستنا الانشائية لتحسين احوال شعبنا». من خطاب لـ : جمال عبد الناصر، ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٥٤.

(٢) أكد عبد الناصر في خطبة القاها في: نادي فلسطين، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣: «ان العدو الرئيسي ليس اسرائيل، ولكنه بريطانيا، فبريطانيا هي الدولة التي شجعت الاستيطان اليهودي في فلسطين وامدت اسرائيل بالسلاح».

(٣) يقول جمال عبد الناصر: «ان مصر ستعمل على انشاء عالم عربي موحد متى سويت قضية قناة السويس وفي نيتنا اليوم ان نقوم بدورنا في المساعدة لتسوية جميع المشاكل المتصلة بالبلاد العربية... نشعر ان هدفنا يجب ان يقوم على اساس انشاء العالم العربي وتوحيد اسرته بحيث تحتل المكان الجدير بها بين دول العالم». انظر:
NewsWeek (July 1954).

الثورة في بدايتها لمحاولات التوصل إلى سلام بين مصر واسرائيل. فالنظام الثوري لم يكن مهيأ لمواجهة عسكرية مع اسرائيل، وكانت أولوياته محددة وواضحة وهي تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي واعادة بناء جيش وطني، وكانت قيادته لأسباب متعددة غير مدربة بالقدر الكافي على السياسة الدولية أو مدركة لأساليبها المعقدة أو لأهداف الاستعمار وقدرته على التطور المستمر والتجسد في أشكال متنوعة. ثم إن النظام الثوري ورث عن النظام السابق نظاماً دبلوماسياً واتفاقيات هدنة ووزراء خارجية فرضوا نهجاً استمرارياً. القول اذن بأن ممارسات مرحلة الارتداد على ثورة يوليو ـ وخصوصاً فيما يتعلق بمسألة السلام مع اسرائيل ـ تجد جذورها في فترة أو أخرى من فترات الثورة، قول صحيح شريطة أن توضع هذه الممارسات في اطار أهدافها الحقيقية. فثورة يوليو كانت تصعد بمصر نحو السلام العادل والشامل، أي السلام الذي يتحقق من موقع قوة مصر ويدعم الارادة المستقلة المصرية[1]، أما حركة الردة على ثورة يوليو فقد تدحرجت بمصر نحو اتفاقية صلح. وبدلا من أن يكون السلام هدفاً من أهداف مصر التي يجب أن تكون، أصبح السلام في فترة الردة وسيلة لتحقيق مصر التي يريدون أن تكون.

إن الروايات المتعددة التي تحدثت عن محاولات التوصل إلى صلح بين مصر واسرائيل في أوائل عهد الثورة تغفل عن جهل، أو ربما عن قصد، أن تلك المحاولات كانت تتم بينما كانت وفود مصرية تسعى للحصول على سلاح للجيش المصري، وبينما كانت الثورة المصرية تشيد اجماعاً شعبياً عربياً ضد الأهداف الأمريكية والبريطانية، وبينما كانت مصر تسعى لبناء السد العالي، وفي وقت بدأت تتضح فيه معالم مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام الاقليمي العربي، مرحلة بروز الدولة القائدة والقاعدة. كل هذه التطورات كانت تمثل موضوعياً شروطاً مصرية للسلام. أما الصلح الذي تحقق في عهد قريب فقد تم التفاوض عليه بينما كانت مصر تخفض من قواتها العسكرية وكانت السلطة الحاكمة تشيد إجماعاً مصرياً معادياً للعرب ومؤيداً للتحالف مع الولايات المتحدة ضد دول عربية واسلامية أخرى، وبينما كانت القوى المصرية والعربية والدولية المعادية لمصر تسعى لهدم مشروع النهضة المصرية وتشكك في قيمة السد العالي وتهدم أسس القطاع العام، وبينما كانت مصر الدولة تنسحب من النظام الاقليمي العربي وتتقوقع على دور الاستجداء والتبعية.

وهنا تبرز مفارقة لها مغزاها، إذ بينما تتأكد حقيقة أن الغارة العسكرية التي شنتها اسرائيل على قطاع غزة في شباط/فبراير ١٩٥٥ كانت من أهم المؤشرات لفهم التطور في علاقة ثورة يوليو بالصراع العربي الاسرائيلي، تتأكد الآن حقيقة أخرى وهي أن حرب تشرين/أكتوبر أضحت هي الأخرى من أهم الدلائل لفهم ما جرى لمصر وبمصر بعدها.

ـ ٢ ـ

لم يكن هناك في تاريخ الصراع العربي الاسرائيل طرف عربي، بل أطراف. وقد وجدت

---

(٤) «إن السلام لا يمكن صيانته إلا بقوة عسكرية تحميه، ذلك أن السلام لا يتحقق من جانب واحد... إن صيانة السلام رهن بقدرة القتال». من خطاب لـ : جمال عبد الناصر، غزة، ١٣ ايار/مايو ١٩٥٦، و«لن يكون سلام بالنسبة الينا إلا بعد أن نبني قوة مسلحة يعتمد عليها يحسب كل فرد حسابها وتقديرها كل التقدير». من خطاب لـ : جمال عبد الناصر، ١٤ ايار/مايو ١٩٥٦.

مختلف أطراف الصراع مصلحة في استخدام تعبير طرف عربي في الصراع. فالأعداء وجدوه تعبيراً يخدم صورة اسرائيل كدولة مستضعفة في مواجهة عشرين قطراً، ووجدوه ـ وهو الأهم ـ تعبيراً يمكن توظيفه لتأصيل العداء وتعميقه في بلادهم ضد العرب وقوميتهم وطموحاتهم. ومعظم الأقطار العربية وجدت التعبير مناسباً كرصيد شعبي لا تتحمل في سبيله تكلفة تذكر، ولا نجد لهذا المصطلح تعبيراً شكلياً فعلياً إلا في اجتماع الدول العربية مرتين في السنة في مجلس جامعة الدول العربية لإصدار قرارات غير ملزمة أو غير قابلة للتصديق في شأن ما يسمى بالصراع العربي الاسرائيلي. أما خارج جامعة الدول العربية فلا يوجد على ساحة الصراع الواقعية طرف عربي موحد. وليس من المحتمل أو الممكن إيجاده في ظل الوضع العربي الراهن والمتبعثر، والاسباب عديدة. فالبلدان العربية لم تتفق بعد على تحديد العدو الذي تصارع وتعريفه، وهي لا تتساوى من حيث مدى الخطر الذي تتعرض له نتيجة توصيفها أو توظيفها في إطار هذا الصراع، وأكثرها غير مقدر لخطورة الغزوة الصهيونية التي ابتلعت فلسطين. ولكن أهم الأسباب على الاطلاق هو أن الانظمة الحاكمة العربية تدرك أن اشتراكها الفعال والجاد في أنشطة الطرف العربي في هذا الصراع ومجهوده يتطلب منها أن تتوحد ـ ولا أقول تتحد ـ وهذا التوحد أخطر عليها، كأنظمة حكم قطرية، من التهديد الموجه اليها من اسرائيل.

من ناحية أخرى لم تعن فلسطين الشيء نفسه بالنسبة لكل البلدان العربية. فبالنسبة لتيار سابق على ثورة يوليو كانت فلسطين احد الرموز الهامة في التيار القومي الذي ساد بلاد الشام. وبالنسبة لعدد من الاقطار العربية الأخرى أصبحت احد رموز الدين الاسلامي، وهي بذلك كانت تعني في الغالب مدينة القدس قبل أن تتقلص حدود الرمز فيصير المسجد الاقصى اسطبلات سليمان، أما الخليل ويافا وغزة والناصرة فكلها من مسؤولية عرب آخرين. وبالنسبة لشرق الأردن كانت فلسطين ولاية اردنية أو وديعة. وبالنسبة لتونس كانت فلسطين مشكلة أهل فلسطين وحدهم. وبالنسبة للفلسطينيين كانت فلسطين مشكلة ومسؤولية كل العرب. وبالنسبة لعدد من الدول التقدمية كانت فلسطين تعني عقبة أو وسيلة للتعاون أو التصارع مع دولة عظمى أو أخرى.

كان هذا هو مافهمته ثورة يوليو، وكان عليها أن تتعامل معه، وتضع استراتيجية مناسبة لعملها العربي. وحدثت اخطاء في الممارسات في بداية الأمر وتلقت ثورة يوليو درسها الأول على أيدي نوري السعيد وكميل شمعون وغيرهما. وأدركت أن فلسطين بالنسبة للعديد من الأطراف العربية مجال مزايدة ومساومة، وأدركت في الوقت نفسه أن الولاء الأساسي لبعض الأنظمة العربية هو الولاء للاستعمار الأجنبي قبل الولاء للقطر أو للقومية أو لتحرير فلسطين. هذا الادراك المزدوج شكل أساس الفهم الثوري المصري لدوره ولدور بقية الأطراف العربية في الصراع العربي الاسرائيلي.

وبالنسبة لثورة يوليو ـ في أعوامها الأولى ـ كانت فلسطين جزءاً من الموروث التقليدي في عقيدة الأمن القومي المصري، قبل أن تصبح جزءاً من عقيدة قومية في مراحل أخرى من تطور الثورة. ومع ذلك ففي كل المراحل كانت الثورة ـ تحت تأثير ثقل التاريخ العربي والاسلامي ـ تؤمن بأن اسرائيل ظاهرة طارئة يحسب عمرها بالأعوام أو بالقرون.

ولفلسطين أهمية خاصة في معادلات الأمن القومي المصري. وفي هذا تختلف مكانة فلسطين عن مكانة كل من السودان أو ليبيا، فعلاقة السودان بمصر وعلى مدى عصور القوة والضعف على

السواء نظمها وضبطها تاريخياً اعتمادها المشترك على شريان واحد ومتواصل للحياة، وليبيا تقدم للأمن المصري عمقاً استراتيجياً نادراً. وكلاهما ـ السودان وليبيا ـ لا توجد وراءهما قوة ثالثة تشكل أي خطر داهم على أي منهما أو على مصر. أما فلسطين فهي الرئة التي تتنفس بها مصر، ومن يتحكم فيها أو فيما وراءها يسهل عليه خنق مصر، أي عزلها عن مجالها الحيوي في المشرق العربي. ولذلك ليس مصادفة أنه في كل مرحلة من التاريخ تستقل فيها الإرادة المصرية تصبح فلسطين وما وراءها شاغلها المركزي[٥]. وليس مصادفة أيضاً أنه في كل مرحلة تضعف فيها الارادة المصرية المستقلة أو تنعدم يفرض على مصر الانشغال بحدودها الجنوبية والغربية. ولذلك كان من الطبيعي أن تبدأ ثورة يوليو في الاهتمام بفلسطين بعد أن حققت للسودان استقلاله وخلصت نفسها والسودان من مشكلات كان يمكن أن تستنزف قواها.

انطلاقاً من هذه العقيدة الأمنية وفي ضوء الظروف الدولية والعربية والاسرائيلية المحيطة بمصر، تمسكت الثورة بقاعدة تفادي المواجهة المبكرة حول المسألة الاسرائيلية. فبالنسبة للظروف الدولية تصورت ثورة يوليو أن خروج الاستعمار البريطاني والفرنسي من المنطقة يعني انهاء الاختراق الاستعماري أو إضعافه وبالتالي إضعاف اسرائيل وحرمانها من الاعتماد على القواعد العسكرية الاستعمارية في المنطقة[٦] . هذا التصور ربما كان صحيحاً استناداً إلى خبرة قادة ثورة يوليو وتجربتهم مع الاستعمار، ولكنه أثبت بالممارسة الفعلية أنه كان تصوراً ناقصاً وغير ناضج لسببين، الأول افتقار هذا التصور إلى تحليل دقيق لتحولات النظام الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية وعمليات الاحلال الاستعماري (سوف نعود لهذا الموضوع في القسم الرابع من هذه الدراسة). الثاني أن هذا التصور استهان بمدى التغلغل الاستعماري الثقافي والاقتصادي في كثير من البلدان والأنظمة العربية «رجعية» كانت أم «تقدمية».

وركزت خطة ثورة يوليو لتحقيق الالتفاف حول المسألة الاسرائيلية على استراتيجية قوامها عملية «تثوير» المنطقة العربية والتحريك المستمر لجميع متغيرات النظام العربي ومن بينها مرونة حركة التحالفات العربية، ودعم الإمكانات الايديولوجية كالقومية والاشتراكية والامكانات الثقافية، والتهديد المستمر للمصالح الاستعمارية، وتضخيم مختلف الأرصدة السياسية العربية في دول العالم الثالث والكتلة الشيوعية، وإدماج الطوائف والأقليات العربية في المسار القومي للنظام. ولكن ثورة يوليو، خلال تركيزها على تحريك متغيرات النظام، لم تغفل الثوابت الرئيسية، وأهمها على الاطلاق العلاقة المصرية السورية؛ إذ لم يكن متصوراً أن تحقق أهداف الالتفاف حول المسألة الاسرائيلية دون أن تكون سوريا احدى الحلقات الرئيسية في هذه الاستراتيجية.

---

(٥) «خلقت اسرائيل لتكون عاملا من عوامل القضاء على القومية العربية. خلقت اسرائيل لاضعافنا ولاثارة المتاعب في طريقنا». من خطاب لـ : جمال عبد الناصر، ١٤ ايار/مايو ١٩٥٦؛ «حاول الاستعمار بكل وسيلة من الوسائل أن يضعف قوميتنا وأن يضعف عروبتنا وأن يفرق بيننا، فخلق اسرائيل صنيعة... (له)». من خطاب التأميم، ٢٦ تموز/يوليو ١٩٥٦، و«أن اقامة اسرائيل في هذا المكان من العالم بين ارجاء العالم العربي إنما يهدف إلى تهديد العرب وتفتيت القومية العربية حتى يرتمي العرب في احضان الدول الاستعمارية». من خطاب في: ١٥ ايار/مايو ١٩٥٨.

(٦) «إذا تحررنا من الاستعمار فأننا نخطو خطوة في تحرير فلسطين، وإذا تحررنا من اعوان الاستعمار فأننا نخطو خطوة أخرى». من خطاب في: ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٠، و«كل بلد عربي يقع تحت سيطرة الاستعمار انما يؤثر على البلاد العربية الأخرى». من خطاب لـ : جمال عبد الناصر، ٨ أيار/مايو ١٩٦١.

ولاشك أن هذه الاستراتيجية ـ التي اتسمت أيضاً بالمرونة في كثير من آلياتها وخططها التنفيذية ـ حققت وبنجاح أهدافها، إذ شهد النظام العربي خلال تنفيذها حالة من الحيوية الايجابية، وزادت مختلف الإمكانات العسكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية للمنطقة بأسرها، فقد تم خلال هذه الفترة جلاء القوات العسكرية الاجنبية عن معظم الاقطار العربية وزاد عائد النفط زيادة كبيرة وانتشر فكر التصنيع والتخطيط، وأمام هذه الانجازات توقفت، أو كادت تتوقف، محاولات التوسع الاسرائيلي والغارات المسلحة.

ولم تخطىء ثورة يوليو في تعريف اعدائها وأعداء الثورة العربية. وكانت محقة حين اعتبرت الاستعمار واسرائيل والرجعية العربية زوايا تتكامل في مثلث واحد[٧]. ولم تتوهم في أي وقت أن العدو المثلث انهزم أمام التيار القومي الجارف. أو أنه لا ينتظر الفرصة المناسبة للانقضاض على الثورة وعلى النظام العربي. ولكنها اخطأت حين تصورت أن النظم التقدمية رصيد صاف لحساب الطرف العربي في الصراع العربي الاسرائيلي، ولحساب استراتيجية الثورة للالتفاف حول اسرائيل. وقد يكون للثورة عذرها، فالشراسة التي عوملت بها من قبل العدو المثلث بالاضافة إلى وضوح ومنطقية التفاعلات الحاصلة بين زوايا هذا المثلث وتكاملها، جعلت الثورة تقلل من خطورة العنصر القطري في التيارات والحركات القومية الأخرى، وهشاشة النظم القطرية القومية، وصراعات السلطة فيها، والشعوبية المختفية في أعماق تيارات وقيادات رئيسية في احزاب وتنظيمات قومية. وربما اعتبرت الثورة خلافاتها مع النظم التقدمية من نوع التناقضات غير الجذرية؛ وقد أثبتت تجربة ثورة يوليو أنه في فترات الأزمات قد لا يقل التناقض غير الجذري خطورة عن التناقض الجذري.

وتعتقد هذه الورقة أن هذا هو ماحدث قبل انتصاف الستينات بقليل. إذ اجتمعت قوى العدو المثلث التي تشكل تناقضاً جذرياً مع ثورة يوليو على خطة تهدف إلى عزل مصر واشعاعها الثوري والقومي[٨]. فتحركت قوى رجعية ـ بعلانية غير معهودة ـ لإقامة نظام اقليمي إسلامي يحاصر ثورة يوليو ويفتت النظام القومي العربي. وفرضت الولايات المتحدة حصاراً اقتصادياً على مصر، وكثفت وجودها السياسي والعسكري في المنطقة، وتدفقت الأسلحة الالمانية والأمريكية إلى اسرائيل التي بدأت استعدادها لمعركة حاسمة ضد الثورة العربية. وبوعي غير ناضج أو بسبب ضيق الأفق، شاركت تيارات قومية أساسية في الوطن العربي بدور لا يقل خطورة، وهو المزايدة على ثورة يوليو للخروج عن استراتيجيتها الهادفة إلى الالتفاف حول اسرائيل والانتقال إلى سياسة المواجهة العسكرية المباشرة[٩]. وكان مؤتمر القمة الذي دعت إليه مصر في عام ١٩٦٤ شاهداً تاريخياً على خطورة المرحلة التي يمر فيها الصراع العربي الاسرائيلي، ودليلا مادياً على مسؤولية دول تقدمية عن تطورات خطيرة شهدتها مراحل تطور النظام العربي بعد هذا المؤتمر والمؤتمر

---

(٧) «إن عدوي وعدو أمتي هو الاستعمار والرجعية المتعاونة معه والقاعدة التي يتحفز منها لضرب آمالنا وهي اسرائيل». من خطاب في: ٥ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٦١، و«.. أنها ـ أي الرجعية ـ طرف ضالع بوعي أو بغير وعي مع تواطؤ الاستعمار واسرائيل». من خطاب في: ٢٥ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦٦.

(٨) «لازالت مواجهتنا موجودة مع اسرائيل، مع الاستعمار، مع الرجعية ولاهم حيسيبونا، ولا احنا حانسيبهم، احنا عناصر متضادة». من خطاب لـ : جمال عبد الناصر، ٨ آذار/مارس ١٩٦٥.

(٩) «موضوع الحرب ما نقدرش أبداً نحطه في ميدان المزايدات زي ما حاول البعثيون». من خطاب، في: ٢٢ تموز/يوليو ١٩٦٥.

الذي تلاه ولقد كان موقف أحد رؤساء النظم القومية العربية حين طلب امهاله أياماً قليلة يحتل خلالها تل أبيب أسوأ من مواقف رؤساء النظم التقليدية الذين أعربوا بصمتهم عن مواقفهم الحقيقية من الصراع العربي الاسرائيلي.

- ٣ -

لاشك أن معركة ١٩٦٧، كمعركة في سلسلة معارك الصراع العربي الاسرائيلي تستحق الاهتمام، باعتبارها المعركة التي تحققت فيها خسائر فادحة في القوات المسلحة لثلاثة بلدان عربية تشكل بلدان المواجهة العربية، والتي أسفرت عن احتلال اسرائيل لمساحات هائلة من الأراضي العربية. ولكن الذي يثير الاستغراب هو ذلك الإصرار العنيد من جانب أطراف وقوى سياسية مصرية وعربية ودولية لاعتبارها احدى الهزائم الكبرى في التاريخ العالمي؛ ثم استغلالها وتوظيف نتائجها لتعميق الشعور بالهزيمة في نفوس جماهير العرب. وامتدت يد الإصرار إلى الأداء الجيد في معركة أكتوبر لتضعه في بوتقة صنع الهزيمة وتكريسها، فصارت تنازلات ما بعد نصر اكتوبر تنسب إلى هزيمة حزيران/يونيو.

إن هذا الإصرار يبدو أقل استعصاء على الفهم، إذا أجرينا مقارنة بين حركة التفاعلات الدولية والأقليمية في المنطقة في الأعوام التي سبقت مباشرة معركة ١٩٦٧، وشبكة القوى الدولية والإقليمية التي استفادت في حقبة السبعينات وتستفيد في الثمانينات من حملة ترسيخ الهزيمة. فمنذ أن بدأت خطة عزل ثورة يوليو عن طريق إقامة نظام إقليمي إسلامي يتزعمه قطر عربي[١٠]، أدركت الثورة أن هناك تنسيقاً بين الولايات المتحدة وعدد من الاقطار العربية لضرب ثورة يوليو، وتوالت التطورات التي تؤكد هذا الإدراك، إذ نشطت الولايات المتحدة في مجال إسقاط زعامات ونظم في العالم الثالث عرفت بفاعليتها في حركة عدم الانحياز وتأييدها للحركات التحريرية والثورية[١١]. وفرضت على مصر حصاراً اقتصادياً فمنعت عنها القمح وتدخلت لدى دول أخرى لمنع توريد سلع غذائية إلى مصر.

حدثت هذه الممارسات والأعمال العدائية الأخرى التي شاركت فيها اقطار عربية مع الولايات المتحدة، في وقت اتسمت فيه الجبهة الاسرائيلية بالهدوء، ولكنه الهدوء الذي انجز خلاله في اسرائيل عملية استيعاب أكبر صفقة أسلحة حصلت عليها عن طريق ألمانيا الغربية، وفي مرحلة انتقلت فيها الولايات المتحدة إلى سياسة الاعلان الصريح عن تحالفها مع اسرائيل. وهكذا خرجت إلى العلن في تحديها وحربها لثورة يوليو في وقت واحد مختلف القوى التي تخشى على مصالحها من البناء الثوري الذي أقامته ثورة يوليو في العالم الثالث والوطن العربي ومصر.

وفي بدايات عام ١٩٦٦ وصل إلى السلطة في سوريا نظام جديد. واتجهت أولى مبادراته

---

(١٠) اعتبر عبد الناصر محاولة اقامة حلف اسلامي امتداد لمحاولات اقامة الحلف المركزي ومنظمة الدفاع عن الشرق الاوسط ومبدأ ايزنهاور، واعتبر الموافقة السريعة من شاه ايران ورئيس تونس من الادلة على ذلك . من خطاب لـ : جمال عبد الناصر في: ١٥ أيار/مايو ١٩٦٦ و ٢٢ شباط/فبراير ١٩٦٦، حديث مع مراسل **الازفستيا**، في: ١٩٦٦/٢/٧، وخطابه في: المحلة الكبرى، ١ أيار/مايو ١٩٦٦.

(١١) انظر خطاب عبد الناصر في مأدبة تكريم الرئيس تيتو، في: ٢ آذار/مارس ١٩٦٦، وخطابه في مأدبة تكريم رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي، في: ١٠ أيار/مايو ١٩٦٦.

الخارجية نحو القاهرة عن طريق الاتحاد السوفياتي، إذ شعرت موسكو ـ مثلما شعرت القاهرة ـ أن الولايات المتحدة عازمة على شد أزر القوى المتحالفة معها والعمل لطرد النفوذ السوفياتي من المنطقة. وأرادت موسكو أن تقدم ثورة يوليو دعمها للنظام السوري الجديد ليحظى بالشرعية اللازمة في سوريا، ولحمايته من ضغط النظم الرجعية. وترددت القاهرة لأسباب متعددة أهمها تجارب عدم الثقة التي دخلت فيها مع أحزاب سياسية عربية، والمزايدات على قضية فلسطين، وحملات الاعتقال التي قام بها النظام الجديد ضد العناصر القومية في سوريا. وزاد ترددها حين طلب منها أن توقع مع النظام الجديد على اتفاقية دفاع مشترك، خصوصاً وأنها تعلم الحال الذي وصل اليه الجيش السوري بسبب الانقلابات العسكرية المتعاقبة، وتعلم الإمكانات السورية الحقيقية من خلال ما تم طرحه من معلومات ومشاورات في قمة ١٩٦٤، وتعلم أيضاً الوضع الذي آل اليه حزب البعث الحاكم بسبب خلافاته الداخلية.

ويبدو أن حسم الموقف لصالح عقد اتفاقية دفاع مع النظام السوري جاء نتيجة أحد اعتبارين، الأول أن النظام السوري ـ برغم كل مظاهر الضعف فيه، وبرغم سماته الطائفية والمشكلات التي قد تسببها في الشارع الاسلامي السوري ـ اختار موقفاً تقدمياً ومناهضاً للهجمة الأمريكية والرجعية في المنطقة العربية[١٢]، مما جعله رصيداً للثورة في تلك المرحلة الخطيرة. أما الاعتبار الثاني فهو أن مصر شعرت أن النظام ـ بسبب مظاهر الضعف التي يعاني منها ـ قد يلجأ إلى تصعيد المواجهة مع اسرائيل ليكسب بهذا التصعيد شعبية، وبالتالي فإن عقد اتفاقية دفاع معه يمنح مصر القدرة على كبح التصعيد ومنع إشعال نيران حرب في وقت غير مناسب. وليس هناك من تناقض بين هذين الاعتبارين ولعلهما ساهما معاً في حسم التردد المصري تجاه النظام السوري[١٣] . وأيا كان الاعتبار الذي كانت له الأفضلية في حسم التردد، ومع حرص ثورة يوليو ووعيها لخطورة تصعيد المواجهة وتعبئة الرأي العام، فلم تكد تمضي تسعة أيام على توقيع الاتفاقية حتى طالبت سوريا مصر بالتدخل العسكري للانتقام لغارة شنتها اسرائيل على الاردن. وتواصلت الحملة الإعلامية ضد ما سمي بتقاعس مصر، تشارك فيها اذاعات وصحف النظم الرجعية وسوريا ووصلت إلى أقصى درجاتها عندما وقع الاشتباك الجوي بين طائرات سورية واسرائيل في نيسان/ابريل ١٩٦٧.

في ظل هذه المعطيات: هجمة أمريكية تهدف إلى ضرب الثورة، هجمة رجعية حادة، حملة سياسية واعلامية سوفياتية تحذر من عدوان اسرائيلي محتمل على سوريا، حملة اعلامية عربية لدفع الثورة لسحب قوات الطوارىء الدولية واتخاذ إجراء عسكري ضد اسرائيل، بدأ مسلسل الأحداث مدفوعاً برأي عام عربي بالغ الانفعال، وهو المسلسل الذي انتهى بمعركة حزيران/يونيو بالرغم من أن الثورة لم تتخذ إجراء عمليا وحيدا يدل على أنها خرجت عن القاعدة[١٤] التي وضعتها لنفسها وهي الا تقدم على مواجهة عسكرية في ظروف غير مواتية، وجميع الظروف لم تكن مواتية.

---

(١٢) انظر مقال: محمد حسنين هيكل، لـ : **الاهرام** (القاهرة)، ١٩٦٦/٨/٢٨.

(١٣) اشار محمد حسنين هيكل إلى أن اتفاقية الدفاع المشترك التي وقعت مع سوريا لم تفرض على مصر التدخل العسكري خلال كل غارة محددة بـ اسرائيل على سوريا. انظر: **الاهرام** ، ١٩٦٦/١١/١٨.

(١٤) انظر: **الاهرام**، ١٩٦٧/١٠/٧؛ خطاب لـ : جمال عبد الناصر، ٢٣ تموز/يوليو ١٩٦٧؛ حديث اسحاق رابين، في: *Le Monde*, 28/2/1968، و James Reston, *The New York Times*, 4,5/6/1967.

ولاشك أن الثورة ارتكبت عدداً من الأخطاء، بعضها أخطاء سهلت الهزيمة العسكرية التي خططت لها الولايات المتحدة واسرائيل، وأدت في الوقت نفسه إلى بلورة الظروف المناسبة للهجمة الأمريكية ـ الاسرائيلية الأكبر التي شاركت فيها قوى عربية وقوى سياسية واجتماعية مصرية بكل طاقاتها لترسيخ هزيمة الثورة وتعميمها بحيث تصبح هزيمة للقومية وللأمة العربية.

الخطأ الأول يتعلق بالأوضاع الداخلية في مصر، وهو ذو شقين: شق عسكري وآخر سياسي ـ بيروقراطي. من الناحية العسكرية اتاحت الثورة المصرية لجناحها العسكري الفرصة ليصبح خصماً لها ولانجازاتها. إذ استمرت لفترة طويلة تحمي قيادات عسكرية تنقصها الكفاءة والنزاهة، حتى تحولت هذه القيادات إلى جماعة ضغط تمارس ضغوطها غير المتناسقة مع مبادىء الثورة، وتضع قيوداً، وتحد من تطوير أدوات الثورة وأساليبها، وتشوه صورتها أمام الجماهير. ومن الناحية السياسية ـ البيروقراطية أخطأت الثورة حين سمحت للدولة بأن تمد سيطرتها وهيمنتها على كل أو معظم شؤون المجتمع. ولم تسمح للأفراد والجماعات بأن تشارك في صنع السياسة، أي أنها فضلت تسييس المجتمع واخضاعه بكامله للدولة على تسييس الأفراد والجماعات واخضاع الدولة لرقابة ومشاركة المجتمع. وعدم حدوث هذا الخطأ ـ بشقيه ـ ما كان يعني بالضرورة عدم وقوع الجيش المصري في هزيمة، ولكنه بالتأكيد كان من الممكن أن يحبط الحملة الشرسة للقضاء على الثورة وكل مفاهيمها في المراحل التالية للهزيمة.

الخطأ الثاني أن الثورة بدت وكأنها قد خرجت عما وضعته لنفسها من استراتيجية في الصراع العربي الاسرائيلي ـ وأقول بدت لأنها بالفعل لم تخرج عن هذه الاستراتيجية حتى في المراحل الحاسمة التي سبقت الغزو الاسرائيلي ـ وبذلك تناقضت الممارسة الشكلية مع الاستعداد الحقيقي. فالممارسة أخذت شكل المواجهة وانتقلت قوات من غرب القناة إلى سيناء واستخدم الإعلام لمواجهة الحرب وأعد الرأي العام العربي والمصري للمواجهة العسكرية. أما القاعدة فقد ظلت أيضاً معمولا بها، فالتردد في طلب انسحاب قوات الطوارىء والتباطؤ في التعبئة العسكرية الحقيقية وتراخي سلاح الطيران وتبعثر القوات العسكرية في سيناء، كلها كانت دلائل على أن الدولة في قرارة نفسها كانت مقتنعة بضرورة تفادي المواجهة. ولاشك أن الضغط الجماهيري في كل أنحاء الوطن العربي في تلك الأيام العصيبة كان من أهم أسباب الوقوع في هذا الخطأ، ولقد عبرت القيادة الثورية بنفسها عن هذا الضغط وتأثيره على قرارات تلك المرحلة، فالثورة التي أنشأت علاقة مباشرة مع الجماهير العربية وتبادلت معها التأثير لم تكن مطلقة الارادة في تحريك كل الامكانات العربية اللازمة لمواجهة أو لمنع مواجهة من هذا النوع مع اسرائيل وأمريكا، الأمر الذي أدى إلى أنها تحملت القسط الأكبر من عبء الهزيمة، بينما خرجت معظم الأنظمة العربية ـ وكلها شارك في رفع توقعات الرأي العام العربي ـ سليمة ومنتصرة، وخرجت الفكرة العربية والأمة مفككة منهزمة.

الخطأ الثالث هو أن الثورة لم تركز بشكل كاف على خطورة الوجود الاسرائيلي على مصر في برامج التعبئة السياسية والثقافية الموجهة للشعب المصري. وربما أرادت لاسباب واضحة أن لا تميز بين المصريين وبقية العرب في نوعية الرسالة الاعلامية والتعبوية. ولكن كان من الممكن دائماً أن تكون الرسالة المخصصة للمصريين اضافة للرسالة المعنى بها كل العرب، وهي اضافة لا افتعال فيها لأن الثورة نفسها كانت مقتنعة بأن اسرائيل محاولة دولية جديدة لعزل مصر، وأن احتلال فلسطين هو الوسيلة المناسبة لتحقيق هذا الهدف، وهي أيضاً رسالة لا تتناقض مع

الرسالة الموجهة إلى كل العرب والتي يكون التركيز فيها على خطورة اسرائيل على الكيان الفلسطيني والشعب الفلسطيني وخطورة أحلام اسرائيل للتوسع في أراض عربية متاخمة لفلسطين.

لقد أتاح هذا الخطأ الفرصة للقوى الخارجية والداخلية لكي تستكمل حلقات النكسة العسكرية لتحولها إلى هزيمة ساحقة للثورة ولمصر. إذ أمكن الغزو الاعلامي الهائل الذي عقب المعركة والمعركة التي تلتها في ١٩٧٣ تسريب مفاهيم مزيفة عن تضحيات مصر الاقتصادية في سبيل فلسطين، وعن الرخاء المنتظر نتيجة التسليم ليس فقط بوجود اسرائيل بل وفي حقها في هذا الوجود، أي بحقها في عزل مصر، وقد شاركت بالفعل مصالح متعددة غربية وعربية في تعميق هذا الشعور لدى المصريين وكان الهدف المشترك لكل تلك المصالح أن تكون مصر الجديدة دولة بلا قضية وطنية أو قومية، ولكن بعشرات القضايا المفتعلة مع أعداء وهميين في الداخل والخارج.

- ٤ -

في تصريح لأحد نواب رئيس وزراء مصر ووزير خارجيتها في عهد الرئيس أنور السادات[١٥]، ذكر السيد النائب أن الثورة المصرية اخطأت حين أضاعت فرصة ثمينة في أوائل الخمسينات. هذه الفرصة الثمينة في رأي السيد النائب كانت العرض الذي تقدمت به الولايات المتحدة وبريطانيا لتدخل مصر حلفا معهما؛ لقد حرم رفض الثورة لهذا العرض مصر من فرصة الاحلال محل اسرائيل كقاعدة أمامية للولايات المتحدة حيث كان يمكن حينئذ أو بعدئذ تسوية الصراع العربي الاسرائيلي وتفادي الحروب والمآسي التي عانت منها المنطقة.

ولاشك أن التصريح على جانب كبير من الأهمية، ليس لأنه صادر عن مسؤول كبير شارك في عملية فك أوصال سياسة كانت تسعى لتحقيق مصر المستقلة القوية. وليس لأنه تصريح صادر عن مسؤول شارك في معظم حياته المهنية في تنفيذ مبادىء وسياسات أثبت أنه لم يكن يؤمن بها. ولكن لأنه مس بالفعل جوهر مبادىء وممارسات ثورة يوليو في قضية الصراع العربي الاسرائيلي، ولأنه تصوير صادق للفترة التي شغل فيها صاحب التصريح أعلى مسؤوليات وضع السياسة الخارجية المصرية والتي كانت فترة ارتداد عن ثورة ٢٣ يوليو وانقضاض عليها ولم تكن كما ادعى النظام آنذاك فترة امتداد واستمرار للثورة.

الواقع أن مصر لم تكن طرفاً في صراع محدود مع اسرائيل في أي وقت. وإنما كانت طرفاً في صراع أوسع مع الاستعمار الغربي[١٦] وبالتحديد مع الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل كآلية

---

(١٥) «لقد حدث تغيير كبير في المنطقة ولنعد إلى التاريخ... في اوائل الخمسينات عندما جاء دالاس ليدعو دول المنطقة للانضمام إلى الحلف الأطلسي، وكان هناك احتمالان: أما ان يقبل عبد الناصر أو يرفض...

... لو افترضنا أن عبد الناصر قبل في ذلك الوقت... ودخلت مصر في ذلك الحلف، لما ذهبت امريكا لاسرائيل، ولكان قد حدث لاسرائيل انهيار بالكامل. لو أن عبد الناصر كان لديه نوع من الرؤية الكبيرة والفن السياسي الخطير، والتعمق فيه، لو افترضنا انه قبل العرض الامريكي، لمجرد المناقشة، لكانت مصر قد صارت مع الجانب الامريكي في حلف.. وهذا يمكن تبريره». في: **الشراع** (بيروت)، السنة ٤، العدد ١٦٦ (٢١ أيار/مايو ١٩٨٥).

(١٦) «الصراع العربي ـ الغربي حول السيطرة على الدفاع عن العالم العربي هو القضية الاساسية في الشرق الاوسط، وليس الصراع العربي الاسرائيلي. إن الدول الغربية جميعها مشتركة في خطة التآمر على العالم العربي، =

من آليات هذا الصراع. وتزعم هذه الورقة أيضاً أن الصلح الذي عقد في كامب ديفيد كان صلحاً بين مصر والولايات المتحدة بشهادة اسرائيل ومشاركتها، وان اسرائيل هي الأداة في الواقع الضامنة لهذا الصلح، ولاستمرار التبعية المصرية للسياسة الامريكية. إن إعادة قراءة السلوك السياسي العربي تكشف بلا غموض أن عدداً من القيادات العربية توصل في وقت مبكر إلى حقيقة أن الطرف الأمريكي هو الطرف الأساسي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وليس اسرائيل. وخلع منذ وقت طويل أوهام الاستقلال، والتنمية المستقلة، وارتضى التبعية المطلقة للولايات المتحدة، ولم يشارك في الصراع إلا بقدر ما تسمح به هذه التبعية أي داخل مجالس الجامعة أو ببيانات التأييد والتنديد أو بتسديد بعض الفواتير الفلسطينية والعربية الأخرى.

لقد استفادت الولايات المتحدة من عدد من العوامل المحلية لتحل محل الاستعمار البريطاني والفرنسي أو لتتولى قيادته. استفادت مثلا من العداء التقليدي في معظم البلدان العربية تجاه هاتين الدولتين، واستفادت من الخوف العربي من القوة السوفياتية المتاخمة للمنطقة، وشجعت على انتشار كذبة تاريخية تدّعي أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى دون ماض ملطخ بسيئات الاستعمار، وكذبة أخرى تتعلق بمواقف الرئيس ولسن وغيرهما. والحقيقة بطبيعة الحال غير ذلك، ولكنها لم تكن معروفة لدى الشعوب.

وثورة يوليو لم تدرك مرامي الدور الأمريكي في صراع الشرق الأوسط إلا بحلول عام ١٩٦٤، إذ تصورت الثورة في مرحلة أن الولايات المتحدة تؤيد استقلال الشعوب وحق تقرير المصير وأنها ضغطت على بريطانيا للجلاء عن مصر. ثم تأكد لديها هذا التصور حين غضب ايزنهاور من بعض تصرفات بريطانيا وفرنسا في عدوان ١٩٥٦. وظلت الثورة تختلف مع الولايات المتحدة اختلافات رقيقة لا تخلو من الأمل في حسن النيات الأمريكية، وتجدد الأمل برسالة كنيدي عام ١٩٦٠. إن التصورات الطيبة والآمال أفقدت ثورة يوليو القدرة على ربط الولايات المتحدة ربطاً عضوياً بالصراع الحقيقي في الشرق الأوسط، واعتقدت لفترة طويلة أن الولايات المتحدة طرف منحاز لاسرائيل، ولم تقتنع بأنها طرف أصيل في الصراع.

إن إعادة بناء مجرى الحوادث المتصلة بالصراع العربي الاسرائيلي منذ قيام ثورة يوليو قد يفيد في تتبع الدور الأمريكي في هذا الصراع وتحديد الأهداف الأمريكية الحقيقية في المنطقة بأسرها وفي مصر بشكل خاص. منذ البداية ـ شاركت الولايات المتحدة في محاولة لإقامة حلف للدفاع عن الشرق الأوسط، وقد عرضت أفكار هذا الحلف على حكومات مصر قبل الثورة. وظل العرض قائماً أمام حكومة ثورة يوليو، وكانت حجة الثورة في رفضه أن اشتراك دول كبرى في هذا الحلف يعني في حقيقة الأمر استمرار الاستعمار الغربي في المنطقة أو عودته اليها، وأن أي حلف يقوم في المنطقة يجب أن يكون بين دول المنطقة، ومصر[١٧] قادرة على قيادة هذا الحلف إذا سلحت تسليحاً جيداً. وحين شعرت الثورة أن الدول الغربية تنوي الاستمرار في إقامة حلف شرق

= خطتهم استمرار الحرب التي أعلنت عام ١٩١٧ لتحطيم القوة العربية». من خطاب لـ : جمال عبد الناصر، ١٤ أيار/مايو ١٩٥٦.

(١٧) اوجز عبد الناصر مشروع مصر لاقامة منظمة للدفاع عن المنطقة بقوله: «منظمة عربية خالصة قوية، وليس لها ارتباط بالغرب. ويجب أن تعطي الدول العربية الفرصه كاملة للتسلح... واقامة جيش عربي خالص يدافع عنها طبقاً لميثاق الضمان الجماعي». من خطاب لـ : جمال عبد الناصر، ٢١ أذار/مارس ١٩٥٥.

أوسطي يكون مركزه بغداد اضطرت إلى شن حملة إعلامية وسياسية ضد هذا الحلف وضد الأطراف العربية التي أبدت استعداداً للانضمام اليه، واتضح للثورة كما اتضح لمختلف الأطراف الغربية النجاح الذي حققته الحملة المصرية التي أدت في الواقع إلى محاصرة الحلف وعزل النظم العربية التي أيدته. جرى هذا الصراع في عامي ١٩٥٤/١٩٥٥ في وقت كان الصراع العربي الاسرائيلي فيه مجمداً أو، كما يردد البعض، تتخلله محاولات جس نبض لإجراء محادثات مصرية ـ اسرائيلية. وفجأة ـ وكرد فعل غير مباشر ضد الثورة ـ شنت اسرائيل غارتها على غزة[١٨].

وكان رد الفعل المصري على الإجراء الاسرائيلي ـ الذي هو في حقيقته رد فعل أمريكي غير مباشر ـ تأكيد دور مصري نشط في حركة عدم الانحياز والانتقال بمصر إلى مركز قيادي مرموق بين دول العالم الثالث، ثم عقد الصفقة التشيكية، وهو القرار الذي تصورت الثورة أنه يدخل في حيز الصراع العربي الاسرائيلي، بينما فسرته الولايات المتحدة على انه يتجاوز هذا الإطار لأنه يمثل تمرداً خطيراً على السيطرة الغربية في المنطقة واختراقاً من دولة صغرى لتوازن نظام القمة الدولية. ولم يتأخر رد الفعل الأمريكي وجاء هذه المرة في شكل اسلوب مهين رفضت من خلاله الولايات المتحدة قيام البنك الدولي بتمويل السد العالي الذي اعتبرته الثورة المشروع الذي يرمز إلى تحقيق تنمية مستقلة. وبقدر أكبر من التمرد والرغبة في تحقيق الاستقلال السياسي ورفض الابتزاز الاستعماري والسيطرة الخارجية أعلنت الثورة تأميم قناة السويس.

ولاشك أن تأميم القناة ـ كان ولا زال ـ أهم عمل ثوري أقدمت عليه دولة في العالم الثالث منذ الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، من حيث الأبعاد التي ترتبت عليه دولياً وإقليمياً، وبشكل خاص دوره في حسم عملية الإحلال الاستعماري. والجدير بأن نتذكره في هذا الشأن هو أن الولايات المتحدة شاركت بكل ثقلها في جميع الإجراءات التي اتخذتها الدول الاستعمارية في محاولاتها فرض الحصار على مصر واستعادة السيطرة الغربية على القناة كما شاركت في التهديدات ضد الثورة المصرية. وإذا كانت ادارة الرئيس ايزنهاور قد اتخذت بعد العدوان الثلاثي من المواقف ما فسرته الثورة المصرية وبالغت في تصويره بلدان عربية أخرى وأصبح الآن مسلمة يؤمن بها الكثيرون وهي أن هناك مسافة بين أمريكا واسرائيل وأنها ـ أي الولايات المتحدة ـ تقف أحياناً ضد العدوان الاسرائيلي، فإن الموقف الامريكي الحقيقي هو ذلك الموقف الذي اتخذته نفس الادارة الامريكية عام ١٩٥٧ أي قبل مرور عام على موقف ايزنهاور من بريطانيا وفرنسا ضد مصر والتحالف المصري السوري بالتعاون الكامل والتنسيق المشترك بين أمريكا وتركيا واسرائيل، وهو ما عرف حينئذ بمبدأ ايزنهاور[١٩]. واستمرت الحملة الامريكية طوال عام ١٩٥٨ ضد ثورة يوليو

---

(١٨) يقول أحد قادة ثورة يوليو عن الغارة الاسرائيلية على غزة.. جاءت بعد يومين من زيارة ايدين لمصر لاقناع عبد الناصر بالدخول في حلف للشرق الاوسط وبعد ثلاثة أيام من توقيع ميثاق حلف بغداد... ولقد (اعتقد) عبد الناصر أن الهدف من الغارة هو اظهار عجز مصر أمام حلفاء الغرب (من الدول العربية).. انظر: عبد اللطيف بغدادي، **مذكرات عبد اللطيف بغدادي**، ٢ ج (القاهرة: ١٩٧٧)، ج١، ص ١٩٧ ـ ٢٠٢.

ويقول عنها عبد الناصر: دخان الغارة على غزة... تجلى ليكشف حقيقة خطيرة تلك هي أن اسرائيل ليست الحدود المسروقة وراء خطوط الهدنة، وانما اسرائيل في حقيقة امرها رأس حربة الاستعمار... ومركز تجمع لقوى أخطر من اسرائيل... من خطاب في: ٢٢ تموز/يوليو ١٩٥٧.

(١٩) يصف جمال عبد الناصر مبدأ ايزنهاور بقوله: «الخطة في الواقع ليست جديدة بل الحقيقة أنها امتداد للخطة الاستراتيجية على أساس تكتيكي... الخطة هي نفس الخطة، والاهداف هي نفس الاهداف، وإنما الذي =

وانجازاتها القومية في المنطقة ووصلت إلى حد استخدام القوة العسكرية في لبنان. ومنذ ذلك الحين بدأت الولايات المتحدة في استخدام الأنظمة العربية التابعة لها لتلعب الدور الأساسي محل اسرائيل ولتضع العقبات أمام ثورة يوليو ولتستنزف قواها العسكرية والسياسية. في الوقت نفسه كانت الولايات المتحدة تحاول استدراج الثورة المصرية إلى تفاهم جديد توهماً بأن الخلاف الذي نشب بين القاهرة وموسكو في عام ١٩٥٩ مؤشر على بداية للتخلي عن العلاقة العربية السوفياتية لصالح علاقات جديدة مع امريكا.

ثم كان الانفصال بين سوريا ومصر الذي اعتبرته الثورة المصرية نتيجة تضافر جهود الاستعمار والقوى العربية التابعة له، ولذلك جاء رد الفعل سريعاً وقوياً حين ساندت ثورة يوليو الثورة اليمنية وألقت بكل ثقلها إلى جانبها. ونتيجة لهذا احتدم الصراع الايديولوجي في الوطن العربي. وبدأ الاستعداد والتخطيط لضرب ثورة يوليو ومحاصرتها باستخدام جبهة تقودها الولايات المتحدة وتضم معها القوى العربية المناهضة للحركة القومية وللمبادىء الاشتراكية واسرائيل. وتحددت فيما يبدو الأدوار، فقامت الولايات المتحدة بفرض الحصار السياسي والاقتصادي على مصر، وقامت الأطراف العربية بمحاولة لإنشاء تنظيم اقليمي اسلامي لمناهضة التنظيم الاقليمي العربي، وضاعفت من مساندتها ومساعداتها للرجعية القبلية في اليمن، واقدمت اسرائيل على اعادة بناء قوتها المسلحة مستندة إلى دعم أمريكي شامل وإلى اتفاقية التعويضات الالمانية التي لعبت في ابرامها الولايات المتحدة دوراً أساسياً.

وعلى امتداد معظم هذه الفترة تجنبت اسرائيل المواجهة العسكرية مع مصر فالصراع في هذه الفترة كان صراعاً مباشراً بين الولايات المتحدة ورموز القومية العربية وفي مقدمتها ثورة يوليو والوحدة المصرية السورية وحرب اليمن. حينذاك أدركت الثورة المصرية أهداف الحملة الامريكية الموجهة ضدها، وأدركت أن أطرافاً عربية واسرائيلية وأمريكية تستعد جميعاً لوقت مناسب تدفع فيه الثورة دفعاً للمواجهة. وجاء الوقت المناسب ابتداء من عام ١٩٦٦، ولم تكن مصادفة أن تجتمع كل الأطراف المعادية لثورة يوليو في آن واحد، وينطبق على هذه الحالة في المنطقة العبارة التي وصف بها مؤرخ الوضع قبل نشوب القتال في حرب القرم حين قال «أما وقد أعلنت الحرب، أصبحت المشكلة ايجاد ساحة قتال لها».

وانتهت المعركة العسكرية وبدأت المعركة السياسية وقاومت الثورة محاولات فرض الهزيمة وترسيخها، فأعادت بناء القوات المسلحة، ودخلت معركة لاستنزاف قوات الاحتلال الصهيونية، ودعمت منظمة التحرير الفلسطينية لتشارك بها ومعها في ايقاف النزيف القومي ومنع ترسيخ مفهوم الهزيمة وفرض الاستسلام وخططت لمعركة تحرير الأرض. ووقعت معركة ١٩٧٣ وانتصرت أسلحة الثورة وقوُتها، ولكن انتصرت معها وفي أعقابها مباشرة كل القوى المعادية للثورة، وخرجت مصر من صراع الشرق الأوسط، وتحققت الأهداف الأساسية للولايات المتحدة في الصراع العربي الاسرائيلي، إذ تم عزل مصر واكتملت للولايات المتحدة أو كادت تكتمل، السيطرة المطلقة على

= اختلف هو الاسلوب فقط... وما اشبه البيان الذي صدر في واشنطن أول امس ضد الحكومة الوطنية في سوريا، بالبيان الذي صدر ضد الحكومة الوطنية في مصر ابان ازمة تمويل السد العالي». من خطاب لـ : جمال عبد الناصر، ٨ ايلول/سبتمبر ١٩٥٧.

المنطقة العربية، وانحسر الفكر القومي، وتبعثر النظام العربي وحدثت أسرع عملية نهب استعماري لموارد وثروة أمة بأسرها.

الخاتمة

عندما أقدم محمد علي على بناء دولة قوية في المنطقة، أقدم على ذلك في ظل ظروف إحلال استعماري. كان الاستعمار العثماني في طريقه إلى الأفول، والاستعمار الأوروبي يستعد ليحل محله في المنطقة. ونجح محمد علي في تحقيق استقلال مصر وشيد دعائم الدولة الحديثة وانتقل يحصن أمن مصر القومي في كل المنطقة. وانتصر في معارك عسكرية وسياسية على الاستعمار القديم، ولكن الاستعمار الجديد لم يمهله واشتبك معه في معارك متعددة انتهت بهزيمة محمد علي.

قامت ثورة يوليو في ظل ظروف مشابهة، أي ظروف احلال استعماري وتحولات كبرى في النظام الدولي. وكانت تهدف إلى بناء دولة مستقلة قوية في مصر واستعادة حدود الأمن القومي في المنطقة ومناعته. واشتبكت الثورة في معارك شرسة مع الاستعمار القديم بينما كان الاستعمار الجديد في ثوب مختلف يستعد للحلول محل الاستعمار القديم، فاشتبك هو الآخر مع الثورة وانتهى الاشتباك بهزيمة الثورة في السلطة. وفي أعقاب التجربتين عزلت مصر عن محيطها الإقليمي، ونهبت ثرواتها، ودمرت عناصر نهضتها، وحطمت معنوياتها، وفرضت السيطرة الاستعمارية على بقية المنطقة العربية، وفي الحالتين حدث الارتداد بينما يتربع على حكم مصر في التجربة الأولى عدد من أبناء محمد علي وفي التجربة الثانية عدد من قيادات ثورة يوليو.

ومع ذلك، ورغم كل ما حدث لثورة يوليو على يد الاستعمار الراحل والوافد، ورغم كل ما حدث لمصر الدولة ولمشروع مصر العربي بعد ضرب الثورة، لا زلنا ندور بوعي ودون وعي في دائرة صراع فرعي ونفرض على أنفسنا أو يفرض علينا عدم الانتباه إلى الصراع الأصلي. لذلك يجب أن نكون أكثر دقة في تعريف الصراع العربي الاسرائيلي وأن نكون أكثر تحديداً ووضوحاً في تعاملنا معه اكاديمياً أو سياسياً، وقد حاولت هذه الورقة أن توضح كيف أن هذا الصراع صراع لصراع أكبر طرفاه الاستعمار الجديد ـ والقومية العربية. ولذلك فهو ليس بالضرورة صراعاً بين الاستعمار الجديد وجميع البلدان العربية، بحكم أن عدداً كبيراً من الأنظمة الحاكمة العربية يقف ـ على الاقل من حيث المبدأ والهدف ـ في صف الاستعمار الجديد في محاربة القومية العربية.

في حدود هذا الفهم لطبيعة الدور الاسرائيلي ولظروف النظامين الدولي والاقليمي كان تعامل ثورة يوليو مع الصراع العربي الاسرائيلي. واقتنعت الثورة بأن السلام العادل في المنطقة يتوقف على تحقيق شروط محددة وهي القضاء على النفوذ الاستعماري وبناء إمكانات عربية قوية والالتزام القومي. وأدركت أهمية تفادي الدخول في مواجهات عسكرية محدودة يكون الهدف منها استنزاف الطاقة العربية وتدعيم النفوذ الخارجي. وآمنت بأن مصر المستقلة القوية لا تشع إلا الاستقلال والتحرير والنهضة، وأن حدود أمن مصر الوطني حدود قومية، وأن أعداء مصر على مسار التاريخ اجتمعوا على هدف عزل مصر، وأن الشعب العربي هو الرصيد الأقوى لمصر القائدة والخصم الأشد لمصر التابعة.

إن الصراع في الشرق الأوسط لم يحسم بعد: لم تتمكن ثورة يوليو ـ في فترة عمرها القصير

ـ من حسمه لصالح الأمة العربية. والقوى المعادية للقومية العربية ـ من عرب وغير عرب ـ لم تتمكن بعد من حسمه لصالح الولايات المتحدة، ولن تتمكن لأن الأجيال العربية القادمة لن تقبل. وهذا الأمل هو جوهر عقيدة جمال عبد الناصر الذي عبر عنه بقوله: «إني لأرفض رفضاً مطلقاً ذلك القول الذي يتردد في بعض الأحيان اعزازاً للماضي واسترجاعاً لذكرياته يقول إن الاجيال التي مضت لن تعوض، وأن ما فات لن يعود وأن الاجيال السابقة خير من أجيال لاحقة، أرفض هذا المنطق ليس فقط لأنه يجافي سنة التطور وإنما أرفضه لأنه يجافي الحقيقة».

وهذا الأمل هو جوهر عقيدة جمال عبد الناصر الذي عبر عنه بقوله: «إني لأرفض رفضاً مطلقاً ذلك القول الذي يتردد في بعض الأحيان اعزازاً للماضي واسترجاعاً لذكرياته يقول إن الأجيال التي مضت لن تعوض، وان ما فات لن يعود، وان الاجيال السابقة خير من أجيال لاحقة، أرفض هذا المنطق ليس فقط لأنه يجافي سنة التطور وإنما أرفضه لأنه يجافي الحقيقة».

ولا دليل على صدق هذا الجوهر أقوى من أن يأتي بعد ربع قرن من يذكر به ويؤكده□

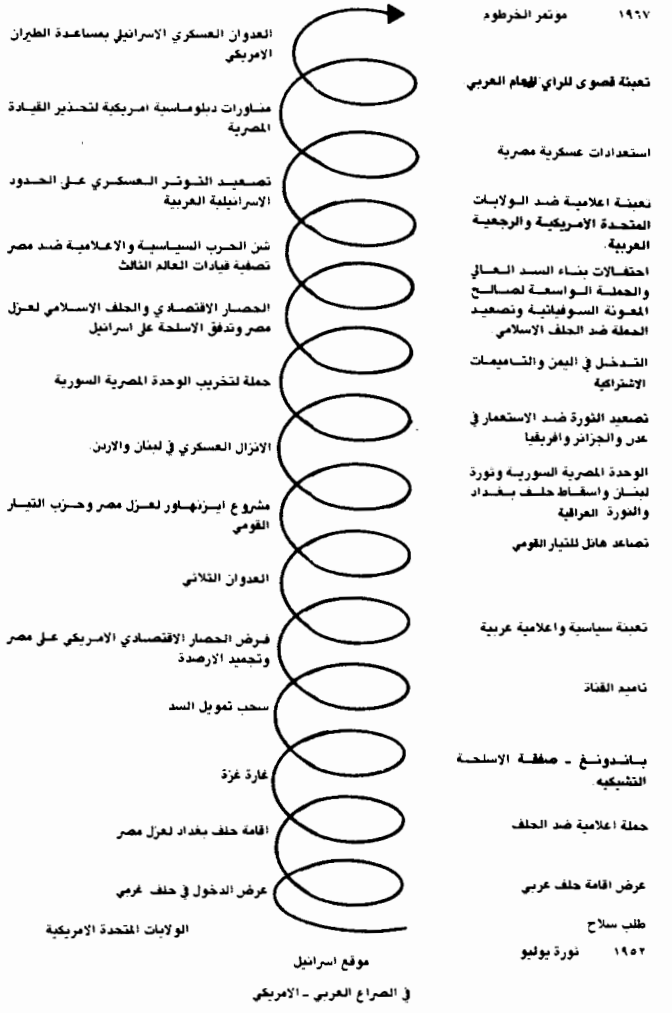

عبد الناصر والجماهير العربية

منح الصلح

كاتب ومفكر عربي من لبنان.

إن دراسة الفكر الناصري دراسة نزيهة ضرورية لا حفاظاً على التراث الفكري الناصري فحسب، بل على الفكر القومي العربي ككل. فالغاية البعيدة لأغلب الحملات التي استهدفت التجربة الناصرية هي النيل من الفكر القومي، وتصفية أسسه والمقومات التي يستند اليها، وكأنها تريد أن تقول إنه إذا كانت هذه التجربة التي دارت حول قيادة عربية ندر أن أحاط الشعب العربي سواها بمثل ما أحاطها به من محبة وتأييد، والتي حكمت مصر أكبر الأقطار العربية فترة غير قصيرة، وسوريا في فترة ما، وشاركت بشكل أو آخر في حكم أكثر من قطر عربي، لم تسلم من الثغرات، ولا قويت على النكسات والهزائم، فإن أية فرصة سيأخذها أي حاكم، وفي أي بلد عربي، لتطبيق الفكر القومي ستكون فاشلة حتماً، فما لم يثمر على يد أقوى حاكم في أقوى قطر عربي، كيف يمكن أن يثمر على يد سواه، وفي أقطار أقل استعداداً بشرياً وحضارياً؟

لذلك فالصمود في وجه هذه الحملات هو صمود للفكر القومي بكليته على حدود الناصرية، فهي خط الدفاع الأول لكل القوميين. إلا أن هذا الصمود لا يمكن أن يكون إلا إذا اقترن بالاستعداد للاعتراف بنقاط الضعف حيث توجد في هذا الفكر. فما مر بالأمة العربية من هزائم وما لحق بها من تطورات فاجعة في بعض الحالات جدير بأن يرد إلى التواضع أعظم تجاربنا القومية وأحفلها بالإيجابية.

والناصرية بالذات كخط سياسي مدعوة للتخلص من تصور دورها الفكري على أنه مجرد محاولة دائمة لاستحضار شخص الرئيس عبد الناصر واستقراء ما يمكن أن يكون تصرفه أمام كل حدث من الأحداث. مثل هذا التصور على فائدته الاستلهامية العاطفية ليس موقفاً علمياً، بل هو سلفية سياسية من نوع جديد. ان المفهوم الصحيح للناصرية هو ذلك الذي ينطلق من المشاكل الراهنة نفسها ويستخرج الحلول من بطن هذه المشاكل مع الاستنارة بالمنهج القومي التقدمي الذي كان الرئيس عبد الناصر أبرز أصحابه في مواجهة الواقع العربي.

إن الناصرية لا يمكن أن تكون طموحاً إلى إعادة انتاج العهد الناصري لأنها بذلك تبقى أقل من

هذا العهد، وبالتالي عاجزة عن أن تشكل طريقاً صاعداً للأمة العربية. ولا ننسى أن علاقة عبد الناصر بالجماهير العربية كانت تعتبر في آن معاً نقطة القوة الرئيسية في التجربة الناصرية، ونقطة الضعف الرئيسية كذلك. فعن طريق الخطاب الناصري الحار والشخصي والموسع، وعن طريق «الرمز الناصري»، و «الوعد الناصري»، و «البرهان الناصري»، و «السرد الناصري»، وعن طريق المبادرات والإنجازات، إقليمياً وقومياً ودولياً، بلغت العلاقة بين عبد الناصر والجماهير درجة من المتانة والفعالية جعلتها قوة محركة للأحداث ومؤسسةبذاتهاالا تمر بحاكم ويحسب لها كل حاكم ألف حساب، وكأنها بالنَفَس الشعبي الذي فيها وبالالتزام المتبادل من عبد الناصر والمواطن العربي البسيط طراز خاص من العلاقة قد تصحّ تسميته بالديمقراطية غير المؤسسية. والدليل الأبرز عليها عدم تنصل الواحد من الآخر في الهزائم والنكسات وخيار البقاء معاً في المركب نفسه في كل الظروف وحتى آخر الدرب، بما يشبه التعاقد الحر الذي هو جوهر الديمقراطية.

لكن هذه العلاقة من جهة ثانية ربما كانت أخطر ما واجه التراث الديمقراطي الناشىء في البلاد العربية، إذ كانت فاصلاً فيه، أكثر مما كانت واصلاً، وعقدت إشكالية السؤال الملح في حياتنا العربية، كيف يمكن أن يصل في بلادنا فرد إلى الحكم أو جماعة أو حزب ثم يقبل مختاراً بالتعددية داخل الحياة السياسية؟ هذا السؤال ليس خاصاً بعبد الناصر، وإنما بالكثيرين غيره أيضاً، ويكاد يكون في حياتنا العربية المعاصرة القضية السياسية الجوهرية، خصوصاً بعد أن تراجعت مصداقية الفكر السياسي المغامر في أوساط الكثرة الساحقة من التغييريين المستنيرين في البلاد العربية.

* * *

إن الإنجاز الأول من إنجازات الرئيس عبد الناصر هو تسييس الجماهير العربية. فالحركات السياسية والمفكرون الثوريون بذروا من غير شك بذرة وعي سياسي في الشعب. لكن هذا الشعب لم يتعرف بشكل واسع إلى السياسة ولم يساهم فيها كما ساهم إبان المرحلة الناصرية. فقد أصبحت لدى المواطن في أي بلد عربي فكرة ماهية الأهداف العامة لأمته،وعن الاستعمار،وعن الرجعية، وعرف من هم الأصدقاء، ومن هم الأعداء. صحيح أن الناصرية لم تعط الشعب الثقافة السياسية الكاملة، وإلى حدٍ ما كانت هي نفسها تحتاج إلى هذه الثقافة؛ غير أن الناصرية مع ذلك هي التي أوصلت الى الجماهير مفاهيم ومنطلقات ومواقف لم تكن قد وصلتها من ذي قبل. والفكر السياسي عند الرجل العادي يختلف بعد عبد الناصر عمّا كان عليه قبله والاختلاف ليس كمياً فحسب، بل نوعياً. وبهذا يمكن القول إن زعامة عبد الناصر كانت زعامة معلّمة، وأن الإعلام على الطريقة الناصرية، إذا أخطأ في بعض المواضع فإنه أدّى خدمة في تسييس الجماهير وإنهاضها للمساهمة في عملية التصدي للاستعمار والعمل من أجل الوحدة.

* * *

والإنجاز الثاني من إنجازات الحركة الناصرية، وهو متصل بالأول، هو إشعار الشعب العربي في كل أقطاره بأن له قضية مستقلة عن قضية الحكام والطبقات المميزة، وقد قسم عبد الناصر العرب عربين: فالمظلومون والمسحوقون في جانب واصحاب الامتيازات في جانب آخر. وهذا الحس باستقلالية مصالح الجماهير عن مصالح سواها أوجده عبد الناصر إلى حد بعيد.

كذلك، من إنجازات عبد الناصر مساهمته الكبرى في إخراج الحركة الوطنية من حدود الأقطار إلى حدود الوطن العربي ككل، ومساهمته كذلك في إخراج حركة التحرر العربي، من الإطار القومي الخاص إلى الإطار العالمي... معه أحست الجماهير العربية للمرة الأولى في العصر الحديث أن مصير العالم كله، لا مصيرها وحدها، يمر إلى حد ما بالمعارك التي تخوضها في الوطن العربي، وأن طريق الإنسانية كلها يتأثر بالمصير العربي...

عند ظهور عبد الناصر كانت قد بدأت تتكون في الحياة العربية المعاصرة مرحلة جديدة هي مرحلة التاريخ العربي الواحد... قبل هذه المرحلة كان هناك تاريخ مغربي، وتاريخ مشرقي، تاريخ مصري، وتاريخ عراقي وتاريخ يمني... الخ... لم يكن هناك في الفترة السابقة شيء تصح تسميته التاريخ العربي الواحد بمعنى الترابط والتفاعل بين أحداث الحياة العربية، بمعنى أن ما يجري في الجزء تعرفه وتتأثر به الأجزاء الأخرى، بمعنى أن كل جزء يشارك في مسيرة الكل. إن قيادة عبد الناصر، جاءت مع استعادة التاريخ العربي لوحدته الضائعة وبقدر ما عاون في الولادة الجديدة لهذا التاريخ، من خلال علاقته المتميزة بالجماهير، كان عبد الناصر، وكانت الناصرية، ظاهرة متقدمة في الوطن العربي.

لا يمكن فهم الدور المتميز للناصرية في هذا المجال إلا بدراسة تفاعل شخصية عبد الناصر، ومقومات القيادة فيه، مع وزن مصر العربي والدولي، وإمكانياتها البشرية والمادية الضخمة، وموقعها المتوسط بين الأقطار العربية، وتعمق التزامها بالقضية العربية بعد حرب ١٩٤٨، وضخامة مشاكلها الاجتماعية، ثم الوحدة الحضارية المتكونة فيها عبر التاريخ وانسجام مجتمعها وقدم وجود الدولة فيها. كل ذلك جعل مصر منذ زمن بعيد وقبل ظهور عبد الناصر القطر العربي الممتاز الذي تهيئه ظروفه الموضوعية للعب دور قيادي في المحيط العربي.

ولولا بعض السلبيات في القيادة الناصرية لكانت أكثر نجاحاً مما أدركته من نجاح في تعبئة القوى العربية وراءها. فلقد كان يسيطر على الرئيس عبد الناصر هاجس الخوف من أن يشكل داخل ثورته (وداخل ثورته في سوريا بنوع خاص) وفي غفلة منه ومن أجهزته حزباً يلعب دور العمود الفقري لهذه الثورة ويقودها في الاتجاه الذي يريد. ولم يكن يخشى الحزب هذا خارج ثورته كما كان يخشاه داخلها. وهذا الهاجس طبع سلوكه مع التقدميين الملتزمين عموماً، ومع حلفائه في حكم الوحدة على وجه التحديد، بل كان لهذا الهاجس أثره الواضح في جميع التشكيلات التي أقامها، وفي نظرته إلى أي صورة من صور التنظيم الشعبي. وتجسدت هذه النظرة في موقفه التالي:

إما أن تكون داخل التنظيم لمجموعته الخاصة تنفرد بها وتتصرف بها كما تريد ويكون كل الآخرين متلقين، وإمّا تعطى هذه السلطة للجميع دون استثناء على صورة تذرير (من ذرة atomisation) كامل لها فلا يكون في يد أحد شيء. وكان حلفاؤه (أو شركاؤه في دولة الوحدة مثلاً) يدعون إلى موقف وسط، فلا تأخذ مجموعته كل شيء فيكون ذلك احتكاراً يسيء إلى عمل التنظيم، ولا تعطى العناصر غير الأمينة للاتجاه العام الفرصة لتفرغ الثورة من مضمونها؛ فكانوا يطالبونه بإقامة تحالف طليعي ضمن التنظيم الواسع. ولكنه كان بصورة عامة يرفض هذا المنطق، فيقول ما معناه: إما تنظيمي أنا أو نترك الأمر للجميع دون أي انحياز، وفقاً للمفاهيم الديمقراطية الرائجة. وهكذا كنا نجد الاتحاد القومي مسيراً بأحد صنفين: إما الصنف الملتزم معه مائة بالمائة وإما الصنف المنفلت

من الالتزام بأي حد أدنى من حدود الأهداف العامة للثورة.

وعندما حصل الانفصال في سوريا، كان من المفارقات أنّ رئيس جمهورية الانفصال هو رئيس الاتحاد القومي في دمشق، السيد مأمون الكزبري، الذي لم يكن يصل إلى مركزه هذا في الاتحاد لولا هاجس الخوف من التحالف مع البعثيين، والإصرار على ترك الأمر للجميع دون أي تحديد حين تنعدم القدرة أو الرغبة في الانفراد. وقد وقع عبد الناصر بذلك في منطق طالما شكت منه الحياة السياسية العربية ولا تزال وهو جعل هذه الحياة، باستمرار، أمام خيارين لا ثالث لهما، إما السلطة الانقلابية العسكرية، وإما طراز متخلف من الديمقراطية.

ولو استعرضنا حياتنا السياسية لفترة تاريخية لوجدنا أن هاتين الظاهرتين ظاهرة الانقلاب العسكري وظاهرة الديمقراطية المتخلفة تتصرفان إحداهما تجاه الأخرى بما يشبه التنسيق الضمني، فالانقلاب العسكري يخاطب الجماهير قائلاً: إما أنا أو هذه، ويشير الى الديمقراطية المتخلفة؛ والديمقراطية المتخلفة تخاطب الجماهير نفسها فتقول: إما أنا أو يكون هذا، وتشير الى الانقلاب العسكري. وينتج عن ذلك التقوية المتبادلة، والتعاقب إلى ما شاء الله والتناسل بين هذين الطرازين في الحكم. والواقع، كثيراً ما كانت تتغير الأنظمة في الاقطار العربية، فلا يأتي في أعقاب الديمقراطية المتخلفة ثورة بالمعنى الصحيح، ولا يأتي بعد الانقلاب العسكري ديمقراطية بل يكون الخلف أحياناً كالسلف من حيث بقاء الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية على ما هي عليه، الشكل تغير وبقيت الغَيْرة على المصالح نفسها والمفاهيم نفسها والإرث نفسه. نقول هذا ونحن نعلم أن الأمر، فيما يتعلق بنظرة عبد الناصر إلى التحالف مع سواه من الاتجاهات والأحزاب، لم يكن بهذا السواد، أو بهذا الإطلاق، فقد كانت في قيادته نفحة شعبية، صادقة ومستمرة. ولكن لا بد من الإشارة الى هذه الشائبة الهامة من شوائب علاقته ببعض حلفائه، إذ كان يرفض أن يرسم دائرة تسعه وتسع حلفاءه الطبيعيين، وتسد الطريق على القوى المعادية للأهداف القومية، وتبقى السلطة في يد أمينة لهذه الأهداف وديمقراطية الروح في الوقت نفسه.

* * *

على النقيض من موقف عبد الناصر هذا المتعلق بالحزبية والأحزاب، والذي يمثل في نظري نقطة الضعف الرئيسية عنده، كان موقفه الشديد التفهم لروح الجماهير بما فيها نفسية الجماعات ذات التكوين العنصري أو الطائفي الخاص. فها هنا، مع هذه المجموعات أبرز الشواهد على عبقريته القيادية. كانت نظرة الرئيس عبد الناصر إلى النزاعات العربية ذات الطابع الطائفي والسلالي من أبرز تجليات أمانته للمنطلق القومي العربي وللقيم الإنسانية وللحس العملي الواقعي في الوقت عينه. كان في الاساس يعتبرها ظواهر تخلف وحقولاً للتآمر الخارجي على الأمة. فالأمة الناهضة وحدها هي الأمة التي لا تنشأ فيها هذه النزاعات وإذا نشأت فلا تتجاوز حجماً معيناً. وواجب الحكم القومي والطلائع المستنيرة هو عدم السماح ـ في أي حال ـ لأن تهدد هذه النزاعات الأمن القومي ونهج التطور العام باتجاه الأهداف الرئيسية للأمة ولا يجوز مطلقاً تقديم المراعاة لحساسيات هذه الطائفة أو هذه السلالة على المصلحة القومية العليا. ولكن يمكن القول، مع ذلك، ان عبد الناصر كان ضد التعسف في تطبيق مقولات الفكر المجرد في التعامل مع هذه النزاعات.

فأولاً: كان عبد الناصر يدينهم كعصبية وتكتل عنصري ولا يدينهم كأفراد أو جماعة.

وثانياً: كان يحدد ما يريد من هذه الطوائف في وضعها الراهن.

وثالثاً: كان يبحث عن نقاط الالتقاء مع هذه الطائفة أو هذه السلالة، حتى وهو يدينها مبدئياً أو يحاربها عملياً. فالموارنة، وإن كانوا كعصبية، كثيراً ما يصطدمون مع الدعوة إلى تذويب الكيان اللبناني في الوحدة العربية ـ مثلاً ـ، أو يصطدمون مع فكرة مقاطعة الغرب اقتصادياً وسياسياً، التي وردت مرة في سياق الخصومة مع الإمبريالية، إلا أن عبد الناصر كان يأخذ دائماً في الاعتبار كون هؤلاء عرباً، وهو رابط قومي بينهم وبين الأكثرية الإسلامية، وكونهم ساهموا بامتياز ويساهمون في النهضة العربية في مجالات متعددة، وأخيراً كونهم ضرورة نوعية لا كمية فقط في الحرب ضد إسرائيل وكونهم خضعوا لتأثيرات توجيهية وثقافية، مورست على عقلهم السياسي عشرات السنين، وكون تصرفاتهم هي رد فعل لأخطاء ونقائص في واقع الأكثرية العربية.

أما الأكراد ـ وهم التكتل السلالي الذي حمل السلاح أكثر من مرة في العراق ـ فلا يجوز، عند التعامل معهم، تناسي الروابط الأخوية التي طبعت عبر أحقاب طويلة العلاقات العربية ـ الكردية، ولا تناسي مشاركتهم في الدفاع عن الكيان الحضاري والقومي للأمة العربية وللإسلام، ولا إسقاط أنهم في النهاية لا يبغون اقامة حلمهم القومي على حساب العرب دون سواهم، وهم يعتبرون انفسهم طلاب حق قومي بوجه أكثر من جهة واحدة، بعكس المشروع الصهيوني مثلاً، وكونهم بعكس هذا المشروع نفسه أيضاً، ليسوا وراء كيان إمبريالي تسلطي استغلالي. وهذا ما يجب أن ينعكس في التعامل معهم.

رابعاً: كان عبد الناصر لا يؤمن بأنه يمكن من الوجهة الواقعية أخذ هذه الطوائف والسلالات من الداخل، أي بإنكار القيادات الفعلية لها، والتعامل مع قيادات منتسبة لها على أساس قربها من اتجاه الاكثرية السياسي أو الثقافي. فمثل هذا التعامل، مهما تكن دوافعه، ينقلب واقعياً إلى تعامل ذي صفة قمعية وغير ديمقراطية ويدير نفسه بنفسه، بينما الاتجاه الآخر في رأيه أي دخول الطوائف والسلالات عن طريق العلاقة التعاقدية مع قياداتها، حتى المنحرفة منها أحياناً يوصل بالنتيجة إلى خلق مناخ ودي مع هذه الطوائف والسلالات ويسمح بكسبها تدريجياً إلى المشاركة الصادقة وربما الاندماجية مع الأكثرية. وهذا ما دعا عبد الناصر إلى تطبيقه مع الأكراد عبر البرازاني، ومع الموارنة عبر بيار الجميل وريمون اده حين منحهما وسامين أثناء حكومة الأربعة التي أعقبت ثورة ١٩٥٨.

خامساً: كان عبد الناصر ينطلق في التعامل مع هذه الكيانات من مصلحة الوطن العربي ككل، ومن مصلحة القومية العربية؛ فلا يدع نفسه يغرق في الحسابات الداخلية الضيقة، ولا يجعل همه الأول والوحيد تبديل التوازنات والحصص داخل القطر الواحد. فهو لم يرد أحياناً من الموارنة أكثر من الولاء لمقولة «ان لا يكون لبنان للاستعمار مقراً أو ممراً»، وان لا يكون باستخدام لبنان للإساءة الى الجمهورية العربية المتحدة.

وسادساً: كان يعرف أن قضية الأقليات هي في أغلب الحالات وسيلة بيد جهات من غير هذه الأقليات، فلا يجوز بأي حال إبقاؤها كذلك، وحل هذه القضية ـ وإن ببعض التساهل والكرم ـ يفقد الجهات الدولية أو العربية المستفيدة احد أسلحتها الماضية.

وتقول بعض الروايات ان الرئيس عبد الناصر استقبل أيام حكم عبد الكريم قاسم أحد كبار الساسة العراقيين وجاء ذكر إمكانية إدخال العراق في وحدة مع مصر وسوريا، فقال السياسي: إن

الامر كان يتم بسهولة لولا انّ في العراق مليون كردي» وامتد الحديث ووردت لفظة الوحدة مرة وثانية وثالثة، وكان السياسي يردد دائماً العبارة ذاتها: «آه، ما كان اقربها لولا وجود المليون كردي»، وفي المرة الرابعة، لم يتمالك عبد الناصر نفسه عن التعليق ففاجأ محدثه قائلاً: «والله يا اخ، لا أظن المشكلة هي في المليون من الأكراد، وإنما هي في الأكثر من العرب الذين يرفضون الوحدة بحجة مراعاة الأكراد.» وهذه القصة تنطق بفهم عبد الناصر لحقيقة مشكلة الأقليات، فهي في الأغلب مشكلة سواهم من القوى التي تستخدم هذه القضية بشتى الاتجاهات ولذلك فهي سلاح يجب أن ينتزع كيفما كان الأمر من أيدي مستغليه. ولعل طبيعة المجتمع المصري ساعدته على تكوين رأي سديد في موضوع الأقليات.

* * *

ولقد انطوت الناصرية على قوة الواقع المصري بالنسبة إلى مجموع الأقطار العربية. وإذا كانت هذه الحقيقة هي نقطة إيجابية في الناصرية فإنها تحمل أيضاً بعض الصعوبات والتحديات والمشاكل الأكيدة. من هنا كانت هناك مفارقة بارزة: قطر عربي هو وحده من جهة مهيأ موضوعياً لدور ممتاز في المحيط العربي، لكنه من جهة ثانية متخلف عن بعض الأقطار العربية الأخرى من حيث اتساع الحركة الحزبية فيه. ومن الطبيعي أن يكون عند القطر المصري في بعض المراحل شيء من الشعور بالاكتفاء المغني عن الالتزام العربي بالمقارنة مع غيره من الأقطار العربية الصغيرة التي لا تستطيع أن تأخذ كياناتها وحدودها مأخذ الجد، كما أنه من الطبيعي أن يشكل التعلق بمصر بالنسبة إلى المصري وطنية بالمعنى الصحيح، بينما لا تستطيع بعض الأقطار الأخرى أن تكون وطنية إلا من خلال العروبة والعروبة وحدها. وقد جاءت الناصرية تطرح في آن واحد حتمية وصعوبة قيادة القطر المصري لمجموع الوطن العربي، وتؤكد كما يشبه الأزمة المستعصية من هذه الناحية. فالشروط الموضوعية للثورة قائمة ومتوافرة في مصر، لكن الشروط الذاتية غير متوافرة، وتصبح هذه الحقيقة مؤذية عندما تتحول الأرجحية المصرية الواقعية إلى عقيدة ومبدأ وتتخذ منطلقاً فكرياً وأساسياً دائماً يحول دون تأثرها بالغير لا مجرد تأثيرها في هذا الغير، أو أنْ يقال إن مصر تستطيع أن تعيش بالعروبة أو من دونها وتستطيع أن تدخلها أو تخرج منها، بينما لا يستطيع غيرها ذلك.

وقد برزت هذه المشكلة في وحدة ١٩٥٨ حين أعطى بعضهم للوحدة لا معنى دخول مصر وسوريا معاً في كيان جديد، بل معنى دخول سوريا في مصر. وكانت الوحدة تتأرجح بين مفهومين: فهي إما أن تكون وجوداً غير وحدوي يبقى فيه القطران كل على حاله، وإما أن يكون الحكم في سوريا مجرد امتداد للتجربة الناصرية. لقد تمت الوحدة نتيجة لقاء ثورة تموز/يوليو في مصر بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والحركة الشعبية والقومية في سوريا بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، لكن هذه الوحدة انهارت بسبب عدم قدرة هاتين الحركتين على استيعاب خصائص القطرين معاً. وبعد تجربة الوحدة، استمرت هاتان الحركتان تشخصان هذه التجربة تشخيصاً ناقصاً، وتضعان لها دواء مغلوطاً، فقد تصورتا أن عملية التصحيح هي مجرد تغيير يجري في الغير لا تغيير يجري في الذات أيضاً وفي القطرين معاً...

على أنه مهما جرى تحميل الناصرية والبعث مسؤولية الانتكاسة، فالانفصال فالتناحر، فإنّ المسؤولية الحقة، والأكثر فاعلية، تقع على تلك المؤسسة القديمة ـ الجديدة التي هي مؤسسة العداء العنصري للشعب المصري. إنها إسرائيل ثانية تمثل ما تمثله اسرائيل نفسها، وتؤدي الوظيفة نفسها.

فهذا العداء للشعب المصري الذي يعمل الاستعمار وبعض الطبقات على نشره في كل مكان في البلاد العربية يقصد به منع تفاعل القطر العربي الأكبر مع بقية الأقطار وهو السبب نفسه الذي قامت من أجله اسرائيل... ولعل الإيجابية الرئيسية لشخص أحمد بن بلا أنه أدرك، في زمنه، خطورة هذا السد العازل الذي تعمل القوى المعادية للتحرر في البلاد العربية على تشييده، إذ أدرك لا خطر القطرية فقط، بل خطر واقع السياسة العربية الدائم تقريباً والمتمثل بوجود قطريتين كبريين متناحرتين، إحداهما في مصر والأخرى مركبة ومحصلة لجميع القطريات العربية الرافضة أولاً الرباط مع مصر. ويكاد التاريخ العربي المعاصر يكون ساحة لتناحر هاتين القطريتين الكبريين: واحدة في مصر تقوم على التراوح بين الانفراد والاستغناء، وثانية في البلاد العربية تنطلق من السلبية إزاء مصر. وهذه المؤسسة التي تجند قدرات الطبقات المميزة، وأحياناً عواطف الرجل العادي، وسلوكه، كانت هي المخططة الرئيسية لكل قطيعة حصلت بين مصر وغيرها من البلاد العربية. وليس الانفصال عام ١٩٦١ إلا واحدة من نتائجها...

* * *

إلا أن هذا لا يعني إعفاء التجربة الناصرية من المسؤولية بحجة أن مسؤولية سواها أكبر منها. فمن الظواهر ذات الأهمية أن المسيرة الناصرية المتأرجحة في إدراك مكان الجماهير بين الديمقراطية الليبرالية، والديمقراطية الشعبية لم تكن تفهم بعمق معنى السلطة الشعبية أو سلطة الجماهير. كان فهمها للسلطة الناصرية أنها السلطة المرضي عنها من الجماهير، والخادمة لمصالحها، لكنها لم تتصرف على أساس تمليك الجماهير السلطة.

كانت الناصرية تهاجم الطبقة التي تستفيد تقليدياً من الديمقراطية الليبرالية فتأخذ بذلك عاطفة الجماهير الشعبية، لكن الهجوم على الطبقة المستفيدة من الديمقراطية الليبرالية لا يحلّ السلطة من أن تكمل الطريق، فتقيم سلطة الجماهير وهذا ما لم تفعله الناصرية. لا لأنها لا تريد ذلك بل لأن جذورها في الانقلاب العسكري وقفت حاجزاً دونها، ودون الفهم الصحيح للديمقراطية ولأن البيروقراطية العسكرية والمدنية كانت تتناقض تناقضاً كبيراً مع تسليم الجماهير السلطة ولم يتكشف قصور التجربة الناصرية عن فهم فكرة السلطة الشعبية بمقارنتها مع الديمقراطية الليبرالية، لأن الجماهير كانت تحس بأن الديمقراطية الليبرالية ليست هي الأخرى السلطة الجماهيرية التي تعبر عن مصالحها، فاعتبرت الناصرية صيغة متقدمة عليها. والمرة الأولى التي انكشف فيها للجماهير بعمق القصور هذا، كانت إبان المعركة مع إسرائيل عام ١٩٦٧. في هذه المعركة شعرت الجماهير بأنها غير موجودة في السلطة، شعرت بأنها شيء والسلطة شيء آخر. لقد ظهرت بعد الخامس من حزيران/يونيو، وبخاصة بعد الفراغ الذي تركه غياب عبد الناصر، بعض البذور المبشرة بالتطور داخل الناصرية في اتجاه جعل الجماهير مالكة السلطة وتمثلت هذه البذور في كتابات صدرت في صحيفة الجمهورية وغيرها بأقلام مسؤولين في الاتحاد الاشتراكي العربي، لكن سرعان ما فوجيء الناس بانتقال أصحاب هذه الكتابات إلى السجون والمعتقلات.

إن هذه البذور كانت متضمنة وبارزة في بعض المواقف الحاسمة التي اتخذتها الجماهير عند بعض المنعطفات التاريخية في مسار ثورة ٢٣ تموز/يوليو وأهمها موقف الجماهير في ٩ و١٠ حزيران/يونيو ١٩٦٧ إثر خطاب التنحي الذي القاه الرئيس عبد الناصر.

فماذا جرى في ٩ و١٠ حزيران/يونيو؟

هناك نظرتان في فهم هذا اليوم، ولكل من النظرتين فلسفتها ونتائجها، هناك مَن فهم هذا اليوم على أنه استفتاء وعلى أنه تجديد مبايعة للرئيس على أساس استمرار السير على الخطى نفسها التي اتبعها النظام قبل الهزيمة. وهناك من فهم هذا اليوم على أنه ثورة شعبية لها كل ملامح الثورة وكل دوافعها وأبعادها. في الظاهر قد لا يكون ثمة فرق كبير بين المفهومين... ولكن الحقيقة هي أن بين المفهومين الفرق كله. ولربما جاز أن نقول: إن العرب كانوا آنذاك «حزبين» حزب الاستفتاء و «حزب» الثورة. كانت الثورة في ذلك الظرف قد أخذت معاني محددة:

الثورة هي إيقاف أشياء والشروع بأشياء.

الثورة هي قسوة على النفس واقتحام للطريق الصعب.

الثورة هي هدم كل قيد، وكل قالب، وكل شكل وقف بين الإنسان العربي وبين أن يعطي كل ما عنده للحرية والكرامة والنصر.

الثورة هي عهد جديد مع المستقبل، وارتباط خلاق مع الغد، وانصهار كامل بالشعب وأمانيه وتطلعاته.

أما الاستفتاء فهو شيء آخر تماماً، يحمل معنى القبول باستمرار الماضي كما هو، والرضا بالواقع، والتسليم بمشيئة القدر. وهو، اذا يجيء في أعقاب هزيمة، ينطوي على موقف دفاعي بحت، بعيد كل البعد عن روح شعب أصيب في أعماق عزّته، وبات لا يرى إلا التحدي والتفكير الهجومي منطلقاً وغاية.

لقد تسلم عبد الناصر قيادة العرب مرتين: مرة بانقلاب عسكري تم في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، وأخذ مع الأيام معنى الثورة، ومرة ثانية بثورة شعبية تمت في ٩ و١٠ حزيران/يونيو ١٩٦٧. والفضل كل الفضل لإلهام القضية الفلسطينية وتأثيرها العميق الذي يشق الروح العربية كلما هددها الزيف، وعلاها الصدأ، وتسربت إليها الشكوك بالذات. فكل من لم يفهم ما حدث في ٩ و ١٠ حزيران/يونيو على أنه ثورة شعبية ذات مقاييس دقيقة وصارمة وخطرة على كل من يعاندها ولا يدرك أبعادها انتمى إلى عالم ما قبل النكسة، وروح ما قبل الهزيمة، بل كان تجسيداً لكل ما سقط وانهار من مفاهيم وأساليب ومؤسسات في طول الوطن العربي وعرضه.

لقد كانت ثورة ٩ و١٠ حزيران/يونيو تعلو بمستواها في نواح كثيرة على ٢٣ تموز/يوليو، لأنها صورة شعب، لا صورة قيادة، والتزام بالوطن العربي كله، لا بقطر من الأقطار ونظرة واقعية للعلاقات الدولية، لا ديبلوماسية مرهونة، وشوق عارم الى النضال والمعركة لا تسليم وتوكيل وتفويض. إن ما حرك الجماهير العربية، وأطلقها في الشوارع تهتف وتنادي، ليس هو الذي يحرك المظاهرات ويطلقها عادة، من غضب أو احتجاج أو تأييد... ولكنه إعلان لمرحلة جديدة من حياة العرب كان مفترضاً فيها أن يدخلوا التاريخ بإمكاناتهم كلها، وطاقاتهم كلها، بقيادة ثورية شعبية تعتبر بالأحداث، وتأخذ الزاد من الآلام، وتهيّء ليوم النصر. لقد كان الرئيس عبد الناصر قوياً بهذه الثورة ضد الأخطاء والثغرات والعقليات التي ظهرت في سيناء، فاتخذ بعض التدابير الفورية التي لم

يكن بالإمكان اتخاذها لولا زلزال الثورة الشعبية الذي ضرب أعماق الواقع الفاسد. وكان أمل الأمة العربية آنذاك، أن يكون الرئيس عبد الناصر قوياً بهذه الثورة الشعبية نفسها ضد ما هو أوسع من نطاق التدابير الفورية، ضد كل ما وقف ويقف بين الجماهير العربية وتحقيق أمانيها.

والدرس الأول من النكسة هو أن لا يبقى ستار يحجب بصر الشعب عن أي زاوية من زوايا مؤسساته العامة، وأي خفية من خفاياها. بعد ذلك اليوم، أصبحت شفافية الأنظمة العربية، حاجة يصر عليها الشعب، فهو يريد أن يرى ليدل، ويراقب ليعاون، ويتتبع ليشارك ويطمئن ليبارك. إن هذه الشفافية التي تنعكس فيها حقائق الأوضاع في عيون الناس، كما لو كانت في مرآة، هي الفارق الرئيسي بين أنظمتنا ومجتمعاتنا والأنظمة والمجتمعات التي انتصرت علينا في الماضي والحاضر. وهذه الشفافية ـ ولا نريد أن نسميها ديمقراطية لكثرة ما شوهت صورة الديمقراطية في الأذهان ـ هي الرباط الذي يشد ما بين القيادة والجماهير، ويقيم بينهما تلاحما لا ينفصم، ويصنع قدرة على النصر لا تضيع في دروبه. ولا يكفي أن تكون القيادة قريبة إلى الجماهير، بل يجب أن تكون الجماهير هي أيضاً قريبة من القيادة.

لقد سمح تردد الناصرية في الحسم بين هذين الطريقين بتجديد الحملات القديمة على القيادة الناصرية، وعلى موقعها الطبقي، فانطلق بعض اليساريين العرب في مقارنات مغلوطة، يأخذون فيها على الناصرية أنها تعبير عن البرجوازية الصغيرة في وجه مصالح الجماهير الشعبية الواسعة. لا بل إنهم ذهبوا إلى حد اتهام الناصرية وغيرها بأنها حركات مشابهة للنازية أو الفاشية، وهذا خطأ، لأن النازية في ألمانيا أخذت السلطة من أمام الطبقة العاملة التي كان لها وجودها في ألمانيا وكان لها حزبها الكبير وكان لها إمكان النصر. لذلك كانت حركة هتلر حركة رجعية. أما عبد الناصر فلم يأخذ السلطة من العمال، بل من البرجوازية الكبيرة المتحالفة مع الإقطاع والمتعاونة مع الاستعمار، وهو بهذا انما كان يعبر عن مصالح أمة بكاملها لا طبقة واحدة من طبقاتها. لهذا من الخطأ عقد المقارنات في هذا الموضوع.. ولقد مثل الانقلاب العسكري في كل بلد عربي مرحلة متقدمة جسدت طليعة البرجوازية الصغيرة، بل إن الانقلاب العسكري استطاع أن يتحول في مصر الى نصف ثورة. واذا كان عبد الناصر لم يحقق ثورة بالمعنى الكامل فإنه تجاوز الانقلاب بمراحل وإن ظلت قيادته تحتفظ ببعض ترسبات المفهوم الانقلابي وأساليبه.

* * *

من الصعب القول إن الناصرية وصلت في تطورها إلى حد أن تملك نظرية سياسية بالمعنى الصحيح، إذ كانت تنتقي من هذا الفكر أو ذاك، وهذا لا يشكل في النهاية بناء متكاملاً وفلسفة شاملة تتجاوز ما كانت هذه الحركة قد اقتبسته من أفكار الطلائع الثورية التي سبقتها ولا سيما الأفكار التي نادى بها بعض الطلائع المصرية قبل الثورة كما نادى بها حزب البعث العربي منذ أوائل الأربعينات، وليس من قبيل الصّدف أن الشعارات الرئيسية واحدة بين الحركة الناصرية وحزب البعث. ولقد تأثرت الناصرية من غير شك بالتراث الفكري الماركسي الذي كان ذا مواقع قوية بين المثقفين المصريين. لكن تأثرها بالماركسية ليس هو الذي جَعَلها الحركة الوطنية الوحدوية التي تستمد قوتها من سعة تحركها العربي. وبقي قطاع من الناصرية، بل جانب مستمر من القيادة الناصرية، متمسكاً بالعقيدة الدينية. لكن هذا الجانب لم يكن هو المحرك الأساسي للعمل الناصري ولا الطابع

الرئيسي له. وكان المفروض في فكر حزب البعث أن يتطور وينمو داخل الناصرية بعد التقائه وقيادة عبد الناصر وإمكانات القطر المصري، لكن شيئاً من هذا لم يحصل. فلم تستطع الناصرية أن تتجاوز البعثية فكرياً، وإن تجاوزتها بطبيعة الحال عملياً. فكان عبد الناصر في التطبيق أقرب إلى البعث من معظم الذين حكموا ويحكمون باسمه. وهكذا لم تستطع الحركة الناصرية أن تنجو من التجريبية التي لا توحّد في نظرتها بين العلم والمبدأ. وأسوأ ما في التجريبية أنها ضد التراكم الفكري، وضد استنباط المقاييس الثابتة والمستمرة، مع أنها تدّعي الولاء للتراكم ولخلق المقاييس. من هنا وجدنا الناصرية تكرر الأخطاء نفسها لفترة طويلة من الزمن. ولو توافر للناصرية عنصر التراكم الفكري، لكانت تستطيع أن تغرف بلا حدود من تجربتين رئيسيتين تجربة الوحدة عام ١٩٥٨، وتجربة الهزيمة عام ١٩٦٧. فالتجربتان هما أعمق ما عرفت الحياة الوطنية العربية وهما تجربتان متشابهتان الى حد بعيد: سقوط أمنية قومية، بل وجود قومي بكامله بسبب عدم اكتمال شروط الدعوة في الحركة الناصرية وبسبب عزل الشعب عن السلطة. لكن الناصرية لم تستفد خلال وجودها في السلطة من هاتين التجربتين الاستفادة اللازمة. ولقد جاءت ولادة العمل الفدائي تأكيداً على قصور الناصرية وغيرها عن فهم جوهر القضية الفلسطينية وموقعها من حركة التحرر العربي والعالمي.

كانت الناصرية تؤمن بأن في الإمكان الاستمرار في بناء المنجزات الداخلية وتحصيل المكاسب القومية مع وضع قضية تحرير فلسطين جانباً. كانت تتصور أن تحرير فلسطين محطة أخيرة تصل إليها مسيرة النضال العربي بعد أن تكون الوحدة قد قامت والاشتراكية قد بنيت والتحرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي قد تم.

ولم تكن تدرك تمام الإدراك أن عملية التحرر وعملية التنمية داخل الوطن العربي مرتبطتان كل الارتباط بوجود مواجهة جديدة ومستمرة. فالارتباط الجدّي بقضية فلسطين هو الوحيد القادر على إعطاء العرب قدرة على تحرير أنفسهم وتنمية مجتمعاتهم، إذا كانوا يفكرون في التحرير وفي التنمية على المدى الطويل. وإنّ النصر الحقيقي والدائم والصامد للثورة العربية هو بحسب منطق ولادة العمل الفدائي النصر الذي تحرزه داخل ساحة الصدام مع الصهيونية وليس أي كسب أو نصر آخر؛ لأن النزاع العربي ـ الصهيوني هو نقطة الالتحام الرئيسية بين القومية العربية والثورة العربية من جهة، والإمبريالية من الناحية الثانية. في جميع المشاريع التي طرحها الغرب في المنطقة وفي جميع التحركات والمفاوضات التي أرجأها، كان من الواضح أن الشيء الأساسي الذي كان يحرص عليه دائماً وأبداً هو أن تبقى إسرائيل متسلطة على المنطقة، وأنه كان حريصاً على استمرار فارق القوة بين إسرائيل والعرب في نطاق صيغة مكرسة محلياً ودولياً هي: عدم السماح للحركة الشعبية بأن تتطور بشكل يهدد الأنظمة، وعدم السماح للأنظمة بأن تتطور بشكل يهدد إسرائيل. وعموماً كان الوضع العربي الرسمي بشقيه التقدمي والرجعي قابلاً بهذه الصيغة.

* * *

إن محاولة تصنيف أمين للتيارات الأساسية في حركة التحرر العربي، لا تستطيع إلا الاعتراف بكون الناصرية تياراً أساسياً في هذه الحركة، وقد تبقى أيضاً تياراً قيادياً، وبقليل من التساؤل حول احتمالات المستقبل نجد أن كثيراً من الاعتراضات على الأوضاع العربية الموسومة عموماً بالعجز قد يأتي حاملاً راية عبد الناصر. والمعارضون في مصر وفي غير مصر كثيراً ما يحاسبون حكامهم على

أساس طريق عبد الناصر. ويمكن القول إن هناك ثلاث ناصريات قائمة الآن في الوطن العربي: فهناك الناصرية العقائدية المعبرة عن الناصرية الشعبية المرتبطة بمبادىء عبد الناصر. وهناك الناصرية الرسمية المتأثرة بوزن مصر في الدرجة الأولى. والناصري الرسمي هو الذي ينطلق من فكرة الانتصار لخط الدولة المصرية أياً كان هذا الخط، والمنطق الذي يستخدمه بسيط قوامه أن مصر هي القطر العربي الوحيد ذو الوزن العالمي، وأنها تبقى في كل حال أرأف من نفوذ أي دولة غير عربية. وهناك الناصرية المضادّة المتمثلة حالياً في مؤامرة تلبس شخصية عبد الناصر وتعطيها تفسيراً تاريخياً مناقضاً لحقيقته وتستخدمها استخداماً يمينياً ورجعياً وتهدم منجزاته بانتحال اسمه. وهذه الناصرية المضادة لن تستطيع التغلب على الناصرية التبعية أو تضليلها وستبقى حركة سلبية غير قادرة على أن تتجاوز نطاق الحملات الإعلامية غير الفعّالة على المدى الطويل.

إن الناصري العقائدي والناصري الرسمي والناصري المضاد ثلاثة أشخاص لا شخص واحد وفي الامكان التمييز بينهم اليوم وغداً: فالناصري العقائدي هو الذي يشعر اليوم بأنه إذا كانت تصرفات القائد في حياته هي المقياس فلا غنى بعد غيابه عن اعتماد أكثر للفكر والمبادىء. إن الناصري العقائدي ليس هو الناصري الذي يرفض التراجع عن خط عبد الناصر فقط، بل هو الناصري الذي يواجه إمكان تجاوز هذا الخط. فليس كل ما جرى في ظل القيادة الناصرية سليماً ومستحقاً للاقتداء به، بل على النقيض من ذلك، من حق الناصريين، بل من واجبهم، مراجعة جميع الجوانب السلبية في التجربة الناصرية لكي يجعلوا من حركتهم جزءاً من حركات المستقبل لا من تراث الماضي.

إن التراث الوطني العربي في وضعه الحالي غير قادر على إعطاء الأمل في المستقبل وليس في البلاد العربية حركة أو حزب أو هيئة تملك الحد الأدنى من المقومات المطلوبة. وهذا سر التفات بعض المثقفين وقطاعات من الجماهير إلى بعض الحركات الناشئة التي تتوافر فيها كمية كبيرة من السلبية تجاه كل ما جاء في هذا التراث، كبعض منظمات العمل الفدائي وكبعض الأحزاب اليسارية في مرحلة منصرمة، وكبعض الحركات الدينية المتطرفة في الوقت الحاضر. لذلك، فمع اعتقادي أن الثورة على التراث الوطني ليست هي السبيل، أؤمن بوجوب إجراء ثورة داخل التراث نفسه. ومن الطبيعي أن يكون الناصريون بين أصحاب الحق المشروع في مباشرة عملية الثورة داخل تراثهم.

إن التراث ليس هو الناصرية ولكنه ذلك الشيء الأوسع الذي هو الفكر القومي العربي، وتراثيته كانت من النوع الذي تمثلت فيه منذ اليوم الأول لنشوئه معادلة التوفيق الخلاق بين قيم الإسلام، والدين بشكل عام، ووسائل العصر وقدراته، فالعروبة فيها الإسلام والدين وحضارة التاريخ والشعب، كما فيها النفس النهضوي الحريص على منافسة العصر ووسائله ومناهجه ومؤسساته. كما أن الفكر القومي العربي لا يزال المؤهل ليحمل روح الصلابة الوطنية في وجه إغراءات التطرف الديني أحياناً والفاشي دائماً.

إن بين التصلب الفاشستي وبين الصلابة الوطنية فارقاً كثيراً ما يصل في بعض المراحل إلى حد التباعد، بل التناقض. فالتصلب الفاشستي ـ وهو الذي يولد عادة في أعقاب الهزائم ـ من طبيعته أن ينزل الغشاوة على العيون، في الأوقات الأكثر حاجة إلى الرؤية الواضحة. وليس التصلب الفاشستي لا واقعية، بمعنى الافتراق عن الواقع، بل هو لا واقعية بمعنى الهروب من الواقع والتهيب

منه والتعصب ضد كل نوع من أنواع مواجهة هذا الواقع! أما الصلابة الوطنية فهي على العكس تماماً، اعتراف بالواقع، وإقرار بنقائضه، وصدق في معالجته، وإصرار على عدم تمثيل هذا الواقع الفاسد للحقيقة العربية الخالدة. لقد ظهر في أعقاب كل نكسة مرت بالأمة العربية صوت التصلب الفاشستي يطرح نفسه على أنه هو الصلابة الوطنية، وأن لا وطنية إلا اللغة التي يتكلمها، والصورة التي يرسمها، والحدود التي يعينها. بيد أن آلام الجماهير، وعمق الهزيمة، قد صانا طريق الأمة، وحَمَياها من زِيف هذا الصوت، وأبقيا قلوب الناس معلقة بنبرة الحقيقة، يطلبونها في كل كلمة، ووراء كل عمل.

وقد علّمنا التاريخ أن مهاوي التطرف المرتجل ليست هي النتيجة الطبيعية الدائمة الوحيدة لمنطق التصلب الفاشستي، بل إن هذا المنطق هو أقدر منطق في النهاية على الاستسلام والانهيار. وتاريخ الفاشستية هو الانتقال المفاجىء والسريع من أقصى التطرف الى أقصى الاستسلام ومن اقصى المثالية الى أقصى «الواقعية»، ومن أقصى الاندفاع إلى أقصى التخاذل. وخطر هذا الاتجاه أنه يخاطب غرائز الناس ـ وللغرائز سلطانُها ـ ويعطيها المخدر الذي ترتاح اليه، ويصونها من صعوبة القسوة على الذات، ومن أعباء الالتزام بالطريق الجديد. وخطر هذا الاتجاه أنه يحمل في العادة الشعارات المبسطة، والأفكار السهلة، والتفسيرات القريبة، فإذا هو يتحول بسرعة إلى تيار تندفع فيه الجماهير بحرارة كلية، في عكس الطريق الذي كان من الواجب أن تندفع فيه.

إن أرقى الأمم قد استسلمت للتعصب الفاشستي إثر جولة دامية خاسرة. وأرقى الأمم وضعت التعصب الفاشستي محل الصلابة الوطنية في فهم الواقع والسعي إلى النصر.

إن الناصرية التي تتمثل فيها، وفي مثيلات لها على مستوى الوطن العربي دعوة الصلابة الوطنية المطلوبة من أجل أي تنمية صحيحة، وأي ديمقراطية سليمة، وأيّ تلاق وحدوي منيع، سواء على مستوى الأقطار أم على مستوى الوطن العربي ككل، تقف أمام ضرورة نقد الذات في ميدانين أساسيين: الميدان الأول هو تنمية القدرة على المحالفات بين الحركات السياسية والثاني هو تصويب العلاقة مع الجماهير.

إن أهم درس في تاريخ الحركة العربية الثورية المعاصرة هو إعطاء موضوع المحالفات السياسية حقها، اذ ليس هناك في هذا التاريخ أزمة صدق في العداء للمستعمر أو للخصم السياسي، بقدر ما هناك في التاريخ أزمة صدق في التعامل مع الحليف الموضوعي.

والدرس الثاني هو العلاقة بالجماهير. إن الناصرية مهدّدة الآن في كل بلد عربي، تحت تأثير رد الفعل على غياب الأداة الحزبية في التجربة الناصرية بأن تفقد واحدة من أبرز نقاط القوة في قيادة عبد الناصر وهي تلك العلاقة المباشرة والوجدانية مع المواطن العادي. فهاجس التحول إلى حزب وبناء الهيكليات والأطر والعصبية التنظيمية، يمكن أن يتضخم في بعض الحالات على حساب العلاقة المباشرة مع الجماهير... فلا يكون ناصرياً إلا من انتسب الى التنظيم في حين أن المطلوب أن يثبت التنظيم كل يوم حقيقة انتسابه إلى الحركة الشعبية والقضية القومية.

لقد غالى العهد الناصري بالسلبية نحو الأحزاب انطلاقاً من رد الفعل على الحياة الحزبية في

مصر ما قبل الثورة، فلا يجوز أن يغالي المغالون اليوم في الطريق المعاكس، فيصبح الحزب غاية بحد ذاته مما يجعله عازلاً عن الجماهير بَدَلَ أن يكون أداة وصل معها.

وإذا كانت الجماهيرية أيام عبد الناصر تعني أولاً سحر قيادته وخطابه السياسي وحركته القومية والعالمية، فإن الجماهيرية الآن تعني الصدق للديمقراطية وروحها وأحكامها، والثقة بالخيار الشعبي الحر، كما تعني عدم التخوف من أي وجود سياسي أو عقائدي آخر... فهذا التخوف كان الظاهرة التي رافقت الناصرية في الماضي وحدّت من فاعليتها وهو كذلك الظاهرة التي قد تمنعها من النجاح في تطوير ذاتها في أي مشروع مستقبلي□

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

الوحدة الأقتصادية العربية
تجاربها وتوقعاتها

الجزء الاول

الجزء الثاني

الدكتور محمد لبيب شقير

آراء ومقترحات من أجل خط قومي عقلاني وتاريخاني

عماد فوزي شعيبي

كاتب قومي عربي.

عزيز على الوحدوي أن يعترف ببساطة بتراجع المد الوحدوي. وهو إن فعل فإنه سرعان ما يصاحب اعترافه ضرب من يأس وقنوط إلى أقصى الحدود.

وفي رأينا فإن كلا من النموذجين (للوحدوي) ينقصه حس الواقع وتأسره ضروب من وجدانيه قومية لا ترقى بأي حال من الاحوال إلى المستوى المطلوب من الوحدوي في زمن التأخر العربي.

وفي قناعتنا فإن مواجهة واقع التراجع القومي مسألة تاريخية لا يجب أن يتم تناولها (بوجدان) فقط!

فهذا التراجع هو من طبيعة السيرورة الوحدة خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن (الوحدة) والتحقيق القومي مسألتان لا تندرجان بشكل إطلاقي في عداد المكنات الإرادية!، وان السيرورة الوحدوية لأي امة في التاريخ سياق من وحدة التقدم والتراجع، والتفاعل التاريخي.

فاليأس والتفاؤل كلاهما حسان وجدانيّان ينهلان من معين واحد هو معين الشعور. ونحن إذ نرى الوحدة كحدث تاريخي نحاول أن نتجنب الوقوع في أسر اليأس والتفاؤل اللاعقلانيين.

أولاً: ملاحظات استقرائية

وإذا كنّا نرفض اليأس والتفاؤل بضروبهما الوجدانية؛ فنحن من دعاة (**التفاؤل التاريخي الحذر**). والذي نعنيه هنا هو **الخروج من دوائر الآني** في استقراء التقدم. أي الخروج من دائرة استفزاز الحدث الآني اللاوحدوي والقطري والتراجعي للعقلانية الوحدوية، أي أن يكون الوحدوي قادراً على الانسلال من دوائر الاستفزاز الذي تفرضه الواقعة اللاوحدوية من أجل استقراء التراكم الوحدوي والقومي.

فثمة تراكم لا يستهان به في السياق القومي كنا قد أشرنا اليه في دراسات سابقة[١] وهو الضمانة التاريخية، في رأينا، لتأسيس موضوعي **(لإمكانية وحدوية)**.

والمطلوب من الوحدوي العقلاني، أن يمتلك الأداة التاريخية الواقعية التي تجعله يرى الجوانب المستورة في الأحداث الظاهرية.

فمن ينظر للتاريخ القومي العالمي بحِس تاريخاني واسع يستطيع أن يرى كيف تمخضت أحداث في سياق لا وحدوي عن تراكمات وحدوية جاءت **لحظتها الفاعلة** لترفعها من **مستوى الإمكانية المستورة إلى مستوى الحدث الوحدوي**.

فأي حدث في العالم يحتمل التأويل على المستوى التاريخي بأشكال مختلفة. والمهم هنا الترفّع عن الانجراف في سياق الآني والنظر إليه.

وليس عجباً أن نرى رجالاً من الوحدويين ـ الأشداء قد اصبحوا في هذه الفترة من اولئك الذين لفهُم القنوط:

فمن تعامل مع الوحدة في سياق سياسي اعتاد حكماً على التعامل مع الحدث القومي بأبعاده الآنيّة. والوحدوي هنا ليس **شخص المرحلة والتاريخ** إنما **شخص الساعة**. **ولهذا فإن القنوط الوحدوي هو الأمر الأكثر طبيعية عندما يختلف الزمن من المدّ إلى الجزْر.**

وهو الشيء الذي يأتي تحصيلاً حاصلاً بالتفاعل النفسي مع الموجودات والمؤشرات المحيطية.

أما الوحدوي الذي نفترض بأنه قد آن الأوان اليوم لأن يكون قد تأسس فهو ذاك الذي عليه أن يعتاد التعامل مع الحدث بأبعاده التاريخية ـ السياسية الشمولية. أي ذاك الشخص (السيزيفي) الذي لا يقنط من إعادة الكرَّة كلما فشل الحدث. وهو الشخص **(الفاوستي)** الذي لا يقتنع بأن للحدث مؤشرات قاطعة، ولذلك فهو في بحث دائم عن المعرفة التاريخية، وعن أبعاد محتملة!

المطلوب إذاً التأسيس **لعلم الاحتمالات والتراكمات الوحدوية**. ولا نقصد هنا السعي إلى انشاء علم وحدوي قانوني للوحدة وللإمكانية التراكمية القومية. فنحن ضد وضعنة (positivism) التاريخ. وما نرنو إليه: إنشاء عقلية تاريخانية موسوعية احتمالية.

فكل التظاهرات اللاوحدوية آنياً يمكن فهمها في اطار هذا العلم بعقلية متعددة الجوانب لا تستسلم لحسابات ما هو ظاهر ولا تدير ظهرها في آن.

فالبحث عن التراكم لإمكانية وحدوية موضوعية: سيكون العنصر المعموري في هذا العلم وبقدر الاتساع والشمولية والتاريخية في دراسة هذا التراكم فإنه من الممكن تدريجياً الارتقاء إلى مستوى التقدير **للخطة الفاعلة تاريخياً** أو على الاقل لمؤشراتها الاولى.

فليس من المطلوب اليوم البحث عن **إرادة وحدوية فهي** على المستوى الآني مسألة مزاج

---

(١) انظر: عماد فوزي شعيبي، «ملامح الآفاق النهضوية في المرحلة الحالية،» في: عماد فوزي شعيبي، **من اجل فتح ملف النهضة والسياسة** (دمشق: ١٩٨٥)، ص ٧٩.

وظروف، وعلى المستوى التاريخي الـواقعي تحصيل حـاصل للشروط والاتجـاهات التي تنعكس في السياق الدرامي للتحول من **الإمكانية** الوحدوية إلى الفصل الوحدوي في اللحظة الفاعلة تاريخياً.

لقد بقي الاتجاه القومي أسيراً للبحث عن ارادة وحدوية انطلاقاً من مبدأ مزيّف يقـول بأن **الحدث مرهون بالإرادة**. ولعل هذا الأسر ليس إلا نتيجة واضحة للسياق الوحدوي الذي تـألق في وحـدة عام ١٩٥٨. ونتيجـة أيضاً لضعف الحس التـاريخي ولاستنباط الميكـانيكي الـلاتـاريخي، والمفصول عن السياق، للوحدات القومية الغربية. لقد بدأ الفكر القومي من الكلمـة ومن الممارسـة المباشرة. فما استطاع إلا أن يعبر عن الإرادة سواء بالكلمة أو الممارسة.

وكان طبيعياً العودة والتراجع، طالما أن الاستحقاق التاريخي التراكمي لم يدفع بعد. وطالمـا أننا لا زلنا نحاول أن نفسر التاريخ والواقع باسم الارادة واليقين والوجدان القومي.

المطلوب اليوم ألا نستسلم للحظة لأسر الرغبة، وأن نسعى بكل الإمكانات للتأسيس لعقلانية وحدوية تاريخية.

ثانياً: أفكار من أجل العمل الوحدوي

١ ـ في الدولة القطرية

أصبحت الدولة القطرية، ولـلأسف، أمراً واقعـاً وهي كل يـوم تزداد رسـوخاً بمؤسسـاتها وخططها الإنمائية وسياقها الحكومي والشعبي.

ورغم خطورة كل مـا سبق وسياقـه الذي يـرى فيه بعض المفكـرين والكتاب سيـاقاً قـومنة قطرية[٢] أو دولاً/أمماً، فإننا لا نميل إلى القطع والجزم بهذه الحدة.

فقناعتنا بأن القطريات القائمة رغم كل ما يلفها من قسر سلطوي وسيطرة مؤسسية لا تعدو أن تكـون أضعف من أن تشكل دولاً ـ أمماً. فالتشكيـل الأخير يحتـاج إلى سياق خـاص وتركيب مؤسسي أكثر شمولية وأحدَّ تطرفاً.

ورغم أنّ الجـانب التكنولـوجي المحدث يستخـدم في المؤسسات القطـرية إلا انـه لا يشكـل ظاهرة متقدمة وشمولية **وذاتية ومستقلة**.

بكلمة أخرى فإن سياسة الدولة القطرية لا يسير واقعياً في اتجاهـات قومنـة محلية **رغم أن يبدو** كذلك. فكل تظاهرات الدول القطرية لا تعكس إلا توازنات محلية مؤقتة قابلـة للتبدل والتغـير في احداث تكرارية غالباً. وهي ان تبدو أنها في سياق تجذّر، وهذا صحيح، فإن لنا أن نتساءل هـل كل تجذّر يمكن أن يكون **نواة تأسيس** أم أن الأمور تبدو نسبية؟

ولنا أن نتساءل تاريخياً وباستدعاء نموذج **الالزاس واللورين**:

هل كان يبدو بالنسبة للعالم والفرنسيين أن الالزامي واللورين خلال خمسين عاماً لا تتجـذر

---

(٢) انظـر آراء جورج طـرابيشي في هذا السياق في: «ندوة «الوحدة» حـول مؤسسة الـدولة في الـوطن العربي،» **الوحدة** (باريس)، السنة ١، العدد ١١ (آب/اغسطس ١٩٨٥)، ص ٦٠.

قومياً صوب ألمانيا؟

ورغم ذلك فقد تمّ إحداث انقلاب قومي في فترات السخونة التاريخية، لسبب بسيط وهو أن التجذر في حالة سكونية سياسياً وعسكرياً شيء، والتجذر في حالات الفوران العسكري والسياسي شيء آخر. فالحركية دائماً تفترض إمكانية التغيير وإمكانية الاحداث غير المتوقعة.

الخطير جداً هو أن تسير المنطقة العربية في اتجاهات **التعفين القومي**. وهذا ما لا نراه رغم مرحلة التراجع في المد القومي الراهنة.

وقناعتنا أن بعض الدول القائمة يمكنها أن تلعب في السياق التاريخي دوراً قومياً مرحلياً وذلك بأدوار الضبط ولجم ما يمكن لجمه من عوامل التراجع والتعفين القومي.

والضامن الوحيد الذي يمكن المراهنة عليه في هذه المرحلة لادوار قومية للدول القطرية هو الموقف من الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

فإذا تم ضبط الاتجاهات الموالية لسِلم مع اسرائيل فإن هذا سيكون في أضعف الاحوال ضمانة ضبط للانحدار في سياق **التعفين التاريخي** وهو الأمر الذي إذا حدث فإنه سيحوِّل الدولة القطرية إلى واقع معقد ومركّب لا يمكن التكهن بآفاقه من طبيعة الأمور أن تكون هناك قطرية، ولكن من المطلوب ألا تؤسر هذه الدول قطرياً. وهذا لا يعني أننا في صفّ الدولة القطرية. ولكن، وبطبيعة الاحوال، ونحن ضد البقاء في حيز النقد **اليوتوبي** ومع نمو حس قومي عقلاني واقعي.

٢ ـ الفكر القومي بين المشرق والمغرب

من الواضح بأن الفكر القومي مختلف في حيثياته وآفاقه ومؤسساته بين المشرق والمغرب ونحن نعتبر أن هذا أمراً طبيعياً إلى حد ما.

فالمشرق قد سبق المغرب نظرياً ومؤسسياً في أطروحاته القومية وفي قيادته للعمل القومي.

كما وأن السياق القومي في المغرب لم يعان كثيراً من اشكالية العلاقة بين الاسلام والعروبة وإشكالية التنوع الموازييكي المذهبي.

ولهذا فبقدر ما يبدو الفكر القومي المشرقي مقاتلاً وفي **صلب الإشكاليات** يتراءى الفكر القومي المغربي عقلانياً، وبارداً بعيداً عن إشكالية القضايا الآنية قومياً.

والاتجاهان لا يبدو لنا أنهما متناقضان بل إن وجودهما ضمانة حقيقية لقومية اصيلة وعقلانية ومن ثم تاريخانيه.

ولهذا فإن عملاً تناسقياً مشتركاً بين العرب المشرقيين والمغاربة يطرح نفسه براهنية اليوم أمام كل الكتاب المفكرين القوميين. ولا بد في رأينا من أن يتبنى احد الاقطار العربية أو أغلبها نهجاً **مؤسسياً** للقاءات مباشرة وإعلامية وحوارات عميقة من أجل نقل التنوع الحاصل إلى مستوى **التنوع الفاعل**.

وقدمنا فيما سبق أبواباً للحوار وضروباً من الافكار التي قد تبدو جديدة أو تطويراً لأفكار معروفة وهدفنا هنا أن نفتح وعلى صفحات المجلات الفكرية ـ القومية حوار القوميين المعنيين بتطور الفكر القومي والخروج من دوائر الاستفزاز واليأس□

استـدراك

نشرت مجلة **المستقبل العربي** في العدد ٤٧ (كـانون الثـاني/ينايـر ١٩٨٣) مقالاً أعـده د. كمال المنوفي بعنوان: «منظور الثقافة السياسية والنظم السياسية العربيـة». وقد تبين فيمـا بعد أن المقال قد اقتبس باسهاب من احدى الدراسات السابقة لنشر المقال. ولدى مفـاتحة د. كمـال المنوفي بذلك أجاب بالرسالة التالية:

«نشرت **المستقبل العربي** في العدد ٤٧ مقالاً لي بعنوان «منـظور الثقافـة السياسيـة والنظم السياسية العربية» كجزء من اهتمامي بمـوضوع الثقـافة السيـاسية الذي يعـود الى عام ١٩٧٤ حينما سجلت أطروحتي للدكتوراه بعنوان «الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: دراسة نـظرية وتـطبيقية» والتي انتهيت من اعـدادها عـام ١٩٧٧. واقتضى اعدادهـا قراءة الكتـابات النـظرية الكلاسيكية في مفهوم الثقافة السياسية والأعمال المنشـورة عن الخصائص الثقـافية للمصـريين وأساليب تنشئتهم والتي كتبها مؤلفون مصريون وعرب وأجانب.

وقد تبين لي أن هناك عدداً من الاقتباسات المأخوذة عن بحث:

Gabriel Ben-dor, «Political Culture Approach to Middle East Politics,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 8 (1977)

لم توثق وفق القواعد العلمية المرعية. ولما كان ذلك قـد حدث دون قصـد مني، لذلك لزم التنويـه والايضاح والاعتذار للمجلة».

Helena Cobban

The Palestinian Liberation Organization: People, Power and Politics

منظمة التحرير الفلسطينية: البشر والقوة والسياسة

(London; Cambridge: Middle East Library, 1984), xii, 305 p.

وحيد عبد المجيد

مركز الدراسات السياسية والستراتيجية بالاهرام.

الكتاب الذي بين أيدينا اليوم هو أول دراسة سياسية شاملة باللغة الانكليزية عن منظمة التحرير الفلسطينية. كما أنه أول دراسة أمريكية، في حدود ما نعرف، تنصف المنظمة وتتفهم منطلقاتها وأهدافها، بل وتتعاطف معها في كثير من الأحيان. وهو أيضاً أحد الكتب الغربية القلائل عن القضية الفلسطينية التي تخلو من أخطاء تاريخية ومعلوماتية. وربما يرجع ذلك الى خبرة كاتبته الأستاذة هيلينا كوبان، التي عملت كمراسلة صحفية في بيروت فيما بين ١٩٧٦ و ١٩٨١، مما أتاح لها فرصة دراسة التطورات عن كثب، والرجوع الى مصادر موثوق بها بما في ذلك مقابلات متعمقة مع عدد من قادة منظمة التحرير وحركة «فتح».

وتنطلق المؤلفة في دراستها من أن أحد المفاتيح الهامة لفهم تطور منظمة التحرير هو دراسة التطورات الفكرية والسياسية للفصيل الرئيس فيها، وهو حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح».

وبطريقة استذكار الماضي «الفلاش باك» التي قد تجذب القارىء الى دراسة تاريخية كهذه ـ يغلب عليها المنهج التاريخي وطابع رصد الأحداث Chronology ـ بدأت كوبان الفصل التمهيدي بالحديث عن تأثيرات الغزو الاسرائيلي للبنان في صيف ١٩٨٢ على الوجود العسكري والسياسي الفلسطيني وعلى القاعدة الأساسية لمنظمة التحرير، متناولة بعض أبعاد حركة الانشقاق داخل «فتح». ومن هذا التمهيد تأخذ المؤلفة قرّاءها الى تاريخ حركة «فتح» باعتبارها صلب منظمة التحرير وعمودها الفقري خلال الجزء الأول من الكتاب المعنون: **تاريخ الخط الرئيس في منظمة التحرير**، وذلك عبر خمسة فصول مقسمة تقسيماً تاريخياً بأسلوب مبتكر يقوم على تشبيه منظمة التحرير بطائر الفينيق(*) الأسطوري. فتبدأ الفصل الثاني بانبعاث الفينيق ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ عبر الاستعداد للعمل

(*) لهذا التشبيه دلالة قيمية لا يمكن إنكارها. فطائر الفينيق ـ في الأسطورة ـ طائر عظيم لا يمكن القضاء عليه لانه كلما يتعرض للحرق يعود فينبعث من رماده. فكأنها تقول ان المنظمة ستعود لتتجاوز محنتها الراهنة من جديد.

الفدائي الذي بدأ من أول كانون الثاني/يناير ١٩٦٥. وتقدم عرضاً لسنوات الإعداد لهذا العمل في أواخر الخمسينات من خلال التنقيب عن الحياة المبكرة لقادة فتح ومنظمة التحرير الأساسيين: ياسر عرفات وصلاح خلف وخليل الوزير وخالد الحسن. ومن خلالهم تناقش جوهر الفكر السياسي لفتح وكيف كان معاكساً للفكر العربي السائد حينئذ «الوحدة العربية طريق تحرير فلسطين». كما تعرض للكيان التنظيمي لفتح، وتطور علاقتها مع منظمة التحرير الرسمية التي نشأت تحت الوصاية العربية، حتى تمكنت فتح من السيطرة عليها عام ١٩٦٩.

وفي الفصل الثالث يكون الطائر قد بدأ رحلة الطيران في فرح ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣، حيث تحقق فتح انجازات هامة رغم فشل محاولاتها تثوير الضفة الغربية وغزة في الشهور التالية لحرب ١٩٦٧. فقد أثبتت فتح القدرة على مواجهة اسرائيل عبر عمليات عديدة في مقدمتها معركة الكرامة. وتناقش تركيبة فدائيي فتح لتخلص الى أن معظمهم من شباب المخيمات من جيل ١٩٤٨، وانعكاسات مذابح أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ والمواجهة مع الاردن على العمل الفلسطيني وحرب الاغتيالات بين فتح واسرائيل والعمل الفدائي في لبنان حتى حرب ١٩٧٣، ليبدأ الفصل الرابع الممتد حتى ١٩٧٧ حيث يقع الطائر في مصيدة الحرب الأهلية اللبنانية رغم كل محاولاته لتجنب التورط فيها. وواكب ذلك تصاعد الأزمة مع سوريا رغم محاولات فتح لتجنبها أيضاً. وهكذا فرغم الانجازات التي حققتها منظمة التحرير في سنوات ما بعد حرب ١٩٧٣ على الصعيد الدبلوماسي عربياً وافريقياً واسلامياً وفي حركة عدم الانحياز وصولاً الى الأمم المتحدة، كانت هذه السنوات نفسها هي التي شهدت نجاحات كيسنجر الدبلوماسية أيضاً، ثم التورط الفلسطيني في لبنان ومعاداة سوريا بعد إخفاق كل محاولات تجنب ذلك.

وفي الفصل الخامس أخذت المصيدة تضيق على الطائر الفلسطيني. فكانت الأعوام من ١٩٧٧ الى ١٩٨١ أعواماً صعبة لقيادة فتح ومنظمة التحرير. فرغم أن خسائرها الناجمة عن حرب لبنان كانت أقل من تلك التي سببتها الأزمة في الأردن، كانت الحرب اللبنانية مقتلاً للثورة الفلسطينية. ورغم ذلك ظلت القيادة الفلسطينية تشارك في الجهود الساعية الى إعادة عقد مؤتمر جنيف، في أواخر ١٩٧٦ وطيلة عام ١٩٧٧ تقريباً حتى كانت مفاجأة السادات بزيارة القدس وكانت تلك الفترة هي التي شهدت الجدل الكبير حول القرار ٢٤٢، على نحو ما حدث مؤخراً مع اختلاف في السيناريو. ففي ذلك الوقت أبدت المنظمة استعدادها للاعتراف بالقرار اذا كان ذلك يضمن لها مقعداً في المؤتمر الدولي، لكن الرد الأمريكي كان سلبياً ورافضاً للربط بين الاعتراف وحضور المؤتمر الدولي. وكانت مبادرة السادات من أخطر الضربات التي وجهت الى منظمة التحرير التي ظلت تعاني من آثارها حتى الآن.

وفي الفصل السادس ينكسر جناح الطائر ١٩٨١ ـ شباط/فبراير ١٩٨٣، حيث تتعاصر الصعوبات والتعقيدات التي تواجهها منظمة التحرير بسبب كامب ديفيد وفي الأراضي المحتلة وفي جنوب لبنان، والتي بلغت ذروتها بالغزو الاسرائيلي للبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢ والخروج الفلسطيني من بيروت والانشقاق في فتح والمواجهة الحاسمة مع سوريا. وبهذا الفصل ينتهي الجزء الأول من الكتاب، ليبدأ الجزء الثاني: **العلاقات الداخلية في منظمة التحرير**. فيتناول الفصل السابع عرضاً للجماعات الفدائية الأخرى (غير فتح). فتعرض بشيء من التفصيل لكل من: الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، وطلائع حرب التحرير (الصاعقة)، والجبهة الشعبية ـ

القيادة العامة، حيث تقدم المعلومات الرئيسية والتطور السياسي والفكري والعسكري في كل منها، إضافة الى الانشقاقات والاندماجات، ثم تشير الى جبهة التحرير العربية وجبهة النضال الشعبي بشكل عابر تحت عنوان «جماعات أخرى».

ثم تنتقل في الفصل الثامن الى الحركة داخل فلسطين التاريخية: الضفة الغربية وغزة وظروف النضال الفلسطيني في كل منهما والآثار القمعية للادارة العربية فيهما (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧) التي سهلت للاسرائيليين الإمساك بهما واجهاض محاولات تثويرهما عقب حرب ١٩٦٧. كما تشير الى أوضاع عرب اسرائيل في بقية فلسطين التاريخية (أي المحتلة عام ١٩٤٨). أما العلاقات الخارجية لمنظمة التحرير فموضعها الجزء الثالث من الكتاب حيث تتناولها في فصلين: الفصل التاسع يناقش العلاقات العربية، والعاشر يناقش العلاقات الدولية. واضافة الى العرض التاريخي السردي لهذه العلاقات بشقيها، يتميز هذا الجزء بقدر لا بأس به من الرؤية التحليلية الهادفة الى تفسير الارتباط الوثيق بين القضية الفلسطينية والمقاومة وبين تطور الأحداث العربية رغم حرص قادة فتح من البداية على عدم تبنّي اية ايديولوجية عروبية ومبدأهم القائل بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد العربية. لكن التحليل لا يصل الى منتهاه، لأن الاستنتاج الذي توصلت إليه المؤلفة من غلبة البراغماتية على العلاقات العربية لمنظمة التحرير وعلاقاتها الدولية يحتاج هو نفسه إلى تحليل دوافع هذا السلوك وظروف الحصار العربي للعمل الفلسطيني المحيطة به. وفي الفصل الأخير ـ الحادي عشر ـ تؤكد على الانجاز الرئيس للعمل الفدائي وهو إعادة بناء الهوية الفلسطينية، وعلى خطورة التدخل العربي في العمل الفلسطيني سواء بشكل مباشر أم من خلال بعض المنظمات الفلسطينية.. وهو التدخل الذي ترى ـ حقاً ـ أنه بلا حل ما دام العمل الفلسطيني يفتقد قاعدته المستقلة. لكن أبرز ما تنتهي اليه هو تحميل الولايات المتحدة المسؤولية عن عدم الأخذ بيد القيادة الفلسطينية الى طريق التسوية، والتأكيد على أن القومية الفلسطينية أصبحت قوة لا يمكن مقاومتها وهو ما يزيد من خطورة الإصرار الأمريكي على تجاهلها.

وهكذا يظن، حتى من خلال العرض، أن الكتاب يروى قصة منظمة التحرير من خلال فصيلها الرئيس، فتح، بشكل سردي لا يتضمن غير القليل من التحليل الجزئي لأحداث أو مواقف بعينها، باستثناء التحليل العام الوارد في الفصل الأخير بشكل مقتضب. كما أن الروايات التي يتضمنها الكتاب لا تتميز بالجدة، فهي مجرد اعادة صياغة لما هو معروف من تاريخ فتح ومنظمة التحرير. ومع ذلك يعتبر هذا الكتاب عملاً ثميناً وعظيم الفائدة لغير قرّاء العربية الذين لا يعرفون غير القليل عن تطور النضال الفلسطيني. فهو يحتوي على كم هائل من المعلومات الصحيحة الموثقة بحيث يمكن اعتباره مرجعاً ممتازاً موثّقاً ومصنّفاً بدقة، يجد فيه قرّاء الانكليزية مبتغاهم عن المقاومة الفلسطينية منذ نشأتها وحتى الخروج الحزين من لبنان. ولا يكاد ينقصه سوى المعلومات الخاصة بحجم المشاركة الفلسطينية في حرب ١٩٧٣. فهو لا يشير سوى إلى المشاركة على الجبهة المصرية ومحاولات فتح الجبهة الاردنية، بينما لا يشير الى النجاح في فتح جبهة جنوب لبنان بالفعل. ويزيد من قيمة هذا الكتاب أنه أول كتاب أمريكي منصف لمنظمة التحرير وسط رتل من الكتابات المعادية والمشوهة للمنظمة وللنضال الفلسطيني بشكل عام. فرغم تجنب المؤلفة اتخاذ موقف محدد، إلّا أن موضوعيتها وحياديتها كانتا كافيتين لإنصاف النضال الفلسطيني وتفهم أبعاده الحقيقية□

أزمة العقل العربي بين التحليل النقدي والاجتماعي، والاسلامي

(حول كتاب: الفلسفة في الوطن العربي المعاصر)

(بحوث المؤتمر الفلسفي العربي الاول الذي نظمته الجامعة الاردنية)

د. جميل منيمنة

محاضر غير متفرغ في قسم الفلسفة بالجامعة اللبنانية في بيروت.

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ٣٣٦ ص.

صدر عن «مركز دراسات الوحدة العربية» «الفلسفة في الوطن العربي المعاصر ـ بحوث المؤتمر الفلسفي الاول الذي نظمته الجامعة الاردنية». وأهمية هذا الكتاب الاولى انه «يوثق» الاتجاهات الفلسفية والفكرية العربية المعاصرة توثيقاً أولياً[١]. وذلك عبر أول مؤتمر فلسفي عربي معاصر[٢] وكذلك، فقد شارك فيه خمسة عشر مفكراً وباحثاً، توزعت أبحاثهم على خمسة عشر بحثاً، من دون محاور محددة ذات منهجية واضحة. ولعل هذا ما دفع الناشر، إلى اعادة تنسيق هذه الابحاث على شكل اقسام ثلاثة، هي على التوالي: مشروع الفلسفة العربية المعاصرة، ونقد الخطاب الفلسفي العربي: النصوص والمناهج، وخصوصيات وآفاق. ويضم الكتاب أيضاً ثلاثة ملاحق، وفهرساً عاما للاعلام والمصطلحات والمؤسسات بالعربية، وآخر بالانكليزية والفرنسية. وفهرساً للمحتويات، وتقديماً لمركز دراسات الوحدة العربية، وكلمة رئيس اللجنة التنظيمية للمؤتمر.

ومن الاسماء المعروفة التي شاركت في المؤتمر: حسن حنفي، فؤاد زكريا، ماجد فخري، محمود أمين العالم. وسجل غياب عدد من المفكرين العرب أبرزهم: زكي نجيب محمود، زكريا ابراهيم، أحمد بدوي، حسين مروة، حسن صعب، وحسام الدين الالوسي.

الاقسام والفصول: يتألف القسم

---

(١) احتوت اكثر البحوث المقدمة للمؤتمر الفلسفي العربي الاول على توثيق اكاديمي. غير أن الهدف الرئيسي لم يكن توثيقياً، وانما كان استكشافياً ـ علمياً بالدرجة الاولى.

(٢) «عقد المؤتمر برعاية رئيس الجامعة الاردنية في مقرها (عمان) خلال الفترة: من الخامس حتى الثامن من كانون اول/ديسمبر ١٩٨٣. وحضر المؤتمر اربعة وعشرون مشاركاً. وقد كان المشاركون من الاردن ينتمون إلى قسم الفلسفة في الجامعة الاردنية والى مؤسسات اخرى، والباقون ينتمون إلى أقسام الفلسفة في جامعات لبنانية (مثلها د. معن زيادة)، ومصرية وكويتية ومغربية ويمنية شمالية ويمنية جنوبية. كما شارك في المؤتمر بعض المهتمين بالفلسفة من العرب المقيمين في الخارج». انظر: **الفلسفة في الوطن العربي المعاصر: بحوث المؤتمر الفلسفي العربي الاول الذي نظمته الجامعة الاردنية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٣٢١.

الاول (مشروع الفلسفة العربية المعاصرة) من فصول خمسة: «موقفنا الحضاري» للدكتور حسن حنفي (استاذ الفلسفة في كلية الآداب، جامعة القاهرة)، «الفلسفة والدين» د. فؤاد زكريا (رئيس قسم الفلسفة، جامعة الكويت)، «دور الفلسفة في المجتمع العربي المعاصر»، د. عادل ضاهر (الجامعة الاردنية، كلية الآداب، قسم الفلسفة)، «التيارات الفلسفية في الفكر العربي المعاصر والموقف من التراث: ملاحظات تمهيدية» د. سعيد بنسعيد (الرباط، كلية الآداب والعلوم الانسانية)، «اتجاهات الفلسفة الاسلامية في الوطن العربي (١٩٦٠ ـ ١٩٨٠)» د. أحمد محمود صبحي (استاذ الفلسفة الاسلامية في كلية الآداب، جامعة الاسكندرية).

أما القسم الثاني فيتألف من خمسة فصول أيضاً وهو بعنوان نقد الخطاب الفلسفي العربي: النصوص والمناهج. الفصل الاول: «ثلاثة نصوص وثلاثة مواقف في منهج تدريس الفلسفة للسنة الثالثة التوجيهية (الثانوية العامة) في مصر»، د. محمود أمين العالم (قسم الفلسفة، كلية التربية، عدن). «دراساتنا الاكاديمية ومولد الفلسفة العربية المعاصرة د. أديب نايف ذياب (الجامعة الاردنية، قسم الفلسفة)، «الوضعية المحدثة والتحليل المنطقي في الفكر الفلسفي العربي المعاصر د. أحمد ماضي (الاستاذ المساعد في قسم الفلسفة، الجامعة الاردنية)، «طبيعة الحضور الفلسفي الغربي في الفكر العربي المعاصر » . د . كمال عبد اللطيف (استاذ بشعبة الفلسفة في كلية الآداب والعلوم الانسانية ـ الرباط)، ويوسف كرم: ميتافيزيقا ارسطية معاصرة د . محمد وقيدي (استاذ في كلية الآداب والعلوم الانسانية ، الرباط ، المغرب) .

ويتألف القسم الثالث بدوره من فصول خمسة، هي: «الفلسفة كمنحى انساني د. ماجد فخري (رئيس قسم الفلسفة، الجامعة الاميركية ـ بيروت)، «آفاق الفكر الفلسفي في المغرب» عبد السلام بنعبد العالي (شعبة الفلسفة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس، المغرب)، «الهاجس الثالثي في فلسفة محمد عزيز الحبابي» د. سالم يفوت (شعبة الفلسفة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس، المغرب)، «حول العقلية العربية» د. ابراهيم بدران (وزارة الصناعة والتجارة، الاردن)، «مشكلة المصطلح الفلسفي في اللغة العربية» د. سلمان البدور (قسم الفلسفة، كلية الآداب، الجامعة الاردنية).

الملاحق: ويضم الكتاب ثلاثة ملاحق هي: برنامج المؤتمر (وهو يختلف عن التبويب المحوري للكتاب)، والدعوة إلى تأسيس جمعية فلسفية عربية، وتأكيد الاهتمام بتدريس الفكر العربي المعاصر. وهذا هو الملحق الثاني. أما الملحق الثالث فيتضمن: البيان الختامي للمؤتمر الفلسفي العربي الاول، ثم فهرس عام (لاسماء الاعلام، والموضوعات العامة، والأمكنة). وهو فهرس جيد يساعد الباحث والمتخصص، وغير المتخصص على متابعة الموضوعات والشخصيات والدول والقارات وحتى المفاهيم العامة كالأمة والامامة، والفرق كالأشعرية والمعتزلة... الخ.

... وهذا الكتاب يبرز بموضوعية شمولية أزمة الفلسفة العربية والاسلامية، والفكر الايديولوجي عموماً ويستطيع القارىء أن يلاحظ بوضوح احتدام تلك «المعارك الخفية» بين الباحثين المشاركين، وفقاً لاتجاهاتهم العقيدية. ولعله يمكننا تصنيف التيارات الى يسارية واسلامية سيطرت على اجواء اول مؤتمر فلسفي عربي. لكن برزت مشكلتان رئيستان وحيويتان: مشكلة صياغة فلسفة عربية، ومشكلة صياغة التراث العربي

ـ الاسلامي. لذا، فإننا سنحاول، هنا، عرض هاتين المشكلتين المحوريتين عبر الابحاث التي تناولتهما.

أولاً: مشكلة صياغة فلسفة عربية

من الواضح أن الفكر العربي المعاصر لم ينجح حتى الآن في صياغة فلسفة عربية خاصة ومميزة. فما زالت هذه الصياغة مشروعاً متفاوتاً بين العقلانية الفلسفية، وبين النقلية الدينية، بين التغريب والتشريق، وبين التراثية والعصرنة. وعدا عن مشكلة اختلاف المناحي والاتجاهات، فإن مشكلة المصطلح الفلسفي في اللغة العربية ما زالت قائمة. وهي تتمثل في جملة مشاكل بعضها يعود الى بنية اللغة العربية، وبعضها الآخر له علاقة بأهلها من المشتغلين بالفلسفة»[٣]. يضاف إلى ذلك اختلاف مفهوم المصطلح المترجم حتى في الموسوعات والمعاجم الفلسفية العربية. ولا يمكننا هنا اغفال «أهمية هذه المشكلة من ناحية معرفية، وما لها من تأثير على الفكر العربي المعاصر»[٤]. وهذا ما عالجه المؤتمر في أولى جلساته[٥].

وإذا كانت صياغة الفلسفة العربية ما زالت مشروعاً، فإن من أول محدداته «موقفنا الحضاري»[٦] . وإن كان المصطلح «حضاري» يقصد به د. حسن حنفي (ثقافي) أي الجانب غير المادي في الحضارة، (أي القيم والمعايير والمبادىء والمفاهيم العامة، لكن «حنفي» يبين لنا بدقة متناهية مدى الازمة الحضارية (الثقافية) التي نعيش، والتي تنبثق أساساً من عدم فهم الفلسفة على انها «نظام فكري ينشأ في عصر، ويقوم به جيل، ويخدم مجتمعاً ويعبر عن حضارة (وثقافة)»[٧]. ويطرح لنا «حنفي» ابعاد موقفنا الحضاري، وهي: التراث، التراث الغربي، والبعد الثالث. «موقفنا من الواقع الذي نعيش فيه والذي نحتويه في شعورنا عن وعي أو عن لا وعي»[٨]. ويلخص لنا «حنفي» أزمة موقفنا الحضاري (الثقافي والفكري) في: نظرتنا إلى التراث من الخارج من دون معايشة أو ربط بالواقع المعاش مع اغفالنا للنواحي الابداعية فيه. ثم أننا طبقنا النظرة نفسها على التراث الغربي فانتزعناها من بيئتها. كما أن الفلسفة العربية المعاصرة تعثرت، لأننا أزحنا الواقع واكتفينا بالنقل.

لكن «حسن حنفي» في تحليله لموقفنا (العرب والمسلمين) من التراث يبالغ في تسييسه لعمليات حفظ ونقل التراث. وهو هنا يكاد يكون اجتماعياً (سوسيولوجياً) أكثر منه مفكراً ـ مفلسفاً. فقد أصدر حكماً عاماً على التراث الذي وصل الينا: فإن «ما نقرأه في التراث في حقيقة الامر، هو نتيجة معركة تم حسمها لصالح الغالب (السلطة) ضد المغلوب (المعارضة)»[٩]. والسؤال هنا كيف وصل الينا تراث الفرق «المغلوبة» بدءاً من السبأيّة مروراً بالتشيع والخوارج، وانتهاء بالبهائية أو البابية في عصرنا هذا؟

أما نقده للموقف من التراث الغربي،

---

(٣) انظر: سلمان البدور، «مشكلة المصطلح الفلسفي في اللغة العربية،» في: المصدر نفسه، ص ٢٩١.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) انظر: «ملحق رقم (١): برنامج المؤتمر،» في: المصدر نفسه، ص ٣٠٩.
(٦) انظر: حسن حنفي، «موقفنا الحضاري،» في: المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ٤٢.
(٧) المصدر نفسه، ص ١٣.
(٨) المصدر نفسه، ص ١٥.
(٩) المصدر نفسه، ص ٢١.

فأنه يستند إلى «أن فترة التعلم قد طالت، وأن فترة التتلمد قد امتدت، فنحن نتعلم منذ قرنين وما زالت مرحلة الابداع بعيدة في الافق»[١٠] وذلك لأننا اعتبرنا الغرب النمط الحضاري (والثقافي) الوحيد لكل تقدم، وأنه الممثل للأنسانية كلها، وهو المعلم الأبدي، ومصدر كل ابداع غير اوروبي، ومحور التصنيف الثنائي لأنماط التفكير. حتى تحولت ثقافتنا إلى وكالات غربية وأحزاب فكرية، وشعرنا بعقدة النقص وبالدونية أمام الغرب. ثم إن الاستعمار الثقافي ما لبث أن تحول إلى استعمار سياسي، مما خلق مناخاً ملائماً للثورات الوطنية على الفئة المثقفة (المتغربة) ـ الحاكمة. ويستدعي ذلك في نظر «حسن حنفي» برنامجاً موقفياً من تراث الغرب يتمثل في: السيطرة على الوعي الاوروبي واحتوائه، ودراسته على انه تاريخ، ورد الغزو الثقافي الغربي. ثم القضاء على اسطورة الثقافة العالمية واكتشاف خصوصيات الشعوب (حضارة ووعياً وعلماً)، وافساح المجال للابداع الذاتي عند الشعوب غير الاوروبية، والقضاء على عقدة النقص عند الشعوب غير الأوروبية، بدء فلسفة جديدة للتاريخ في الشرق «واكتشاف الدوائر الحضارية وقانون لتطورها اشمل من البيئة الاوروبية. واعادة النظر في وضع الشعوب الشرقية كبدايات للتاريخ (هردر، كانط)...»[١١]. وذلك بعد أن نعيد كتابة التاريخ العالمي الحضاري والثقافي بما يحقق الانصاف للحضارات كلها. ولا بد أيضاً في رأي «حنفي»، من اعادة انشاء «الاستغراب» ودرس الحضارة الاوروبية، ومن وضع حد نهائي للاستشراق بتحويل حضارات الشرق من موضوع إلى ذات. وكذلك لا بد من تكوين الباحثين الوطنيين الذين يدرسون حضارتهم من منظور وطني.

أما الموقف من الواقع، فإنه يرتكز على اعتبار تراث الانا وتراث الآخر مجرد وسائل للخلق ومجالا لتعلم الابداع. فلا بد في نظر «حنفي»، من احصاء مشاكل الواقع. وهي في رأيه مشاكل: تحرير الارض من الاحتلال والغزو، اعادة توزيع الثروة في مواجهة التفاوت الطبقي. تحقيق الحرية والديمقراطية في مواجهة القهر والطغيان، تحقيق الوحدة في مواجهة التجزئة، تحقيق الهوية في مواجهة التغريب، والتقدم في مواجهة التخلف، وكذلك تجنيد الجماهير ضد السلبية واللامبالاة. وفي خاتمة بحثه، يحدد د. حنفي مهمات الفيلسوف أو المفكر العربي انطلاقاً من مفهومه الحضاري الثقافي النقدي، معتبراً الفلسفة مشروعاً قومياً حضارياً.. فهي «القدرة على التعرف على اللحظة الحالية، وقراءة روح العصر، والاحساس بالموقف الحضاري، وإلا كانت لا زمان لها ولا مكان»[١٢]. ويختم بحثه القيم هذا بتحديد دور الفيلسوف في الشرق العربي والاسلامي. وهو في رأيه دور عملي لاميتافيزيقي، يبحث قضية غياب الانسان كله في هذه البقعة من العالم. فالفيلسوف صاحب مهمات حضارية، أولها: نقد الموروث، ورد التراث الغربي إلى حدوده الطبيعية، والتنظير المباشر للواقع تنظيراً تحليلياً ـ ابداعياً ـ عقلانياً يستند إلى المشاهدة والحس والتجربة.

ـ ولعل البحث في الموقف الحضاري يقود حتماً إلى البحث في «الفلسفة والدين في المجتمع العربي المعاصر»[١٣]، وهذا ما تطرق اليه «د. فؤاد زكريا». ومع اعترافه بتشابه الموضوعات بين الدين الفلسفة. إلا أنه يرى

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٠.
(١١) المصدر نفسه، ص ٣٦.
(١٢) المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٢.
(١٣) انظر: فؤاد زكريا، «الفلسفة والدين في المجتمع العربي المعاصر،» في: المصدر نفسه، ص ٤٣ ـ ٦٩.

ان الخلاف بينهما، إنما كان خلافاً في المنهج. لأن «منهج التفكير الفلسفي نقدي، في حين ان منهج التفكير الديني ايماني»[١٤]. فالايمان الديني يحمل في ذاته التصديق Belief والتسليم، بينما تحمل الفلسفة التدقيق والمناقشة والشك المنهجي (المؤدي إلى غرض معين). ويبحث «د. زكريا» اختلاف أسس وارضية الحوار بين الفيلسوف ورجل الدين، حتى في المنطلقات الاولية. وذلك في تمهيد منه للبحث في الحوار بين الدين والفلسفة، ثم في تحليل مظاهر الاختلاف بين الفلسفة والدين، ودور الفلسفة. حول النقطة الاولى، يرى «د. زكريا» أن شروط «التكافؤ» في الحوار بين الدين والفلسفة غير قائمة. فهناك «مواجهة» بينهما، وذلك للاختلاف المنهجي بينهما. وكذلك فإن الدين مؤيد غالباً بسلطة «التحريم المعنوي، والتجريم المادي»[١٥]... حتى دخل عنصر الخوف، مع تقلص حدود التسامح الفكري في الوطن العربي، أي حدود الحرية الفكرية ومع «التسلط السياسي والاستبداد في الحكم كان من الضروري أن ينعكس على فكرنا في صورة خضوع متزايد للسلطة العقلية والروحية، وانكماش متزايد لقدرتنا على النقد والمعارضة الفكرية، يوازي بالضبط اختفاء المعارضة السياسية من حياتنا»[١٦]. من هنا، كان شيوع منهج الاستشهاد بالنص لحسم أية مشكلة فكرية، وهذا مما يعكس الاتجاه الى التخويف، أي إلى نوع خاص من ممارسة الارهاب.

ويرى الباحث أن الفكر العربي المعاصر، لم يجد سبيلا للتخلص من هذا المأزق إلا باللجوء «إلى الاستشهاد بالنصوص لتأييد وجهة نظره الخاصة، أي انه يصبح طرفاً... (في) لعبة النصوص [١٧]. وفي ذلك القاء لسلاح العقل والمنطق، وتناقض داخلي. وبعض المفكرين المستنيرين المعاصرين[١٨]، لم ير بدأ من اتباع مثل هذا المنهج للتخفيف من غلواء المد الاتباعي. ويعدد الباحث بعض الممكنات النظرية الغربية، أو المواقف الفلسفية من الدين. منها: نقد النصوص الدينية وتحديد اطارها الزمني، اعتبار «الدين» مرحلة أولية يتجاوزها العالم. في حين بقي فيه «الخوف» مسيطراً على علاقة الفكر العربي المعاصر بالدين، والدليل انتشار لعبة النصوص. فليس هناك من حوار متكافىء. ثم أن الموقف الفلسفي في الغرب هو الذي يؤثر في تحديد طبيعة المفاهيم الدينية. وهذا ممتنع في مجتمعنا الراهن، بل ان ما يحصل هو العكس. ومع ذلك فقد لقيت الفلسفة المثالية تأييداً من الدين. مما يدل على تأثير الدين على الفلسفة ايضاً.

أما مظاهر الاختلاف بين الفلسفة والدين، فإنها تستدعي ـ في نظر الباحث تحليل ـ العلاقة غير المتكافئة بينهما. وهذا التحليل يجب أن ينصب على موقفهما من العقل والمنطق، وبالتالي من المنهج العلمي. فالفلسفة لا تشكك في هذا المنهج، في حين أن الدين (أي تفسير المسلمين المعاصرين للدين) يهاجم العلم، من طريق التشكيك في مبدأ التفكير المنطقي نفسه أو منهج التفكير العقلي المنطقي. ومن طريق «التوسع في تفسير النصوص الدينية إلى الحد الذي يجعلها صالحة لتفسير أحدث

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٤٣.
(١٥) المصدر نفسه، ص ٤٦.
(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٧.
(١٨) «من امثال محمد خلف الله ومحمد عمارة وخالد محمد خالد». انظر: المصدر نفسه، ص ٤٨. ويمكننا أن نضيف: محمد اقبال، وحسن صعب، وابن نبي.

النظريات العلمية»[١٩]. أما الطريق الثالث للهجوم «الديني» على العلم[٢٠]، فهو وصفه بأنه مادي أي محدود وسطحي. وهذه كلها في رأي الباحث أحكام مبتسرة ومتسرعة. والموقف الثاني المختلف بين الفلسفة والدين، هو تجاه «فكرة الحقيقة الواحدة المطلقة». فلقد شهد «الدين» تضايقاً في مفهوم هذه الفكرة، فانتقلت إلى المذهب»، ثم إلى «الفرقة» ضمن المذهب الواحد، مع ميل متزايد ومطرد إلى العنف الدموي، المسوغ بالتجريم والتكفير. وهذه كلها تقابل الحركية السياسية في المجتمع العربي المعاصر (الثورة، وثورة التصحيح، وفكر الفرد). وهي حركية الاستبداد السياسي نفسه. والقاسم المشترك بين الاستبداد السياسي والتطرف الديني «زوال حكم العقل، وانعدام النقد والمناقشة، وتأكيد السلطة المطلقة»[٢١]. ويلاحظ «د. زكريا» أن التطرف الديني لا يظهر عندما ينتشر المد الديمقراطي، لأنه يفترض سيادة حكم العقل وانكماش السلطة المطلقة، وحرية الاختيار بين اتجاهات متعددة ذات برامج واضحة ومعلنة. والسبب الحقيقي للعداء بينهما أن الديمقراطية تهدم بلا معركة أرضية التطرف الديني، وتزيل فلسفتها القائلة «بالسلطة المطلقة التي لا تناقش»[٢٢]. أما العلاقة بين التطرف الديني والاستبداد السياسي، فإنها علاقة شديدة التعقيد؛ فالاستبداد ينفعه ويضره في آن معاً. ولما كانت الفلسفة ديمقراطية عقلية تقوم على الحجة والبرهان، فانها لا يمكن أن تعيش إلا في جو ديمقراطي كامل وبعيد عن الاستبداد السياسي والتطرف الديني. لكن الباحث لا يبين لنا، حتى الملامح العامة لهذا الجو الديمقراطي.

ويؤكد أن من صفات الفكر الديني العربي المعاصر تجاهل البعد الرئيس فيه، أي الحاضر، لحساب الماضي أو المستقبل. وهذا يعني، في نظره، إعادة تشكيل المستقبل وفقاً لمقاييس الماضي التليد ومبادئه. الذي أتاح للمسلمين الانتصار على أقوى امبراطوريات العصور الوسطى. كما يعني اسقاطاً للحواجز الزمنية وقروناً طويلة من التغير والتقدم. في حين يزداد الفكر الفلسفي اعترافا بالنسبية التاريخية، وربطاً بين الفكر المجرد وظروف عصره. ويرى «انه إذا كانت ثمة حقائق أزلية - أبدية في الفكر الفلسفي، فإنها حقائق تقوم على البرهان والاقتناع (بوصفها حقائق علمية أو عقلية)، وليس على التسليم والاذعان. فالمعرفة هنا نسبية ومتغيرة، وليست مطلقة زماناً ومكاناً.

كما أن الفلسفة - من وجهة نظر الباحث - انما تقدم لنا نفسها على انها نشاط انساني. (وسيلته وهدفه الانسان)، أما الفكر الديني فإنه يقدم لنا نفسه على أنه نشاط (فكري) يستند إلى الوحي الالهي ويعبر عنه. وهذا مما ادى به إلى طرح صيغة «الحاكمية

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٢٠) نحن هنا لا نوافق د. فؤاد زكريا على تعميمه هذا (الهجوم على العلم) باشكاله أو طرقه الثلاثة التي ذكرها على المجتمعات العربية كلها. فمثلا في لبنان وسوريا والاردن والعراق، يقف رجال الدين إلى جانب العلم عموماً والعلم «المادي» خصوصاً، وان كانت النزعة المتطرفة لتأويل الآيات القرآنية تأويلاً علمياً توفيقياً ما زالت سائدة. لكن يظل لها ايجابية وظيفية تتمثل في الربط بين العلم والدين، وتأصيلهما في الوعي الانساني للطبيعة والكون.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٧. نلاحظ هنا أن د. زكريا لا يميز بين الاسلام الاصولي أو المثالي، وبين الاسلام السياسي البراغماتي، لكنه كان قد حدد مسبقاً مفهومه «للدين» على أنه «طريقة فهم المسلمين المعاصرين لدينهم»، انظر ذلك في: المصدر نفسه، ص ٤٥.

الله» لا للبشر، خصوصاً على المستويين التشريعي والتنفيذي. ويستنتج «زكريا»: «ان فكرة الحاكمية، بصيغها المتعددة، هي النقيض المباشر للنزعة الانسانية في التراث (والفكر) الفلسفي»[٢٢].

فكأن هناك تعارضاً بين ما هو «انساني» (الفلسفة)، وما هو الهي ـ ديني (في الفكر الديني). ويقدم لنا زكريا نقداً عميقاً للنزعة اللاانسانية للفكر الديني ـ السياسي، الذي يدعو إلى «الاسلام ديناً ودنيا»، والذي يعادي كل ما هو «علماني» أو وضعي، لينتهي في الواقع إلى ادخال «الانساني» في تطبيق النصوص، خصوصاً في المجال السياسي والتشريعي!!

ويحدد الباحث دور الفلسفة في المجتمع العربي المعاصر في (١) في تحرير الفكر والعقل من عامل الخوف من المناقشة والارهاب الفكري، اللذين هما في الحقيقة يضران بالفكر الديني نفسه؛ (٢) الاجابة عن تساؤلات الاجيال الجديدة؛ (٣) تعميق فلسفة الدين ودراستها منهجياً بتجاوز حاجز التحريم الفكري؛ (٤) البحث العقلي في المشكلات الدينية تأهيلاً «للصحوة الاسلامية». أما «نماذج» المشاركة بين الدين والفلسفة، فهي في رأي د. زكريا: بحث «العلاقة بين الوهية التشريع وبشرية القائمين بفهمه وتطبيقه[٢٣]. «ولا تقل عن ذلك اهمية مشكلة الصلاحية لكل زمان ومكان»[٢٤] وكذلك، فإن الفلسفة تستطيع «أن تلقي الضوء على بعض المفاهيم التي يستخدمها الفكر الديني، في معظم الاحيان، (من) دون تحليل متعمق، أو التي تحتاج إلى اعادة تحديد لمعناها في ضوء المتغيرات العصرية»[٢٥]... وذلك «كمفهوم العدل، ومفهوم الحرية، ومفهوم الشورى وعلاقته بالديمقراطية، ومفهوم المستضعفين والمستكبرين». ويخلص إلى أن على المشتغلين بالفكر الديني «ان يمدوا ايديهم إلى الفلسفة، ويفتحوا صدورهم لها، ويغلبوا سماحة العقيدة على جمود الكثرة من معتنقيها المعاصرين»[٢٦].

وحول هذه النقطة بالذات، «دور الفلسفة في المجتمع العربي»[٢٧] كان لـ «د. عادل ضاهر» إسهام موسع في بحث مستقل يحمل العنوان نفسه. وقد قدم له بموقف نقدي للدور الذي تلعبه الفلسفة في الوقت الراهن. وهو دور يقارب الدور غير النقدي وغير التقويمي للفلسفة في الغرب، خصوصاً من الناحيتين السياسية والاجتماعية. ويرى «د. ضاهر» ان انتشار الدعوة إلى «الصفاء الفلسفي»، إنما هو بتجريد لها من أسلحتها المنهجية والمعيارية والتقويمية. وهي الدعوة التي اتخذت طابعاً ميتا ـ لغوياً، وميتا ـ فلسفياً، على يد «فتجنشتين» و «هير» و «آير» و«رايل». كما أن الفلسفة قد تحولت على أيدي الوجوديين والفينومينولوجيين إلى أداة للكشف والوصف... (عبر المنهج الوصفي[٢٨]. وتكاد الفلسفة في المجتمع العربي المعاصر أن تلعب الدور الحيادي نفسه الذي تلعبه الفلسفة في الغرب. فإذا ما «اثيرت قضايا فلسفية (في المجتمع العربي)، فهي، على الاكثر اما من النوع الابستمولوجي أو الانطولوجي أو قضايا ميتا ـ علمية، أو ميتا ـ اخلاقية، أو ميتا ـ لغوية، بعامة»[٢٩]

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٦٠.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ٦٣.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ٦٤.
(٢٦) المصدرنفسه، ص ٦٧.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ٦٩.
(٢٨) المصدر نفسه، ص ٧١ ـ ٩١
(٢٩) المصدر نفسه، ص ٧٥.
(٣٠) المصدر نفسه، ص ٧٧.

وهـذا، في رأي «ضـاهـر» إنمـا يعني تـورط الفلسفـة في استعمال مقـولات ومفهومـات لا تخدم إلا القوى المسيطرة على المجتمـع، لأنها «تنطـوي على نظـرة ايديـولوجيـة محافظـة للعقل»[٣١]. والظاهرة الاجتمـاعية البـارزة هنا «هي خلـو النشاط الفلسفي في الوطن العربي عموماً من اهتمامات نقدية إلا في حالات نادرة جـداً»[٣٢] فهنـاك اهمال واضـح للقضايـا المعيـاريـة ـ الجـوهريـة، وبتجريـد للفلسفة من وظيفتهـا الاجتماعية (نقد ما هو سائـد). وهذا انحيـاز للايديـولوجيـا السائـدة، كما يـرى «ضاهـر» سواء كان انحيازاً مقصوداً أم غير مقصود.

ويتسـاءل «ضـاهـر» عمـا إذا كـانـت النظرة التقليديـة للفلسفة (عـلى انها بحث في القضـايا الكبـرى للانسـان) التي تعبـر عن نفسها في سياسـة التكيف والتغيير الجـزئي، والتي تـدعي انها محـايدة ايـديولـوجيا، هي محايدة بـالفعل؟ ويجيب: ان قبـول مثل هـذه السيـاسـة عـلى أنهـا ثـابتـة، يعني القبـول بـالمؤسسات والقيم، والعمـل من ضمنها، أي قبول الاطار الايديولوجي العام للمجتمع. ذلك لأن هذه النظرة للفلسفة تستلزم منا لامباشرة «أن نفضل النهج الاصلاحي على النهج الثوري في كـل الحـالات التي نكـون مـدعـوين فيهـا لـلاختيـار بـين الاثنـين»[٣٣]. وذلـك تحـت ستـار الـعقـلانيـة المنهجية.

ويقدم «ضاهر» نقداً جاداً لموقف هـذه النظـرة من العقـل، الـذي يعكس النـزعـة العلموية الجامحة الطـاغية عـلى الغرب منـذ ظهور الوضعيـة. وهي التي اخرجت الشؤون المعيـارية الجـوهـريـة من دائـرة الفلسفـة، لتقصرهـا على شؤون الـوجود والمعـرفة، ومـا وراء العلم والاخـلاق... وهذا المـوقف ينطوي على مفارقة منطقية حادة، لأنه يتضمن نظـرة مـعيـاريـة للعقـل، كمـا يتضمـن نتـائـج ايـديـولـوجيـة. أهمهـا أنـه لا يمكن حسم الخلافات المعيـارية، لأنهـا خارجـة عن دائرة العقـل. إن تحييد العقـل معياريـاً يساوي في نظر «ضاهر»، فصله عن المطالب الاجتماعيـة تحت اسم العقـلانية. فهي بـالتـالي، دعـوى تقدم للقوى الاجتماعية المناهضة لاية تغييرية أمضى الاسلحـة أو ثـوريتهـا، لأنهـا تعني في النهـاية انـه لا يمكن الاختيار عقـلانيـاً بـين المطالب الانسانيـة المتعارضـة. في حين أنهـا تنطـوي عـلى «اختيـار» التسليم بـالـواقـع الاجتماعي كما هو!!

فـالـعلمـوي، في رأي «ضـاهـر»، إنمـا يحض النـاس ضمنـاً عـلى تجنب المـواقف المعيـارية، أي عـلى التزام الحيـاد ازاء القيم والمثل والاهداف المتعارضة. ومثل هذه النظرة عنـده، لا يمكن أن تعطي للفلسفـة العـربيـة سـوى الدور الايـديولـوجي المحـافظ. لانهـا تنطوي، في نظره على مفهوم خـاص للعقلانيـة يـهمـل الشروط السيـاسيـة والاجتمـاعيـة للعقلانية عموماً... فـالفيلسوف حينمـا يبحث عن الحقيقة، لا يعني انه محايد ايديولـوجياً. ويؤكد «ضاهر» على ضرورة التعـامل مـع بنى المفاهيم (طبيعة المجتمع، الانسان، والاخلاق) عـلى أنهـا مشروطـة تـاريخيـاً بـالتـزامـات ايديولوجية. وهو من هذا المنطلق، يؤكد أيضاً أنـه لا يمكن ادراك هذه المفهـومات، مـا دام الفلاسفة العـرب «بعيدين عن العلـوم الاجتماعيـة وادواتهـا التحليلية وكيفيـة استعمـالهـا للكشف عن الشروط الاجتمـاعية للفكـر»[٣٤] ... وبـذلـك وحـده

(٣١) المصدر نفسه، ص ٧٩.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ٨١.
(٣٣) المصدر نفسه، ص ٨٣.
(٣٤) المصدر نفسه، ص ٨٧.

يمكن خلع قناع التجريد عن المفاهيم التي يتعاملون معها.

إذا، فهي دعوى واضحة إلى «اجتماعية» الفلسفة في مقابل «علموية» الفلسفة، وفقاً لما يرى «ضاهر» وهذا ما يصرح به تحت اسم المعيارية ـ الجوهرية لتحقيق التغيير في الحياة العربية، من دون القضاء على الدور الابستمولوجي والانطولوجي للفلسفة. وهو يرى أيضاً، أنه في سبيل تحرير وتنوير الفلسفة العربية، فلا بد من تطوير مفهوم للعقلانية يتجاوز المنهجية والتقنية. وهو المفهوم المعياري للعقلانية الذي ينطوي على تصور للاهداف، وادراك للواقع الاجتماعي والثقافي، المتحرر من أية سلطة قمعية أو تغريبية للفرد. ويرى «ضاهر» انه لتأكيد هذا المفهوم للعقلانية الفلسفية العربية ينبغي: أن تقترب الفلسفة من العلوم الاجتماعية ومن علم اجتماع المعرفة خصوصاً. أن تُمارس الفلسفة بشكل متصل بحياة الانسان (العربي) ومصالحه وتطلعاته وآماله. أن يمارس تعليم الفلسفة على أنه تهيئة للمناخ الفكري الصالح لبروز نظام اجتماعي جديد (!!). أن نعمل على منهجة المبادىء والقضايا الجماهيرية كمنطلق للفلسفة وتنظيمها. أن نتفلسف في سبيل بروز نظرة شاملة ومتماسكة للحياة والعالم.

ويعترف «ضاهر» أن نظرته هذه إلى الفلسفة تقود إلى تسييسها وتنظيرها لكنه لا يرى مفراً من ذلك في مقابل الدعوى إلى تحييدها وعقلنتها التي تعني ابقاءها سلاحاً في أيدي القوى المحافظة. فللفلسفة، من وجهة نظره، دور نقدي ـ تقويمي، وتحريري ـ تنويري. والاختيار أساساً «هو أن تكون الفلسفة خادمة لكل شيء ما عدا الانسان، أو أن تكون خادمة للانسان، أن تكون اداة لترسيخ ما هو كائن، أو تكون حلقة الوصل الاساسية بين ما هو كائن، وما يجب أن يكون[٣٥].

ثانياً: مشكلة صياغة التراث العربي ـ الاسلامي

ويعالج «د. سعيد بنسعيد» المواقف المختلفة من التراث، متهماً الموقف السلبي بالخطورة والسذاجة في آن، لأنه لا يقدر أهمية «الماضي» في الحياة الاجتماعية ـ الدينية، ولأنه يسقط في اللاعلمية، فعملياً المكان (التراث) لليمين الفكري. وهناك الموقف النقيض، الذي يدعو إلى الاتجاه الكلي للماضي، وهو موقف ذاتي، أو تلفيقي، أو ادعائي ـ مقارن. وهو في جميع الاحوال خروج عن السياق التاريخي، وعدم تفسير للدلالات الايديولوجية للتراث نفسه، بل هو تفاخرية محضة. ويرى «بنسعيد» ان الالتقاء بين هذين الموقفين موضوعي وواضح، من حيث أنهما ينكران «التراث» قيمة فلسفية جدية قابلة للنقد، ومن حيث أنهما أيضاً لا يعتبران تاريخية الوجود البشري، وبالتالي تاريخية التراث.

ويعلق «بنسعيد» على الموقف «الماركسي» العربي من التراث قراءة واستلهاماً، بأنه موقف الوضعية العربية، من حيث أن «كليهما يفسر التراث العربي الاسلامي على [بـ] الاستجابة بمقتضيات [لمقتضيات] الشروط التاريخية لنشأة المنهجية المعاصرة»[٣٦]. والنتيجة: ضياع الدلالة الثورية للمنهج المادي ـ الجدلي، وتيهها في متاهات موحشة. وإن كان هذا المنهج يمثل بعض الحضور الفلسفي العربي المعاصر.

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٩١.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٩٩.

ـ أما «د. أحمد محمود صبحي»، فإنه يستقرىء اتجاهات الفلسفة الاسلامية في الوطن العربي في عشرين سنة (١٩٦٠ - ١٩٨٠)، ممهداً لذلك بخلفية تاريخية رباعية المراحل. منطلقاً من مسلمة «سياسية» الدراسات الفلسفية عموماً، والاسلامية خصوصاً، بين ١٨٦٠ ـ ١٩٦٠.

و«المرحلة الأولى: المد الجارف للسيطرة الاوروبية على العالم الاسلامي طوال القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب الأولى»[٣٧] **وهي** مرحلة الحط من المسلمين، واعتبار الاسلام مسؤولا عن انحطاطهم (كوزان: **استبدادية الاسلام**) و (أرنست رينان: **لاعلمية الاسلام**).

والمرحلة الثانية بين الحربين، تميزت بالثورات في بعض البلدان العربية، مما أدى إلى استقلال تبعي. لكن، انحسرت موجة الحط من الاسلام ومحاولة محو الشخصية العربية. وتبدت التبعية للغرب على أيدي المستشرقين خصوصاً. في محاولة تلمس شتى مظاهر الفكر الاسلامي وردها إلى أصول غير عربية (وغير اسلامية)؛ كالتصوف، وعلم الكلام، والفلسفة الاسلامية، والفقه الاسلامي.

والمرحلة الثالثة (١٩٤٥ ـ ١٩٦٠)، **هي** مرحلة الاستقلال السياسي العربي. وكان المنعطف الفلسفي تعيين أول استاذ عربي للفلسفة الاسلامية الشيخ «مصطفى عبد الرازق». الذي تبنى مذهب رينان في تخريج الفلسفة من علم الكلام وعلم الفقه، واصوله... فكان اثبات الذاتية الفكرية العربية أسبق على الاستقلال السياسي. كما تضاءل الجهد الاستشراقي منذ منتصف القرن العشرين، ليحل مكانه الجهد العربي. ولكن برزت بعض جهود مخلصة لمستشرقين أعلام. وكان الحدث العلمي اكتشاف مخطوطة «المغني في أبواب التوحيد والعدل» للقاضي «عبد ا لجبار بن أحمد المعتزلي».

أما المرحلة الرابعة، **وهي** موضوع البحث، فانها تمتد من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠، وهي المرحلة الموازية للانطلاق السياسي، فإن «د. صبحي» يتناولها من ناحيتين: المؤلفات، والمنهج، وابرز المؤلفات: **تاريخ الفلسفة الاسلامية** (اشراف م.م. شريف، صدر بالانكليزية عام ١٩٦٣)، ومؤلفات د. علي سامي النشار: **مناهج البحث لدى المفكرين المسلمين، ونشأة الفكر الفلسفي في الاسلام**، ونشر **بعض المخطوطات**، وكذلك مؤلفات د. عبد الرحمن بدوي، التي تجاوزت المائة وعشرين كتاباً، وخصوصاً منها تحقيقاته للتراث بالإضافة إلى ترجماته). وكذلك تحقيق «د. محمد رشاد سالم» لتراث «ابن تيمية». وتحقيق «د. عثمان يحيى» للفتوحات المكية... هذه كانت المدرسة المصرية، أما «مدرسة بغداد» فقد لعبت دوراً مهماً أيضاً في صياغة التراث، ويختار «د. صبحي» نموذجين لجيلين: د. كامل الشيبي الذي تعتبر مؤلفاته في الصلة بين التشيُّع والتصوف وفي الفكر الشيبيي من أوائل الدراسات الاكاديمية الجدية والمتحررة من التعصب المذهبي. وأما «د. حسام الدين الالوسي» فقد قام بدراسات عميقة لموضوعات غامضة ودقيقة كشيئية المعدوم (في مجال المعرفة)، وفكرة الزمان. وفي الغرب عقول عربية ارتبطت بتراثها ومنها: د. محسن مهدي الذي نشر مؤلفات «الفارابي» (وخصوصاً كتاب **الحروف**) مع تحليل لغوي ومنطقي للمصطلحات.

ومن ناحية المنهج، فإن اطار الصراع الاساسي في الفلسفة العربية إنما هو، فيما يرى «د. صبحي»، بين تيارين: أحدهما

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٠١.

يقدس الحضارة (الثقافة) الاسلامية، والآخر يرى أنه لا تقدم إلا بفكر الغرب وايديولوجياته ويوجه «د. صبحي» نقده لمنهج صياغة التراث والبحث فيه، من حيث السلبيات، وفقاً للنقاط الآتية: المذهبية، الأدلجة. ففي ما يتعلق بالمذهبية، يقول «د. صبحي» ان «بعض (وربما يقصد معظم) الباحثين في الجامعات ما زالوا يتناولون موضوع الفرق الاسلامية من منطلق مذهبي حسبما كان يفعل كتاب الفرق من الاشاعرة على الخصوص، فيدين الفرق الاسلامية جميعاً ويصمها بالضلال مستثنياً مذهبه، أنه لا يتصور الدين إلا مذهباً واحداً في الاصول الكلامية وإن أجاز تنوع الاجتهادات في المباحث الفقهية»[٣٨]. ويدين د. «صبحي» التعصب المذهبي الأحادي، والتقليد (خصوصاً للسلف الصالح من غير الرسول (ص) والكهانة، والديكتاتورية العقيدية والفكرية، مطالباً بدراسة المذاهب، وبخاصة الشيعة والخوارج، دراسة موضوعية. أما الأدلجة فقد تظاهرت في إضفاء مصطلحات معاصرة على انظمة وحركات ماضية (الثورة - الخروج، أو ديمقراطية عمر واشتراكية أبي ذر الغفاري). وكذلك «وضع المذاهب الفلسفية الاسلامية في المقولات المتعارف عليها بإطلاق مصطلحات فلسفية كالقول بالاتجاه العقلي» أو النزعة التجريبية لدى...»[٣٩]. وغالباً ما يتم ذلك من دون حذر، خصوصاً في مجال تصنيف المذاهب الفلسفية الاسلامية ايديولوجياً وسياسياً، تصنيفاً معاصراً تحت دعوى وضعها في ظروفها الحضارية وملابساتها السياسية والاجتماعية، كتصنيف نظرية الفيض على أنها «تقدمية». فهناك، في رأي «د. صبحي»، خلط واضح بين الفكر والايديولوجيا (وهي تبديد انعكاس الاوضاع الاجتماعية أو الطبقية).

وهناك وراء ذلك كله عداء نقدي غير موضوعي للدين نفسه، ينم عن خواء من الفكر الديني والعلوم الدينية. ويضيف «د. صبحي»، أن الآفات السياسية أفرزت شروراً مست أخلاقيات العلم، مقترحاً: ضرورة تحرر الدراسات في الفلسفة الاسلامية من التبعية المذهبية، وضرورة تحررها من التبعية السياسية.

أما الايجابيات المنهجية اللازمة، فيلخصها «د. صبحي» في ضرورة استخراج اللباب والتطعيم في آن معاً. أما اللباب فهو «أن نستشف تلك الروح التي أدت إلى ازدهار الفكر (الاسلامي)، (والسؤال هنا)...: إذا كان ازدهار الحضارات (انما هو) في البداية [البداءة] الصحيحة لمنطلقات وفي الاستجابة الناجحة لتحديات، فما عسى أن تكون تلك المنطلقات والتحديات؟»[٤٠]. ويجيب «د. صبحي» عن هذا السؤال من وجهة تاريخ العلوم الاسلامية: علم مصطلح الحديث، وعلم اصول الفقه. وعلم الكلام. ففي هذه العلوم، رد العلماء المسلمين على تحديات: وضع الاحاديث، واستنباط الاحكام، والرد على الدعاوى المناقضة. أما التطعيم للتراث فهو غير الانفتاح السائب على سائر الحضارات. ذلك لأن لكل حضارة مكامن قوة. ومكمن القوة في الحضارة الاسلامية الدين، الذي يستدعي اجتهاداً متصلاً، وتطعيماً مؤسسياً يقاس فيه الغائب على الشاهد، في السياسة والاقتصاد والاجتماع. والنتيجة التي يخلص اليها «د. صبحي» أنه «لا مفر من اقتباس ما يلائمنا من الانظمة السياسية والاقتصادية لحضارات سبقتنا إن أردنا اللحاق بها، والتخلي عن «مركزية الذات» بالادعاء أن في ديننا (النصوص الاصلية) حلولا جاهزة لكل مشكلات العصر»[٤١]□

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١١٠.
(٣٩) المصدر نفسه، ص ١١١.
(٤٠) المصدر نفسه، ص ١١٧.
(٤١) المصدر نفسه، ص ١١٩.

ندوة «ثورة ٢٣ يوليو: قضايا الحاضر وتحديات المستقبل»

القاهرة، ٣ ـ ٦ أيار/مايو ١٩٨٦

د. مجدي حماد

جامعة الدول العربية ـ تونس.

هل آن الأوان للقيام بنقد شامل لثورة ٢٣ تموز/يوليو المصرية، من **منطلق ثوري**، ومن داخل **معسكر الثورة** ذاته؟ ولماذا؟ وكيف؟

لقد خيم ذلك السؤال الكبير، بتفريعاته المتعددة، على أعمال الندوة الهامة، التي نظمتها «دار المستقبل العربي»، القاهرة، حول «**ثورة ٢٣ يوليو: قضايا الحاضر وتحديات المستقبل**»، ٣ ـ ٦ أيار/مايو ١٩٨٦.

ان محمد حسنين هيكل ـ أحد أعضاء اللجنة التحضيرية للندوة[1] ـ قد رد على ذلك السؤال **بالنفي**، وكانت وجهة نظره على النحو التالي:

«انه حينما طرح موضوع ندوة عن «ثورة ٢٣ يوليو: الحاضر وتحدي المستقبل» كان هاجسي ان الوقت ـ ربما ـ مازال مبكراً لمثل هذه الندوة، وانها في اللحظة الراهنة معرضة لأن تكون نظرة بالحنين والشجن إلى الماضي. لكنني تغلبت على هواجسي، متعلقاً بالشطر الثاني من عنوان الندوة، وهو «الحاضر وتحدي المستقبل».

تغلبت على هواجسي، لكنني لم أتحمس ـ أعترف بذلك. لماذا؟

لأن حقبة بالغة الأهمية والخطورة بين ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ لابد لها ـ إذا كان محتما تجاوز حديث الذكريات، أو الحنين والشجن كما قلت ـ إذا أرادت استعادة قوة اندفاعها في الحاضر وتأهيل نفسها للمستقبل، من مراجعة نقدية أصيلة تلتزم بالمبادىء لكنها تعطي نفسها أوسع مجالات الحرية في مناقشة التطبيق. وبدون أن تكون البداية نظرة نقدية بالمعنى الصحيح، فإن الماضي يظل هو الماضي. والمأزق الاكبر الذي نواجهه، إذا أردنا تجديد التجربة عن طريق اعادة تقييمها هو أن المتربصين بها كثر. وتربصهم بالمبادىء، وهم على استعداد لضربها بالتركيز على أخطاء التطبيق، وقد حدثت أحياناً، ونتائجها واقع، وإنكارها مكابرة.

إن عملية التربص بالمبادىء ألزمت كثيرين، وأنا بينهم، بتأجيل تقييم التجربة تقييماً أمينا ومنصفا، ثم انها ألزمتهم أيضاً بالدفاع الكلي والجزئي عنها، لأن أي تهاون في ذلك كان يمكن ان يحدث ثغرة تنفذ منها

(١) تشكلت اللجنة التحضيرية للندوة من السادة: أحمد بهاء الدين، الأخضر ابراهيمي، أديب الجادر، أمين هويدي، جاسم القطامي، د. سعاد الصباح، عادل حسين، د. عصمت سيف الدولة، محمد البصري، محمد حسنين هيكل، محمد فائق، منح الصلح ود. يحيى الجمل.

قوى معادية في مناخ حافل بالتغييرات الكبرى والخلط المقصود بسوء النية وغير المقصود أحياناً بسبب العجز عن فهم وتحليل هذه التغييرات الكبرى».

ومعنى ذلك أن هناك مآزق ومحاذير عديدة أمام محاولة القيام بنقد شامل لثورة ٢٣ تموز/يوليو، وأن فعالية مثل هذه المحاولة تقتضي العديد من الضمانات والضوابط، ويأتي في مقدمة كل ذلك أن يتم النقد من «**منطلق ثوري**»؛ فيكون تقويم **الماضي** من منطلق ثوري، أي بعيداً عن جوامح الحقد والثأر والتجريح والتجني، ويكون توظيف هذا التقويم من المنطلق نفسه لمعالجة قضايا **الحاضر**، واستشراف آفاق **المستقبل**.

ولقد عبر محمد فائق ـ أحد فرسان ثورة ٢٣ تموز/يوليو الأصلاء ومدير عام «دار المستقبل العربي» ـ عن هذا **المنطلق الثوري** في كلمته الافتتاحية للندوة، بإشارة لها مغزاها حول ضوابط وضمانات أعمالها، حين قال:

«ان هذه ليست محاولة لإعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، وليست ولعا بالماضي، ولا هي من قبيل حرق البخور حول ثورة يوليو ١٩٥٢، بل هي محاولة لفهم الحاضر والتطلع إلى المستقبل.

فما زالت المشكلات التي تواجه امتنا هي نفس المشكلات التي واجهت الثورة: مشكلات الاستعمار والامبريالية ومحاولات السيطرة الاجنبية، مشكلات التخلف والتنمية، مشكلات التجزئة والتفتت.

لقد وضع المشروع العربي الذي صاغ ملامحه مفجر هذه الثورة وقائدها جمال عبد الناصر، وضع الحلول لهذه المشكلات، وقطعت الأمة العربية شوطاً كبيراً نحو تحقيق أماني الشعب العربي، ولكن الثورة انتكست أولاً بهزيمة ١٩٦٧، ثم بوفاة الزعيم، وأخيراً بالثورة المضادة، فقضي على المشروع العربي قبل أن يحقق أهدافه، وتصور بعض الحكام أنه يمكن حل مشكلاتهم إقليمياً، ولكنه ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه لا توجد حلول قطرية لمشكلات أمتنا، فالبعد القومي أمر ضروري لمواجهة التحديات الهائلة التي تتعرض لها أمتنا.

وإنه لا ينتقص من قدر أي ثورة أن تنتكس بعض اتجاهاتها لفترة أو تنهزم بعض مبادئها لمدة، فالثورة الفرنسية ـ أم الثورات ـ انتكست لفترة، بل عادت الأسرة المالكة إلى الحكم مرة أخرى، ولكن مبادىء الثورة الفرنسية لم تمت لأنها انتشرت في النفوس والعقول.

وهكذا فعلت ثورة ٢٣ يوليو، عاشت في وجدان الامة وانهزمت كل الجهود التي أرادت أن تمحو آثارها من الذاكرة العربية.

من هنا كانت أهمية دراسة التجربة، تجربة ثورة يوليو، لمعرفة الثوابت والمتغيرات في هذه التجربة، معرفة الجوانب التي تعبر عن الخط الاستراتيجي والمواقف الطارئة التي استدعتها ظروف وضرورات السياسة الداخلية والخارجية».

ومعنى ذلك أنه على الرغم من المحاذير العديدة، وفضلا عن الضوابط والضمانات التي يمكن ان تعطل فعالية هذا العمل النقدي الشامل، فإن هناك أيضاً مجموعة من الضرورات تجعل من المبادرة الى النقد مطلباً أكثر الحاحاً، وبخاصة في ضوء الواقع المصري المحدد والواقع العربي الأشمل.

لقد قام «**معسكر الثورة المضادة**»، طوال السنوات الست عشرة الماضية منذ رحيل جمال عبد الناصر، بتقديم نقده الشامل لثورة ٢٣ تموز/يوليو، بل لقد اجترأ **معسكر الثورة المضادة** على وضع **الثورة** في قفص الاتهام، وتولى محاكمتها، واصدار الحكم عليها غيابياً، وشرع من ثم في بناء مشروعه «الثوري المضاد»، في مشهد من أكثر مشاهد التاريخ العربي المعاصر غرابة وفجراً. ولقد حقق **معسكر الثورة المضادة**، نجاحاً أكثر غرابة، حين تمكن من توجيه البعض حتى من داخل **معسكر الثورة** ذاته، إلى الحديث عن قضايا من نحو «**سلبيات التجربة**» وضرورة «**نقد الذات**». ولكن الحديث عن «سلبيات التجربة» انقلب في كثير من الحالات إلى

«سلب للتجربة» ذاتها. وأحياناً من أبرز ايجابياتها، بينما تحول «نقد الذات» في معظم الحالات إلى «جلد الذات». وإذا بالحديث عن سلبيات التجربة ونقد الذات يتحول إلى «هم كبير» في صفوف **معسكر الثورة** ذاته، يقض المضاجع، ويؤرق الضمائر.

ومن هنا أهمية هذه الندوة، باعتبار أن النقد الشامل، لثورة ٢٣ تموز/يوليو من منطلق ثوري ومن داخل معسكر الثورة ذاته، هو الخطوة الأولى نحو اسقاط هذا الهم الكبير، وتحول **معسكر الثورة** من **مواقع الدفاع** التي تحصن فيها طوال الاعوام الستة عشر الماضية، إلى مرحلة الهجوم، وعودته، بحجم التجربة التي يمثلها، إلى حلبة الصراع السياسي الفعلي.

وعلى أية حال، فإن تنوع الرؤى والتصورات حول الندوة، كان رصيدا إضافياً لفعالية الحوار والمناقشات، ولجدية الطروحات والمداخلات. وتكفي الاشارة ـ مثلاً ـ إلى أن محمود أمين العالم، وجد نفسه في حاجة إلى استعادة مفارقة تاريخية ذات مغزى لجنوح المناقشات في بعض الحالات، حين أشار إلى أن **ماركس** قد حضر اجتماعاً فكرياً لمجموعة من غلاة «**الماركسيين**»، وبعد انتهاء المناقشات الصاخبة كان تعبيره موجزاً ومعبراً في الوقت نفسه حيث قال: «الحمد لله انني لست ماركسياً» وبالتالي، «إذا كان جمال عبد الناصر بيننا في هذه القاعة، فربما قال هو الآخر: الحمد لله أنني لست ناصرياً!»، وهي ملاحظة مقبولة في سياق المحاولة الأولى بهذا الحجم، وعلى هذا المستوى لنقد الثورة.

كذلك فإن عالما اجتماعياً من وزن د. سعد الدين ابراهيم، حين راح يؤكد صعوبة الحديث عن «**المشروع الاجتماعي لثورة يوليو**»، باعتبار أن هذه الثورة «ربما كانت بحق أهم حدث وقع في مصر والوطن العربي في القرن العشرين»، قدم **معادلة غريبة** لميزان المنجزات، والاخطاء، في سياق اشارته إلى أن تركيز البحث على الجانب الاجتماعي لا يقلل من صعوبة المهمة: «فحتى هنا يتداخل الفكر مع الممارسة تداخلا هائلا يصعب معه الفصل بين السبب والنتيجة. وتتراكم المنجزات بسرعة فائقة في عمر الشعوب يصعب معها تبيان الأهم فالمهم فالأقل أهمية. وبنفس التداخل والتراكم والسرعة، كان رصيد «الاخطاء». **فثورة تموز/يوليو لم تكن فقط عملاقة في مسيرتها وإنجازاتها داخل مصر وعلى امتداد الوطن العربي وإنما كانت نكساتها أيضاً هائلة فادحة داخل المحيطين (المصري والعربي) نفسيهما!**» وهو تقرير تغلب عليه بلاغة اللغة أكثر من أصالة البحث الاجتماعي، لأن الصياغة توحي أننا في المحصلة النهائية أمام «كارثة» على المستويين المصري والعربي، بينما البحث نفسه ينتهي إلى نتيجة أكثر اتساقاً مع مقتضيات البحث الاجتماعي الموضوعي. ولننظر الى صياغته للمحصلة الختامية:

«مع كل الكبوات والانتكاسات التي أصابت المشروع القومي الأكبر للثورة، ومشروعها الاجتماعي، فإن عمق التحولات الكمية والكيفية التي حدثت، لا يزال باقي الأثر في الخريطة الاجتماعية المصرية والعربية. ولا أدل على عمق هذه التغييرات الهيكلية والرمزية من استمرار الحملات المسعورة داخل مصر وخارجها لتشويه ثورة تموز/يوليو وعبد الناصر حتى بعد رحيله من دنيانا!». ان مثل هذه النزعة ـ التي تنسب نفسها إلى النظرة «الموضوعية»، رغم انها تنطوي أحياناً على مقدمات وصياغات «غير موضوعية» ـ تعتبر أيضاً نزعة مفهومة في اطار عملية الانتقال الكبير من التزام مواقع الدفاع إلى المبادرة بشن الهجوم.

لقد أشارت مقدمة مخطط أبحاث الندوة إلى انه على الرغم من أن هناك «محاولات جزئية لتقويم جانب أو أكثر من جوانب ثورة يوليو، إلا أنه لم تتم حتى الآن محاولة شاملة موضوعية وعلمية لتقويم الجوانب المختلفة لهذه الثورة. وتهدف الندوة إلى القيام بهذه المحاولة الموضوعية لتقويم ثورة يوليو، وترمي من وراء ذلك إلى تحقيق أكثر من هدف:

١ ـ تعـريف الاجيـال الصـاعـدة، داخـل مصر وخارجها، بإنجازات ثورة يوليو وممارساتها.

٢ ـ تقديم تقويم نقدي لثورة يـوليو، بنجـاحاتهـا واخفاقاتها، وبإيجابياتها وسلبياتها.

٣ ـ محاولة التعرف على مـدى وكيفية الاستفـادة من خبـرة ثـورة يـوليـو في صنـع المستقبـل العـربي، ومستقبل مبادىء هذه الثورة مصريـاً وعربيـاً في ضوء التغيـيرات التي لحقت بـالمنطقـة العـربيـة والعـالم في العقدين الاخيرين، وفي ضوء استشراف المستقبل خلال العقدين القادمين»

ان هذه الاهداف تؤكـد أن انعقاد هـذه النـدوة كان أكثـر من ضرورة، **فالجيـل** الذي ولـد في عام الثـورة (١٩٥٢)، كـان قـد أنهى دراسته الثانوية ويتأهب لدخول الجامعات في عام رحيل قائد الثورة (١٩٧٠). وبالتـالي فقد تفتـح وعيه السيـاسي على قـذائف المـدفعيـة الثقيلة التي صوبها **معسكر الثورة المضادة** ضد القائد والثورة معاً. وهذا الجيل نفسه الذي يبلغ الـرابعة والثـلاثين من عمـره هذا العـام، يتقـدم الآن، في مصر وفي غـيرهـا من أقطـار الوطن العـربي، نحو احتـلال مواقـع المسؤولية الأولى والثانيـة، وبالتـالي فمن حقه أن يعرف، وأن يقدر، وأن يختـار على أسـاس سليم.

ولننظـر إلى سجل النـدوة، وكيف حـاول الاستجـابـة لهـذه الاهـداف الثـلاثـة، قبـل الانتقـال إلى تحليـل أبـرز القضـايـا التي تضمنتها دراسات الندوة وأبحاثها، والتعرض من ثم لبعض الاشكـاليات التي أثـارتهـا وتثيرها مثل هذه الندوات.

أولاً: السجل

انطوى مخطط الندوة عـلى تسعة محـاور أساسية، تضمنت بـدورها ثـلاثة عشر بحثـاً، اضافة إلى ندوة مفتوحـة، وقد تـولى التعقيب عـلى بحوث النـدوة خمسـة وعشرون معقبـاً، بينما اشتملت الندوة المفتوحة على خمس مـداخلات أسـاسية، إضـافة إلى المـداخلات والمنـاقشات المفتـوحة التي اعقبت كـل بحث ومـداخلة[٢] والمحـاور التسعة كـانت: المحـور **الأول**: جذور ثورة يوليو؛ المحور **الثاني**:ثورة يوليو واستراتيجية الاستقلال الوطني؛ المحور **الثالث**: ثورة يوليو واستـراتيجية التنميـة المستقلة؛ المحـور **الرابـع**: ثـورة يـوليـو واستـراتيجيـة التغيـير الاجتمـاعي؛ المحـور **الخامس**: ثورة يوليو والتغيير الثقافي؛ المحور **السادس**: ثورة يوليو واستراتيجية التطوير السياسي؛ المحور **السابع**: ثورة يوليو والمسألة القومية؛ المحور **الثامن**: ثورة يوليو والصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ المحور **التاسع**: ثورة يوليو ومشروعهـا القومي العـربي في مواجهـة تحديات المستقبل[٣] (ندوة مفتوحة).

ويتضـح من هذه القـائمة الطـويلـة من البحـوث أن اللجنة التحضـيريـة للنـدوة قـد حـاولت تغطية المجـالات الاساسيـة والمميـزة لتوجهات ثورة ٢٣ تموز/يوليو ولحركتها عـلى المستويات الثلاثة المصرية والعربية والعالميـة، وبطريقة تتفق والاهداف الثلاثة التي توختهـا من الندوة، وتستجيب، في الوقت نفسه، للشق الثاني والهام من عنـوانها: قضـايا الحـاضر وتحديات المستقبل.

وفضـلاً عن ذلـك، فـإن طبيعـة تكـوين المشـاركين في النـدوة ـ سـواء بـالبحـوث أو بالتعقيبات أو بالمداخـلات ـ تفصح عن عـدة اتجاهات أساسية هيـأت لأعمال هـذه الندوة عمقاً في المكان وفي الزمان وفي الموضوع.

فمن نـاحيـة أولى، يـلاحظ أن تكـوين

(٢) انظر تفاصيل البحوث واسماء الباحثين والمعقبين في مخطط الندوة.

(٣) كان هذا عنوان المحور في مخطط الندوة.

المشاركة في الندوة قد ضم ممثلين للتنويعات الثقافية الاجتماعية وللاتجاهات السياسية الرئيسية في مختلف انحاء الوطن العربي، حيث ضمّ مشاركين من خمسة عشر قطراً عربياً «من الخليج الى المحيط»، وهي: الأردن، الجزائر، العراق، الكويت، السعودية، السودان، المغرب، اليمن العربية، تونس، سوريا، قطر، ليبيا، ومصر.

ومن ناحية ثانية، شاركت في أعمال الندوة الاجيال الرئيسية الثلاثة: الجيل المخضرم، والجيل الوسيط، وجيل الشباب، مما أضفى حيوية على الحوار والمناقشات.

ومن ناحية ثالثة، بالاضافة الى التنويعات من حيث المكان، والاستمرارية من حيث الزمان فإن تكوين المشاركين في الندوة، انطوى أيضاً على ممثلين لمجموعات ثلاث: **أولاها**: تتمثل في العناصر التي تولت أو تتولى مناصب رسمية في بعض الاقطار العربية، **وثانيتها**: تتحصل في العناصر التي تشتغل بالعمل السياسي إجمالاً دون تولي مناصب رسمية أو حكومية، **وثالثتها**: تنصرف إلى العناصر التي تحترف النشاط الفكري والاكاديمي أساساً. مع ملاحظة أنه ليست هناك بالطبع حدود قاطعة للفصل بين هذه المجموعات الثلاث.

ومن ناحية رابعة، فإنه يمكن النظر إلى تكوين المشاركين في الندوة، من زاوية موضوعها الأساسي وهو ثورة ٢٣ تموز/يوليو، ومن هذه الزاوية يمكن التمييز بين أربع مجموعات أساسية أخرى: **أولاها**: مجموعة «**الحرس القديم**» من رجال ثورة ٢٣تموز/يوليو، وهم من الضباط الذين انتظموا في «**تنظيم الضباط الأحرار**»، وشاركوا في صنع الثورة، وتولوا العديد من المناصب السياسية والرسمية في ظل قيادة جمال عبد الناصر، وفي مقدمتهم علي صبري، د. ثروت عكاشة، أمين هويدي، محمد فائق، **وثانيتها**: مجموعة العناصر «الناصرية» التي تنشط في مجال العمل السياسي المباشر في الساحة المصرية في هذه المرحلة، **وثالثتها**: مجموعة الباحثين والمفكرين التي تركز أساساً على الدراسات والبحوث المرتبطة بتجربة ثورة ٢٣ تموز/يوليو، **ورابعتها**: مجموعة المشاركين العرب من غير المصريين، وهذه المجموعة يغلب عليها إجمالاً القدرة على رؤية التجربة الناصرية عن بعد يسمح بالادراك الشامل لحركتها من ناحية، والتأثر البالغ، والرومانسي أحياناً، بجمال عبد الناصر، بخاصة وقد كانوا بعيدين عن نظام «دولته»، بينما ارتبطوا أساساً بايجابيات «ثورته» من ناحية أخرى.

ثانياً: القضايا

يمكن القول ان القضايا البارزة التي اشتملت عليها أعمال الندوة ـ بعد البحث التمهيدي عن «الاطار التاريخي لثورة ٢٣ يوليو» ـ كانت تدور أساساً حول الاهداف التي أعلنتها الثورة وتوخت تحقيقها، سواء كما تمثلت في **المبادىء الستة** التي أعلنت في المراحل الاولى من قيام الثورة، أم تمثلت في شعارات «الحرية والاشتراكية والوحدة» كما تبلورت في «ميثاق العمل الوطني» عام ١٩٦٢. وبهذا المعنى يمكن إعادة تحديد محاور الندوة، لغايات هذا العرض، لتدور حول أربع مجموعات أساسية من القضايا، إضافة إلى التمهيد التاريخي، **أولاها**: قضايا التحرر الوطني، **وثانيتها**: قضايا التحول الاجتماعي، **وثالثتها**: قضايا الدولة والثورة، **ورابعتها**: قضايا القومية العربية.

١ ـ الاطار التاريخي للثورة

هدف البحث الذي قدمه د. أحمد صدقي الدجاني، عن «**الإطار التاريخي لثورة ٢٣**

يوليو»، إلى عرض للبيئة التي قامت الثورة كرد عليها داخلياً في مصر، وعربياً ودولياً. ولقد حاول الباحث من خلاله التعرف على المناخ الذي خيم على هذه البيئة، وعلى العوامل الأربعة التي كونتها وهي الأحوال المادية والأفكار والشخوص والأحداث، باعتبارها «المجاميع الرئيسية لكل تحليل تاريخي، وفي تفاعلها يكمن سر التغير التاريخي».

لقد قامت الثورة في وقت كان **العالم** فيه قد دخل عصرا جديداً عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وكان **الوطن العربي** فيه قد بدأ مرحلة جديدة شهدت تدفق موجة التحرير فيه وفي اجزاء واسعة من قارتي آسيا وافريقيا، كما شهدت نكبة فلسطين، وكانت **مصر** تعيش جيشاناً ينذر بتفجر ضخم.

فعلى **المستوى العالمي** شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية انقلابين حافلين هما: «ثورة التحرير التي كانت احدى صور تفجر الحاجات والآمال وثورة المناخ السياسي في العالم، والانقلاب النووي الذي قلب الاستراتيجية الكونية راساً على عقب». وفي اطار التفاعل بين هذين الانقلابين برزت ظواهر الإحلال الاستعماري، والحرب الباردة، والتحرر الوطني.

ومن حيث **الأحوال المادية** يلاحظ أن الحرب وضعت عبئاً ثقيلاً على الدول المتحاربة (الانتاج الحربي ـ الدمار الهائل ـ خسائر الأرواح) ومن هنا جاء مشروع مارشال. أما من حيث **الأفكار**، فإن الحرب قد أبرزت مأزق «انهيار الثقافة والحضارة الأوروبية» جنبا إلى جنب مع بروز نزعات السلام. وعلى صعيد **القادة**، ظهر في العالم غير الغربي قادة جدد من أمثال غاندي ونهرو، وماوتسي تونغ، وسوكارنو، وتينو. وفي حين استمر ستالين في الاتحاد السوفياتي، برز ديغول في فرنسا وأتلي في انكلترا. أما على مستوى **الاحداث** فقد بدأت موجة الاستقلال جنباً إلى جنب مع قيام الصين الشيوعية، وضياع فلسطين.

أما على **المستوى العربي**، فقد كانت معظم الاقطار العربية لا تزال تعاني من التسلط الاستعماري ومن هنا تصاعد فيها النضال من أجل الاستقلال والوحدة.

كانت **الاحوال المادية** في هذه البيئة سيئة بسبب النهب الاستعماري وترسخ التخلف والتبعية، مع ملاحظة بعض التطورات الاقتصادية فيما بين الحربين وفي اثناء الحرب العالمية الثانية، اضافة إلى ظهور النفط في الجزيرة العربية والعراق، وبداية عصر الانفجار الديموغرافي وبخاصة في مصر. ولقد عاش العرب بعد الحرب قضيتهم العربية التي كانت آنذاك قضية تحرر وتوحيد وتقدم، وقوي النضال من أجل تحقيق هذه الاهداف، «ونفخت في هذا النضال روحا وثابة كتابات المفكرين العرب وادبائهم». ثم جاءت نكبة فلسطين ففعلت «فعلها في الحياة العربية على صعيد الافراد وعلى صعيد المجموع، في النفوس والشعور، وفي العقول والتفكير». وبالتالي فقد «كان طبيعياً أن تحفل السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بالاحداث في وطننا العربي ما دام هذا هو ما تحفل به بيئته من احوال وافكار ومشاعر»: قيام جامعة الدول العربية ـ استقلال سوريا ولبنان ـ مؤتمر القمة العربي الأول في انشاص عام ١٩٤٦ ـ قرار تقسيم فلسطين وحرب فلسطين ـ انقلاب حسني الزعيم في سوريا عام ١٩٤٩ تصاعد حرب التحرير في المغرب العربي ـ الغاء معاهدة ١٩٣٦ في مصر عام ١٩٥١ ـ حريق القاهرة.

وعلى **المستوى المصري**، عاشت البلاد في أعقاب الحرب العالمية الثانية أحوالاً مادية متفجرة نتيجة زيادة التسلط البريطاني خلال الحرب وفي أعقابها سياسياً واقتصادياً من ناحية، والتطور النسبي الذي حققته الرأسمالية المصرية في فترة الحرب ونمو حجم الطبقة العاملة بالتالي من ناحية ثانية. ثم تفاقم مشكلات ما بعد الحرب ازاء قصور

الانتاج الصناعي، وازدياد الهجرة من الريف إلى المدينة، وتصاعد المشكلات بين العمل ورأس المال.

وهكذا ينتقل الباحث إلى استعراض تفاعل القوى السياسية المختلفة في مصر مع هذه التغيرات وبخاصة ـ المصرية والعربية ولا سيما حزب الوفد، وحركة الاخوان المسلمين، والتنظيمات الماركسية، وحزب مصر الفتاة. وعرج من ثم إلى تحليل دور الجيش المصري من حيث تفاعله مع احوال مصر المادية، وما طرأ عليها من متغيرات، وما عبرت عنه قواها السياسية المختلفة من ناحية، ومن حيث التأثير الكبير لحرب فلسطين على أفراد جيش مصر وطلائعه من ناحية أخرى.

ثم يتابع الباحث أحوال مصر بعد حرب فلسطين: تصاعد الأزمة الاقتصادية ـ فساد الحكم ـ احتدام الصراع الاجتماعي ـ قضية الاسلحة الفاسدة ـ الغاء معاهدة ١٩٣٦ وبداية الكفاح المسلح ضمن الاحتلال البريطاني في القناة ـ حريق القاهرة. لقد جاءت هذه الاحداث ثمرة تفاعل الاحوال المادية مع الافكار والاشخاص، وأوصلت الى ضرورة التغيير.

ولقد عاشت طلائع الجيش البيئة السابقة، «وتفاعلت مع العوامل التي كونتها، وتمثلت كل ما بلوره الشعب من أفكار وأحلام. وتحركت لتغير نظاما متداعياً آيلا للسقوط، فكانت ثورة ٢٣ يوليو وبدأ عهد جديد».

٢ ـ قضايا التحرر الوطني

خصصت الندوة البحثين الثاني والثالث لدراسة ثورة ٢٣ تموز/يوليو وقضايا التحرر الوطني **أولهما**: بحث د. علي الدين هلال حول «**الاستقلال الوطني كاستراتيجية في ادارة العلاقات الدولية**»، يدور حول التوجه الرئيسي للسياسة الخارجية المصرية في ظل الثورة والمنهج الذي التزمته في ادارة علاقاتها الخارجية، **وثانيهما**: بحث د. ابراهيم صقر حول «**ثورة يوليو وحركة التحرر الوطني في العالم الثالث**» ويركز على انعكاس ذلك التوجه والمنهج في دائرة الانتماء الأولي والمصلحة المشتركة وهي العالم الثالث.

وتتمثل الأطروحة الرئيسية لبحث د. علي الدين هلال في «ان الاستقلال الوطني يمثل الحلقة المركزية في مفاهيم وممارسات ثورة يوليو، وأن الاستقلال الوطني يمثل الركيزة الاساسية لمنطلقات الثورة الداخلية والخارجية، وأنها في ذلك تعبر عن مرحلة مهمة من تطور الأمة العربية وشعوب العالم الثالث في سعيها إلى التحرر الوطني وحقها في تقرير المصير وسيطرتها على مواردها. هذه المرحلة لم تنته بعد سواء في وطننا العربي ـ أو في العالم الثالث عموماً». ويضيف إلى ذلك أنه إذا كانت الخمسينات والستينات عموماً هي مرحلة السعي من أجل التحرر الوطني والوحدة العربية وبلورة النظام القومي العربي، فإن «السبعينات هي مرحلة انتكاسة الثورة العربية ومرحلة تبعثر النظام العربي... وبروز النفوذ الاجنبي ـ العالمي والاقليمي ـ في الشؤون العربية وتقليص الارادة العربية القومية».

وفي توضيح التوجه الرئيسي لثورة تموز/يوليو ولمنهجها في ادارة العلاقات الدولية، ميز د. علي الدين هلال بين ثلاث استراتيجيات في هذا المجال: **أولاها**: الاعتماد المتبادل، **وثانيتها**: التبعية، **وثالثتها**: الاستقلال الوطني. وفي ضوء ذلك التمييز يذهب إلى أن محور حركة ثورة يوليو تمثل في تعظيم الاستقلال الوطني لمصر باعتبارها قاعدة العمل القومي وكونها «الدولة النموذج» أو «الدولة القائد» في عملية التوحيد العربية. ومن هنا يلاحظ أن تحليل خطب جمال عبد الناصر يبين أولوية وسبق قيمة الاستقلال الوطني مقارنة بالقيم السياسية الأخرى، بل ان هذه القيم والممارسات السياسية كانت في تقديره طريقاً لتحقيق

وتكريس الاستقلال الوطني. فمثلا الموقف من الاحزاب السياسية ارتبط بأن هذه الاحزاب يمكن أن تكون أدوات للنفوذ الأجنبي. وإقامة الصناعة الوطنية لم تكن فقط لأغراض التنمية الاقتصادية ولكن أيضاً جزءاً من تحقيق التنمية المستقلة. وكذلك عمليات التأميم الكبرى، بالاضافة الى هدفي التنمية والعدل الاجتماعي، كانت حلقة في بناء هيكل الدولة الوطنية.

ومن هنا يلاحظ د. علي الدين هلال أن مفهوم الاستقلال الوطني في تفكير جمال عبد الناصر وممارساته قد اتسم بالشمول، وأن هذه السمة تبدو في جوانب أربعة: تكامل الجوانب الداخلية والخارجية من جانب، وتكامل مظاهر النفوذ الاجنبي وتعدد أدوات الاستعمار من جانب ثان، واعتبار اسرائيل أداة من أدوات الاستعمار الغربي في المنطقة من جانب ثالث، والتكامل بين أمن مصر والأمن العربي من جانب رابع. «وهكذا فإن مفهوم استقلالية الإرادة الوطنية عند عبد الناصر تمثل **داخلياً** في سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية وتوظيفها لأغراض التنمية المستقلة ولمصلحة القطاعات العريضة من المواطنين، وتمثل **عربياً** في الربط المحكم بين الأمن المصري والأمن العربي وبين تحقيق الأمن والوحدة العربية، وتمثل **خارجياً** في لعب دور نشط ضد الهيمنة الدولية والعلاقات غير المتكافئة بين الدول الكبيرة وشعوب العالم الثالث».

وبناء على ما تقدم يضيف د. علي الدين هلال أن «استراتيجية تحقيق الاستقلال الوطني في الاطار العربي ـ كما ثبت تاريخياً ـ لا يمكن أن تتم بطريقة سلمية أو هادئة، وانما هي ذات طابع صدامي وصراعي بالضرورة وذلك انها في سعيها لتحقيق حرية اتخاذ القرار تصطدم بعديد من العقبات الداخلية والخارجية». ومن ثم فإن اتباع هذه الاستراتيجية من منطلق قومي كما تبين ثورة تموز/يوليو يفترض المحددات الثلاثة الآتية: الشرعية الداخلية التي يترتب عليها الاستقرار السياسي من ناحية، والشرعية القومية التي تستند إلى طرح مشروع قومي للنهضة من ناحية ثانية، وإدارة الصراع الدولي بهدف تعظيم دائرة المناورة وتقليص حجم التبعية من ناحية ثالثة. كان لهذه الحركة الدائبة مشكلاتها وسقطاتها وأخطاؤها، ولكن **دروسها** الهامّة تتمثل في ثلاثة: **أولها**: عدم الارتباط الاستراتيجي بأي من الدول الكبرى، **وثانيها**: الاحتفاظ بأكبر قدر من بدائل الحركة على الصعيد الدولي وتعظيم هامش المناورة، **وثالثها**: الانتماء العربي إلى العالم الثالث والارتباط بتطلعات شعوبه إلى بناء نظام عالمي جديد على أسس العدالة والتكافؤ.

وأخيراً يرصد د. علي الدين هلال بعض **الاخطاء** بهدف التعلم منها، ومن ذلك أن الثورة اساءت تقدير قوتها وقوة خصومها وبخاصة في عام ١٩٦٧، وأنها حاربت في أكثر من جبهة، وإغفال قضية الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وعدم التركيز على مفهوم الاستقلال الفكري والحضاري، فضلا عن ظهور الثروة النفطية والآثار التي أحدثها في النظام العربي.

أما د. ابراهيم صقر فقد ركز في بحثه على «**الدرس الثالث**» من دروس ثورة تموز/يوليو التي أشار اليها د. علي الدين هلال، وهو الانتماء العربي إلى العالم الثالث. ولقد أكد د. ابراهيم صقر في بداية بحثه على أن «**السياسة الخارجية لعبد الناصر ـ مع تعدد دوائرها ـ اساسها مصلحة الشعب المصري**»، وبالتالي فهي لم تكن من اختراع قائد فرد ولا تعبيراً عن نزعاته وطموحاته الذاتية. فالسياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية، ومن هنا أهمية الاستقلال الوطني حيث يتبنى النظام السياسي حركة تغيير جذري كان لا بد وأن تواجه بتحديات ضارية من الداخل والخارج تسعى لاستمرار الاستغلال والسيطرة. وهنا يكون عمق

الاحساس بضرورة التغيير وبضرورة الحركة في كل اتجاه بما يواجه التحديات ويحقق الاهداف.

وفي ظروف عالم اليوم، لابد لحركة الدولة في المجال الخارجي من أن تأخذ في اعتبارها الوضع الدولي الذي تتحرك في اطاره من ناحية، وتعدد دوائر التفاعل الدولي وتنوعه وامتدادها إلى مسافات تغطي بها العالم كله (فهناك مثلا: الدائرة العربية، والدائرة الافريقية، ودائرة عدم الانحياز) من ناحية أخرى. وبناء على ذلك يشير د. ابراهيم صقر إلى مجموعة من محددات وضوابط الحركة الدولية لثورة تموز/يوليو: **أولها**: «انه كلما اتسعت دائرة الاستقلال والتحرر من حولنا - وإلى جانب ما يتحقق من ذلك من مكاسب أخرى - كلما اتسعت دائرة أمننا... وخفت أعباء عملية التأمين». **وثانيها**: أن الظروف الدولية قد جعلت من العمل المشترك بين الدول صاحبة المصلحة المشتركة فيه ليس أكثر كفاءة وفاعلية فقط، وانما جعلته أيضاً ضرورة مصيرية. **وثالثها**: أن مصر بما لها من مكانة عربية واقليمية وعالمية وبما تتطلع إليه من تنمية وتقدم، تشكل تحديا له وزنه للقوى التي تريد استمرار الاوضاع القائمة، ومن ثم تكون مستهدفة، في مقاومتها وفي تقدمها وفي حركتها وفي قيادتها. ومن ثم تكون ضرورة التعبئة المشتركة والحركة المشتركة. **ورابعها**: انه مع اتساع حركة الاستقلال الوطني، فإنها في سعيها لبناء نظام عالمي جديد، تتحرك بما يكسر شوكة الاحتكار - أو شبه الاحتكار - في معاملاتها الخارجية، ويتوقف النجاح هنا على ما تتمتع به فعلا من استقلال الارادة الوطنية. **وخامسها**: الرؤية الواضحة لاسرائيل والمواجهة الفاعلة لمخططاتها، في ضوء الظروف السائدة في بعض دول العالم الثالث، وبخاصة بعض الدول الافريقية من ناحية مواريث علاقاتها باسرائيل.

وانتقل د. ابراهيم صقر بعد ذلك إلى استعراض حركة ثورة تموز/يوليو في مجال حركة التحرر الوطني في العالم الثالث، حيث أشار إلى مقاومة الدخول في احلاف عسكرية، ولعب دور هام في عقد مؤتمر باندونغ وفي أعماله، وتكريس سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز. وذلك كله جنباً إلى جنب مع إعطاء الدائرة الافريقية أهميتها الخاصة «لسبب هام وبديهي هو اننا في افريقيا» كما أشار جمال عبد الناصر في «**فلسفة الثورة**». ولقد ركز الباحث في إطار استعراض دور ثورة تموز/يوليو في هذه المعركة الشاملة على الانتقال من مفهوم الاستقلال السياسي، إلى مفهوم الاستقلال الاقتصادي، إلى مفهوم الاستقلال الحضاري والثقافي، وإلى التحول من مفهوم الاستقلال الدستوري إلى الكفاح المسلح والاصرار على حق تقرير المصير كاملاً غير منقوص، وإلى التنبيه إلى ظاهرة الاحلال الإستعماري التي اقترنت في الوقت نفسه ببروز ظاهرة الاستعمار الجديد.

ولهذا الاعتبار فقد خصص د. ابراهيم صقر جانبا من بحثه لاستعراض قدرات جمال عبد الناصر القيادية، على أساس أنها تتجلى بشكل بارز في حركته في مجال حركة التحرر الوطني في العالم الثالث، وكيف كان يستخلص الدروس المستفادة ويتعلم من تجاربه وتجارب الآخرين.

ومع ما تقدم يشير د. ابراهيم صقر إلى جانب من المشكلات والاخطاء، وهو يعتقد بداية «أن عبد الناصر لم يكن وحده صانع القرار، بل لقد وصل الأمر إلى انقسام الرأي ومحاولات الهيمنة داخل المجموعة التي تنبثق منها القرارات». كل ذلك كان عقبات على الطريق. ولم تعط الفرصة الكافية لانجازات أكثر في مجال المكاسب الشعبية ولتعبئة شاملة وجادة تكون قوة وسنداً في الداخل والخارج. لقد كان الوضع «يحتاج إلى مزيد من المشاركة الشعبية والديمقراطية».

كما «كان يفتقر إلى التنظيم الجاد والمؤسسات التي تعمل الجماهير في إطارها وتتطور وتتحرك بفاعلية وتكون بذلك شريكاً وسنداً للقائد في الحركة».

وأخيراً، يشير د. ابراهيم صقر إلى **المستقبل الذي يفرض** «أن نأخذ في اعتبارنا الظروف الدولية الراهنة بما تتسم به من زيادة في التركيز على بلدان العالم الثالث، وزيادة في الاستقطاب وحدة الصراع في داخل كل بلد وبين مختلف بلدانه وعلى مختلف بلاده وبين الدول الكبرى والعملاقة بخاصة وتتفاعل هذه الدوائر معاً وتتداخل وتتعقد الصورة ويحتاج الأمر مع ذلك، إلى المزيد من الفرز على مستوى هذه الدوائر جميعاً بين القوى التي تقف مع الجماهير في بلادنا، من داخلها ومن خارجها، والقوى التي تقف ضد مصالح الجماهير في بلادنا من داخلها ومن خارجها».

قضايا التحول الاجتماعي:

خصصت الندوة لدراسة قضايا التحول الاجتماعي خمسة أبحاث أساسية (من البحث الرابع إلى البحث الثامن)، وقد دارت حول ثلاثة محاور: استراتيجية التنمية المستقلة،» واستراتيجية التغيير الاجتماعي، والتغيير الثقافي.

وقد ركز د. اسماعيل صبري عبدالله في بحثه حول «**ثورة يوليو والتنمية المستقلة على التوجه الأساسي** للثورة في مجال التحول الاجتماعي، وهو «**التنمية المستقلة**»، على الرغم من أن هذا المفهوم لم يكن قد تبلور بعد في تلك المرحلة التاريخية. ومن ذلك فقد قسم بحثه إلى قسمين أساسيين: **أولهما**: يدور حول مراحل التطور على هذا الطريق، **وثانيهما**: يتمثل في مقارنة بين صورة مصر عشية الثورة وصورتها غداة رحيل جمال عبد الناصر، ثم أعقب ذلك بمجموعة من الملاحظات الختامية.

فمن ناحية مراحل التطور، أشار د. اسماعيل صبري عبدالله إلى ثلاث مراحل أساسية: **أولاها**: شهدت بداية تدخل الدولة واضطلاعها بأعباء معركة التنمية (١٩٥٢ ـ ١٩٥٥) وكان أبرز تعبير عن ذلك إنشاء «المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي» عام ١٩٥٣. **وثانيتها**: «مرحلة التوجيه والتمصير والتصنيع (١٩٥٥ ـ ١٩٥٩)». وفي هذه المرحلة أخذ التوجه السياسي المستقل يعكس نفسه على الاوضاع الاقتصادية، كما تصاعدت الضغوط الاقتصادية من الداخل والخارج لعرقلة بدايات التوجه الاقتصادي المستقل وقد بلغ التصاعد ذروته في عام ١٩٥٦ مع تأميم القناة والعدوان الثلاثي. وبعد ذلك صدرت «قوانين التمصير» كما تم إنشاء «المؤسسة الاقتصادية»، وهكذا ولد «قطاع عام» كبير يحتل مواقع استراتيجية في الاقتصاد القومي. وعلى هذا الاساس صدر «برنامج التصنيع الأول». **وثالثتها**: «مرحلة التخطيط والتأميم والتحول الاشتراكي (١٩٦٠ ـ ١٩٦٤)»، وقد شهدت مولد الخطة الخمسية الأولى، وحركة التأميم الواسعة. وفي هذا السياق يناقش الباحث موقع ثورة تموز/يوليو بين مقولة «رأسمالية الدولة» و«اشتراكية الدولة»، ويؤكد على جدارة المقولة الثانية لوصف التحول الاجتماعي في ظل ثورة تموز/يوليو بناء على العلاقة بين طبيعة القطاع العام وطبيعة الدولة، ومستشهداً بقول جمال عبد الناصر: «ليست الاشتراكية مجرد تأميم المصانع، وانما هي انتزاع السلطة السياسية لصالح الشعب العامل».

أما من ناحية **الدراسة المقارنة** للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في مصر عشية الثورة ويوم رحيل قائد الثورة، فيشير د. اسماعيل صبري عبدالله إلى التركة الثقيلة التي تسلمتها القيادة الثورية ممثلة في السيطرة الاستعمارية التي لم تكن احتلالاً عسكريا فحسب، بل ان قوة الاحتلال العسكرية كانت تحرس في الواقع «عملية استغلال اقتصادي بشع يتولاها الاستعمار العالمي». وبجانب ذلك كان هناك الاستغلال الداخلي ممثلاً في الإقطاع والرأسمالية الكبيرة. ولقد اتضحت الصورة

المصرية باستعراض محصلة عشرات السنين من سيطرة تحالف الاستعمار والاقطاع ورأس المال المستغل على مقدرات الشعب المصري، حيث انتهى الباحث إلى القول: «كانت مصر بحق مجمع النصف في المائة». ولتوضيح الصورة غداة رحيل عبد الناصر استعرض د. اسماعيل صبري عبدالله ما طرأ على الانتاج من زيادة في حجمه وتغير في هيكله وانعكاس ذلك على هيكل التجارة الخارجية، كما استعرض تطور الخدمات واجراءات العدالة الاجتماعية.

وأخيراً يلخص د. اسماعيل صبري عبدالله الخبرات الاساسية لتجربة عبد الناصر ـ **وأولاها**: الاعتماد على النفس، **وثانيتها**: الوفاء بالاحتياجات الاساسية للجماهير، **وثالثتها**: المشاركة الشعبية. وفيما يتصل بهذه القضية الاخيرة يشير الباحث إلى المستوى الفكري للمشاركة أولاً، ثم يضيف «انه لا مجال للخلاف حول حقيقة أن هذا البرنامج الديمقراطي لم ينفذ على النحو المنشود ولا بالكامل... وكل ما نود أن نبرزه هنا هو سوء التبسيط المتعسف الذي يلقي على عبد الناصر وحده مسؤولية ذلك القصور. فهذا قول معيب من حيث أنه يلغي وجود المجتمع ووجود الصراع الاجتماعي حتى داخل التحالف الثوري نفسه».

أما بحث د. عزيز صدقي حول «**ثورة يوليو وبناء الصناعة المستقلة في مصر**»، فقد انطلق من الاشارة إلى الوضع الاقتصادي في مصر عندما قامت الثورة، وفيما يخص الصناعة «كانت نسبة الانتاج الصناعي الى الانتاج القومي أقل من ١٠٪». **وبالتالي** «فإن ما اتجهت اليه الثورة من دفع عملية التنمية بقوة لإقامة صناعة وطنية، كان ضرورة لإقامة اقتصاد وطني قوي لتحقيق الاستقلال الاقتصادي. الذي يمكن الثورة من السير في طريقها لتحقيق الاستقلال السياسي واستقلال الإرادة الوطنية، إلى جانب ما يحققه التصنيع من رفع مستوى الدخل وتوفير فرص العمل ودعم الاقتصاد الوطني، وموازنة المدفوعات الخارجية.. الخ». وأساس ذلك أنه «كان واضحاً أن الثورة قد اختارت طريقها، ومنذ البداية، وانحازت لصالح الشعب والقوى العاملة» ويلاحظ د. عزيز صدقي «ان عملية التنمية التي قامت بها الثورة في جميع المجالات حققت نموا لم تشهده البلاد في تاريخها الحديث... وبعد أن كنا نستورد تقريباً كل شيء، أصبحنا نعتمد على أنفسنا وننتج معظم ما نحتاجه». ولقد زود بحثه بمجموعة من الاحصاءات تتضمن بعض المؤشرات لتوضيح هذا التقرير.

وبالطبع لا يمكن لأحد أن يدّعي أنه لم تكن هناك أخطاء في كل هذا العمل الضخم الذي تم، كما يقول د. عزيز صدقي، ولكنها طبيعة الاشياء، وفي النهاية الاعمال تقاس بنتائجها التي يلخصها في عدة نقاط: **أولاها**: ان مصر بأبنائها وحدهم وبقيادتها الحرة هي التي وضعت سياسة التصنيع وبرامجها ومشروعاتها كما تولت تنفيذها وإدارتها، ولم يشارك أجنبي واحد في ذلك. **وثانيتها**: ان الدولة عندما خصصت الاعتمادات الضخمة في ميزانيتها سنة بعد سنة لتنفيذ عملية التنمية ـ برغم الظروف الصعبة كانت تفعل ذلك ايمانا منها بأهمية عملية التنمية لتحقيق اهداف الثورة الكبرى. **وثالثتها**: ان التخطيط كان يستهدف تحقيق أهداف انتاجية محددة مع التزامه بتحقيق الاهداف الاجتماعية للثورة. **ورابعتها**: تحقيقاً لاهداف الاستقلال الاقتصادي حققت مصر في آخر عام ١٩٧٠ ما كانت تحاول الوصول إليه دائما، وهو ان يقوم قطاع الصناعة بإحداث كل هذا الانتاج الصناعي، «بحيث نكتفي ذاتياً في الجزء الاعظم من احتياجاتنا وان نصدر فائض الانتاج في السلع التي يمكننا تصديرها». **وخامستها**: ان التعاقد على تنفيذ المشروعات مع كل دولة أعطت تسهيلات وقروضاً تم بالشروط التي وضعتها مصر وقبلتها. **وسادستها**: «لم نقم مصنعاً واحداً ثبت أننا لسنا في حاجة إلى انتاجه، كما لم يقم مصنع واحد وجدنا صعوبة في تسويق إنتاجه بل ان العكس هو

وبالطبع لا يمكن لأحد أن يدّعي أنه لم تكن هناك أخطاء في كل هذا العمل الضخم الذي تم، كما يقول د. عزيز صدقي، ولكنها طبيعة الاشياء، وفي النهاية الاعمال تقاس بنتائجها التي يلخصها في عدة نقاط: **أولاها**: ان مصر بأبنائها وحدهم وبقيادتها الحرة هي التي وضعت سياسة التصنيع وبرامجها ومشروعاتها كما تولت تنفيذها وإدارتها، ولم يشارك أجنبي واحد في ذلك. **وثانيتها**: ان الدولة عندما خصصت الاعتمادات الضخمة في ميزانيتها سنة بعد سنة لتنفيذ عملية التنمية ـ برغم الظروف الصعبة كانت تفعل ذلك ايمانا منها بأهمية عملية التنمية لتحقيق اهداف الثورة الكبرى. **وثالثتها**: ان التخطيط كان يستهدف تحقيق أهداف انتاجية محددة مع التزامه بتحقيق الاهداف الاجتماعية للثورة. **ورابعتها**: تحقيقاً لاهداف الاستقلال الاقتصادي حققت مصر في آخر عام ١٩٧٠ ما كانت تحاول الوصول إليه دائما، وهو ان يقوم قطاع الصناعة بإحداث كل هذا الانتاج الصناعي، «بحيث نكتفي ذاتياً في الجزء الاعظم من احتياجاتنا وان نصدر فائض الانتاج في السلع التي يمكننا تصديرها». **وخامستها**: ان التعاقد على تنفيذ المشروعات مع كل دولة أعطت تسهيلات وقروضاً تم بالشروط التي وضعتها مصر وقبلتها. **وسادستها**: «لم نقم مصنعاً واحداً ثبت أننا لسنا في حاجة إلى انتاجه، كما لم يقم مصنع واحد وجدنا صعوبة في تسويق إنتاجه بل ان العكس هو

الصحيح». **وسابعتها**: «اشترط في كثير من الاتفاقيات أن يكون السداد بجزء من الانتاج».

ان هذه النقاط السبع استدعت إشارة من د. عزيز صدقي إلى **القطاع العام** إذ يلاحظ أن الجزء الذي تم تأميمه بالنسبة لأصول القطاع العام لا يمثل أكثر من ١٥ بالمائة و ٢٠ بالمائة مع ملاحظة أن عمليات الاحلال والتجديد قد غيرت تماماً من معالم هذا الجزء. «وفي عام ١٩٧٠ كان نصيب القطاع العام من الانتاج الصناعي ٧٥ بالمائة و ٢٥ بالمائة للقطاع الخاص. وبعد ١٥ عاماً حورب فيها القطاع العام ومنعت عنه الاستثمارات، بل والاستثمار اللازم لتحديثه أو حتى توفير احتياجاته من قطع الغيار، أرى أن نسبة القطاع العام مازالت كما هي ٧٥ بالمائة من الانتاج الصناعي».

وفضلا عما تقدم استعرض د. مصطفى الجبلي في بحثه عن «**ثورة يوليو والتنمية الزراعية**» طبيعة المشكلة الزراعية وأبعادها في مصر قبل الثورة كمدخل لتحليل أهم ملامح التغييرات في العلاقات الانتاجية بعد الثورة والتي لخصها فيما يلي: **أولاً**: التجربة المصرية في الاصلاح الزراعي (وقد أجمل اهدافها في: تغيير هيكل الملكية الزراعية ـ تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ـ تنظيم الاستغلال الزراعي للموارد الأرضية والمائية ـ نشر التعاونيات الخدمية ـ وضع حد أدنى لأجر العامل الزراعي. كما استعرض جوانب النقد الهامة لهذه التجربة. **ثانياً**: سياسة الاقراض الزراعي. **ثالثاً**: السياسة التسويقية الزراعية. **رابعاً**: السد العالي، حيث استعرض الآثار المترتبة على إنشاء السد (فوائد اقتصادية ـ فوائد اجتماعية ـ آثار على الدخل القومي)، كما استعرض الآثار الجانبية للسد وتقويمها (النَّحر بمجرى النهر ـ مشكلة الطمي (الغرين) ـ مشكلة التبخر والتسرب من حوض الخزان. نوعية المياه ـ خصوبة الأرض ـ الثروة السمكية). **خامساً**: سياسة التوسع الافقي والتجربة المصرية في استصلاح الأراضي، وبخاصة تجربة مديرية التحرير.

وأخيراً قدم د. مصطفى الجبلي تصوره لوسائل النهوض بالزراعة المصرية وأساليب تنظيم الاستغلال الزراعي.

أن التوجه العام لثورة يوليو في عملية التحول الاجتماعي ناحية «**التنمية المستقلة**» كانت له أسسه الفكرية والمادية، وانعكس ذلك في المجالين الاجتماعي والثقافي.

في المجال الاجتماعي عمد د. سعد الدين ابراهيم إلى استعراض «**المشروع الاجتماعي لثورة يوليو**». وركز في البداية على أن المشروع الاجتماعي للثورة ينبغي النظر اليه كجزء من ثورة أشمل «فالمبادىء الستة التي كانت بمثابة أول مؤشر لطبيعة واتجاه حركة الضباط الأحرار تناولت في اربعة منها المسألة الاجتماعية». ولذلك «لا يمكن النظر إلى المشروع الاجتماعي لثورة تموز/يوليو أو فهمه إلا في سياق المشروع الاكبر لهذه الثورة بأبعادها الداخلية والعربية والعالمية. وإذا كان لابد من مفهوم واحد يربط بين كل هذه الأبعاد ويعبر عن روح الثورة فهو **القضاء على الاستغلال في النظام المحلي (المصري) وفي النظام القومي العربي، وفي النظام العالمي والدولي**».

ولهذا الاعتبار يشير د. سعد الدين ابراهيم إلى أن المتأمل للخطوط الرئيسية لفكر الثورة يمكنه «أن يلحظ دون عناء ان هناك منطقاً داخلياً يربط بين مقولاتها، حتى انها تكاد تصل في النهاية إلى ما يشبه النظرية المتكاملة». **أما أهم هذه** المقولات فتدور حول رد جذور التخلف الاجتماعي إلى فترة الحكم المملوكي ـ العثماني ـ من ناحية، وحتمية الحل الاشتراكي للمسألة الاجتماعية، من ناحية ثانية.

ومن هذا المنظور انطلق د. سعد الدين ابراهيم إلى تحليل المشروع الاجتماعي للثورة من ناحية **الممارسة**، حيث ركز على استعراض المسألة الزراعية (الذي أسهب فيه د.

الجبلي)، ومسألة إعادة توزيع الثروة الوطنية ومسألة إعادة توزيع السلطة، وإعادة توزيع فرص الحياة (في مجالات الصحة والتعليم بصفة خاصة)، وأخيراً مسألة المرأة.

ثم انتقل بعد ذلك إلى تحليل المشروع الاجتماعي للثورة من ناحية دروس (النجاح والفشل. وكانت دروس النجاح لديه ثلاثة: **أولها**: ان المشروع الاجتماعي للثورة لم يقتصر على حدود مصر، وإنما تأثرت به كل أقطار الوطن العربي. **وثانيها**: ما كشفت عنه الثورة من اختزان الشعب العربي في مصر وفي الوطن العربي من إمكانات هائلة للقدرة على النمو الاقتصادي السريع مع قبول، بل والاصرار، على عدالة التوزيع، وخوض معارك التحرير في آن واحد. **وثالثها**: امكانية انجاز المشروع الاجتماعي كجزء من المشروع القومي الأكبر للثورة بالاعتماد على الذات إلى حد كبير.

أما «درس الفشل الأكبر، أو الخطأ القاتل» بتعبير د. سعد الدين ابراهيم فهو «عدم المشاركة الشعبية أو ضيق نطاقها»، رغم ما فجرته الثورة ذاتها من احلام وطاقات الجماهير العربية داخل مصر وخارجها، ورغم أن جمال عبد الناصر «هو أول زعيم وطني يحكم مصر منذ ٢٥٠٠ سنة. وكانت انتماءاته شعبية حقيقية، وكان ولاؤه للجماهير وللطبقات المحرومة ولاء لا شبهة فيه».

وأخيراً يلقي د. سعد الدين ابراهيم بنظره إلى المستقبل، ويؤكد على «ضرورة تجديد المشروع الاجتماعي لثورة يوليو»، ويقتضي ذلك بداية أن نميز بين روح ذلك المشروع وفلسفته وتوجهاته من ناحية، وسياساته وقراراته وآلياته من ناحية أخرى. ولتوضيح ذلك يشير إلى أن «أهم ما اتسم به المشروع الاجتماعي للثورة انه كان جزءا لا يتجزأ من المشروع القومي الأكبر، والذي كان هدفه تقليص الاستغلال وتعظيم الاستقلال، وطنياً وقومياً. أما السياسات والقرارات والآليات فقد أملتها اعتبارات هيكلية موضوعية داخلية، وضغوط اقليمية ودولية، واجتهادات سياسية ذاتية لعبد الناصر والنخبة التي حكمت معه». ويضيف «ان روح المشروع وفلسفته وتوجهاته ما تزال ـ في نظرنا ـ صالحة، بل وتمثل ضرورة ملحة، لابد من تجسيمها سياسياً وتنظيمياً... أما السياسات والقرارات والآليات فلا ينبغي، وربما لا يمكن، بعثها من جديد». ومن هذه الناحية يعدد عدة مهام لابناء ثورة يوليو:

«١ ـ أن نستكمل البناء المفهومي لمشروع ثورة يوليو.

٢ ـ أن نؤكد على جوانب الاخفاق ودروس الفشل في المسيرة الفعلية لذلك المشروع (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠).

٣ ـ أن نرصد ونحلل ما طرأ على البناء الاجتماعي المصري والعربي من تحولات في العقدين الاخرين.

٤ ـ أن نجهد خيالنا (أي نعيد فتح باب الاجتهاد) لابتكار السياسات والآليات المناسبة للتعامل مع مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، مستلهمين فقط روح المشروع وهدفه الأسمى ـ أي تقليص الاستغلال وتعظيم الاستقلال».

وفي **المجال الثقافي** تولى د. ثروت عكاشة تقديم بحث عن «**ثورة يوليو والمسألة الثقافية**»، فقدم عرضاً أمينا ومنصفاً لسجل الثورة في مجال التغيير الثقافي من حيث الانجازات والحلول، ومن حيث الاخطاء والقصور. ولاشك أن د. ثروت عكاشه هو من أفضل من يقدمون مثل هذا السجل لأنه، بعد كل الاعتبارات الأخرى، قد تولى مسؤولية وزارة الثقافة منذ انشائها تقريبا ـ حيث أُنشئت في شباط/فبراير عام ١٩٥٨ وأصبح وزيراً للثقافة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه ـ واستمر في منصبه لمدة أربع سنوات، وعاد إليها بعد أربع سنوات ثانية ليستمر في المنصب الوزاري مدة مماثلة حتى رحل عبد الناصر.

ولقد لاحظ د. ثروت عكاشه «من الدراسات الأولى انه لم يكن ثمة جهاز ثقافي قائم له وزنه وتقاليده العريقة بحكم امتداد عمره الطويل عبر التاريخ، إلا في مجالين اثنين هما الكتاب والآثار، أعني دار الكتب ومصلحة الآثار، أما ما عدا ذلك فلم يكن سوى نواة للثقافة الفنية هي مصلحة الفنون الجميلة... كذلك لم

يكن للمثقفين تقاليد في التعامل أو التجاوب مع السلطة... لذا بدا نشاط وزارة الثقافة كأنما هو الأصل في إتاحة المجال لهذا النشاط بدلا من أن يكون تتويجاً لنشاط المثقفين الطبيعي في مؤسساتهم، وبدت الوزارة كأداة لوضع الاسس الثقافية بدلا من أن تكون أداة لتنظيم وتطوير حركة ثقافية لها وجودها الفعلي ولو على صورة كامنة في المجتمع، حركة منتشرة في مختلف نواحي الحياة ولو بصورة أولى غير مستكملة هنا وهناك».

لقد انطلقت خطة الوزارة من «أن السياسة الثقافية جزء لا يتجزأ من سياسة التنمية الشاملة، تتأثر بها وتؤثر فيها، كما انها تتأثر بالتطور التكنولوجي للمجتمع وتؤثر فيه». ولهذا فقد وضعت خطتها «انطلاقا من ايمان عميق بأن دورها لا ينبغي أن يكون مقصوراً على تقديم المستوى الرفيع من المتع العقلية للطبقة القادرة على التمتع بها فحسب، بل يجب أن يكون لها دور فعال في تحقيق أكبر قدر من التكافؤ العقلاني والوجداني في آن معاً. ولن يتحقق التكافؤ العقلاني إلا بأن يشيع بين فئات المجتمع بقدر الامكان قسط متقارب من المعارف، كما لن يتحقق التكافؤ الوجداني إلا بأن يشيع بينهم قدر مشترك من تذوق الفنون واستشفاف أسرارها».

وفضلا عن ذلك أشار د. ثروت عكاشة إلى مجموعة من المحددات لنشاط الثورة في مجال الثقافة: **أولها**: «انه في عصر الشعوب الذي نعيشه الآن لا يمكن أن تزدهر ثقافة قومية لا تعبر عن كافة فئات المجتمع الذي تمثله». **وثانيها**: انه «إذا كان ارتباط الثقافة بعصرها لا ينفي احتواءها على قيم خالدة على مدى العصور، فإن ارتباطها بمجتمعها لا ينفي احتواءها على قيم عالمية وإنسانية شاملة تخاطب الانسان أنّى كان». **وثالثها**: ان تطوير العمل الثقافي لا يعني «فصم الروابط بالماضي، فالانسان تاريخ متصل، وقيم المستقبل هي الثمار الجديدة على نفس الشجرة التي طرحت الثمار القديمة». وإذا انفصل اي عمل ثقافي عن تاريخه فإنه غالباً ما يتحول إلى شكل أجوف براق المظهر خاوي الباطن».

وعلى هدي من هذه المحددات أشار د. ثروت عكاشه إلى الخطة الخمسية الأولى للعمل الثقافي والتي تضمنت إنشاء المتحف المصري الجديد، ودار الاوبرا الحديثة، ودار الكتب الجديدة، ومطبعة حديثة واستكمال وبناء المسارح، ومدينة ملاهٍ بالقاهرة، ومتاحف بالقاهرة والاسكندرية، وعرض الآثار الكبرى بالصوت والضوء، وإنشاء قصور الثقافة وقوافلها، والسيرك القومي، وإنشاء دار لعرض وبيع انتاج الفنانين التشكيليين، وذلك بدءاً من ميزانية عام ١٩٥٩، وكان ذلك كله مجرد بداية أو صفحة أولى في السجل الطويل الذي عرض له د. ثروت عكاشه في مختلف مجالات الثقافة: الكتاب، المسرح، السينما، الموسيقى، الآثار... الخ.

وفي مجال الأخطاء والقصور، يقول د. ثروت عكاشه «اعترف اننا كنا ـ احياناً ـ نتعجل جني الثمار غافلين في دفقة حماستنا عن حقائق الواقع التي تؤكد أن العمل الثقافي الممتاز لا يمكن خلقه كما نخلق السلع المادية إذ أن اتصاله بجوهر الانسان يجعل ابداعه عسير المنال... كما اننا عانينا من نظرة قاسية من اجهزة المال والمحاسبات التي تقيس الأعمال الثقافية بمقياس العائد المادي وبنظرة عليلة إلى الثقافة طالما ناديناً بأنها في حاجة إلى مراجعة. بل انّا عانينا ما هو أشد ضراوة وهو ما تمثل في انكار البعض لضرورة الثقافة ولدورها الفعال في البناء المادي لا المعنوي فحسب للبلاد، كما انا لم نحقق اجماعاً حول نظرتنا إلى الثقافة خدمة لا سلعة... كذلك عانت وزارة الثقافة ضمن ما عانت تعرض اجهزتها للاندماج في اجهزة اخرى او لسلخ بعض اجزائها وهو ما كان ينتهي بها إلى بعثرة قواها وتوزع جهودها وضياع معالم الطريق من بين أيديها».

٤ ـ قضايا الدولة والثورة

هنا نصل إلى قضية القضايا بالنسبة لثورة تموز/يوليو، وهي «**قضية الديمقراطية**»، ولعله ليس من قبيل المصادفة، أن الابحاث السابقة قد أشارت صراحة أو ضمنا، إلى هذه القضية باعتبارها من أكبر نواحي الفشل والقصور في مسيرة الثورة، وان يكن بصياغات مختلفة. وعموماً فقد خُصص لهذه القضية، التي تندرج اجمالاً في سياق جدلية الدولة والثورة، بحثان هامّان.

في البحث الاول ركز د. عصمت سيف الدولة على معالجة «**ثورة يوليو والمسألة الديمقراطية**» وقد اختار مفهوم «الديمقراطية الاجتماعية معياراً لتقويم ثورة يوليو والمسألة الديموقراطية، لأن الديموقراطية الاجتماعية هي النظام الذي يتجه اليه التطور الديمقراطي لكل النظم المعاصرة بخطوات ثابتة او متعثرة، منذ نهاية الحرب الأوروبية الثانية على الاقل (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)، اي في المرحلة الزمانية التي انتصرت فيها ثورة يوليو وتحملت بالتالي مسئولية تحديد موقفها من الديمقراطية فكرا وممارسة».

وفي تحديده للفترة الزمانية من تاريخ الثورة التي يكون التقويم خلالها أقرب إلى العدالة، استند الى ما كتبه كاربل فاساك، الأمين العام للمعهد الدولي لحقوق الانسان، في مقدمة كتاب **الابعاد المتعددة لحقوق الانسان**، من مطبوعات اليونسكو ـ ١٩٧٨، حيث قال: انه لا يمكن أن يكون الانسان حرا إلا في دولة متحررة، وهو ما يعني ان ثمة شرطين لازمين لحقوق الانسان، **الأول**: استقلال الشعب بدولته ومصيرها، **والثاني**: أن تكون الإرادة الشعبية هي مصدر النظام القانوني. ومن هذا المنظور ذهب د. عصمت سيف الدولة إلى «أن مصر الدولة، او مصر الحكومة، لم تكن مستقلة عن الارادة الاجنبية الغالبة خلال قرن كامل الا في الفترة من ١٩٥٧ (تمام جلاء القوات المحتلة) حتى ١٩٦٧ (بدء الاحتلال الصهيوني)»، فاختار هذه السنوات العشر كأساس للتقويم.

ويلاحظ: د. عصمت سيف الدولة، بداية، أن خمسة من أهداف الثورة الستة، أي فيما عدا هدف إقامة عدالة اجتماعية لعدم وضوح مضمونه، تكفي للقول بأن ثورة ٢٣ تموز/يوليو كانت في الاساس ثورة من أجل الديمقراطية، ولكنها تظل في اطار المفاهيم الليبرالية. ولكن **دستور ١٩٥٦ يمثل قفزة كبرى انتقلت به الدولة من مؤسسة سلبية (ليبرالية) إلى مؤسسة فاعلة (اجتماعية)**.

وبصدور ميثاق **العمل الوطني** عام ١٩٦٢، ثم دستور ١٩٦٤ اكتملت للثورة في فترة البحث «كل الدلائل الفكرية والدستورية على التبني الحاسم للديمقراطية بمفهومها العصري. ولعلها أن تكون قد سبقتها اليها بعض المجتمعات الأوروبية، ولكن من المؤكد أنها سبقت إليها كل دول العالم الثالث».

ومن هنا فقد انتقل إلى مناقشة مسألتين: **أولاهما**: كيف ترجمت الثورة «الديمقراطية الاجتماعية» إلى نظام ديمقراطي، وهي تنصب على مدى وفاء الثورة بالمبادىء الديمقراطية في نظام الممارسة، حيث الاعتماد، في هذا «النظام» على مبدأى العزل السياسي وتمثيل المصالح الاجتماعية كما جسدهما الاتحاد الاشتراكي. **وثانيتهما**: كيف جرت ممارسة هذا النظام في الواقع الاجتماعي، وهي تنصب على مدى ما اتيح للشعب من فرص ممارسة هذا النظام، حيث «جرت ممارسة الديمقراطية الاجتماعية في الفترة محل الدراسة (١٩٥٧ ـ ١٩٦٧) على نسق واحد: ثورة ٢٣ يوليو ممثلة في قائدها رئيس دولتها، وسلطات الدولة واجهزتها، تقود فكراً وتنظيماً وممارسة والشعب يتبع». ومع ذلك ـ وكما يؤكد د. عصمت سيف الدولة: «فقد كان الشعب ـ الاغلبية الكاسحة من الشعب ـ يؤمن بصحة مبادىء الثورة وينخرط طواعية في عضوية منظماتها، ويلبي دعوتها إلى الممارسة في كل ساحة يدعى إليها، ويشترك في الحوار كلما دعي اليه، ويبدي رايه كلما طلب منه ما دامت الثورة هي التي تصوغ المبادىء وتنشىء المنظمات وتدعو إلى الممارسة وتفتح الحوار وتطلب الراي».

أما بخصوص التقويم النهائي لثورة تموز/يوليو، بين الديمقراطية والديكتاتورية، ففي رأي د. عصمت سيف الدولة «يتوقف الحكم على ما إذا كانت تلك الفترة فترة ثورة أم فترة حكم؟... ان كانت حكماً مقيداً بشرعية موضوعية له فهي ديكتاتورية. وأن كانت ثورة تطور المجتمع جذرياً وتتخذ من متطلبات التطور مصدراً لوثائق شرعيتها فهي ثورة ديمقراطية؟ ونحن نعتقد في ضوء ما ذكرناه عن موقف الثورة من المسألة الديموقراطية ان فترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ كانت مرحلة ثورية حققت فيها ثورة

٢٣ يوليو تطويراً جذرياً في مجالات اقتصادية واجتماعية كثيرة على رأسها «الديموقراطية ذاتها».

دراسة د. اسامه الغزالي حرب عن **«ثورة يوليو واعادة تشكيل النخبة السياسية في مصر»**، انطلقت من «اعادة التأكيد على التحليل الطبقي كمدخل أساسي لدراسة النظام السياسي الناصري. ولتحليل النخبة السياسية والمؤسسات السياسية في داخل هذا السياق وليس خارجه». ولذلك فقد مهد لبحثه باستعراض الاساس الطبقي للنخبة الجديدة بالتركيز بصفة خاصة على «الطبقات المتوسطة». وبعد ذلك عمد إلى تحديد خصائص تلك النخبة، حيث ركز أساساً على ثلاث خصائص: **أولاها**: الطابع الاحتكاري للنخبة، **وثانيتها**: الطابع البيروقراطي للنخبة، **وثالثتها**: الطابع «اللاسياسي» للنخبة.

ثم أضاف إلى ذلك «صياغة مكملة لذلك الطابع اللاسياسي للنظام الناصري والنخبة الناصرية تنطوي على أسباب وملامح أخرى لذلك الطابع تتعلق أساساً بالتنظيم السياسي لقوى الشعب».

وتدور هذه الصياغة حول «مفهوم الكوربوراتية» Corporatism كشكل من أشكال الحكم والتنظيم السياسي التي عرفتها النظم السياسية المعاصرة والتي عرفت مصر الناصرية أيضاً روحها العامة وعديداً من أشكالها التطبيقية.

وأخيراً، يلاحظ د. اسامه الغزالي حرب أن النخبة السياسية لنظام تموز/يوليو فرضت «نفسها على كافة مؤسسات الدولة في مصر، وقادت - بطابعها الاحتكاري البيروقراطي اللاسياسي - عمليات التغيير الهائلة التي شهدها المجتمع المصري في الخمسينات والستينات» وعلى حد تعبيره «لقد حقق نظام يوليو منجزاته الكبرى على يد تلك النخبة، بفروعها المتعددة، وزاد من عظمة منجزاتها الطموحات العربية التي رافقتها. والتحديات الخارجية العاتية التي احاطت بها». ولكن تبقى هناك ملاحظات إجمالية عن النظر إلى نخبة يوليو في سياق التطور السياسي للمجتمع المصري المعاصر:

أ - ان تلك النخبة كانت - بالأساس - نخبة انتقالية. أنها نخبة ارتبطت بعملية الدفع العظيمة التي قادها نظام يوليو للمجتمع المصري، وانتهى وضعها النخبوي مع انتهاء تلك المهمة...

ب - ان هذه النخبة أضحت بسرعة نخبة ضامرة غير متجددة. وتلك نتيجة تبدو منطقية مع الاستبعاد الصارم لأي عناصر ذات توجهات «سياسية» غير الولاء للنظام...

ج - واخيراً، فقد ألقى «مآل» النخبة الناصرية ضوءاً باهراً على حقيقة التشتت الفكري والايديولوجي الذي اتسمت به تلك النخبة فعلياً...

٥ - قضايا القومية العربية

خصصت الندوة لمعالجة هذه القضايا ثلاثة أبحاث، تفرّعت عن المحورين السابع (وتضمن البحثين الحادي عشر والثاني عشر)، والثامن (وتضمن البحث الثالث عشر).

ففي البحث الحادي عشر عالج **مطاع صفدي قضايا، الفكر القومي والممارسات الوحدوية لثورة يوليو»**، حيث ركز على صعود جمال عبد الناصر وبخاصة منذ عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦، وأشار بصفة أساسية، إلى «أن كسر حصار الأسلحة وتأميم قناة السويس شكلا المدخل الموضوعي لنظرية العمل الناصري، إذ كان هذا المدخل يربط الوطني بالقومي». ومن هذا المنطلق يتابع تطورات الصراع بين الاستعمار والثورة مركزا على قيام اسرائيل وظاهرة الاحلال الاستعماري، ورد الفعل الناصري منذ **«حدث السويس»** الذي جاء كأول رد فعل جذري من مستوى فعل إقامة اسرائيل، وهي الرسالة والاشارة التي فهمها «الشعب العربي في كل مكان». ولذلك «فلا عجب أن تكريس زعامة عبد الناصر قد اقترن بتحرير السويس. ولا عجب ان جاءته هذه الزعامة أولا من خارج مصر».

«واليوم وبعد انقضاء اكثر من ثلث قرن على مولد تلك الحالة الفذة، فإن المؤرخ النزيه والموضوعي يمكنه أن يحكم بيسر أن عبد الناصر نجح في طرد الاستعمار القديم ودافع ضد الغزو الاستعماري الجديد، سقط في قلب هذه المعركة قبل أن ينهيها كما أنهى تاريخها التقليدي السابق».

ثم استعرض مطاع صفدي ديناميكية حركة التحرر القومي العربي، حيث يلاحظ أن «الثمرة الايجابية الاولى لدحر العدوان الثلاثي كانت هي اول وحدة عربية في هذا العصر». وكان معنى الوحدة من الوجهة الاستراتيجية أن ثمة تكريسا لانقضاء عهد الاستعمار القديم ومحاولة لقطع الطريق على الاستعمار الجديد القادم. ومن المنطلق نفسه كان الانفصال مؤشراً خطيراً «على التحول النوعي الذي دخله الاستعمار في مرحلته الجديدة».

لقد عمد الاستعمار الجديد بداية إلى منازلة الوحدة وتدمير نموذجها. «وبعد الانفصال صار الهدف اقتلاع الهوية القومية المنذرة بخطر الوحدة... ولذلك عندما حلّت الضربة العسكرية عام ١٩٦٧ أي بعد سنوات قليلة من فشل المشروع الوحدوي، كان الهدف منه هذه المرة هو ضرب القيادة الثورية للمرحلة التاريخية العربية كلها، أي اقتلاع المشروع الوحدوي من جذره ودعامته الأولى في القاهرة».

لقد «كان ضرب الوحدة، ثم هزم مصر، ثم قتل عبد الناصر، يشكل فصولا متتابعة للانقضاض على هذه الهوية وطمس مشروعها، وانتزاع مركزية قيادته الشخصية من عبد الناصر، ومركزية قيادته القومية من مصر، وبعثرة هذه المركزية الايديولوجية والقيادية والحضارية في مركزيات فرعية، مغلقة متناحرة فيما بينها مستهلكة لبعضها».

وهكذا ينتهي مطاع صفدي إلى تحليل «نوع آخر من التحديات تنتاب ثوابت الفكر العربي التي حفظت له الحد الادنى من أمنه الحضاري ان صح القول». ويضيف ان التحدي الحضاري الجديد يتخذ صورة «الغزو من الداخل» وبذلك يختلف عن انماط الغزو الأخرى التقليدية والصهيونية، ويركز بصفة خاصة على ظاهرة من «الصحوة الاسلامية» من هذا المنظور.

أما منح الصلح فقد عالج قضية «**عبد الناصر والجماهير العربية**»، وانطلق بداية من تحديد بعض انجازات عبد الناصر في هذا المجال، **وأولها**: «تسييس الجماهير العربية»، **وثانيها**: إشعار الشعب العربي في كل اقطاره بأن له قضية مستقلة عن قضية الحكام والطبقات المميزة، **وثالثها**: المساهمة في اخراج الحركة الوطنية من حدود الاقطار الى حدود الوطن العربي ككل، ومن الإطار القومي إلى الاطار العالمي، **ورابعها**: بلورة مرحلة جديدة في الحياة العربية المعاصرة، هي مرحلة التاريخ العربي الواحد، بعد أن كان هناك تاريخ مغربي، وتاريخ مشرقي، تاريخ مصري، وتاريخ عراقي... الخ. ولكل ذلك «كان عبد الناصر، وكانت الناصرية ظاهرة متقدمة في الوطن العربي».

ومع ذلك يقول منح الصلح انه «لولا بعض السلبيات في القيادة الناصرية لكانت اكثر نجاحا في تعبئة القوى العربية وراءها من كل نجاحها في ذلك». وفي مقدمة هذه السلبيات يشير منح الصلح إلى موقف عبد الناصر من الاحزاب وتأثره بصفة خاصة بتجربة مصر وبتجربته مع الاحزاب المصرية. وعلى النقيض من هذا الموقف المتعلق بالحزبية، يلاحظ منح الصلح أن موقف عبد الناصر، كان يتميز بالتفهم الشديد «لروح الجماهير بما فيها نفسية الجماعات ذات التكوين العنصري أو الطائفي الخاص».

ومن ناحية أخرى يلاحظ منح الصلح أن من الظواهر ذات الأهمية أن المسيرة الناصرية المتأرجحة في ادراك مكان الجماهير بين الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الشعبية لم تكن تفهم بعمق معنى السلطة الشعبية أو سلطة الجماهير». وأبرز الأمثلة على ذلك أن الناصرية لم تستفد خلال وجودها في السلطة من تجربة الوحدة والانفصال ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ ومن تجربة

الهزيمة ١٩٦٧ و«الثورة الشعبية» يومي ٩ و١٠ حزيران/يونيو.

ولذلك يخلص قائلاً: «إذا كانت الجماهيرية ايام عبد الناصر تعنى أولا سحر قيادته وخطابه السياسي وحركته القومية والعالمية، فإن الجماهيرية الآن تعني الصدق للديمقراطية وروحها وأحكامها، والثقة بالخيار الشعبي الحر، كما تعني عدم الخوف من أي وجود سياسي أو عقائدي آخر. فهذا التخوف كان الظاهرة التي رافقت الناصرية في الماضي وحدت من فاعليتها وهو كذلك الظاهرة التي قد تمنعها من النجاح في تطوير ذاتها في أي مشروع مستقبلي».

وأخيراً تصدى جميل مطر لمعالجة قضايا «**ثورة يوليو والصراع العربي الاسرائيلي**»، وفي البداية حدد فرضيات بحثه وركزها في أربع فرضيات: **الأولى**: ان صراع الشرق الاوسط هو الصراع الاساسي في المنطقة وهو صراع بين الاستعمار المتغير وبين الامة العربية. **والثانية**: أن ضرب مصر الثورة وروافدها القومية في المنطقة هو الهدف الرئيسي من صراع الشرق الأوسط. **والثالثة**: ان الثورة المصرية تأخرت في استيعاب خطورة الدور الامريكي في صراع الشرق الاوسط. **والرابعة**: أن تعبير الصراع العربي الاسرائيلي لا يعبر عن حقيقة الصراع، لأنه يزج شكلاً بأطراف في الصراع هي في الحقيقة خارج هذا الصراع، ويتجاهل عن عمد اطرافاً تشارك فيه ومستفيدة منه.

وفي ضوء هذه الفرضيات عالج جميل مطر إدراك قادة ثورة تموز/يوليو لاسرائيل في اطار أهدافهم المعلنة في المراحل الأولى للثورة، مع الاشارة إلى «الروايات المتعددة التي تحدثت عن محاولات التوصل إلى صلح بين مصر واسرائيل في اوائل عهد الثورة». ثم يشير إلى «مفارقة لها مغزاها» بين غارة اسرائيل عل غزة عام ١٩٥٥ التي «كانت من أهم المؤشرات لفهم التطور في علاقة ثورة يوليو بالصراع العربي الاسرائيلي» في ناحية، و«حرب اكتوبر» التي أضحت هي الأخرى من أهم الدلائل لفهم ما جرى لمصر وبمصر بعدها في الناحية الأخرى.

ثم انتقل جميل مطر بعد ذلك إلى استعراض «معطيات الصراع» التي وجدتها قيادة الثورة أمامها يوم تسلمت السلطة، والاستراتيجية التي تبنتها للمواجهة، والحرب الضروس التي شنتها «قوى العدو المثلث التي تشكل تناقضاً جذرياً مع ثورة يوليو» ـ الرجعية والاستعمار واسرائيل ـ والتي اجتمعت «على خطة تهدف إلى عزل مصر واشعاعها الثوري والتقدمي».

وهكذا يصل إلى معركة ١٩٦٧ وآثارها، ويركز بصفة خاصة على اخطاء الثورة في تلك المعركة **وأولها**: يتعلق بالاوضاع الداخلية في مصر: هيمنة الجناح العسكري للثورة من ناحية، وهيمنة الدولة واجهزتها على كل أو معظم شؤون المجتمع من ناحية أخرى. **وثانيها**: «ان الثورة بدت وكأنها قد خرجت عما وضعته لنفسها من استراتيجية في الصراع العربي الاسرائيلي» التي تقوم على تفادي المواجهة المسلحة. **وثالثها**: «ان الثورة لم تركز بشكل كاف على خطورة الوجود الاسرائيلي على مصر في برامج التعبئة السياسية والثقافية الموجهة للشعب المصري».

وأخيراً يضع جميل مطر الصراع العربي الاسرائيلي في اطاره الشامل أي في اطار **الصراع العربي ـ الغربي**، وبخاصة الصراع العربي ـ الامريكي، حيث يعالج الصراع بين القيادة الثورية في مصر والاستعمار الامريكي الجديد في الوطن العربي، الذي بلغ ذروته **بعدوان عام ١٩٦٧**. ومع ذلك يلاحظ جميل مطر أن ارادة الثورة والصراع لم تنهزما، حيث «قاومت الثورة محاولات فرض الهزيمة وترسيخها» ولكن عندما «وقعت حرب ١٩٧٣ وانتصرت اسلحة وقوات الثورة»، انتصرت معها وفي أعقابها مباشرة كل القوى المعادية للثورة، وخرجت مصر من الصراع، وتحققت الاهداف الاساسية للولايات المتحدة في الصراع العربي الاسرائيلي: عزل مصر، الهيمنة على المنطقة، انحسار الفكر القومي،

تبعثر النظام العربي، حدوث اسرع عملية نهب استعمارية لموارد وثروة أمة بأكملها. ويضيف: «ان الصراع في الشرق الأوسط لم يحسم بعد، لم تتمكن ثورة يوليو ـ في فترة عمرها القصير ـ من حسمه لصالح الأمة العربية. والقوى المعادية للقومية العربية ـ من عرب وغير عرب ـ لم تتمكن بعد من حسمه لصالح الولايات المتحدة. ولن تتمكن لأن الاجيال العربية لن تقبل».

ثالثاً: الاشكاليات

لقد أنجزت ثورة تموز/يوليو في زمن قياسي استرداد السلطة الوطنية المصرية المنهوبة منذ سقوط الامبراطورية المصرية القديمة. ولأنها ثورة فقد غيرت «العقد الاجتماعي» القديم (دستور ١٩٢٣). ولانها تطورت إلى ثورة اجتماعية قومية فقد غيرت العقد الاجتماعي الوطني (دستور ١٩٥٦) إلى عقد اجتماعي جديد يصوغ التحولات والاجراءات الاقتصادية ـ الاجتماعية الواسعة منذ بداية الستينات، من تأميم قناة السويس وتمصير البنوك والشركات الاجنبية الى تأميم البنوك والشركات المصرية الكبرى جنبا إلى جنب مع الاصلاح الزراعي المخفف (١٩٥٢) إلى الاكثر جذرية (١٩٦٩) وذلك على المستوى القطري بالاضافة الى تفجير امكانيات الثورة على امتداد الأمة العربية كلها وتدشين مرحلة «التاريخ العربي الواحد». كان تغيير العقد الاجتماعي (الاعلانات الدستورية والسياسية) موازياً لمتغيرات البنية الاجتماعية الاقتصادية، وكلاهما ـ إلى جانب الاسترداد الناصري التاريخي للسلطة الوطنية ـ تعزيزاً وتطويراً للدولة النموذج أو الدولة القائد: «**دولة الارض والمصنع**» أو «دولة الفلاحين والعمال»: من التخطيط المركزي والتعاوني والتصنيع الى السد العالي. وكان ترسيخاً وتكريساً **لدولة «الموقع ـ الدور» العربي** من الجزائر إلى اليمن، **والافريقي** حتى الكونغو، **والدولي** من باندونغ إلى امريكا اللاتينية.

لذلك كانت **الضربة الوقائية الأولى** لهذا «**الموقع ـ الدور**» في **انفصال** دولة الوحدة (١٩٦١)، ثم جاءت الضربة القاضية لدولة الارض والمصنع في عدوان ١٩٦٧، حيث تم إنتقال مصر إلى سلطة أخرى.

وكانت «**السلطة الأخرى**» أكثر انسجاماً مع المتغيرات التي وقعت قبل الهزيمة وبعدها، وكانت الحقبة الجديدة هي حقبة البترو دولار، وكان المطلوب من رأس المال العالمي وجهازه الصهيوني في المنطقة العربية بضربة ١٩٦١ وضربة ١٩٦٧ **انتزاع** «الدور» من «الموقع»، وليس **تغيير** وظيفة الدور كما يرى البعض. ذلك أن الدور في «الموقع المصري» **مرهون بقاؤه** بوظيفة محددة: هي وظيفة العضو في الجسم: العضو العربي في الجسم العربي. لذلك ليس صحيحاً أنه يسهل توظيف الموقع ذاته في **دور مضاد** لطبيعته، أي أنه ليس صحيحاً أن يصبح **دور مصر** مضاداً لأمتها العربية. يمكن أن تكون هناك خصومات وتناقضات، أما **الدور** فلا سبيل إلى توظيفه في عكس ما خلق من أجله، يمكن تعطيله وشله وتعجيزه وربما الغاؤه لفترة. ولكن من المستحيل استخدامه كالبندقية في الضرب شرقاً أو غرباً حسب إرادة حاملها. أن **ارادة** الموقع ـ الدور هنا ليست إرادة فرد أو نظام أو حكومة. لذلك كان المطلب الرئيسي للعدو الاجنبي على مر التاريخ هو **انتزاع** هذا الدور من هذا الموقع، وتغيير **دولة الارض والمصنع إلى دولة سوق**، ولو بالمعنى السلبي، **ودولة ـ بئر**، وقطعا بالمعنى السلبي. فبعد أن كان القطن زمنا هو الثروة القومية، وبعد أن كان الألف مصنع والسد العالي ومديرية التحرير ومجمع الحديد والصلب في حلوان ومجمع البتروكيماويات في أسوان من أساسيات الثروة القومية، أصبح المطلوب أن تتحول «القوى العاملة المصرية» خارج مصر وايرادات قناة السويس لتكون

هي الثروة القومية. ومعنى ذلك ببساطة هو تغير **الهوية الاقتصادية** لمصر من دولة منتجة للثروة القومية الى دولة يرتبط دخلها القومي بمتغيرات خارج الحدود: الأوضاع النفطية العالمية، أوضاع الأقطار النفطية الداخلية، أوضاع الملاحة الدولية... الخ، وهكذا تتحول دولة الانتاج الى دولة الاستهلاك.

وقد احتاج الأمر إلى عشر سنوات (١٩٧١ ـ ١٩٨١) لاجراء التعديلات الضرورية على السلطة والمجتمع حتى تستجيب الاوضاع الاجتماعية والدستورية لمتطلبات انتزاع الدور من الموقع وتحويل دولة الارض والمصنع إلى دولة السوق والبئر بالمعنى السلبي فلأن مصر ليست الدولة ـ البئر أصلا، فانها خاضعة لميكانيزمات السوق النفطية أو البترو دولار عبر قواها البشرية في الخارج.

وهذه هي **أولى الاشكاليات** التي ينبغي للنقد الناصري أن يتصدى لمعالجتها من منطلق ثوري ومن داخل معسكر الثورة ذاته، وهي إشكالية هامة تطرح اسئلة متعددة ومترابطة: الانهيار بعد عبد الناصر... لماذا؟ وهو سؤال خطير، وربما السؤال الأكثر خطورة منه: ولماذا بهذه السهولة؟ وكيف تم انقضاض «الثورة المضادة» على «الثورة» بـ «النظام الناصري» نفسه، ومؤسساته وأجهزته نفسها، وأسسه العامة نفسها، وأحياناً برجالاته نفسهم وبتعبير اجمالي ينبغي على النقد الناصري أن يتعمق في دراسة «استراتيجية الثورة المضادة» واستخلاص دروسها المستفادة.

ويقودنا ذلك مباشرة إلى **اشكالية اخرى**، وهي إشكالية الاستمرار والتغير بين النظام الناصري في عصر عبد الناصر والنظام نفسه في أسسه العامة في عهد السادات. والسؤال هنا بسيط ومباشر: هل يعتبر السادات امتداداً لعبد الناصر؟ وعلى أقل تقدير هل هناك توجهات أو سياسات اتخذها عبد الناصر مهدت الطريق أمام السادات؟ إن هذه الاشكالية تطرح نفسها بصفة خاصة في مجالين اساسيين: **أولهما**: مجال التحول الاجتماعي، حيث يذهب البعض إلى ان سياسات **الانفتاح الاقتصادي** نجد أصولها في بعض جوانب السياسات الاقتصادية بعد هزيمة ١٩٦٧. **وثانيهما**: مجال التسوية مع اسرائيل، حيث يذهب البعض أيضاً إلى أن القرار ٢٤٢ هو الذي مهد الطريق أمام زيارة السادات لاسرائيل.

وإذا كانت الثورة، أو الناصرية الآن في المعارضة، فإن ذلك الوضع يطرح **الإشكالية الهامة الثالثة** والتي تتمثل في العودة إلى السلطة... كيف؟ وما هو المشروع أو البرنامج الذي يمكن طرحه في هذا المجال؟ ويقتضي ذلك بداية الاجابة عن الشق الأخير من السؤال: هل يمكن تجديد المشروع القومي لثورة تموز/يوليو؟

لقد دارت حول هذا السؤال الأخير بالذات «الندوة المفتوحة» في خاتمة الندوة، ولقد اتفقت العروض المبدئية الخمسة ـ التي قدمها كل من محمد حسنين هيكل، د. خير الدين حسيب، أحمد بهاء الدين، د. محمد عابد الجابري، عادل حسين ـ عن الرد بالايجاب على هذا السؤال، وان كانت المنطلقات والمقومات متباينة في بعض الحالات، ومن ثم كانت التصورات والنتائج متنوعة. وقد حاول د. خير الدين حسيب تحديد أبعاد «المشروع القومي لثورة يوليو»، فخرج من ذلك إلى أن «هناك مطالب ستة دار حولها النضال العربي منذ عصر النهضة الحديثة في القرن الماضي، وقد لمسها جميعاً الزعيم الراحل في أحاديثه وكتاباته، وعبرت عنها الوثائق الأساسية لثورة يوليو، وقطعت شوطا بعيداً في ممارسة معظمها. وهذه المطالب هي:

ـ **الديمقراطية**، في مواجهة الاستبداد بكل صوره ومستوياته.

ـ **الوحدة العربية**، في مواجهة التجزئة بكل صورها القطرية والطائفية والقبلية.
ـ **التنمية المستقلة**، في مواجهة التخلف أو النمو المشوه والتابع.
ـ **الاشتراكية أو العدالة الاجتماعية**، في مواجهة الظلم والاستغلال بكل صوره ومستوياته.
ـ **الاستقلال الوطني والقومي**، في مواجهة الهيمنة الاجنبية الاقليمية والدولية.
ـ **التجدد الحضاري**، في مواجهة التجمد التراثي من الداخل والمسخ الثقافي من الخارج.

إن هذه المطالب الستة تكوّن فيما بينها مشروعاً قومياً، مترابطاً عضوياً، ومتسقاً منطقياً، وملهما جماهيرياً. وهو لا يصلح أساساً لإجماع عربي جديد فقط، ولكنه أيضاً هو المخرج الوحيد من حالة التردي العربي الذي عجزت كل الدول القطريةعن الخروج منه».

كذلك كان هناك اتفاق على أنه نقطة البداية الحقيقية وميدان الصراع الاساسي في مصر. ولنتساءل فعلاً ـ مع د. محمد عابد الجابري ـ «هل يمكن أن تستعيد ثورة يوليو مشروعها القومي العربي دون أن تسترجع أولا وقبل كل شيء مشروعها الوطني التحرري؟ الجواب واضح وإذن فالمهمة تقع أولاً وأخيراً على القوى الوطنية التحررية والتقدمية في مصر. هذه القوى التي يشكل انبعاثها من جديد كقوى ضاغطة وفاعلة وموجهة وقائدة شرطا مسبقا لاستعادة مصر لمشروعها الوطني التحرري، ثم مشروعها القومي العربي».

وهذه البداية تقتضي الخروج أولاً من حالة الحصار التي تعيشها «القوي الناصرية» في مصر بصفة خاصة وخارج مصر بالطبع. وقد عبر عن هذه الظاهرة ـ من حيث النشأة أو الاعراض ـ محمد حسنين هيكل ، قائلاً:

«إن الحملات المستمرة والمتعددة الجوانب على المشروع القومي لجمال عبد الناصر، خصوصا بعد رحيله، أصابت المؤمنين بالتجربة أو المتعلقين بها بنوع من الاعراض التي تظهر عادة مع حالات الحصار. نوع من الانغلاق على الذات في دائرة أو دوائر مغلقة.
ونوع من التحفز يصل أحياناً إلى درجة العصبية.
ونوع من النزوع إلى التظاهر بالاستشهاد دون مبرر حقيقي له.

ولو عرف هؤلاء جميعاً أن ما مثله وعبر عنه جمال عبد الناصر ليس في حالة حصار، لأن تيار التاريخ نفسه معه، وأن الثوابت التي استجاب لها عبد الناصر ما زالت قائمة، وان استجابته لها كانت صحيحة في عصره، وكثير منها صحيح حتى بعد عصره، لاطمأنوا إلى أن الجماهير العريضة معهم، والمستقبل لهم دون تصور حتميات قدرية لا تستطيع أن تحقق نفسها ميكانيكياً، وبالتالي فإن عليهم أن يدخلوا وسط الناس، لكن دخولهم وسط الناس مرهون بقدر من الجسارة الفكرية ترتفع على مستوى الذات».

﴿وفي ذلك فليتنافس المتنافسون﴾□